جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التأريخ

سياسة فرنسا الاقتصادية وانعكاساتها على لبنان في محاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٢٠- ١٩٤٣

رسالة تقدم بها الطالب

سجاد كشاش ماضي الحمراني

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الاستاذ الدكتور

باسم احمد هاشم الغانمي

١٤٤٣هـ **٢٠٢٢ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ)

صدق الله العلي العظيم

سورة: فاطر اية (٢٨)

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**سياسة فرنسا الاقتصادية وانعكاساتها على لبنان في محاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٢٠-١٩٤٣**) التي قدمها الطالب (**سجاد كشاش ماضي الحمراني**) قد جرت تحت اشرافي بجامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التربية (**تاريخ الحديث والمعاصر**) .

التوقيع

المشرف : أ. د. باسم احمد هاشم الغانمي

التاريخ : ٧/ ٦ / ٢٠٢٢م

بناء على توصية المشرف ، أرشح هذة الرسالة للمناقشة

التوقيع

أ.م.د سلام فاضل حسون المسعودي

رئيس قسم التاريخ

التاريخ : / /٢٠٢٢ م

٩/ ٤

إقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة نشهد اننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (**سياسة فرنسا الاقتصادية وانعكاساتها على لبنان في محاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٢٠م-١٩٤٣م**) وقد ناقشنا الطالب (**سجاد كشاش ماضي شخير**) ، و في محتواها وفيما له علاقة بها ، ونرى بانها جديرة بالقبول للحصول على شهادة الماجستير في (**التاريخ الحديث**) وبتقدير (ممتاز) .

التوقيع :

الاسم: أ.د.عدي حاتم عبد الزهرة

الكلية : كلية التربية للعلوم الانسانية

رئيسا

التاريخ : / /٢٠٢٢ م

التوقيع :

الاسم :أ.د.عبدالله حميد مرزوك

الكلية :كلية التربية للبنات

عضواً :

التاريخ : / /٢٠٢٢ م

التوقيع :

الاسم :أ.م.د.نعيم عبد جودة

الكلية : كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً

التاريخ : / /٢٠٢٢ م

التوقيع:

الاسم :أ.د.باسم احمد هاشم

الكلية: كلية التربية للبنات

عضواً و مشرفاً

التاريخ: / /٢٠٢٢ م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء على إقرار لجنة المناقشة .

الأستاذ الدكتور

حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/ وكالة

التاريخ: ٤/ ٩ /٢٠٢٢ م

الإهداء

الى موحد الأمة وهاديها الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) .

والى من زرع بداخلي بذرة الانسانية، وورثت منه الوفاء في العهد وطيبة القلب الى

روح والدي العزيز وهو في رحاب الكريم الأعلى عسى أن تقر عينه بإنجازي العلمي

هذا . . . سائلا المولى أن يسكنه فسيح جناته .

اهدي جهدي هذا .

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى الذي بفضله تتم النعم والصالحات ، والصلاة والسلام على اشرف خلقه سيدنا ونبينا محمد (صلى الله عليه واله وسلم).

فرض الواجب العلمي والأخلاقي على الباحث أن يتقدم بوافر الشكر والتقدير لمن كان لهم بصمات لا ينكر عِرفانِها في إعداد المنجز العلمي هذا . ابدأ أولا بالأستاذ المشرف الدكتور(**باسم احمد هاشم الغانمي)** ، الذي بذل جهدا واضحا وترك بصمة علمية وموضوعية في إعداد البحث هذا، فله جزيل ثنائي وجميل عرفاني، كونه كان لي عوناً طيلة المدة البحثية، فَلَم يتوان يوماً بدعمه المعنوي، وتزويدي بالمصادر والوثائق، وتحمل كثيراً هفواتي دون جزع، وفقه الله كان لي اخاً واستاذاً كريماً. كما اتقدم بالشكر والامتنان الى أساتذتي في قسم التاريخ في مرحلة الماجستير، فلم نصل الى ما نحن عليه اليوم الا بجهودهم المباركة.

واتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور **(علي عبيد شكري الريكاني)** على طيب التعامل، وتقديمه كثيراً من المصادر التي وفرت علي كثيراً من الجهد والعناء، وانا ممتن له على ما منحني من وقته الثمين، كما اتقدم بكل الشكر الى الاخت الدكتورة **(زينب الخالدي)** للجهود التي بذلتها معي وتواصلها وسؤالها وعونها الانساني وتشجيعها، فضلاً عن تزويدي بما تيسر لها من المصادر فلها مني كل الشكر والاحترام، كما اخص بالشكر الاخت الدكتورة **(رئام صاحب علي)** كونها وقفت الى جانبي وقدمت لي ما لديها من مصادر على الرغم من انشغالها فلها مني جزيل الامتنان.

وهنا لابد من وقوفي بمحطة لا يمكن نكرانها لأقدم شكري وتقديري للأستاذ الدكتور **(علي عظم)** الذي رسم لي الطريق العلمي لعبور مرحلة الماجستير، وكان سنداً لبث الطاقة الايجابية كلما حلّ بنا الملل، فله مني وافر الاحترام والتقدير،

واتقدم بشكري وامتناني الى زملائي وزميلاتي في مرحلة الماجستير، وأخص بالذكر منهم الأخ العزيز **(عباس زاير حمود)** الذي وقف الى جاني وكان لي عوناً بكل ما للعون من معنى، فله فضلا لا

يمكن إنكاره ولا ينحسر بكلمات العرفان وفقه الله على كل ما كان له معي من مواقف انسانية، كما اتقدم بالشكر الى زملائي المدرسين في متوسطة الوهابي كل من (**السيد حيدر البعاج والاخ العزيز عقيل هادي والزميل الغالي حسين علي دحام)** للجهود التي بذلوها معي رغم التزامهم الوظيفي، والشكر موصول لأخي وصديقي المميز بوفائه **(عادل جبر موسى)** على حظروه الدائم طيلة مدة الدراسة، فله كل الشكر والتقدير ولا انسى ما قدمه لي الاخ والصديق **(عقيل هادي)** من العون في كثير من الاحيان، فقد قدم لي الكثير فله وافر الشكر والاحترام.

أتقدم بجزيل الامتنان واحلى كلمات الشكر الى **(والدتي الحنونة)** التي لم اكن انا لولا كلماتها ودعائها المستمر فبفضلها وصلت الى ما اريد اطال الله بعمرها لتبقى لي الحضن الدافيء، كما اقدم شكري وامتناني الى اخوتي واخواتي وعائلتي **(زوجتي الطيبة)** التي سخرت كل وقتها وطاقاتها لتلبية ما احتاج، فقد تحملت مني الكثير ولم تُظهر لي سوى التفائل، كما اقدم كل الشكر لأولادي **(قيصر ونصير)** لتحملهم عناء المسؤولية بدل عني حتى اكملت الدراسة. كما اقدم كل الشكر والامتنان الى الاخ والزميل الوفي (السيد مصطفى عبد الواحد امين البعاج) على التواصل والمستمر وتسهيل الكثير من الامور الادارية في مديرية التربية، في محافظة النجف الاشرف، فضلاً عن العون العلمي فله كل الاحترام والامتنان، وشكري وتقديري الى موظفي المكتبة العلوية في النجف الاشرف لما قدموا لي من تعاون في توفير الكثير من المصادر، الورقية والالكترونية، فلهم كل التوفيق. واقدم شكري وامتناني الى رئيس قسم التاريخ في كلية التربية للبنان الاستاذ الدكتور(احمد بهاء الدين) على تعامله الانساني اللطيف، وتسهيله لنا بكتب الاستشهاد للعناوين التي اختارها زملائي، له مني كل الود والاحترام، والشكر موصول الى طلابي وطالباتي في متوسطة الوهابي، واعدادية زيد بن علي(ع)، على ما يكنون لنا من مشاعر الاحترام والتقدير فقد ذكرونا كثيراً في دعائهم وفقهم الله. وأخيرا اختتم بثنائي الى لجنة المناقشة الموقرة التي تجشمت عناء السفر الى جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التاريخ لطرح ملاحظاتهم العلمية المرصنة للرسالة.

المستخلص

تعد دراسة موضوع سياسة فرنسا الاقتصادية وانعكاساتها على لبنان في محاضر المجلس النيابي اللبناني من المواضيع الهامة ، كونها ازاحة الستار عن سياسة الدولة المنتدبة (فرنسا) ، واجراءاتها التي طبقت في لبنان خلال المدة من (١٩٢٠-١٩٤٣) في الجانب الاقتصادي. تلك السياسة التي لم تكن بعيدة او مفصولة عن ما شهده جبل لبنان من سياسة عامة تحت الحكم العثماني وحتى عام ١٩٢٠ ، ذلك ان الولوج بسياسة اقتصادية جديدة ازاء بلد متنوع الاثنيات والاديان والمذاهب من قبل فرنسا امرا صعبا جدا ما لم تستند الى اوليات تأريخية استمدت تجاربها المرحلة المدة التأريخية الطولية للحكم العثماني على جبل لبنان خاصة وبلاد الشام عامة . سياسة وضعت ازائها فرنسا ضرورة مراعاة المزيج الطائفي في لبنان وجعله ارضية خصبه لقبولها قبل غيرها كدولة منتدبة ، بحكم الروابط القديمة مع الطوائف المسحية، خصوصا المارونية منها، فأعطت لموقع لبنان المطل على البحر المتوسط اهمية خاصة، من حيث ما يحوي من مرافئ واطلاله بحرية تلعب دور مميز في حركة النقل والتجارة، بمجاليها الاستيراد والتصدير، فضلا عن جمال الطبيعة في لبنان وانعكاس ذلك على السياحة والاصطياف، اضافة الى ما تملكه البلاد من ثروات وما تنتجه ارضيها من محاصيل زراعية مهمه، واتخاذ لبنان كسوق لتصريف المنتجات الفرنسية والاعتماد على محاصيل البلاد وثرواته كمادة اولية للصناعة.

تكمن اهمية الموضوع في محاولة الباحث استشفاف القدرة على امكانية بناء منظومة تشريعية برلمانية مؤهلة في ظل تقييد الحريات السياسية والاقتصادية اللبنانية من قبل الانتداب الفرنسي . فضلا عن بيان اهمية ذلك التناكف الفكري والايدلوجي اللبناني ازاء المؤثر الخارجي المتمثل بالانتداب الفرنسي ، كما ان للموضوع اهمية اخرى تنطلق من ان فترة الانتداب الفرنسي على لبنان ١٩٢٠ -١٩٤٣ كانت كفيلة بخلق برلمان لبناني مارس دورا تشريعيا كبيرا خلال مرحلة الاستقلال بعد عام ١٩٤٣ ، ذلك العام الذي ارتأى الباحث الوقوف عنده رغم انتهاء النشاط

البرلماني عام ١٩٣٩ بسبب ضرورات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ليكون عام الاستقلال مفصلا زمنيا وتأريخيا لمرحلتين مختلفتين في البناء التشريعي اللبناني.

جاء اختيار الباحث لموضوع الدراسة للوقوف على دور المفوضية الفرنسية العليا، ومندبيها ودور المفوض السامي الفرنسي في ادارة البلاد، واتخاذ القرارات، وتطبيق القوانين المتعلقة بالمجال الاقتصادي ، اضافة الى توضيح دور الطبقة السياسية المتمثلة بمجلس النواب اللبناني، وكيفية تعامله مع ما يصدر على لسان الدولة المنتدبة، من اجراءات وقوانين وقرارات، تتعلق بالجانب الاقتصادي خلال مدة الدراسة بل واكثر من ذلك "عندما نرى في مجمل المناقشات النيابية خاصة الاقتصادية منها ان انطباع الاستقلالية فيها واضحا ، نجد ان تلك الاستقلالية وان وجدت فهي مقيدة برهن وجود وحضور المفوض السامي الفرنسي او وكيله او حاكم لبنان الفرنسي الذين يراقبون عن كثب تلك المناقشات او يشرفون مباشرة على القرارات المرسلة من الحكومات بل والايعاز الى تعديلها او المصادقة عليها من عدمه حسب مصلحة الانتداب الاقتصادية" . ولهذا كان الدور النيابي في مراحل التأسيس وصولا الى الاستقلال دورا "بنيويا" تأثر الى درجة كبيرة بتدخل سلطة الانتداب المباشرة او غير المباشرة عن طريق التكتلات الحزبية الموالية داخل البرلمان. اسبابا نجدها مناسبة لان نضع افتراضا تأريخيا نحاول الاجابة عليه في ثنايا دراستنا مفاده : هل كانت كل التدخلات الفرنسية الاقتصادية بعمل المؤسسة التشريعية اللبنانية هي سلبية ام كانت هناك في احيان اخرى ايجابية ؟ . وما امكانية تمرير بعض القرارات الاقتصادية الهامة من خلال التكتلات (مسيحية) الموالية للسياسة الفرنسية واثرها في خلق معارضة برلمانية ذات صبغة (اسلامية) رافضة لموضوع الانتداب جملة وتفصيلا؟. وهل هناك سياسة فرنسية محددة تجاه بعض الموارد الاقتصادية اللبنانية حاولت فرنسا انعاشها على حساب موارد اخرى لها ثقلها في مناطق لبنانية معارضة ؟. كل هذه الاسئلة نحاول الاجابة عليها في ثنايا البحث.

تألفت الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، دون فيها الباحث ما توصل اليه من نتائج في هذا المجال ، فتناول الفصل الاول منها: (جبل لبنان في نهاية العهد العثماني من ١٨٣٢- ١٩٢٠) اذ تألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول منه: (الواقع السياسي في جبل لبنان حتى عام ١٩٢٠).

اما المبحث الثاني فقد كان تحت عنوان (الانقسام الوطني في جبل لبنان تجاه الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣). فيما عرض الباحث في المبحث الثالث (الحياة التمثيلية النيابية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣). وتطرق الفصل الثاني من الدراسة (الواقع الاقتصادي اللبناني في ظل مناقشات المجلس النيابي ١٩٢٠-١٩٤٣) استعرض المبحث الاول منه: (المناقشات النيابية للواقع الزراعي ومشاكله من عام ١٩٢٠- ١٩٤٣). والمبحث الثاني: (الواقع الصناعي اللبناني في ضوء معالجات المجلس النيابي ١٩٢٠- ١٩٤٣). جاء المبحث الثالث متضمنا: (قطاع التجارة والموقف النيابي منه ١٩٢٠- ١٩٤٣). تناول الباحث في الفصل الثالث والاخير من هذه الدراسة موضوع: (السياسة النيابية تجاه واردات الدولة ١٩٢٠- ١٩٤٣). اذ تضمن المبحث الاول منه:(المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة المصالح المشتركة ١٩٢٠-١٩٤٣) اما المبحث الثاني فكان تحت عنوان:(المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة الضرائب والرسوم ١٩٢٠-١٩٤) واختص المبحث الثالث من هذا الفصل بـ: (دور المجلس النيابي في مناقشة التشريعات الاقتصادية في ضل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣).

قائمة المختصرات

المختصر	التفصيلات
م . م . ن . ل	محاضر مجلس النواب اللبناني
م . م . ش . ل	محاضر مجلس الشيوخ اللبناني
ج	الجزء
ط	الطبعة
د . مط	دون مطبعة
د . ت	دون تأريخ

المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	**أ**
الاهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ت- ث**
قائمة المختصرات	**ج**
المقدمة	**١- ٨**
الفصل الاول : جبل لبنان نهاية العهد العثماني١٨٣٢- ١٩٢٠.	**٩- ٧٢**
المبحث الاول : الواقع السياسي في جبل لبنان حتى عام ١٩٢٠.	**٩- ٣٦**
المبحث الثاني : الانقسام الوطني في لبنان تجاه الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٣	**٣٧- ٥٥**
المبحث الثالث: الحياة التمثيلية النيابية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٣٩.	**٥٦- ٧٢**
الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي اللبناني في ظل مناقشات المجلس النيابي ١٩٢٠- ١٩٤٣.	**٧٣- ١٤١**
المبحث الأول : المناقشات النيابية للواقع الزراعي ومشاكله ١٩٢٠ - ١٩٤٣.	**٧٣- ١٠٢**
المبحث الثاني : الواقع الصناعي اللبناني في ضوء معالجات المجلس النيابي اللبناني ١٩٢٠- ١٩٤٣.	**١٠٣- ١٢٢**
المبحث الثالث : قطاع التجارة والموقف النيابي منه ١٩٢٠- ١٩٤٣.	**١٢٣- ١٤١**
الفصل الثالث : السياسة النيابية تجاه واردات الدولة	**١٤٢- ٢١٥**

١٩٢٠– ١٩٤٣.	
المبحث الاول : المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة المصالح المشتركة(١٩٢٠– ١٩٤٣)	**١٤٢- ١٦٢**
المبحث الثاني : المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة (الضرائب والرسوم ١٩٢٠– ١٩٤٣).	**١٦٣- ١٩٤**
المبحث الثالث : دور المجلس النيابي في مناقشة التشريعات الاقتصادية في ظل الانتداب الفرنسي(١٩٢٠– ١٩٤٣).	**١٩٦- ٢١٥**
الخاتمة	٢١٦- ٢١٨
قائمة المصادر والمراجع	٢١٨- ٢٤٤
Abstract	A- D

المُقدّمَة

المقدمة

تعد دراسة موضوع سياسة فرنسا الاقتصادية وانعكاساتها على لبنان في محاضر المجلس النيابي اللبناني من المواضيع الهامة، كونها ازاحت الستار عن سياسة الدولة المنتدبة (فرنسا)، واجراءاتها التي طبقت في لبنان خلال المدة من (١٩٢٠-١٩٤٣) في الجانب الاقتصادي. تلك السياسة التي لم تكن بعيدة او مفصولة عن ما شهده جبل لبنان من سياسة عامة تحت الحكم العثماني وحتى عام ١٩٢٠، ذلك ان الولوج بسياسة اقتصادية جديدة ازاء بلد متنوع الاثنيات والأديان والمذاهب من قبل فرنسا امرا صعبا جدا، ما لم تستند الى اوليات تاريخية استمدت تجاربها من المرحلة التاريخية الطولية للحكم العثماني على جبل لبنان خاصة وبلاد الشام عامة . سياسة وضعت ازءاها فرنسا ضرورة مراعاة المزيج الطائفي في لبنان وجعله ارضية خصبه لقبولها قبل غيرها كدولة منتدبة ، بحكم الروابط القديمة مع الطوائف المسحية، خصوصا المارونية منها، فأعطت لموقع لبنان المطل على البحر المتوسط اهمية خاصة، من حيث ما يحوي من مرافئ واطلاله بحرية تلعب دور مميز في حركة النقل والتجارة، بمجاليها الاستيراد والتصدير، فضلا عن جمال الطبيعة في لبنان وانعكاس ذلك على السياحة والاصطياف، اضافة الى ما تملكه البلاد من ثروات وما تنتجه اراضيه من محاصيل زراعية مهمه، واتخاذ لبنان كسوق لتصريف المنتجات الفرنسية والاعتماد على محاصيل البلاد وثرواته كمادة اولية للصناعة.

تكمن اهمية الموضوع في محاولة الباحث استشفاف القدرة على امكانية بناء منظومة تشريعية برلمانية مؤهلة في ظل تقييد الحريات السياسية والاقتصادية اللبنانية من لدُن الانتداب الفرنسي . فضلا عن بيان اهمية ذلك التناكف الفكري والايدلوجي اللبناني ازاء المؤثر الخارجي المتمثل بالانتداب الفرنسي ، كما ان للموضوع اهمية اخرى تنطلق من ان مدة الانتداب الفرنسي على لبنان ١٩٢٠ -١٩٤٣ كانت كفيلة بخلق برلمان لبناني مارس دورا تشريعيا كبيرا خلال مرحلة الاستقلال بعد عام ١٩٤٣ ، ذلك العام الذي ارتأى الباحث الوقوف عنده على الرغم من انتهاء النشاط البرلماني عام ١٩٣٩ بسبب ضرورات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ليكون عام الاستقلال مفصلا زمنياً و تاريخياً لمرحلتين مختلفتين في البناء التشريعي اللبناني.

جاء اختيار الباحث لموضوع الدراسة للوقوف على دور المفوضية الفرنسية العليا، ومندبيها ودور المفوض السامي الفرنسي في ادارة البلاد، واتخاذ القرارات، وتطبيق القوانين المتعلقة بالمجال الاقتصادي ، اضافة الى توضيح دور الطبقة السياسية المتمثلة بمجلس النواب اللبناني، وكيفية تعامله مع ما يصدر عن لسان الدولة المنتدبة، من اجراءات وقوانين وقرارات، تتعلق بالجانب الاقتصادي اثناء مدة الدراسة بل واكثر من ذلك "**عندما نرى في مجمل المناقشات النيابية خاصة الاقتصادية منها ان انطباع الاستقلالية فيها واضحا ، نجد ان تلك الاستقلالية وان وجدت فهي مقيدة برهن وجود وحضور المفوض السامي الفرنسي او وكيله او حاكم لبنان الفرنسي الذين يراقبون عن كثب تلك المناقشات او يشرفون مباشرة على القرارات المرسلة من الحكومات بل والايعاز الى تعديلها او المصادقة عليها من عدمه حسب مصلحة الانتداب الاقتصادية**" . ولهذا كان الدور النيابي في مراحل التأسيس وصولا الى الاستقلال دورا "بنيويا" تأثر الى درجة كبيرة بتدخل سلطة الانتداب المباشرة او غير المباشرة عن طريق التكتلات الحزبية الموالية داخل البرلمان. اسبابا نجدها مناسبة لان نضع افتراضا تأريخيا نحاول الاجابة عليه في ثنايا دراستنا مفاده : **هل كانت كل التدخلات الفرنسية الاقتصادية بعمل المؤسسة التشريعية اللبنانية هي سلبية ام كانت هناك في احيان اخرى ايجابية ؟ . وما امكانية تمرير بعض القرارات الاقتصادية الهامة من خلال التكتلات (مسيحية) الموالية للسياسة الفرنسية واثرها في خلق معارضة برلمانية ذات صبغة (اسلامية) رافضة لموضوع الانتداب جملة وتفصيلا؟. وهل هناك سياسة فرنسية محددة تجاه بعض الموارد الاقتصادية اللبنانية حاولت فرنسا انعاشها على حساب موارد اخرى لها ثقلها في مناطق لبنانية معارضة ؟. كل هذه الاسئلة نحاول الاجابة عليها في ثنايا البحث.**

تألفت الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، دون فيها الباحث ما توصل اليه من نتائج في هذا المجال ، فتناول الفصل الاول منها: (جبل لبنان في نهاية العهد العثماني) وهي مدة مهمه لأنها عكست طبيعة النظام السياسي في جبل لبنان، عند خضوعه للسيطرة العثمانية، وكشفت دور الحكومة الفرنسية في التعامل مع التركيبة الطائفية للنسيج المجتمعي اللبناني، اذ تألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول منه: (الواقع السياسي في جبل لبنان حتى عام ١٩٢٠) واقعا تبين فيه التنوع الاجتماعي والقوميات التي يتكون منها المجتمع اللبناني،

والنظام السياسي المتمثل بالدولة العثمانية، الذي لم يكن بالمستوى المطلوب بحيث يمنع اي تدخل في شؤونه الداخلية من لُدن الدول الاجنبية، خصوصا فرنسا، فعرض هذا المبحث طبيعة النظام السياسي في مدة نظام القائمقاميتين وصولاً الى عام (١٩٢٠) بإعلان الانتداب الفرنسي وقيام دولة لبنان الكبير.

اما المبحث الثاني فقد كان تحت عنوان (الانقسام الوطني في جبل لبنان تجاه الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣)، اذ تم التطرق في هذا المبحث الى التركيب الطائفي الذي كان يعد بابا للتدخل الدولي في الشأن اللبناني، الامر الذي دفع فرنسا الى اخضاع بلاد الشام عامة وسوريا ولبنان خاصة لسيطرتها، بالاعتماد على الانقسامات المجتمعية والوطنية، باتباع سياسات مختلفة فسعت الى ان تكون المدن المهمة والمواقع الحساسة في لبنان تحت سيطرتها، بغض النظر عن طبيعة التكوين السكاني لتلك المدن ، معتمدةً على الطائفية كسلاح لفرض هيمنتها في البلاد .

فيما عرض الباحث في المبحث الثالث (الحياة التمثيلية النيابية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٣٩)، ف ضوء الحياة النيابية على مرحلتين الاولى من الانتداب الفرنسي وقيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ الى اعلان الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ ، والمرحلة الثانية من عام ١٩٢٦ -١٩٣٩ التي تحولت فيها الحياة النيابية الى حياة مورست فيها عملية الاختيار الحر مع ملاحظة التدخل الفرنسي في المؤسسة التشريعية. فبعد خضوع لبنان للانتداب اصدرت السلطات الفرنسية عدداً من القرارات، لتنظيم السلطة في لبنان.

وتطرق الفصل الثاني من الدراسة (الواقع الاقتصادي اللبناني في ظل مناقشات المجلس النيابي ١٩٢٠-١٩٤٣) ويقع في ثلاثة مباحث ايضاً، استعرض المبحث الاول منه: (المناقشات النيابية للواقع الزراعي ومشاكله من عام ١٩٢٠- ١٩٤٣). اذ بُنت فيه اهمية الزراعة بالنسبة الى لبنان كبلد زراعي وفرنسا كدولة منتدبة، فقسمت الزراعة بحسب طبيعة البلاد، "سهلية كانت ام جبلية" اضافة الى تأثير العامل الجغرافي على الفلاح والمزارع، وعلى نوع المزروعات. كما بين هذا المبحث كيف تعاملت فرنسا مع هذا القطاع، من جانب الاهتمام او الاهمال، وما موقف المجلس النيابي من تلك التعاملات.

في حين بين تناولت الدراسة في المبحث الثاني: (الواقع الصناعي اللبناني في ضوء معالجات المجلس النيابي ١٩٢٠- ١٩٤٣)، اذ استعرض فيه الباحث عدد من انواع الصناعات الحرفية، التي كانت تمثل بابا لكسب العيش لأعداد كبيرة من العوائل اللبنانية، قبل وبعد خضوع لبنان للانتداب الفرنسي، اذ لم تقتصر على الورش بل ظهرت الالة التجارية بشكل ضيق، اضافة الى المصانع الكبيرة التي كانت موجودة في مدة الانتداب الفرنسي، والتي اخذ انتاجها ينكمش جراء السياسة المتبعة من لدُن سلطات الانتداب الفرنسي٠

جاء المبحث الثالث متضمناً: (قطاع التجارة والموقف النيابي منه ١٩٢٠- ١٩٤٣)، اذ بين فيه الباحث اهمية موقع لبنان البحري، في مجال التجارة، خصوصاً المرافئ، وما لها من تأثير على تجارة لبنان، قبل خضوعه للانتداب الفرنسي وبعده، وموقف الطبقة السياسية من السياسة الفرنسية في هذا المجال.

تناول الباحث في الفصل الثالث والاخير من هذه الدراسة موضوع: (السياسة النيابية تجاه واردات الدولة ١٩٢٠- ١٩٤٣)، اذ تضمن المبحث الاول منه:(المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة المصالح المشتركة ١٩٢٠-١٩٤٣)، اذ سلط الضوء على الاجراءات التي اتبعتها السلطات الفرنسية، وسعيها الحثيث، لإحكام السيطرة على مقدرات كل من سوريا ولبنان، بإنشائها " دائرة المصالح المشتركة" التابعة للمفوضية العليا الفرنسية، اذ لم تغب هذه الدائرة عن طاولة النقاش النيابي خلال مدة الانتداب الفرنسي. اما المبحث الثاني فكان تحت عنوان:(المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة الضرائب والرسوم ١٩٢٠-١٩٤)، فاستعرض الباحث من خلال ذلك العنوان الكثير من الضرائب التي كانت تفرض زمن الدولة العثمانية، والتي بقي معمولاً بغالبها ان لم يكن كلها في مدة الانتداب الفرنسي ومدى تأثير تلك الضرائب كل حسب المجال الذي فرضت فيه، والموقف النيابي منها.

اختص المبحث الثالث من هذا الفصل بـ: (دور المجلس النيابي في مناقشة التشريعات الاقتصادية في ضل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣)، اذ عملت السلطات الفرنسية على اصدار تشريعات مهمة في المجال الاقتصادي، لم تخلى من المواقف النيابية التي تأرجحت بين التأييد تارة والرفض تارة اخرى، طبقاً لما تراه مناسباً لمصلحة البلاد. اما الخاتمة فتضمنت ابرز النتائج التي توصل اليها الباحث كتابة للمواضيع آنفة الذكر.

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر، كان لبعضها اهمية كبيرة، في تسليط الضوء على السياسة التي اتبعتها فرنسا في لبنان، والتي تناولت الجوانب الاقتصادية منها، والتي تناولها المجلس النيابي في اغلب جلساته، طيلة مدة الانتداب، ومنها:

اولاً: الوثائق: محاضر مجلس النواب اللبناني

كان في مقدمتها محاضر المجلس النيابي اللبناني للمدة(١٩٢٠- ١٩٤٣)، وهي وثائق ضبط تفصيلي، لما جرى داخل المجلس من مناقشات واقتراحات، وآراء متعارضة بين مختلف القوى السياسية اللبنانية، كما تعد تلك المحاضر المصدر الاول من مصادر التفسير لما أُرخ رسمياً للجوانب المتعلقة بنشوء المؤسسات الدستورية، وانتخاب مراجعها، اضافة الى هذا وذاك فإنها تحدد اصول الممارسات البرلمانية، وتقاليدها في حالات كثيرة، لذا مثلت الوثائق مصدراً اساسياً ورئيساً للدراسة، كونها تعد حقلاً خصباً للمعلومات، والاحداث التي مرت بها لبنان طيلة فترة الخضوع للانتداب الفرنسي، ذكر فيها كل النقاشات والمواقف النيابية من السياسة الفرنسية وقراراتها في الجانب الاقتصادي. خصوصاً في الفصل الثاني والثالث من الدراسة وبشكل اساس.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:-

افادت الدراسة من مجموعة من رسائل الماجستير التي اسهمت في دعم بعض الحقائق التاريخية في هذه الدراسة، ويأتي في مقدمتها الرسالة المعونة(مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية)، للباحث (جاسم محمد خضير الجبوري)، اذ عُدت من الرسائل المهمة التي تناولت في تمهيدها الحياة النيابية في لبنان حتى عام ١٩٣٩، في الفصل الاول من الدراسة. ومن الرسائل الاخرى التي افادت الرسالة بمعلومات قيمة في الفضل الاول الرسالة المعنونه (النواب الشيعة في المجلس النيابي اللبناني١٩٤٣- ١٩٧٥ دراسة في التمثيل والمواقف) للباحث علاء رياض الغانمي. اضافة الى رسالة بعنوان (اعلان دولة لبنان الكبير ١٩١٩- ١٩٢٦) للباحث جهاد بادع كريم، فضلا عن رسالة(السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان ١٩٢٠- ١٩٤٦) للباحث رائد عباس فاضل الشمري وكلا الرسالتين تم استعمالهم في الفصل الاول ايضاً. كما استفادت الدراسة وبشكل كبير في الفصل الثاني برسالة (التطورات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٣ دراسة تاريخية) للباحث علي عبيد شكري الريكاني، والتي بين فيها كثيراً من القرارات التي تخص الزراعة والجوانب الاقتصادية الاخرى.

واعتمدت الدراسة على الاطاريح الجامعية والتي تم استخدامها في الفصل الاول وياتي في مقدمتها اطروحة الاستاذ الدكتور باسم احمد هاشم الغانمي (موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠) والتي تناولها الفصل الاول وكذلك اطروحة علي حسين نعيم الوائلي بعنوان(مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان١٩٥٨-١٩٥٧)٠

ثالثا: الكتب العربية والمعربة:

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر العربية والمعربة والتي مثلت مادة مفيدة في معلوماتها عن مجمل التطورات السياسية والاقتصادية من مدة الدراسة، وقد اضفت هذه المصادر لمساتها الواضحة على فصول الدراسة، ويأتي في مقدمتها دراسات المؤرخ الباحث سعيد حماده في كتاباته الكثيرة التي تناولت لبنان واوضاعها الاقتصادية والسياسية منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب (النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان) اذ قدم فيه تفاصيل عن وضع لبنان الاقتصادي في ظل الانتداب الفرنسي، اذ عكست التسلط الاستعماري على مقدرات البلاد الاقتصادية تم تناول المصدر في الفصل الثاني من الكتب الاخرى كتاب المؤرخ والباحث اللبناني مسعود ظاهر (تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦)، وكذلك كتابه (الجذور التاريخية للمسالة الزراعية في لبنان ١٩٠٠-١٩٥٠) إذ تناولهما الباحث في الفصل الاول ومن الكتب المهمة التي افادت الدراسة في فصلها الاول ايضا كتاب فواز طرابلسي (تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف) وكذلك كتاب المؤرخ والباحث علي معطي (تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقة العربية والتركية) وكذلك كتاب المؤرخ شفيق جحى (معركة مصير لبنان ضد الانتداب الفرنسي ١٩١٨ -١٩٤٦) وايضا كتب حسن حلاق ومنها (تاريخ لبنان الحديث) وكذلك استعمل الباحث في الفصل الثالث من الدراسة كتب الباحث عبد الله حنا (القضية الزراعية والحركات الفلاحية١٨٢٠ -١٩٢٠)٠وايضاً كتابه بعنوان (العامية والانتفاضات الفلاحية)

اما الكتب المعربة فتمثلت بكتاب الباحث نيقو لايهوف هانسيان (النضال التحرري الوطني في لبنان) اذ يعد من الكتب المهمة التي ارخت تاريخ لبنان، وكتاب الباحث ديفيد فرومنكين (سلام ما بعده سلام ولادة الشرط الاوسط ١٩١٤ -١٩٢٢)، وكذلك كتاب روبير ابيلا (ادوار الحكم في

لبنان) وكتاب الباحث يلماز استونا (تاريخ الدولة العثمانية) اذ ارفدت هذه المصادر معلومات قيمة عن الاوضاع السياسية في لبنان٠ وكتب اخرى لا تقل اهمية عن ما ذكر.

رابعا: البحوث والدراسات المنشورة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البحوث والدراسات التاريخية، يأتي في مقدمتها: موقف الطائفة المارونية من الاحتلال الفرنسي للبنان ١٩١٨-١٩٢٠ للباحث ماجد حمدان بهير، وكذلك بحث لبنان في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٩ للباحث عطيه مسافر حمد، مضافا لها الانتخابات النيابية وتطور احكامها ١٩٢٢-١٩٢٩ للباحث ماجد خليل ماجد، وكذلك بحث المواجهة الوطنية ضد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٦ ، فضلاً عن بحوث اخرى.

خامسا: الموسوعات والمعاجم:

كان للموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي في جزئها الرابع الحضور الواضح بالدراسة من خلال تعريف الكثير من الشخصيات التي ورد ذكرها٠ فضلا عن المعجمات التي عرفت الشخصيات اللبنانية ومنها: معجم حكام لبنان ورؤساءه ١٨٤٠-٢٠٠٨ والمعجم النيابي سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦ ومعجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والحكومات ١٧٠ سنة للباحثين عدنان محسن ظاهر ورياض غنام٠

سادسا: الصحف:

اعتمدت الدراسة على بعض الصحف للحصول على بعض المعلومات الضرورية ومنها الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية وكذلك جريدة المفيد، وجريدة لسان الحال. اذ افادت الدراسة من هذه الصحف بمعلومات قيمة في فصليها الاول والثاني.

سابعا: شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:

ارفدت شبكة المعلومات الدولية الدراسة ببعض المعلومات التي تعذر الحصول عليها في المصادر، خصوصاً تعريفات بعض المصطلحات.

الفصل الاول: جبل لبنان نهاية العهد العثماني ١٨٣٢-١٩٢٠.

المبحث الاول: الواقع السياسي في جبل لبنان حتى عام ١٩٢٠.

المبحث الثاني: الانقسام الوطني في لبنان تجاه الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣.

المبحث الثالث: الحياة التمثيلية النيابية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٣٩.

المبحث الأول: الواقع السياسي في جبل لبنان حتى عام ١٩٢٠.

تميز لبنان عن باقي نظرائه القلائل بمساحته الصغيرة[١] وتنوعه الاجتماعي، المتداخل والمتعايش، حسبما توفره الظروف من استقرار النظام السياسي او عدمه، فيكاد يضمُّ في جنباته الاجتماعية صورة مصغرة من ذات التنوع الذي تشهده بعض البلدان العربية كافة[٢]، وبأوزان اجتماعية مختلفة اثرت على عملية التجانس الاجتماعي في احيان كثيرة . لم يكن التنوع الاجتماعي بتصنيفاته الطوائفية حاضراً لذاته بل رافقه تنوعاً اثنياً، وبذات الاختلاف للأوزان القومية، فتصدرت القومية العربية نظيراتها الاخرى بواقع (٩٠%)، بحسب ما اشار لذلك الباحث بالشأن اللبناني نيو قولاي هوفهانسيان، وهو فارق كبير عن وزن باقي القوميات الاخرى كالقومية الارمنية[٣].

---

(١) تبلغ مساحة لبنان حوالي (١٠٤٢٥،٠٠٠) كيلو متر، وتقسم الى(٨) محافظات و(٢٦) قضاء و(١٧٦٧) مدينة وقرية، و(٩٠٦) بلدية٠ باسم احمد هاشم الغانمي، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٩٠، اطروحة دكتوراه (كلية الآداب: جامعة الكوفة ٢٠١٤)، ص٢٠.

(٢) يتكون المجتمع اللبناني من عدة طوائف بلغ عددها (١٥) طائفة ، وتتوزع هذه الطوائف على فئات ثلاث الاولى منها: الطائفة المسيحية ، وتظم (١١) طائفة تنقسم على مجموعتين كبيرتين، تمثل الاولى منها (الطوائف الشرقية) وهي: طائفة الروم الارثدوكس، وطائفة الارمن الارثدوكس، وطائفة النساطرة (الاشوريين)، وطائفة البروتستانت، والمجموعة الثانية تمثل (الطوائف الغربية)، ووصفت بالغربية لأنها منتمية الى الكرسي الرسولي في روما، وهي : الطائفة المارونية، وطائفة الروم الكاثوليك، وطائفة السريان الكاثوليك، وطائفة الارمن الكاثوليك، وطائفة الكلدان الكاثوليك، وطائفة اللاتين، وكان لكافة الطوائف المسيحية خصائصها وتاريخها ورؤسائها ومؤسساتها وشرائعها ومحاكمها ، اما الفئة الثانية فتمثلت بالطوائف الاسلامية، وعددها (٣) طوائف، هي: الطائفة السنية وتظم (العرب السنة والاكراد المقيمين في بيروت)، والطائفة الشيعية والطائفة الدرزية، وهناك طائفة ثالثة هي : الطائفة اليهودية، اذ يؤلف اليهود في لبنان طائفة واحدة خاضعة لحاخام يقيم في بيروت٠ للمزيد ينظر: باسم احمد هاشم الغانمي، المصدر السابق، ص٢٣؛ ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠)، ص ١٤٦– ٢١٨.

(٣) الارمن: هم اكبر المكونات السكانية بعد المكون العربي في لبنان، بلغت اعدادهم في سبعينيات القرن العشرين حوالى مائة وتسعين الف نسمه، تمركز ثقلهم في مدينة بيروت وضواحيه، وهم يشكلون نسبة (٨٠%) من نسبة السكان العمومية في لبنان، وحوالي (١٢%) من مجموع سكان العاصمة بيروت. باسم احمد هاشم، المصدر السابق، ص١٤– ١٥.

والكوردية[١] والسريانية، لتليها تنوعات وانتماءات اقل حجماً من حيث عدد السكان[٢].

حفزت ثنائية التوازن (الطائفي والاثني) الانظمة السياسية الداخلية كالسلطة العثمانية التي حكمت جبل لبنان (١٥١٦-١٩١٨)، والفرنسية فيما بعد من (١٩٢٠- ١٩٤٣)، ان تحكم البلاد بسهولة، مستغلة ذلك التنوع لتحقيق مصالحها الذاتية، فالدولة العثمانية مثلاً على الرغم من سيطرتها على جبل لبنان الا انها ناكفت من جانب اخر تدخلات دولية، استطاعت ان تخترق مستعمراتها في جبل لبنان، من خلال البعدين الطائفي والاثني على حد سواء، والذريعة كانت سهلة وميسرة عندما ترتبط اساساً بالواقع الاجتماعي، الذي يمثل اوضاعاً رخوة تسمح بالتدخل المشروع بحجة حماية رعاياها داخل الدولة الثمانية[٣]، التي اجبرت ان تحاكي ذلك التدخل في ظل مجموعة اصلاحات بدأتها بالإصلاحات السياسية، التي يمثل الجانب الاداري مرتكزها الاساس[٤].

جاءت الخطوات الاصلاحية متسارعة بدأت ب(نظام القائمقاميتين)[٥]، الذي جاء نتيجة حتمية لإنهاء الاقتتال الطائفي عام ١٨٤١[١]. ذلك النظام الذي ولد ملغوماً ومهزوماً انتهى

---

(١) الكورد: هم احدى القوميات اللبنانية، التي تأتي بالمرتبة الثانية من المكونات الاخرى بعد الارمن كأحد المكونات السكانية في لبنان، تبلغ اعداهم في بيروت حوالي (٦٠٠٠٠) ستين الف نسمة، وبذلك فهم يشكلون نسبة (٥،٥%) من السكان، تمركز معظمهم في في حي الكرنتينا وبرج البراجنة وفي وسطها، لم يحصل الكثير منهم على الجنسية اللبنانية ومعظمهم من البروليتاريا الرثة، الى جانب برجوازية تجارية صغيرة. باسيل نيكيتين، الكرد اصلهم- موطنهم – تاريخهم- موطنهم، عقائدهم ، عاداتهم، آدابهم، لهجاتهم، قبائلهم طرائف عنهم، ترجمة صلاح برواري، (د، م، منشورات مجلة ASO، ١٩٣٩)؛ لمياء احمد محسن، لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية والجيو بورليتكس، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للبنات: جامعة بغداد، ٢٠٠٤)، ص١١٥.

(٢) نيقولاي هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٩- ١٩٥٨، تعريب بسام اندريان،(بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص١٩ .

(٣) تدخلت بعض الدول الاوربية بشؤون الدولة العثمانية الداخلية بحجة حماية رعاياها، ومنها فرنسا التي تدخلت بحجة حماية الكاثوليك، وبريطانيا بحجة حماية البروتستانت، وروسيا بحجة حماية الارثدوكس٠ للمزيد ينظر: فهد حجازي، لبنان من دويلات فينيقيا الى فيدرالية الطوائف رهانات فوق جغرافية ملعونه، ج٢، (بيروت: دار الفارابي ٢٠١٣)، ص٣.

(٤) علاء رياض عبد الغانمي، النواب الشيعة في المجلس النيابي اللبناني(١٩٤٣- ١٩٧٥) دراسة في التمثيل والمواقف، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للعلوم الانسانية: جامعة كربلاء، ٢٠١٨)، ص١.

(٥) نظام القائمقاميتين: نظام سياسي عثماني طبق على لبنان خلال العهد العثماني وتحديداً في (١٨٤٣- ١٨٦١)، وبموجبه قسمة لبنان الى قائمقاميتين: قائمقامية درزية في جنوب البلاد يديرها قائمقام درزي وهو

بتشنجات طائفية للمدة (١٨٤٦- ١٨٦٠)[٢]، التي سارعت نحو المواجهة الطائفية الاخرى ١٨٦٠، امراً فرض تحديثاً جديداً على نظام الحكم في جبل لبنان عرف ب(النظام الاساسي) في (٩حزيران ١٨٦١) منح جبل لبنان استقلالاً ذاتياً، في اطار الحكم العثماني وهو ما سمي ب(متصرفية جبل لبنان)[٣].

(الامير احمد ارسلان)، واخرى في الشمال يديرها قائمقام من الطائفة المارونية هو (الامير حيدر ابي اللمع)، بقي معمولاً بنظام القائمقاميتين الى عام ١٨٦١ حين قامة متصرفية جبل لبنان، على اثر المجازر التي اندلعت بين الموارنة والدروز والتي راح ضحيتها الكثير من كلا الطائفتين٠ نصري سلهب، الاسباب التاريخية للإحباط الماروني، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ٢٠٠٢)، ص٦٣؛ حسن عبد الامير طلال الركابي، النواب السنة في المجالس النيابية اللبنانية (١٩٢٦- ١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية التربية : جامعة كربلاء ٢٠٢٠)، ص٧.

(١) الحرب الاهلية في لبنان عام ١٨٤١: للتفاصيل حول الاحداث الطائفية ومسبباتها عام (١٨٤١) ينظر: محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان (١٩٤٣- ١٩٥٨)،اطروحة دكتوراه، (كلية الآداب: جامعة البصرة، ٢٠٠٨)، ص٢٧- ٢٩ .

(٢) الحرب الاهلية في لبنان عام ١٨٦٠: هي امتداد للصراع الطائفي في لبنان وسوريا، قامت احداثها بين الموارنة من جهة والدروز والمسلمين من جهة اخرى، بدأ الصراع بعد سلسلة من الاضطرابات توجت بثورة الفلاحين الموارنة على الاقطاعيين وملاك الاراضي من الدروز، وسرعان ما امتد الى جنوب البلاد حيث تغير طابع النزاع، فبادر الدروز بالهجوم على الموارنة، فبلغ عدد القتلى من المسيحيين حوالي (٢٠٠٠) قتيل، كما دمرت اكثر من (٣٨٠ قرية مسيحية و٥٦٠ كنيسة)٠ وبالمقابل تكبد الدروز والمسلمون خسائر كبيرة٠ كذلك امتدت الاحداث الى دمشق وزحلة وجبل عامل وغيرها من المناطق٠ احمد طربين، ازمة الحكم في لبنان ١٨٤٢- ١٨٦١ ، (دمشق: د٠ مط ، ١٩٦٦)، ص٣٤٥؛ مسعود ظاهر، الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص٣٤؛ يوسف محمد عمرو، صفحات من ماضي الشيعة وحاضرهم في لبنان،(بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٦) ، ص ٤٣- ٤٥.

(٣) متصرفية جبل لبنان: هي وحدة ادارية عثمانية، اقيمت بعد الغاء نظام القائمقاميتين (١٨٤٣- ١٨٦١)، توسعت رقعتها غرباً لتشمل ساحل البحر المتوسط، باستثناء المدن لرئيسة (بيروت وطرابلس وصيدا) التي ضلت جزء من ولاية دمشق ومعها سهل البقا، توالى على حكمها عدد من المتصرفين من غير العرب تعود مرجعيتهم الى الباب العالي مباشرة، ويتمتع هؤلاء المتصرفين بصلاحيات تنفيذية واسعة، يمارسون حكم المتصرفية بمعونة (مجلس ادارة) يتكون من ١٢ عضواً منتخب ذو صلاحيات استشارية وحسب. للمزيد= =ينظر: فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨)، ص٧٣- ص٧٤.

اصاب النظام الاساسي انف الذكر تعديلاً عام (١٨٦٤) عرف ب (نظام جبل لبنان الاساسي)[١]، والذي بقي معمولاً به حتى عام ١٩١٥، والذي مثل الوجه الطائفي الابرز في علاقة الحكم السياسي بالطبيعة الاجتماعية اللبنانية[٢].

اختلفت السياسة العثمانية كثيراً في مدة حكم جمعية الاتحاد والترقي[٣]، عندما قام الاتحاديون بانقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني[٤] عام ١٩٠٨ [٥]، الذي اعاد قضية اشكل

---

(١) نظام جبل لبنان الاساسي: التعديلات اجريت على نظام (١٨٦١) في جبل لبنان بتاريخ(٦ ايلول١٨٦٤) رسخ من خلالها البعد الطائفي بشكل اكبر، عند المحاولة بإعادة النظر بالتوزيع الطائفي وفق مفهوم القاعدة العددية، اذ نص التعديل على بقاء المجلس على عدده، مع تغيير نسبة الاعضاء حسب الوزن الطائفي، فتم من خلاله اختيار اربعة اعضاء من الموارنة، الى جانب ثلاثة اعضاء من الدروز، ووزعت المقاعد الاخرى على الروم الارثدوكس بواقع مقعدين، وحصل الروم الكاثوليك على مقعد واحد، كما حصل المسلمين السنة والشيعة على مقعد واحد ايضاً. سمير خلف، لبنان في مدار العنف، (بيروت: دار النار، ٢٠٠٢)، ص٣٥١.

(٢) جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني١٩٤٣- ١٩٧٥، (دراسة تاريخية وثائقية)، اطروحة دكتوراه ، (كلية الآداب: جامعة الموصل، ٢٠٠٦)، ص١٨.

(٣) جمعية الاتحاد والترقي: انبثقت هذه الجمعية من المجمع الماسوني في سالونيك، الذي عقد عام ١٩٠٨ ومن خلاله وصل الاتحاديين الى الحكم، بعد نجاح الانقلاب على السلطان عبد الحميد الذي قام به مجموعة من الضباط العثمانيين، التابعين لهذه الجمعية بعد ما عطل السلطان عبد الحميد العمل بدستور عام ١٨٧٦ فانقسم المصلحون العثمانيون الى فريقين: فريق يدعوا الى اللامركزية في حكم الولايات، وفريق اخر يدعوا الى المركزية في الحكم، وهم جماعة الاتحاد والترقي الذين خلعوا السلطان عبد الحميد فيما بعد، واستولوا على الحكم. ينظر: عارف بك النعماني، وثائق حول العلاقات اللبنانية السورية الفرنسية ١٨٨٢- ١٩٥٥، اعداد فاطمة قدورة الشامي، (بيروت: دار العلم للملايين ، ١٩٩٩)، ص٢٣.

(٤) عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩): تولى حكم الدولة العثمانية بعد خلع اخيه مراد الخامس عام ١٨٧٦، قام بعدت خطوات مهمة في فترة حكمه فأعلن الدستور ١٨٧٦، وانشأ مجلس النواب ١٨٧٧، لكنه اوقف العمل بالدستور العثماني بحجة الحرب مع روسيا، عرف عنه الاستبداد في الحكم، لذلك ثار عليه الاتحاديون عام ١٩٠٨ تنازل عن الحكم عام ١٩٠٩. للتفاصيل ينظر: يلماز استونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج٢، ترجمة عدنان محمود سلمان، (استانبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، ١٩٩٠)، ص ٩٣.

(٥) ١٩٠٨: هو انقلاب قامة به جمعية الاتحاد والترقي ضد السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٨ واجبروه بالعودة للعمل بدستور عام ١٨٧٦ ، وكان شعارهم الحرية والآخاء والمساواة، اذ كانت هذه مستمدة من الماسونية٠ للمزيد ينظر: ارنست داميز، تركيا الفتاة، ترجمة صالح احمد العلي، (بيروت: د م، ١٩٦٠)، ص ٤٠- ٥٠ .

عليها عام ١٨٧٦ عندما وضع السلطان ذاته الدستور العثماني [١]، تعلقت بموضوعه اشتراك جبل لبنان في الحياة النيابية في الحياة البرلمانية الجديدة، طبقاً لاستعادة العمل بالدستور اللبناني آنف الذكر. اشكالية تنازعها تيارين متعاكسين احداهما اسلامي ميوله الاشتراك في الحكم[٢]، واخر ماروني عارض ذلك المشروع، لأنه ضرب لمصالحهم التي وفرها نظام المصرفية[٣].

وصف الموارنة استحقاقهم السياسي والتمثيلي في الانظمة السابقة ب(التاريخية) وهو اصح المسارات التوافقية، التي ارتضت العيش المشترك سبيلاً جمع كل اطياف جبل لبنان، وعليه ان التثقيف والسعي لمشروع الاتحادين الجديد هو ضرباً من ضروب انهاء حالة التوافق الاجتماعي الذي بدا مستقراً نوعاً ما من المدة السابقة[٤].

في ضوء قراءتنا لمعطيات التحول السياسي في جبل لبنان نجد ان نوعاً من (الفرض بالقوة يوازي مفهوم الاستقواء بالخارج)، كسبيل رئيس لمجموعة التحولات في اعلاه. فالدول الاوربية وفي مقدمتها فرنسا وجدت ضالتها في التنوع الطائفي والاثني اللبناني، لفرض ارادتها على مستقبل الطوائف اللبنانية القابعة تحت السلطة العثمانية، بشكلها العام و التركيز بإطارها

---

(١) الدستور العثماني(١٨٧٦) :هو اول دستور للدولة العثمانية، كتبه (٢٨) عضواً عينهم السلطان عبد الحميد الثاني، واعلنه في (٢٣ كانون الاول ١٨٧٦)م، وافتتح بعد انجازه المجلس العمومي الذي يتكون من مجلس المبعوثان (١٩ اذار ١٨٧٧م). احمد عبد الرحيم مصطفى، اصول التاريخ العثماني، ص٢، (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٣)، ص٢٣٣- ٢٣٦.

(٢) قاد الاتجاه المؤيد للاشتراك في الحكم كل من : (شكيب ارسلان، وحبيب باشا السعد، وكنعان الضاهر). اذ رفعوا عريضة الى المتصرف في (١٢ ايلول ١٩٠٨) طالبو فيها رسمياً الاشتراك في الانتخابات. ايدهم في مشروعهم هذا فيما بعد كل من ممثلي الدروز والارثدوكس في مجلس الادارة. علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨- ١٩١٨، (بيروت: مؤسسة عز الدين ١٩٢٢)، ص٦٣ – ٦٤.

(٣) رفض الموارنة الاشتراك في الانتخابات مؤيدين بقاء جبل لبنان وفق نظام المتصرفية، كونه حمل في مضامينه " عامل التطمين" لهم، ازاء المشاكل الطائفية التي اندلعت بين الدروز والموارنة فيما سبق، معللين انخراطهم في الحياة الدستورية الجديدة، مقدمة لإنهاء الامتيازات التي حصلوا عليها في عهد المتصرفية، عادين النظام القديم خطوة بالاتجاه الصحيح لوضع لبنان الطائفي، وهو مشروع تاريخي سبق المشروع العثماني الجديد. ان هذا الخلاف وان بدى داخلياً الا انه لا يبتعد كثيراً عن مساهمة وتدخل الدول الاوربية، وفي مقدمتها فرنسا التي رأت في التصعيد هذا خدمة لمصالحها في جبل لبنان، وان استغلال هذه الفرصة يعني توطيد لسيطرتها المالية واللوجستية على جبل لبنان٠علاء رياض عبد الغانمي، المصدر السابق، ص ١١.

(٤) المصدر نفسه، ص١٢.

الطوراني بشكل خاص فيما بعد، وهذا ما مهد قصد سيطرتها على جبل لبنان تمهيداً لاحتلاله بعد عام ١٩١٤.

ان الاختلاف في التوجه نحو مشروع الاتحاديين الدستوري(انتخاب مجلس المبعوثان) لم يكن يسير بوزن واحد من عدم الرضا في كل المناطق اللبنانية، فهذه بيروت وطرابلس كانت اكثر انسجاماً ازاء المشروع الانتخابي، هذا وفاز عنهم في مجلس المبعوثان كل من : "سليم علي سلام" [١] و"كامل الاسعد"[٢] و"ميشال سرقس عن بيروت و(فؤاد الخلوصي وعثمان باشا مجيد عن طرابلس) في الانتخابات التي جرت في (٩ نيسان ١٩١٤)[٣].

عمل الاتحاديون عقب قيام الحرب العالمية الاولى(٢٨ حزيران ١٩١٤) على ربط جبل لبنان بالحكم العثماني المباشر، ونتيجة لظروف الحرب تعذر اجراء الانتخابات النيابية لذا لجأ الى تعيين ثلاثة ممثلين عن جبل لبنان، وهم كل من (الامير حارس شهاب عن الموارنة، وعادل ارسلان عن الدروز، ورشيد كرامي[٤] عن السنة)، وبعد اقل من عام تقريباً وتحديداً في (٢٦ اذار

---

(١) سليم علي سلام:(١٨٨٦– ١٩٨٣) ولد في المصبطة في بيروت وعمل في التجارة منذ نشأته، عين رئيس للبنك الزراعي عام ١٩٠٠، ثم رئيس لبلدية بيروت عام ١٩٠٨، ثم رئيس لجمعية المقاصد الخيرية عام ١٩٠٩، وفي عام ١٩١٢ تولى رئاسة مؤتمرات الساحل الوحدوية بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩، ونظم المؤتمر العربي الاول بباريس عام ١٩١٣، كما ترأس مؤتمرات الساحل والاقضية الاربعة عام ١٩٣٦، ثم اصبح رئيساً للمجلس القومي الاسلامي عام ١٩٣٧. للمزيد ينظر: حسن جبار سعيد الخفاجي، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان (١٩٥١– ١٩٨٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للعلوم الانسانية : جامعة بابل)، ٢٠١٤، ص١٠.

(٢) كامل الاسعد: سياسي لبناني واحد اعيان جبل عامل، انتخب مبعوثاً عن لواء بيروت منذ اعلان الدستور العثماني ١٩٠٨، توفي عام ١٩٢٤ في الطيبة ودفن فيها٠ لقاء سامي سعيد، جبل عامل في لبنان دراسة تاريخية ١٩١٨– ١٩٤٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية الاساسية: الجامعة المستنصرية ٢٠١٨) ص٣٧.

(٣) سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً منذ اقدم الازمنة حتى عصرنا الحاضر، (بيروت: دار الاندلس للطباعة والنشر، ١٩٦٩)، ص١٢؛ عصام محمد رشاد، تاريخ بيروت، (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧)، ص٢٢٣؛ فهد حجازي ، المصدر السابق، ص٣٣.

(٤) رشيد كرامي(١٨٨٤– ١٩٥٧): سياسي لبناني ولد في طرابلس، وتلقى علومه في المدرسة السلطانية، وتخرج متقناً اللغتين العربية والتركية، التحق في الجيش العثماني ايام الحرب العالمية الاولى، تدرج في الوظائف العدلية حيث منحته الدولة اللبنانية حق المرافعة امام المحاكم. انتخب نقيباً عن الشمال ثم عين رئيس لبلدية طرابلس،

١٩١٥) اقدم جمال باشا[١] على حل مجلس الادارة، وتعطيل مهامه والغاء كافة الامتيازات في قرار جديد صدر عام(١٩١٦)[٢]، وبقي الامر كذلك حتى خروج العثمانيين اثر هزيمتهم في الحرب العالمية الاولى، ليعلنوا الانسحاب ويخرج اخر متصرفيهم من لبنان في (٣٠ ايلول ١٩١٨)[٣].

شكل جمال باشا مجلس جديد اختار اعضائه حسب رغبته، مستخدماً شتى اساليب القمع والتعسف مع السكان[٤]، اذ اثارت المحاكمات التي نفذها جمال باشا وطرق تنفيذها موجة من السخط والحقد على الدولة العثمانية لدى السكان في لبنان، خلقت تلك السياسة اوضاعاً متشنجة زادت من هوة الكراهية للاتحاديين[٥].

انتخب نائباً عن الشمال ١٩٣٧، وكان عضواً في لجان التربية الوطنية والفنون الجميلة والادارة والعدلية والعرائض والاقتراحات٠ حسن جبار، المصدر السابق، ص٢٠.

(١) جمال باشا(١٨٧٣– ١٩٢٢): قائد عثماني، وعضو في جمعية الاحاد والترقي، شارك في الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨، واصبح قائداً البحرية وبعد اندلاع ا لحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤، اصبح قائد الجيش الرابع المكلف في الدفاع عن بلاد الشام وقد قام بإعدام المناضلين العرب في بيروت ودمشق ١٩١٦. للمزيد ينظر: مواهب معروف سالم الجبوري، جمال باشا حياته ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ٢٠٠٤)، ص١٤.

(٢) للتفصيل اكثر عن دور وسياسة جمال باشا في تنفيذ خطط الاتحاديين على الصعد كافة في لبنان ينظر : المقطم "جريدة"، بيروت ، (٨٧٢٦) في (١٨ كانون الثاني ١٩١٤)، و العدد (٧٧٨٥ و ٧٧٩٥) في (٣٠ تشرين الاول و١٢ تشرين الثاني و اذار ١٩١٤)، والعدد (٧٨٢٦) في (١٨ كانون الاول ١٩١٤) والعدد (٨٢١٤) في (اذار ١٩١٦) والعدد (٨٣٢٥) في (٤ اب ١٩١٦) ، ص٦؛ عزيز بك ، سوريا ولبنان في الحرب العالمية ، ترجمة فؤاد ميداني ، (بيروت : د. مط ، ١٩٣٣) ، ص١٣٦؛ محمد جميل بيهم ، العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨–١٩٢٢ ، (بيروت : ، ١٩٦٨) ، ص١٩ ؛ دزموند ستيورات ، تأريخ الشرق الاوسط الحديث ، ترجمة زهدي جار الله ، (بيروت : د. مط ، ١٩٧٣) ، ص١٩٠–ص١٩٢؛ يوسف الحكيم ، سوريا ولبنان في عهد ال عثمان ، ط٢ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٨٠) ، ص٢٤٨.

(٣) ناظم خليل حسن عبد المعموري، الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥– ١٩٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية: جامعة بابل، ٢٠١١)، ص٩؛ هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث،(بيروت: الاهلية للتوزيع والنشر، د ت)، ص٨٨.

(٤) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٨– ١٩٤٦، ج١، (بيروت، رأس بيروت، ١٩٥٩)، ص٢٧.

(٥) فليب حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: فؤاد جرجيس ،(بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٤)، ص٥٨٨؛ يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٦٢ .

نفذت حملة اعتقالات واسعة للزعماء اللبنانيين من قبل محاكم عسكرية، بأمر جمال باشا[١]، بحجة مخالفتهم اوامر الاتحاديين، واتصالهم بجهات معادية خصوصا بريطانيا وفرنسا اعداء المانيا الحليفة، فحكمت بالإعدام على احد عشر شخصاً لبنانياً بتهم كيدية، تبعه حمله اخرى من الاعدام في السادس من ايار لأربعة عشر لبناني من المسلمين والمسيحيين شنقا في بيروت، امراً زاد من نقمة سكان جبل لبنان ضد الاتحاديين نقمة لم يتملكها المسيحيين فحسب بل وحتى المسلمين على حد سواء [٢].

كانت بريطانيا الطامعة بالبلاد العربية تراقب مجريات الاحداث في المنطقة ، فبدأت تتقرب من الشريف حسين بن علي[٣]، امير الحجاز عن طريق احد سفرائها في مصر، اسفر هذا التقارب عن مراسلات متبادلة بينهما عرفت ب (مراسلات حسين – مكماهون)[٤]، وبموجبها تعهدت بريطانيا ان تعترف دول الحلفاء باستقلال البلاد العربية ودعمه بعد نهاية الحرب العالمية الاولى، مما دفع العرب للوثوق بهذه الوعود والميل للانضمام الى دول الحلفاء من اجل انهاء الوجود العثماني واقامة دولة عربية مستقلة[٥]، تحولاً اثر سلباً على جبل لبنان الذي عاش ظروفاً

---

(١) عادل اسماعيل السياسة الدولية في المشرق العربي، ج٤، (بيروت: د م، ١٩٧٠)، ص ٢٠٩.

(٢) لحد خاطر، عهد المتصرفية في لبنان، (بيروت: د مط، ١٩٦٧)، ص ١٩٧.

(٣) الشريف حسين(١٨٣٥– ١٩٣١): من عائلة عريقة اصبح عام ١٩٠٨ شريف حتى عام ١٩١٦، وفي عام ١٩١٦ تسلم حكم الحجاز فاصبح ملكاً وبقي ملكها حتى عام ١٩٢٤، اعلن الثورة العربية الكبرى على الوجود العثماني عام ١٩١٦ باتفاق مع بريطانيا على التخلص من السيطرة العثمانية واقامة مملكة عربية ، رفض في عام ١٩١٩ التوقيع على معاهدة فرساي، احتجاجاً على وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وفي عام ١٩٢٤ اعلن نفسه خليفة حتى عام ١٩٢٦، اذ هزمه عبد العزيز ال سعود بدعم بريطانيا، فتخلى عن منصبه واقام في قبرص حتى وفاته٠، لقاء سامي، المصدر السابق ، ص٤٧.

(٤) مراسلات(حسين– مكماهون): هي رسائل متبادلة بين السير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر، والشريف حسين بن علي امير الحجاز ممثلا عن العرب، كان مجموع الرسائل بين الطرفين عشرة= =رسائل، خمسة منها كتبها مكماهون ورد عليها امير الحجاز بخمس، تعهدت بريطانيا خلالها بمساعدة العرب في حال اعلانهم الثورة ضد الوجود العثماني، واقامة دولة مستقلة بقيادة الشريف حسين، استمرت الرسائل من الرابع عشر من تموز ١٩١٥ ولغاية العاشر من اذار ١٩١٦. احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣،(القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ٥–٧.

(٥) ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظام الدستوري اللبناني، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،١٩٨٣)، ص ص ٣١٣.

صعبة بسبب ارتفاع الاسعار وانقطاع المساعدات الخارجية[١]، وتدهور اوضاع السكان الصحية والاجتماعية، وراحت اعداد كبيرة ضحية الاوبئة والامراض[٢].

كان خياربعض اللبنانيين ان مصير البلاد مع دول الحلفاء هو الاقرب الى تقرير مصيرهم في بلاد مستقلة، ترسخ ذلك المفهوم اكثر خاصة عند المسلمين، بعد ان توقدت الشرارة الاولى للثورة من الحجاز في (العاشر من حزيران ١٩١٦) بإطلاقة من شباك دار الشريف حسين ايذانا ببدئها ضد التسلط العثماني[٣]، لكن سرعان ما اتضح ان بريطانيا لم تكن صادقة في نواياها اتجاه العرب، ففي الوقت الذي وعدت الشريف حسين بإقامة دولة عربية مستقلة، كانت هناك مؤامرة سرية نسجت خيوطها بالخفاء بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا للتوصل الى صيغة تفاهم يتم من خلالها اقتسام البلاد العربية، الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية سميت(باتفاقية سايكس –بيكو[٤])، والتي صادقت عليها كلا الدولتين في (١٦ايار عام١٩١٦ [٥]).

---

(١) ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، (بيروت: د مط، ١٩٨١)، ص١٣٤.

(٢) انطوان عريضة، لبنان وفرنسا وثائق تاريخية اساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية، نقلها الى العربية فارس غصوب، (بيروت: الفارابي، ١٩٨٧)، ص٤٨.

(٣) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص٦٦.

(٤) وهي اتفاقية سرية عقدت بين فرنسا وبريطانيا وروسيا التي (انسحبت منها روسيا بعد الثورة البلشفية ١٩١٧)، وسميت بهذا الاسم نسبة الى مارك سايكس مستشار بريطانيا لشؤون الشرق الاوسط وجورج بيكو وزير خارجية فرنسا ، وتألفت من اثنى عشر مادة قسم بموجبها المشرق العربي ما عدا الجزيرة العربية الى ثلاثة مناطق ، الاولى زرقاء شملت السواحل السورية واللبنانية واعطيت لفرنسا ، والثانية الحمراء ، شملت المناطق العراقية من بغداد الى البصرة واعطيت للجانب البريطاني والثالثة السمراء شملت فلسطين وضعت تحت الادارة الدولية. للتفصيل اكثر عن الاتفاقية ينظر : ايرسكين تشايلدرز، الحقيقة عن العالم العربي، تعريب: خيري حمادة، (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٧٠)، ص٤٦١؛ هشام سوادي هاشم ، العلاقات الامريكية العثمانية ١٩٠٨–١٩٢٠ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، (كلية التربية: جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص١٠٧.

(٥) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية، تعريب: عفيفة البستاني، (موسكو: دار التقدم ، ١٩٣١)، ص ٤٦١.

شاركت جيوش الثورة العربية بقيادة الامير فيصل بن الحسين[١]، بعملياتها العسكرية في(١٦نيسان ١٩١٦)، وتمكن من دحر القوات العثمانية بعد سلسلة من المعارك[٢]، بمساندة القوات البريطانية ، والتي احرزت انتصارات سريعة على القوات العثمانية، في العراق وشبه الجزيرة العربية ودمشق التي دخلتها جيوش البريطانيين والثوار في (٢٨ ايلول عام ١٩١٨[٣])، فضلاً عن احرازه انتصارات اخرى في جبهات ثانية اثر انسحاب القوات العثمانية[٤].

تشكلت في جبل لبنان حكومة مؤقته برئاسة الامير سعيد الجزائري، الذي بعث ببرقية الى بلدية بيروت ورئيسها عمر الداعوق[٥]، طلب فيها اعلان انتصار الحكومة العربية بزعامة

---

(١) الامير فيصل(١٨٨٥– ١٩٣٣): ولد في الحجاز، هو ابن الشريف حسين بن علي امير الحجاز، تلقى تعليمه في الاستانه، انتخب عضوا في مجلس المبعوثان العثماني، له دور في الحرب العالمية الاولى، من خلال اتصاله بالجمعيات العربية في المشرق العربي، ولاه الانكليز على عرش العراق(١٩٢١– ١٩٣٣) .عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، د٠ت)، ص ٦٨٠.

(٢) محمد فريد ابو حديد، امتنا العربية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩١٦،)،ص ٢٦٦.

(٣) نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال الى الجلاء، ط٢، (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣)، ص ٥.

(٤) علي جودت الايوبي، ذكريات علي جودت ١٩٠٠– ١٩٥٨، (بيروت: مطبعة العرفان، ١٩٦٧)، ص٧٣.

(٥) عمر الداعوق(١٨٧٤– ١٩٤٩): سياسي لبناني، ولد في بيروت، و درس في مدرسة عين طورة في كسروان كسروان ، ثم تفرغ للعمل في تجارة المجوهرات، والمعادن الثمينة ، كان منذ ١٩٠٨ عضوا في مجلس بلدية بيروت، ثم رئيسا لهذا الجلس٠ قام مع وجهاء بيروت بدور في تخفيف حدت المجاعة التي عرفتها بيروت خلال الحرب العالمية الاولى، وذلك بشراء كمية من الطحين من احد التجار السوريين، وتوزيعها على الناس بسعر الكلفة. عين رئيس بلدية بيروت عام ١٩١٤ ، واسس اول مجلس ادارة لغرفة التجارة والصناعة =

=في الرابع عشر من شباط ١٩١٤ ، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ،ارسل له رئيس الحكومة العربية المؤقتة في دمشق الامير سعيد الجزائري برقية يطلب فيها اعلان حكومة باسم حكومته العربية، فشكلت حكومة عربية مؤقتة في بيروت برئاسة عمر الداعوق واستمرت الى بدء الانتداب الفرنسي، كان عضوا في اللجنة التي عينها الجنرال غورو برئاسة داوود عمون في ٢٢ ايلول ١٩٢٠ ، انتخب عام ١٩٢٥ عضوا فيالمجلس التمثيلي الثاني في لبنان، وكان نائب رئيس المجلس، كان احد اعضاء اللجنة المكلفة بوضع الدستور كما كان عضوا في مجلس النواب (١٩٢٧ – ١٩٢٩) واصبح رئيسا للجنة المالية ، ومنذ عام ١٩٣٠ تفرغ للأعمال الاجتماعية الخيرية ،فكان رئيسا للجنة تعليم فقراء المسلمين في القرى ، ثم ترأس جمعية المقاصد منذ سنة ١٩٣٤ حتى وفاته عام ١٩٤٩ ، ساهم في تشييد دار العجزة الاسلامية ، واهتم بإصلاح المساجد، وترميمها وانشاء سبل المياه منها ٠ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١–٢٠٠٦ ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦)، ص٢١٤–٢١٥.

فيصل بن الشريف حسين وجرى ذلك فعلاً في (١ تشرين الاول ١٩١٨[١])، وفي الثامن من ذات الشهر عقد اجتماع في بعبدا لإعلان الحكومة العربية هناك برئاسة حبيب باشا السعد[٢]، واعيد العمل بمجلس الادارة القديم، ورفع العلم العربي فوق دار الحكومة في بعبدا[٣].

مثل اعلان الحكومة العربية مبادرة جديدة في التحول السياسي الجديد في جبل لبنان، اذ حملت تحفظات المارونية ومخاوفها، وفي الوقت ذاته مثلت قوة سياسية يمكن ان تشكل حجر عثرة امام المشروع الفرنسي في جبل لبنان الرامي الى السيطرة عليه، وهذا ما جعلها رخوة نوعاً ما لأنها فقدت جزاً اساسي من المساندة الداخلية والخارجية، وقادت الى الاسراع من قبل فرنسا نحو قرار المواجهة العسكرية، اذ وصلت قواتهم البحرية الى مرفأ بيروت في نفس اليوم الذي اعلنت فيه الحكومة العربية، خصوصا وان فرنسا قد عينت قبل ذلك وتحديداً في (٩ شباط ١٩١٧) جورج بيكو قنصلا عاما في بيروت، ومفوض سامي لها في الشرق ليتولى ادارة المنطقة الزرقاء[٤]، التي خطط لها ان تكون مناطق تابعة لفرنسا بعد زوال الحكم العثماني، حسب ما جاء في اتفاقية سايكس بيكو[٥].

كانت التطورات هذه محط احتجاج فرنسي كبير اججه تنامي المشروع العربي في بلاد الشام ، ومساندة بريطانيا الواضحة لهذا المشروع [٦]، من قبيل السماح برفع العلم العربي وغض

---

(١) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا١٩٢٠-١٩٣٩ ، (بيروت: دار الطليعة ١٩٧٥)، ص ٢٠٠.

(٢) حبيب باشا السعد (١٨٦٦- ١٩٤٢): ولد في عين تراز، كان له مساهمة فعالة في انشاء فرع جمعية الاتحاد والترقي في بيروت، تم انتخابه نائبا في المجلس التمثيلي كنائباً في لبنان عام ١٩٢٢، عين رئيسا للوزراء في اب ١٩٢٨، كما تم انتخابه من قبل مجلس النواب رئيسا للجمهورية اللبنانية عام ١٩٣٤، حسين حمد عبد الله صولاغ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية ابن رشد: جامعة بغداد، ١٩٩٠)، ص١٦.

(٣) ابراهيم الاسود، تنوير الاذهان في تاريخ لبنان، ج٣، (بيروت: مطبعة القديس جاور جيوس، ١٩٩٣)، ص ٩٩-١٠٠.

(٤) المنطقة الزرقاء: وتشمل سوريا الغربية الساحلية وجبل لبنان، وكليكيا، وجزء كبير من اواسط اسيا الصغرى. جورج انطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ط٦، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، ص٢٤٩.

(٥) زين نورالدين زين، المصدر السابق، ص ٨١ .

(٦) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٣٢ .

البصر عن موضوع تسليم الادارة المدنية في بعض اجزاء بلاد الشام الى الحكومة الفيصلية في دمشق[١].

نزلت قوات فرنسية في بيروت (٧ تشرين الاول ١٩١٨) بعد ان عين البريطانيون الجنرال اللنبي (Allnby) [٢]، قائدا لجيوش الحلفاء في الشرق، وفي (٢٢ تشرين الاول ١٩١٨) اخذت فرنسا تسير باتجاه تطبيق بنود (اتفاقية سايكس–بيكو) وطالبت ان يدار الساحل اللبناني والمناطق الاخرى من قبلها، وهذا كان رأي بريطانيا ايضا، وفي (٢٣تشرين الاول عام ١٩١٨) اقام الجنرال اللنبي نظاما مؤقتا لإدارة المنطقة باسم (ادارة اراضي العدو المحتلة[٣])، وبموجبه قسمت الاراضي الى مناطق عسكرية، الاولى جنوبية (فلسطين)، وتخضع للسيطرة البريطانية، والثانية شمالية شرقية(سوريا الداخلية) وتكون خاضعة للعرب بإدارة فيصل، والثالثة شمالية غربية وتشمل (لبنان وسواحل سوريا وكليكيا) وتكون خاضعة لفرنسا[٤].

عززت هذه الاجراءات النفوذ الفرنسي في المنطقة، مما اثار شكوك العرب خصوصا الشريف حسين وابنه فيصل، واحتجوا لدى بريطانيا والتي بينت فيه انها ترمي تحرير المنطقة تحريراً كاملا وإقامة حكومة وطنية يختارها السكان اختيار حراً، واكدت ان الحلفاء بعيدين كل البعد من ان يرغموا السكان على قبول نظام معين من الانظمة[٥]، رافق ذلك رسالة اطمئنان اخرى بعث بها الجنرال اللنبي في(١٦ تشرين الاول ١٩١٨) للشريف حسين وابنه الامير فيصل ولجميع العرب المتخوفين من مطامع فرنسا في سوريا ولبنان، ان جميع التدابير التي اتخذها هي عسكرية، ومؤقته، ولن تؤثر على المصير السياسي، الذي سيتقرر في مؤتمر الصلح في باريس (عام ١٩١٩)، وحمل نفسه مسؤولاً عن ذلك، الا انها كانت وعوداً كاذبة خاصة بعد ان انزلت قواتهم على الساحل اللبناني، وطلبت من حاكم لبنان سعيد الجزائري الذي عينه فيصل

---

(١) ديفد فرومنكين ، سلام ما بعده سلام ولادة الشرق الاوسط ١٩١٤– ١٩٢٢، ترجمة : اسعد كامل الياس، (بيروت: د مط، د ت)، ص٣٧٣ .

(٢) اللنبي: ولد عام ١٨٦١، وشارك في حرب جنوب افريقيا ، عين قائدا عاما للقوات البر يطانية في الشرق عام ١٩١٧، ثم اصبح مندوبا ساميا على مصر والسودان، توفي في عام ١٩٣٦، للمزيد ينظر: روجز باركسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة عبد الرحيم الجلبي، (بغداد: دار المأمون، ١٩٩٠)، ص ٣٤– ٣٥

(٣) وهيب ابي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، ط٢، (بيروت، مكتبة انطوان)، ٢٠٠٤، ص ٢٢٩

(٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨– ١٩٢٠، (القاهرة: دار المعارف ، ١٩٧١)، ص٤٦.

(٥) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٣٤ .

بالانسحاب الى دمشق[١]، وبذلك انتهى الحكم العربي في لبنان، واستمرت فرنسا ببسط سيطرتها واخضاع كامل لبنان لنفوذها[٢].

اتخذ الفرنسيون من بيروت مقرا لهم، واصبح اهتمامهم منصباً على امرين أولهما: مقاومة اي محاولة للاستقلال او محاولة تحجيم دور فرنسا في الشرق وتقليص نفوذها من لدن بريطانيا، وثانيا: السعي لكسب تأييد شعبي واسع في سوريا ولبنان تمهيدا لتطبيق الانتداب[٣]، وبذلك حقق الفرنسيون مكاسب مهمة في لبنان قبل انعقاد مؤتمر الصلح الذي أُختيرت له مدينة باريس باعتبار ان فرنسا اكثر الدول تضرراً في الحرب [٤].

لم يكن لفرنسا موطيء قدم في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، باستثناء بعض الصلات مع الموارنة [٥]، لكن بعد عقد (اتفاقية سايكس – بيكو) بدأت اطماعها التوسعية تتحقق، اذ بموجبها وضعت فرنسا يدها على سوريا ولبنان وشمال العراق وكليكيا واقسام من جنوب شرق الاناضول، التابعة للدولة العثمانية، وفي خريف عام ١٩١٨ دخلت فرنسا معظم هذه المناطق واحتلتها، وتولت ادارة الحكم فيها بانتظار قرار رسمي من مؤتمر الصلح[٦]. الذي خطط خطط لعقده في (١٨ كانون الاول ١٩١٩) وبذلت فرنسا وبريطانيا مساعٍ كبيرة لإبعاد مسألة البحث في مصير البلاد العربية، لتسنى لها تنفيذ بنود (اتفاقية سايكس– بيكو[٧])، ولطرح القضية القضية العربية قدم فيصل مذكرة للمؤتمر في (التاسع والعشرون من كانون الثاني ١٩١٨)، طالب من خلالها بأن يعترف الحلفاء باستقلال الشعوب الناطقة بالعربية في اسيا، من خط

---

(١) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٣، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٩٦.

(٢) امين الريحاني، ملوك العرب، مجلد٢، (بيروت: د مط ، ١٩٥١)، ص ٦٦ .

(٣) اسكندر الرياشي، تذاكرات اسكندر الرياشي قبل وبعد ١٩١٨– ١٩٤١، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٣)، ص ٢٤.

(٤) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٣٩.

(٥) يوسف السودا، في سبيل الاستقلال،(بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٧)، ص ٦٩ – ص ٧٠.

(٦) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٤١.

(٧) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣– ١٩٥٢ ، (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١)، ص ٩٣.

الاسكندرونة وديار بكر حتى المحيط الهندي جنوبا، موضحا انها قادرة على ادارة شؤونها بنفسها [١].

كان هناك تنافس بريطاني فرنسي حول ممتلكات الدولة العثمانية، فيما يخص (اتفاقية سايكس- بيكو)، اذ كانت بريطانية تميل لإلغائها او تعديلها بما يلائم الطموحات البريطانية، لأنها عدت هذه الاتفاقية مجحفة بحقها، فقد اعطت لفرنسا مناطق كان لبريطانيا حق السيطرة عليها، كما ان مجلس العموم البريطاني قد صرح على لسان وزير الخارجية جورج كيرزون(Gorge Cerzon) قائلا: **"لو كان يتعين علينا عقد اتفاقية عام ١٩١٦ من جديد لما عقدناها"**[٢]، لأنه هذه الاتفاقية عدت مجحفة بحق بريطانيا كونها اعطت لفرنسا مناطق كان احرى بها ان تكون من نصيب بريطانيا، وقد استغلت بريطانيا وضع فرنسا العسكري في الشرق، وحملتها على التنازل لها عن بعض المناطق المشار اليها [٣].

لم يكن هذا الاختلاف الدولي وحيداً فحسب، بل رافقه اختلاف عربي حولَ آلية التوجه في تقرير المصير، فتنازعته توجهات ثلاثة: الاول (اقامة مملكة عربية موحدة تحت زعامة الشريف حسين، تضم سوريا كلها وبلاد ما بين النهرين، والحجاز ومناطق من شبه الجزيرة العربية)، الا معارضة بريطانيا لهذا المشروع قد قتله في المهد[٤]. اما المشروع الثاني هو (تأسيس مملكة مستقلة في سوريا وحدها وتنصيب فيصل ملكا عليها)، امراً ابدى البريطانيون تحفظهم خاصة فيما يتعلق بفلسطين ، وكذلك عارضه المسيحيون في جبل لبنان لعدم رغبتهم الانضواء تحت حكم فيصل٠ وتضمن المشروع الثالث (اقامة دولتين مستقلتين في سوريا ولبنان تضم جبل لبنان وبعض مناطق الشمال والشرق والجنوب، ودولة سوريا وتظم ما تبقى من المناطق السورية[٥])، طرحاً ايده المسيحيون وعارضه المسلمون، مما حدى بالمسيحيين خاصة

---

(١) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٢) مسعود ظاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، ، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٧٤)، ص ٢٩.

(٣) شفيق جحا، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٧.

الموارنة الى اللجوء الى فرنسا لحمايتهم كطائفة تاريخية لها ارثها الحضاري في لبنان، رافضين بشدة اتحاد جبل لبنان مع سوريا [١].

كانت فرنسا ترغب بضم لبنان الى سوريا شرط اعتراف فيصل بمصالح فرنسا في المنطقة، فحاولت اقناع البطريرك الياس الحويك[٢]، بألحاق جبل لبنان بحكومة دمشق مبينين الفوائد التي وصفوها بالعظيمة من جراء الاتحاد مع سوريا، ذات السهول الواسعة والاراضي الخصبة، والغلال الوفيرة، امراً رفضه البطريرك الماروني[٣]، الذي طالب بشخصية مستقلة للبنان[٤]. طلبت فرنسا من اللبنانيين تشكيل وفد لعرض مطالبهم على مؤتمر الصلح وطلب المساعدة الفرنسية، بيد ان خلافاً وقع بين من كان يريد ضم لبنان الى سوريا ضمن مملكة يحكمها الملك فيصل، وبين كان يطالب بفيدرالية مع سوريا تحت السيطرة الفرنسية والذين يهدفون الى استقلال لبنان التام ضمن حدوده الطبيعية [٥]. وبعد ان فشلت فرنسا بإقناع اهالي جبل لبنان لبنان بالاتحاد مع حكومة سوريا لجأ المفوض السامي جورج بيكو، الى مجلس ادارة جبل لبنان،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) البطريرك الياس الحويك: ولد عام ١٨٤٣ في قرية حلتا، تلقى علومه في كلية اللاهوت، في مدرسة مار يوحنا مارون، ثم انتقل عام ١٨٥٩ الى مدرسة غزير التي كان يشرف على ادارتها الاباء اليسوعيون ، درس فيها الى جانب اللاهوت الفلسفة وقواعد اللغة العربية والفرنسية والسريانية واليونانية واللاتينية عام ١٨٧٢، عينه البطريرك بولس مساعد امين سر البطريركية المارونية، بعدها عاد الى لبنان واطلق مشروعه المتمثل في انشاء رهبنة جديدة، منظمة وفق التنظيمات الرهبانية الحديثة، وتمخض عن ذلك ميلاد راهبات العائلة المقدسة المارونيات عام ١٨٩٥، كذلك انشأ رهبنه اخرى للرجال، هي رهبنة قلب يسوع، عام ١٩٢٠، لعب دور قيادي في عملية استقلال لبنان وميلاد دولة لبنان الكبير٠ رئام صاحب علي، الاوضاع الاجتماعية= =والاقتصادية في لبنان ١٩٤٣– ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية: الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨)، ص٥.

(٣) تمثلت جهود الموارنة بالتعاون مع فرنسا بتكوين مجموعة من الوفود لتحقيق المصالح المشتركة بين الجانبين، فقد شكلت فرنسا وفداً برئاسة شكري، غانم المعارض لتمثيل فيصل لسوريا، وضم الوفد فضلاً عنه كل من جميل مردم، جميل مكرزل، انيس شحادة، جورج سمنة والدكتور توفيق قارحي وذلك في شباط ١٩١٩. للمزيد ينظر: جهاد بادع كريم، اعلان دولة لبنان الكبير(١٩١٩– ١٩٢٦) رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للعلوم الانسانية: جامعة ذي قار،٢٠١٥)، ص٣٥ .

(٤) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، (بيروت: د مط، ١٩٥٠)، ص ٨٧٣.

(٥) نجلاء عطية، التطور التاريخي للازمة اللبنانية، مجلة افاق عربية، (عدد٧٥، ١٩٨٤)، ص٦٦؛ موسى ابراهيم، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الامارة الى اتفاق الدوحة ، (بيروت: دار المنهل، ٢٠١١)، ص٦٦.

باعتباره هيئة رسمية تمثل جميع اللبنانيين ليشكل وفداً من اعضائه ويسافر الى فرنسا لتمثيل لبنان في مؤتمر الصلح[١]، ويعرض مطالبه، وتألف الوفد من سبعة[٢] اعضاء اختارتهم السلطات الفرنسية، من المؤيدين لسياستها في الشرق[٣]، اقر مجلس ادارة جبل لبنان المطالب اللبنانية بمضبطة رسمية، ليقدمها الوفد الى المؤتمر تألفت من اربعة اقسام هي:

١- تفويض لأعضاء الوفد بعرض مطالب لبنان في المؤتمر.
٢- فذلكة تتضمن شرح للأسباب الموجبة .
٣- فقرة بأسماء اعضاء الوفد .
٤- ملف بالمطاليب يتضمن اربعة بنود هي:

اولا: توسيع نطاق جبل لبنان، وما تقتظيه منافعه الاقتصادية، بحيث تكون بلاد قادرة على القيام بحياة شعوبها، ومنافعهم وثروتهم، وبحكومة راقية ومنظمة.

ثانيا: تأييد استقلال لبنان بإدارة شؤونه القضائية والادارية بواسطة رجال من اهله.

ثالثا: ان يكون للبلاد مجلس نيابي، يقوم على مبدأ التمثيل النسبي، حفاضا على حقوق الاقلية، وينتخب من الشعب ويكون للمجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلاد الراقية.

رابعا: ان تبدي فرنسا مساعدتها للحصول على ما تم ذكره من نقاط، ومعاونتها للإدارة المحلية في تسهيل ونشر العلوم والمعارف، لأجل تقدم البلاد ورقيها، وازالة اسباب التفرقة والخلاف، وتطبيق الاعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان استقلال البلاد[٤].

---

(١) بشار الخوري، حقائق لبنانية، ج١، (بيروت: منشورات اوراق لبنانية ، ١٩٦١)، ص٩٤.

(٢) استغل جورج بيكو اهتمام مجلس الادارة بالعمل السياسي فحمله على اتخاذ قرار بتشكيل وفد لبناني يذهب الى باريس، لعرض المطالب اللبنانية في مؤتمر الصلح، وتألف الوفد من اثنين من اعضاء مجلس الادارة (داوود عمون و رئيساً للوفد ومحمود جنبلاط)، وخمس وجهاء اخرين من خارج المجلس هم (عبد الله الخوري ترجمان حكومة جبل لبنان واميا اده وابراهيم ابو خاطر و عبد الحليم الحجار وثامر حمادة)٠ شفيق جحا، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٤) شفيق جحا، المصدر السابق، ص ٦٦.

بذلت فرنسا جهوداً كبيرة للحصول على ما يثبت للمؤتمرين والرأي العام ان سوريا ولبنان يرجحون المساعدة الفرنسية، ويطلبون حمايتها لا حماية دولة اخرى[١]، وبالطبع لم يكن ذلك يمثل رغبة عامة الشعب اللبناني، فقد طالب قسم كبير من الشعب بالاستقلال التام [٢].

تحملت فرنسا تكاليف سفر الوفد وعينت لكل عضوا من اعضائه ثلاثة الاف فرنك كمخصصات شهرية[٣].

وفي (١٥ شباط عام ١٩١٨) استقبل المجلس الاعلى[٤]، لمؤتمر الصلح اعضاء الوفد اللبناني، واطلع على قرار مجلس الادارة، وبهذا الاطلاع كانت فرنسا هي المستفيدة من عرض قضية لبنان، اذ استمع اعضاء المجلس من اللبنانيين انفسهم انهم يرغبون بالانتداب الفرنسي على بلادهم، وهذا جل ما تريده فرنسا[٥]، التي حاولت اضعاف دور الوفد الذي يقوده فيصل في ذات المؤتمر [٦].

تفككت الامبراطورية العثمانية في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩، فوضعت الاراضي العربية المنسلخة من جسم الامبراطورية تحت الانتداب، ومنها العراق وسوريا وفلسطين ولبنان، وتمهيداً

---

(١) موسى ابراهيم، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الامارة الى اتفاق الدوحة ، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١١)، ص٦٦.

(٢) يوسف السودا، في سبيل لبنان، ، (بيروت: مطبعة الارز ، ١٩٢٤)، ص ١٥٩.

(٣) اميل اده، ال اده في التاريخ، (بيروت: جونيه، ٢٠٠٠)، ص٣٣ – ص٣٤.

(٤) كان المجلس الاعلى يتألف من الاربعة الكبار(ودرو ولسون رئيس الولايات المتحدة – لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا – كليمنصو رئيس وزراء فرنسا– فيتوريو ايمانويل اولاند رئيس وزراء ايطاليا)٠ شفيق جحا ، المصدر السابق، ص٧٠.

(٥) بعد ما استعد الوفد اللبناني الاول في ٢٦ كانون الاول للسفر الى باريس جابهته السلطات البريطانية بالموانع والعراقيل، فأحتج اعضاء الوفد لدى قنصل فرنسا في مصر السيد لافون، الذي اطلع على تلك العراقيل المتمثلة بعدم توقيع على جوزات الوفد من قبل الجنرال اللنبي، او ممثله اضافة الى ان الكولونيل ايلكود قائد القاعدة الانكليزية كان يرى ان المندوبين اللبنانيون لا يتمتعون بصلاحية التمثيل اللبناني، لذا حاولت بريطانيا منع ظهور وفد لبناني موالي لفرنسا في مؤتمر الصلح، لكن بعد تدخل الفرنسيون لدى السلطات البريطانية سمحت الاخيرة للوفد اللبناني متابعة السفر. جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص ٣٩– ص٤٠.

(٦) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٧٣.

لوضعهم تحت وصاية الدول الكبرى من اجل مساعدتهم وتقديم المشورة الادارية والفنية اللازمة، حتى يصبحوا قادرين على ادارة شؤونهم بأنفسهم[١].

لم تعرض القضية العربية امام مؤتمر الصلح في باريس حتى (٦ شباط ١٩١٩)، اذ استمع المجلس للقضية العربية التي عرضها فيصل نيابة عن والده الشريف حسين، حاول فيصل المزاوجة بين حقوق العرب القومية وما طرحه الرئيس الامريكي ولسن من المباديء الاربعة عشر من بينها حق تقرير المصير [٢].كما القى داوود عمون رئيس الوفد اللبناني كلمة في يوم (١٥ شباط ١٩١٩) امام المؤتمرين، حاول فيها توضيح صورة الاستقلال بأنه التخلص من الدولة العثمانية، وطالب في الوقت ذاته اتمام الاستقلال، في ظل استرجاع حقوقه الجغرافية والتاريخية التي سلبتها الدولة العثمانية، ، واستمرت المباحثات لأكثر من شهر لحل المسألة العربية لكن دون التوصل الى نتيجة[٣]، لذلك ارتأت الولايات المتحدة تشكيل لجنة تحقيق من لدن الدول الكبرى عرفت ب(لجنة كنج– كراين King- Crain)[٤]، ترسل الى سوريا لتقصي الحقائق، ومعرفة رغبات السكان، فوافق المجلس الاعلى على ذلك واجلَ البت في هذه المسائل الى ان تكمل اللجنة اعمالها، وترفع تقريرها الى مؤتمر الصلح، وعادت الوفود الى بلدانها ووصل فيصل عائدا من أوربا واستقبل في لبنان في ٣٠ نيسان ١٩١٩[٥]، وسط هتافات حادة ثم من بيروت الى سوريا، واذاع فيها بياناً اكد فيه ان بشائر الاستقلال قد بانت[٦]، وقد حصل على تأييد السكان الكامل له ، الا ان فيصل قد اخفى قضية الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، اذ التقى

---

(١) يونس احمد البطريق، دراسات في المجتمع العربي، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩١٩)، ص٢٨٢.

(٢) زين نور الدين زين، المصدر السابق، ص٣١٠.

(٣) سلمان موسى، الحركة العربية سير المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨– ١٩٢٤، (بيروت: دار النهار ، ١٩٧٧)، ص٤٧٦.

(٤) لجنة كنج كراين: هي لجنة دولية اقر الحلفاء تشكيلها في كانون الثاني ١٩١٩ بباريس في مؤتمر الصلح، لدراسة قضية البلدان العربية، التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية، والوقوف على رغبات سكانها و لأسباب استعمارية واضحة تخلف الفرنسيون والبريطانيون عن الاشتراك بها فتألفت من المندوبين الامريكيين هنري كينغ(HENRY KING) و تشالرز كراين(CHARGES GRANE)٠ عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق ، ص١٣٥.

(٥) يوسف الحكيم، سوريا في العهد الفيصلي، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص٧١.

(٦) ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، (بيروت: مكتبة الكشاف، ١٩٤٨)، ص ٢٠١ ص ٢٠.

في (١٦ نيسان ١٩١٩) بجورج كليمنصو(Clemenceau)[١] واتفقا على اعتراف فرنسا باستقلال سوريا، وتقديم العون لها والمساعدات الفنية والمالية والعسكرية مقابل قبول سوريا الانتداب الفرنسي[٢]، غير ان البحث في هذا الاتفاق أُجل الى ما بعد اللجنة الدولية، اذ اجريت استعدادات لاستقبالها، وتركزت نشاطات المسؤولين في سوريا على امرين: الاول هو توعية الشعب لاستقبال اللجنة ومطالبتها بالاستقلال، والثاني تشكيل المؤتمر السوري العام[٣]، لتحديد المطالب الوطنية، وبالفعل تشكل المؤتمر السوري العام وعقد اول جلساته في الثالث من حزيران ١٩١٩، وقبل وصول اللجنة انصب اهتمام الفرنسيون في استرضاء اللبنانيون وكسب ثقتهم لجانب فرنسا، وحثهم على المطالبة بالانتداب الفرنسي[٤].

تشكلت اللجنة الدولية في مؤتمر الصلح بطلب من الولايات المتحدة الامريكية، في الخامس والعشرين من اذار ١٩١٩، من الدول الاربعة:(الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا)، ومهمتها زيارة الاراضي العربية التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية، ومعرفتهم رغبتهم بشأن مصيرهم، ومستقبل بلادهم، رغم اطلاع بريطانيا وفرنسا على برنامج اللجنة الا انهما كانتا معرضتين لها ، لكنهم ادركوا الخطر الامريكي الأمريكي الذي يهدد مصالحهما. رافق عمل اللجنة خط للتفاهم بين فيصل وكليمنصو في (١٦ نيسان ١٩١٩)، توصل فيه الطرفين الى اتفاق شفوي، اعترفت فرنسا من خلاله بوحدة الاراضي السورية، واتحاد جميع السوريين بصفتهم امة مستقلة، مقابل اعتراف فيصل بحاجة سوريا الى مساعدة فرنسا،

---

(١) جورج كلمينصو(١٨٤١- ١٩٢٩): من مواليد باريس، كان صحفياً بارزاً، عين ١٨٧٠ عمدة لباريس، تولى رئاسة الوزراء للمرة الاولى خلال المدة(١٩٠٦- ١٩٠٩)، قام بإصدار قرار فصل بموجبه الكنيسة عن الدولة، تولى منصب رئاسة الوزراء للمرة الثانية خلال عام ١٩١٧، ترأس مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ٠ جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢) زين نور الدين زين، المصدر السابق، ص١١٠- ص١١٢.

(٣)المؤتمر السوري العام: يتألف من تسعون مندوبا، يمثلون مختلف الطوائف الكبرى والمناطق السورية على الوجهة التالية: عن دمشق واقضيتها (١٨) مندوبا، وعن حلب واقضيتها(١٦) مندوبا، وعن محافظة حماة (٣) مندوبين، وعن حمص(مندوبان)، وعن دير الزور (١) مندوب، وعن حوران(مندوبا) ، وعن جبل الدروز(مندوبان)، وعن محافظة الكرك(٤) مندوبين، وعن انطاكيا(٢) مندوب، وعن واللاذقية واقضيتها(٦)، وعن بيروت واقضيتها(٧) مندوبين، وعن طرابلس (٥) مندوبين، وعن جبل لبنان(٧) مندوبين، وعن فلسين(١٥) مندوبا٠ للمزيد ينظر شفيق جحا، المصدر السابق، ص٨.

(٤) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص٢٤٥.

ومشورتها في تنظيم جميع امورها، تمثيل فرنسا لسوريا في جميع امورها الخارجية، فضلاً عن اعترافه باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي[١]، وهذا ما عجل في التوصل الى تفاهم بين بريطانيا وفرنسا حول مستقبل المنطقة[٢]، ولم يشتركا باللجنة لإفشال مشروعها، الا ان الولايات المتحدة كانت متحمسة لإرسال لجنة كنج – كراين بمعاونة ثلاثة مستشارين وبعض الموظفين[٣]، اذ غادرت اللجنة باريس يوم التاسع والعشرين من ايار ١٩١٩ الى الاستانة ومنها الى فلسطين، وفي الخامس والعشرين من حزيران انتقلت الى سوريا ومنها الى لبنان، كان اللبنانيون والسوريون يعلقون امال كبيرة على وصول لجنة تقصي الحقائق، اما فيصل فلايزال يعتقد ان بريطانيا ستستخدم نفوذها وتقف الى جانبه ضد مطالب فرنسا ، لذا اقترح عليها ان تتولى الانتداب على سوريا بما فيها فلسطين [٤].

استقبلت اللجنة عند وصولها الى لبنان وفودا متعددة، وكانت تطرح على كل وفد او جماعة سؤال محدد لمعرفة آرائهم حول ثلاث مواضيع: هي نظام الحكم الذي يريدونه، والدولة المنتدبة التي يفضلونها، ووحدة سوريا ولبنان، وجاءت الآراء والمطالب متقاربة جدا، كما جمعت اللجنة كثيراً من العرائض والوثائق، بلغ عددها اكثر من (١٨٠٠) عريضة قد تلقتها من الوفود،

---

(١) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، (بيروت: د م، ١٩٣٧)، ص١٠٢– ١٠٣.

(٢) كانت اولى ثمار التقارب البريطاني الفرنسي هو اجهاض مشروع اللجنة الدولية، فقد رفضت فرنسا الاشتراك بمندوبيها في تمثيل اللجنة بحجة معارضتها لبقاء الاحتلال العسكري البريطاني في سوريا، في الوقت الذي اعلنت فيه بريطانيا انها لن تسحب جيوشها من سوريا الا بعد ان تصدر اللجنة الدولية نتائج= =تحقيقها، وانها لن تشترك بأعمال اللجنة مالم تشترك بها فرنسا، الامر الذي دفع ايطاليا ان تجعل اشتراكها باللجنة مرهوناً باشتراك كل من بريطانيا وفرنسا، وتشبثت كل من الدول الثلاثة بموقفها مما دفع بالولايات المتحدة ورئيسها ولسن للمضي منفرداً في تنفيذ هذا المشروع٠ شفيق جحا المصدر السابق، ص١٠٠–١٠١ ٠

(٣) تألفت اللجنة من القاضي تشارلز كراين كرئيس لها، والمستر هنري كنج كمندوب، والمستر البرت ساد، والمستر جورج مونتجمري كمستشارين فنيين، والكابتن وليام باي كملحق عسكري، والمستر لورانس مور كمدير للاعمال٠ للمزيد ينظر : رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ، ١٩٧٥)، ص٣٨٣.

(٤) ابراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانية، ط٤، (جونيه: منشورات الرسل، ، ٢٠٠٢)، ص٥٩٥.

حملت مطالب كل وفد[١]، حاولت فرنسا التأثير على نتائج الاستقصاء عن طريق الاغراء او الاقناع او التهديد[٢].

كان مضمون العرائض ومطالب الوفود يرتكز على ثلاثة حلول رئيسية لمسألة سوريا ولبنان، ركز اولها: على تطبيق مقررات المؤتمر السوري العام، المتضمن استقلال سوريا بضمنها لبنان استقلاً تاماً وتتويج فيصل ملكا عليها، وتصان فيها حقوق مسيحيي جبل لبنان المستقل اداريا، ورفض الانتداب الفرنسي رفضا تاما، وطالب بذلك اكثرية السنة والشيعة والدروز، وابدى الرغبة ذاتها اكثرية المسيح الارثدوكس والبروتستانت مشترطين الانتداب البريطاني في حال تعذر الانتداب الامريكي، اما الحل الثاني: هو فصل لبنان عن سوريا وتوسيع حدوده، ومنحه استقلال مشترطين الانتداب الفرنسي لا غيره، وهذا رأي الاغلبية من الموارنة والكاثوليك والسريان والارمن، اما الحل الثالث: اوصى بأنشاء لبنان الكبير المرتبط بسوريا اقتصادياً ومستقل سياسياً تحت الانتداب الفرنسي[٣].

اكملت اللجنة الامريكية جولتها وبرنامجها المقرر في بلدان الشرق ووضعت تقريراً مفصلاً، وضع بين ايدي المندوبين الامريكيين[٤]، يتضمن استنتاجات عدة اهم ما جاء فيها هو ان اغلبية سكان المناطق التي زارتها اللجنة يؤيد قيام دولة سوريا الكبرى الاتحادية (تظم جبل لبنان) ومستقلة استقلالاً تاماً عن السيطرة الاجنبية، واذا كان لابد من فرض الانتداب فان اكثر العرائض التي قدمت ترغب بالانتداب الامريكي، الى جانب نسبة قليلة طالبت بالانتداب الفرنسي والبريطاني في حال تعذر الانتداب الامريكي [٥].

اعترفت اللجنة بتقريرها عن لبنان ووضعه المختلف، لان اكثر سكانه من المسيح ويتخوفون من ان ينصهروا في دولة سوريا المسلمة، اذا ما اتحدوا معها سياسيا ، لذلك طالب

---

(١) جريدة لسان الحال، (بيروت: السنة ٤٢، الثلاثاء ٨ تموز ١٩١٩)، ص٢.

(٢) شفيق جحا، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان ١٥١٧- ١٩٢٠، (بيروت: د مط، ١٩٧٤)، ص٥٣٠- ص٥٣١.

(٤) جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ٦٠٠ – ٦١٠.

(٥) المصدر نفسه.

هؤلاء بالاستقلال والانتداب الفرنسي، وفيما يخص فلسطين فأن اكثر من ٧٢% من العرائض ترفض وتستنكر تحويل فلسطين الى وطن قومي لليهود، فأوصى التقرير بإلغاء هذه الفكرة[١].

كانت اللجنة الامريكية قد رفعت تقريرها الى امانة سر الوفد الامريكي، فأطلع زعماء فرنسا وبريطانيا والصهاينة على توصيات اللجنة التي تضر بمصالحهم، لذا استعملوا نفوذهم للحيلولة دون عرض التقرير في مؤتمر الصلح، اذ نجحوا في اخفائه وعدم نشره حتى عام ١٩٢٢[٢]، بعد ان تم تقسيم المنطقة وفق مخططاتهم واصبح تقرير لجنة كنج كراين وثيقة تاريخية لا اكثر[٣].

طرحت فكرة ارسال وفد لبناني ثاني الى باريس في الرابع من حزيران ١٩١٩ لعدم التوصل الى حل للمسألة اللبنانية عن طريق الوفد الاول، الذي ارسل مسبقا في الوقت الذي بقيت فرنسا تستعمل اسلوب المماطلة مع فيصل، وكان من المزمع ان يترأس الوفد البطريريك الماروني الياس الحويك لطرح المسألة امام مؤتمر الصلح، سافر الوفد الى باريس في الخامس عشر من تموز ١٩١٩[٤]، ووصل في الثاني والعشرين من اب بعد ان امضى شهرا في روما لمناقشة قضية لبنان، تضمنت مذكرة الوفد اللبناني الثاني مطالب عدة، كان اهمها الاعتراف باستقلال لبنان، وطلب الانتداب الفرنسي من دون المساس بسيادة البلاد، رحبت فرنسا بطلب الانتداب، لكنها لم تكن جادة في مسألة الاستقلال، ولم تسمح بطريقة او بأخرى للبطريريك ان يظهر امام المجلس الاعلى للمؤتمر لعرض قضية بلاده، على الرغم من مكوثه هناك لمدة شهرين، فقدم في السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩١٩ مذكرة الوفد عن طريق وزارة الخارجية الفرنسية[٥]، الا ان كل مساعي البطريريك والوفد لم تصل الى حل نهائي للمسألة، لان فرنسا علقت الرد على مطالب الوفد الثاني بالمسألة السورية، اذ كان الشريف حسين يطالب

---

(١) شفيق جحا، المصدر السابق، ص١١٤.

(٢) تم اخفاء التقرير بعد الاتفاق الذي تم بين فرنسا والولايات المتحدة، عن طريق معاهدة سرية ظهرت علنيا فيما بعد في ٥ ايار ١٩٢٤، اعترفت من خلالها الولايات المتحدة بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، مقابل حصولها على نوع من الامتيازات للرعايا الامريكان، في النواحي الاقتصادية والثقافية والدينية في المنطقة. للمزيد ينظر: جريدة المفيد(دمشق: العدد ٢٤ في ٣ حزيران ١٩٢٤).

(٣) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، (بيروت: دار ابن خلدون ، ١٩٧٧)، ص١٨.

(٤)بشارة الخوري، حقائق لبنانية، المصدر السابق، ص٩٤.

(٥) يوسف مزهر، المصدر السابق، ص٨٨٧ ؛خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص٨٣.

بأنشاء دولة عربية كبرى، كما ان فيصل اخذ يعمل على انشاء دولة مستقلة في سوريا كلها بما فيها جبل لبنان[١].

خشي المسؤولون في بريطانيا وفرنسا من تقرير لجنة كنج كراين، على الرغم من عدم عرضه في مؤتمر الصلح لأن نتائجه جاءت مخيبة لآمال الدولتين، اضافة الى تفاقم الازمات ضد البريطانيين في الوطن العربي، اذ قامت ثورة ١٩١٩ في مصر ضد الوجود البريطاني فيه، وكذلك ظهرت ملامح ثورة العشرين في العراق عام ١٩٢٠، وتأزم الوضع في مراكش وطنجة بسبب الحرب التي قامت في ريف مراكش ضد القوات الاسبانية التي انظمت اليها القوات الفرنسية لتنهي مقاومة محمد عبد الكريم الخطابي (١٩٢٠- ١٩٢٧) ، كل هذه الاسباب دفعت بريطانيا الى حل المشكلة السورية، لان سوريا بحسب اتفاقية سايكس – بيكو هي من ضمن مناطق النفوذ الفرنسي، فقامت بريطانيا بسحب قواتها من سوريا في الاول من تشرين الثاني ١٩١٩، مما اثار غضب فيصل لأنها سحبت يدها عنه وتركته وحيدا امام مواجهة الفرنسيين، فلم يفلح بأقناع فرنسا بإقامة دولة عربية مستقلة، لذا عاد الى سوريا وعرض الوضع على الوطنيين وتشاور معهم[٢]، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا ترى انها المسؤولة عن ادارة المنطقة، بعد انسحاب القوات البريطانية منها، فعينت الحكومة الفرنسية الجنرال هنري غورو مندوبا ساميا وقائدا للجيش الفرنسي في الشرق، وطلبت من المسؤولين السوريين ان الجيش الفرنسي سيحل محل الجيش البريطاني، وعليهم سحب القوات العربية الموجودة في المنطقة[٣]، وافتعلت فرنسا موضوعات اجتماعية، من شأنها تمزيق الصف اللبناني لدرجة ان طلب البطريريك الماروني الياس الحويك من غورو ١٩٢٠ التدخل لحماية المسيح من ما اسماه بالعصابات السورية، فشنت عليهم حملات بالمدافع والطائرات، وفرضت على الثوار غرامات مالية[٤].

كانت النتائج هي دمار وخراب وخسائر الحقت بالطرفين من جراء التصادم بين المسيح والثوار، فانعدمت الثقة بينهم وتعالى الحقد والكراهية، وعلى اثر تلك الاحداث طالب المسيح في

(١) شفيق جحا، المصدر السابق، ص١٢٣ ؛ وهيب ابي الفضل، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٢) سليمان موسى، المصدر السابق، ص٥٢٣ .

(٣) شفيق جحا، المصدر السابق، ص١٥٦ .

(٤) يوسف مزهر، المصدر السابق، ٩٠٧ .

الاقضية الاربعة (البقاع – بعلبك– راشيا – حاصبيا) وجبل عامل بالانفصال عن سوريا والحاقهم بلبنان، كما اثبتت هذه الاحداث بوجوب بقاء المسيح تحت حماية فرنسا وقبول الانتداب[١].

دعا الامير فيصل لعقد المؤتمر السوري العام في اواخر شباط ١٩٢٠، اذ خرج بقرارات تؤكد على استقلال سوريا الطبيعية، وان تكون دولة ملكية، ذات سيادة، وان يكون فيصل ملكاً عليها، ورفض الانتداب الفرنسي، وعدم الاعتراف بوعد بلفور واقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وحق العراق في الاستقلال التام[٢].

لم يرق ذلك القرار للحكومة الفرنسية، فوجهت في الثالث عشر من اذار تعميما لجميع موظفي حكومة لبنان، ابلغتهم انها لم تصادق على ما اتخذه المؤتمر السوري العام من قرارات، ولا يحق للموظفين تنفيذ الاوامر الواردة من دمشق وان الحاكم هو المسؤول عن المعاملات الرسمية [٣].

حفز اعلان استقلال سوريا كل من بريطانيا وفرنسا للإسراع في تنفيذ مخططاتهم بالشرق، وفي المدة من (١٩ – ٢٦) نيسان ١٩٢٠ استمر اجتماع مجلس الحلفاء الاعلى لوضع صيغة لمعاهدة الصلح مع تركيا اذ نصت المادة(٩٤) من المعاهدة التي عرفت بمعاهدة سيفر[٤]، على تنظيم شؤون المنطقة وفقا للفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم، فتم وضع العراق وفلسطين وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني، ووضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وابلغت بريطانيا وفرنسا قرارات سان ريموا الى فيصل وطلبا منه الحضور الى أوربا

---

(١) شفيق جحا، المصدر السابق، ص١٥٧ ٠

(٢) عادل الصلح، حزب الاستقلال الجمهوري من المقاومة الوطنية ايام الانتداب الفرنسي، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص٨ ؛ يوسف الحكيم، سوريا في العهد الفيصلي، المصدر السابق، ص١٣٨– ص ١٤٢.

(٣) جريدة البشير، السنة ٥٠، العدد ٢٥٤٦، الخميس ١٨ اذار ١٩٢٠، ص٢.

(٤) معاهدة سيفر: هي معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في العاشر من اب ١٩٢٠، عقب الحرب العالمية الاولى بين الدولة العثمانية والحلفاء، لكن المعاهدة رفضت من قبل الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال اتاتورك، التي شكلت جمهورية تركية في التاسع والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٣، على انقاض الدولة العثمانية، وكان رفض اتاتورك لتطبيق بنود المعاهدة نابعا من خسارة لحجم هائل من المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية في حالة تطبيقها٠ للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي و اخرون، المصدر السابق، ص ٥٠٧.

للتباحث في مسألة سوريا، لكن الحركة الوطنية السورية عارضت سفر فيصل، لان بريطانيا وفرنسا لم تعترفا بالنظام الجديد في سوريا، غير ان فرنسا اكدت انها ستفي بعهودها وتحقق استقلال لبنان[١]، غير ان المدن السورية اعلنت اضراباً رافضةً الانتداب الفرنسي، واصبح الموقف ينذر بوقوع حرب بين الطرفين[٢].

سعت فرنسا لعزل سوريا سياسياً وعسكرياً، وبعد تنازلات سياسية واقليمية قدمتها فرنسا لبريطانيا، اتفق الطرفان على ان تطلق كل منهما يدها في مناطق الانتداب الخاصة بكل منهما، كما تنازلت عن كليكيا لتركيا من اجل انهاء الحرب معها والتفرغ لسوريا، وفي الثالث من ايار ١٩٢٠ عقدت الهدنة بين الطرفين[٣]، وسحبت فرنسا قواتها من كليكا وبذلك الاتفاق عزلت فرنسا سوريا وحالت دون تقاربها من تركيا، واصبحت مستعدة لضربها، وفي الرابع عشر من تموز يوم العيد الوطني لفرنسا اصبح الجيش الفرنسي مستعدا، وينتظر الامر من غورو ببدء الهجوم على سوريا[٤]، وجه غورو في الرابع عشر من تموز ١٩٢٠ انذاراً الى الامير فيصل تضمن المطالب الاتية:

١- تسليم سكة حديد رياق- حلب للفرنسيين، وتراقب فرنسا كل ما ينقل في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب بإشراف قوة مسلحة .
٢- الغاء التجنيد الاجباري وتسريح القوات العربية التي جندت .
٣- قبول العملة السورية التي اصدرتها الادارة الفرنسية.
٤- تأديب المجرمين الذين قاوموا القوات الفرنسية.

كانت مُهلة الانذار اربعة ايام من منتصف ليل (١٤- ١٥) تموز وتنتهي في (١٧) ثم مددت مُهلة الانذار اربعة ايام، انقسمت الآراء بين الموافقة على الانذار ورفضه، وبعد مشورات ولتجنب الحرب غير المتكافئة قررت الحكومة العربية قبول الانذار، وباشرت بتسريح الجيش واعلمت غورو بذلك قبل ست ساعات من انتهاء مهلة الانذار، وبسبب انقطاع اسلاك التلغراف كما

---

(١) ابراهيم حرفوش، المصدر السابق، ص٦٣٢.
(٢) ساطع الحصري، المصدر السابق، ٤٩.
(٣) انور الرفاعي وشاكر مصطفى، العالم الحديث، (دمشق: مطبعة العلوم والآداب، ١٩٥٠)، ص٥٢٦.
(٤) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص٣٤٥.

يدعي غورو تأخر وصول اعلان قبول الانذار، فأصدر غورو اوامره للجيش بالاقتحام مما ادى الى اندحار الجيوش العربية نتيجة لضعفها، مقارنةً بالجيش الفرنسي الذي يمتاز بالعدة والعدد وحسن التدريب، اضافة الى امتلاكه الطائرات والعربات المصفحة[١]، فتفوقوا على الجيش العربي الذي معظمه من المتطوعين المزودين بالبنادق البسيطة وتنقصهم الذخيرة، وفي ٢٤ تموز ١٩٢٠ انتهت معركة ميسلون، باندحار الجيش العربي واستشهاد يوسف العظمة وزير الدفاع السوري، مخلفةً ورائها (٨٠٠) قتيل عربي مقابل (٥٢) قتيل فرنسي[٢]، فدخل الفرنسيون دمشق ، بعد استقالة الحكومة السابقة، وشكل الفرنسيون حكومة جديدة بعد ان ابلغوا فيصل بمغادرة البلاد مدة ٢٤ وعشرين ساعة، وخُصّصَ لنقله وحاشيته قطار ينقله الى درعا ومنها لفلسطين، واستقبله البريطانيون، لتنطوي صفحة العهد الفيصلي، وتبدأ تحت الانتداب الفرنسي صفحة جديدة هي صفحة لبنان الكبير، وفق قرار غورو المرقم ٢٩٩ بتاريخ ٣ اب ١٩٢٠ ، والذي نص على فصل الاقضية الاربعة بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وضمها الى جبل لبنان [٣].

عملت السلطات الفرنسية على تنفيذ مخططها الاستعماري بالسيطرة على لبنان، بعد ان نُسجت خيوط تلك السياسة بالاتفاق مع بريطانيا حول اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، التي اندحرت في الحرب العالمية الاولى(١٩١٤– ١٩١٨)، اذ سعت الى استعمال الطائفية كسلاح لبسط نفوذها في لبنان، منذ خضوعه للسيطرة العثمانية، وعملت على اشعال حرب طائفية بين ابنائه، من اجل ان تكون لها مقبولية لدى المسيح الموارنة، التي ساندت عداءهم للمسلمين، تمهيدا لقبول الانتداب الفرنسي الذي خططت لتطبيقه مع بريطانيا مسبقاً، وبعد ان قامت الحكومة العربية في دمشق تعاونت معها بريطانيا لإسقاط تلك الحكومة، ونقض وعودهم لملك الحجاز بإقامة مملكة عربية، كما عملت على ابعاد اصوات اللبنانيين عن مؤتمر الصلح ١٩١٩ للمطالبة بحقوقهم، وسعت للقضاء على حكومة الملك فيصل بن الحسين وكبلت البلاد بقيود الانتداب .

---

(١) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٢٢٦– ص٢٢٧ .

(٢) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص٣٤٣ .

(٣) رفعلي العسلي، كفاح سوريا، (دمشق: د مط ، ١٩٣٧)، ص١٠٩ .

المبحث الثاني: الانقسام الوطني في لبنان تجاه الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٣.

كان الصراع الطائفي احد اهم الاسس التي ارتكزت عليها العلاقة اللبنانية، خاصةً بعد ان صار التدخل الدولي واضحاً في لبنان، فجرى بسببها تحولاً واضحاً في (كم العلاقات الاجتماعية) التي كانت مرتهنة بالارتباط والتعايش في ضوء نظام زعمائي اقطاعي للتحول صوب الاعتبارات الطائفية التي تقوم على الممارسة السياسية المرتهنة الى (الرابط الديني)[١].

كان المشروع الفرنسي يهدف الى اخضاع بلاد الشام كخطوة عامة، او سوريا ولبنان بوجه ادق وهذا ما لم يرق الى بعض التنظيمات السياسية، على مستوى الجمعيات اللبنانية في باريس ذات التوجه الوحدوي مع سوريا، لأنها تخالف ما جاء به الامير فيصل بن الحسين الى مؤتمر الصلح في باريس (١٨ كانون الثاني ١٩١٩- ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠)، خاصةً (الجمعية المركزية السورية)[٢]، في باريس التي تعارض فكرة ضم لبنان الى الدولة العربية بل دعت الى الوحدة السورية تحت الانتداب الفرنسي[٣] .

قبالة هذا التوجه لم تكن وزارة الخارجية الفرنسية ذات وجهة نظر واحدة ازاء الموقف من لبنان وطبيعة ادارته السياسية، فقد ضمت في طياتها تيارات مختلفة، منها سياسية واخرى تجارية، اعطتها انطباعاً واضحاً ان سياسة فرنسا تجاه لبنان لم تكن واحدة بل كانت سياسات مختلفة[٤] ، وهذا الاختلاف انعكس في الاصل على فكر الاحزاب والتنظيمات ذات التوجه

---

(١) عبد الرؤوف سنو، لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة بين تطور مقومات التعايش الطائفي وممارساته، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، د. ت)، ص ٣. ؛خليل احمد خليل، لبنان في ازمة الثورة العربية، (دراسات عربية)، (مجلة)، (بيروت: العدد ١٠، السنة ١١، (اب ١٩٧٥)، ص ١٨.

(٢) الجمعية المركزية السورية: جمعية ذات توجه وحدوي مع سوريا استندت الى اسس وتصورات مغايرة نسبياً الى مشروع الامير فيصل بن الحسين ، اذ عارضت وبشدة فكرة ضم لبنان الى الدولة العربية ودعت الى الوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية تأسست في باريس برئاسة شكري غانم. عصام خليفة، ابحاث في تاريخ لبنان المعاصر، (بيروت: د مط، ١٩٨٥)، ص٧٤.

(٣) وليد المعلم، سوريا ١٩١٨- ١٩٥٨ (التحدي والمواجهة) ، (دمشق: بابل للنشر، ١٩٨٥)، ص٤.

(٤) سليم زعنون، اوضاع سوريا ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي، (د مط، ١٩٨٧)، ص٦٣؛ عصام خليفة، المصدر السابق، ص٧٤- ٨٠.

الوحدوي مع سوريا، فضلا عن نظيره ذات التوجه اللبناني المستقل، تيارين متأصلين راهنا على مجمل العوامل الداخلية في لبنان، وما صاحبها من متغيرات عالمية ارتبطت بنوع التنافس بين بريطانيا وفرنسا على المنطقة العربية بعد عام ١٩١٨[١] .

عمل الفرنسيون بعد عام ١٩١٨ على توحيد سلطتهم، فعملوا على استقلال المدن التي تمثل اهمية جيوسياسية، كبيروت مثلا التي كانت مؤهلة بالدرجة الاولى بين نظيراتها الاخرى بان تكون تحت الادارة الفرنسية الخاصة، مع العلم ان غالبية مناطق الموانئ البيروتية تسكنها اغلبية مسلمة سنية[٢].

لذا عمل الفرنسيون على (التلاعب بالخلافات الطائفية)، إذ اوهموا المسيحيين بمساندتهم لمواجهة الاغلبية الاسلامية، امراً ساهم الى حد كبير بأثارة حفيظة بعض المسلمين والمسيحيين على حد سواء، ممن عَدّوا الشرخ الاجتماعي حدثاً غير مسؤول ولا يمت بصلة الى علاقة اللبنانيين ومسيرتهم المتعايشة[٣] .

الا انها من حيث التنوع الاثني والطائفي تمكنت فرنسا ان تحدث (فرزاً مناطقياً) عَدّتهُ تصنيفاً طيبوغرافياً، تعاملت معه على اسس التميز والتغليب بجانب على جانب اجتماعي اخر، فكان اتجاه المسلمين الذي ضم مسلمي الساحل والاقضية الاربعة (بعلبك، البقاع، راشيا و حاصبيا)، الذين سعوا الى تحقيق الاستقلال التام والتخلص من التدخل الاجنبي، واتجاه المسيحيين الذي ضم سكان الجبل، والذين هدفوا الى الاستقلال في ظل الحماية الفرنسية[٤].

اثمر هذا الاختلاف الفكري والمناطقي الى تأزم الموقف اللبناني في الداخل، بعد ان احتج الفرنسيون على المظاهرات التي خرجت في بيروت رافعة علم الدولة العربية، امراً اضطرت امامه فرنسا ان تقف بالقوة لقمع هذا الحراك الشعبي، التي شمل مدن الساحل اللبناني بغية

---

(١) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٩.

(٣) سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، (بيروت: دار النهار، د ت)، ص٨٠؛ ماجد حمدان بهير، موقف الطائفة المارونية من الاحتلال الفرنسي للبنان ١٩١٨– ١٩٢٠، (مجلة)، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد(١٠٥)، المجلد (٢٥)، ٢٠١٩، ص٢٣٣.

(٤) علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء ١٩١٨– ١٩٤٦، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠)، ص١٣– ١٤.

اعطاء انطباع من الاستقرار قبل الشروع بالتسوية لمناطق الاحتلال في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩[١] ، وهذا ما اخر موافقة فرنسا على قبول فيصل بن الحسين مفاوضاً عربياً في مؤتمر الصلح بباريس في (٦كانون الثاني ١٩١٩)، لولا تدخل بريطانيا حيال ذلك[٢].

قابل ذلك مطالب اخرى حملها مجلس ادارة جبل لبنان في (كانون الثاني ١٩١٩) الذي اختار وفده مجموعة من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها في المؤتمر، ومنها (توسيع حدود لبنان لضم المناطق التي سلخت منه في العهد العثماني، والاعتراف باستقلاله التام وبحقه في اختيار النظام الذي يناسبه، وتكوين مجلس نيابي منتخب وفق مبدأ التمثيل النسبي، وتقديم فرنسا المساعدة اللازمة لحكومته ومساندة استقلاله[٣].

جاء التقارب الفرنسي الماروني متناغماً ومتفقاً الى حد كبير خاصة في خطواته الاولى، عندما عينت فرنسا المحامي الماروني اميل اده[٤]، مستشاراً للمفوض السامي في بيروت، املاً في الذهاب ببعض النسيج اللبناني نحو تأسيس دولة لبنانية، موسعة تناهض مشروع الحكومة العربية في دمشق، ولهذا لم تخرج المطالب التي دعا فيها الوفد الماروني بمؤتمر الصلح، في باريس في (تشرين الاول ١٩١٩)، برئاسة الياس الحويك منطلقين من مسالة (اعادة تكوين الكيان اللبناني)، في حدوده الطبيعية والجغرافية كأساس لبناء دولة جديدة، تكون الغلبة فيها لصالح الموارنة، على حساب باقي الطوائف الاخرى، التي تتفق و الوحدة السورية[٥].

---

(١) الازمة اللبنانية اصولها – تطورها – ابعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧)، ص١٧٨.

(٢) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٣) المصدر نفسة، ص ٥٣– ٥٤.

(٤) اميل اده (١٨٨٤– ١٩٤٩): سياسي لبناني من الطائفة المارونية، يعد من المؤدين للاحتلال الفرنسي للبنان، ولد في دمشق، وفي عام ١٩٠٠ اكمل دراسته في معهد الاباء اليسوعيين، نال شهادة الدكتوراه في مجال الحقوق من اكس ان بروفاكس الفرنسية، عين وزيرا للداخلية في لبنان بعد عودته لها عام ١٩١٨، ثم شكل حكومة عام ١٩٢٩، وتولى بعدها رئاسة الجمهورية اللبنانية (١٩٣٦– ١٩٤١)، توفي في عام ١٩٤٩= =ينظر: احمد عطية، القاموس السياسي، المصدر السابق، ص١٢٤؛ عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٢٨– ٣٠.

(٥) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص٦٩؛ يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، المصدر السابق، ص ٨٤٥ .

في ضوء ما تقدم تبين لنا ان الاصل في هذا التناغم توافق المصالح الفرنسية- المارونية، وحاجة بعضهما الى البعض الاخر خاصة وان فرنسا كانت بحاجة الى لبنان مسيحي، بشكل محور لسياستهم في المنطقة، وبما ان الموارنة اقرب منهم عقائدياً، فكانوا يمثلون نقطة الارتكاز لهذه السياسة، وفي ذات الوقت جاء التوافق الماروني، لانهم شعروا بان فرنسا هي الوحيدة التي توفر لهم الحماية امام مشروع الوحدة العربي الذي يقوده المسلمين.

ساهمت الحرب العالمية الاولى في خلق فرصة مناسبة جداً في مسألة زيادة الخوف، عند بعض اطياف المجتمع اللبناني، خاصة المسيحية منها، ذلك ان تنامي المشروع العربي بقيادة فيصل بن الحسين، إذ اكد بوضوح عملية بداية انتهاء الدور المسيحي، المتوارث الذي وفرته فرنسا في زمن الدولة العثمانية، ناهيك عن الاوضاع الاقتصادية التي وفرتها الحرب[١].

كل هذه الافرازات مهدت الى الاحتكاك النسبي في مؤتمر الصلح بباريس، فمن جهة عربية اسلامية ارسلت عدداً من البرقيات تضمنت الرفض القاطع لتقسيم البلاد السورية، واحتجاجات داخلية لموقف البطريرك الماروني الياس الحويك[٢]، الداعي الى فصل لبنان عن سوريا [٣]، قابله تخوف واضح من التيار المتشدد من المسيحيين الذي لطالما دعا الى الاستقلال عن سوريا، خاصة وان عنصر الخوف زاد من احتمالية ان يكون هناك اتفاق اسلامي عربي فرنسي خلف الستار ضد المشروع الماروني[٤].

امام هذا الاختلاف عملت فرنسا على استقلال الوضع والعمل على تأرجح الوضع الطائفي بشكله السياسي، والذي ارست قواعده من عام ١٨٦١، وتعديلات عام ١٨٦٤، هذه السياسة التي مكنتهم من اللعب بجدارة فيها خلال اصعب المراحل التي تمر بها لبنان[٥]، امام عدم الثقة المصطنعة هذه استغل المسيحيون هذا التصعيد في تقديم عرائض رسمية، تبين

---

(١) علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٢) مسعود الخوند ، لبنان المعاصر (مشهد تاريخي وسياسي عام) ج١٦، (بيروت: د ت)، ص١٢٢.

(٣) زين نور الزين، المصدر السابق، ص٨٤.

(٤) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٥) حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر(١٩١٣- ١٩٤٣)، (بيروت: دار النهضة، ١٩٨٥)، ص٥٦؛ محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١- ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب : جامعة الموصل، ٢٠٠٣)، ص ٨٥- ٨٦ .

اعتراض الواقع الشعبي على اي عملية دمج في سوريا، بل ذهبوا باتجاه تفضيل الوصاية الفرنسية[١].

ازدادت حدة التوتر اكثر بين اللبنانيين بعد توزيع الانتداب الذي اقره مؤتمر سان ريمو[٢]، في المدة بين (١٩- ٢٥ نيسان ١٩٢٠)، خاصة وان ذلك الحدث قد جاء انعكاساً صريحاً لما جاء في المؤتمر السوري العام الذي عقد في (٣ اذار ١٩٢٠)[٣] ، من قرارات شكلت نقطة الارتكاز الاولى للسلطة التشريعية السورية، تلك القرارات التي نالت استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، واختيار فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً عليها، لدرجة ان اسهم هذا التصعيد من احداث المؤتمر السوري الى اقرار الانتداب صدمة بالنسبة للقوميين اللبنانيين، وعامل ارتياح بالنسبة لأغلبية مسيحي لبنان[٤].

ادى ذلك الانقسام الى تشنج العلاقة بين اللبنانيين انفسهم، الذين وقف قسم منهم الى جانب الانتفاضات التي قادها (الفيصليون) في دمشق، ضد قرار الانتداب، فوقف الى جانبهم لبنانيو جبل عامل والبقاع، وقاد هذا الامر الى اعمال عنف مسلح في لبنان، استعملت فرنسا خبثها بتأسيس عصابات تعمل على اثارة الاضطرابات، وتأجيج الخلافات الطائفية، في خطة استغلها غورو لضرب الثوار، من مؤيدي الحكومة العربية الفيصلية، ومن جانب اخر شجعوا المسلمين على محاربة هذه الدعوة القومية، بأن دفعوهم الى المناداة بـ(الفكرة الفينيقية) بين الموارنة[٥].

---

(١) ماجد حمدان بهير، موقف الطائفة المارونية من الاحتلال الفرنسي١٩١٨- ١٩٢٠، المصدر السابق، ص ٢٣٠ ؛ وجيه كوثراني ، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث، ١٩٨٠)، ص٣٠٦.

(٢) كان سبب انعقاد مؤتمر سان ريمو فشل مؤتمر فرساي عام ١٩١٩، اذ اجتمعت الدول المنتصرة في ايطاليا وتم التوقيع على فرض الانتداب البريطاني الفرنسي حسب اتفاقية سايكس بيكو، للمزيد ينظر. فرانسوا خوري، مذكرات فرانسوا خوري، (بيروت: د ت)، ص ٦٣.

(٣) ملحم قربان، المصدر السابق، ص١٥٧؛ خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص٩٣.

(٤) احمد عبود، انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمحاور، (بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٩٤)، ص١٧.

(٥) فهد امسلم زغير، الاوضاع العامة في لبنان وانعكاساتها على سوريا ١٩١٨- ١٩٤٣ (الاوضاع، لبنان، سوريا)، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣)، ص٨.

ساهم هذا التصعيد والتنافر بين اللبنانيين الى تقديم احتجاج من قبل فيصل الى غورو، مبيناً فيها اعتراضه على سياسة فرنسا في بذر الشقاق بين (الاخوة اللبنانية)[١]، ودعا الى عقد المؤتمر السوري العام للمرة الثانية، في (١٣ تموز لشجب ما قام به غورو بشكل رسمي)، هذا ما هيأ لفرنسا توفير الغطاء القانوني لشن ضربة عسكرية ضد المقاومة العربية، خاصةً في بيروت اولا والامتداد منها الى باقي المناطق السورية، والعمل على انهاء حكم فيصل، ساعدها الاتفاق مع بريطانيا في غض الطرف عن ذلك التحرك استعداداً للسير في الخطة الجديدة[٢].

لم يتوقف التوتر الطائفي في لبنان على الرغم من احكام القبضة الفرنسية على الامور كافة بعد معركة ميسلون في (تموز ١٩٢٠)، بل عمل الاحتلال الفرنسي على تجيير نظام الحكم في لبنان لصالح الموارنة، وجعل من باقي الطوائف تابعا لها، وان كانت اسلامية او تصنيفات مسيحية اخرى، والحق بدولة لبنان الجديد مناطق ذات اكثرية اسلامية في الجنوب، مثلا والبقاع والشمال على حسب رؤية المفوض السامي الفرنسي، الذي اصدر القرار (٢٢٩) في (٣ اب ١٩٢٠) الذي اسس الى دولة لبنان الكبيرة ابتداءً من (٢ اب ١٩٢٠)، وجعلها جميعاً في دولة واحدة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي في (٣١ اب ١٩٢٠)[٣] .

رفض اغلبية الطائفة الارثوذكسية[٤] اعلان دولة لبنان الكبير، ورأوا ان الانضمام الى سوريا هو المشروع الاكثر نجاحاً، بسبب تأثيرات القومية العربية، وايدلوجيتها ، والضغط الذي

---

(١) عصام كمال خليفة، ابحاث في تاريخ لبنان المعاصر، (بيروت: د ط،١٩٨٥)، ص٧٤.

(٢) محمد جميل بيهم، العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨- ١٩٢٢، (بيروت: د ط،١٩٦٨)،ص١١٣- ١١٥؛ رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان من ١٩٢٠- ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠٦)، ص٤٢.

(٣) روبير ابيلا، اطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الان، (بيروت: منشورات الابناء، ١٩٤٣)، ص١٢٥.

(٤) الارثوذكسية: كلمة مشتقة تتكون من جزأين الاول ارثوذ و اصلها يوناني وتعني(الصواب او الصحيح او القويم) والجزء الثاني دوكسا وتعني (الرأي او الاعتقاد) وترتبط بكلمة دوكين ومعناها الفكر، وتشير الى الالتزام بالأعراف المتفق عليها لاسيما الى العقيدة الدينية المرتبطة بالديانات اي الالتزام بالعقيدة المسيحية كما مثلتها المذاهب في الكنيسة القديمة، وتسود في البلاد التي تتحدث اللغات السلافية (مقدونيا، روسيا، صربيا، بلغاريا، الخ...). لم يكسب المصطلح المعنى المعروف الان في الانجليزية الا بعد مجيء الكنيسة الرسمية للإمبراطورية الرومانية. وتخالف الارثوذوكسية(تعاليم اخرى)، وانقسام ديني وغالباً ما يطلق على الناس الذين ينحرفوا عن

وفره زخم التبشير الكاثوليكي والبروتستانتي لدرجة انهم اصبحوا غير قادرين على موازنة ذلك التبشير، على الاقل ثقافياً عن طريق انشاء المدارس الخاصة بهم، الامر الذي دفعهم للتوجه نحو دمشق، متأثرين بالحياة السياسية فيها، سيما وان اعدادهم كانت كبيرة في سوريا، وتتبع عقائدياً الكنيسة الانطاكية التي تدخل ضمن سوريا وحدودها الجغرافية، ولهذه الاسباب واسباب اخرى وقفوا موقفاً غير متحمس من مشروع دولة لبنان الكبير، الذي سوقه الفرنسيون للنظام السياسي اللبناني زمن الدولة العثمانية[١] .

موقفاً تناقض الى حد كبير وموقف الاقلية الارثوذكسية، التي رحبت بدرجة كبيرة للمشروع مطالبين بالإسراع في اعلانه، من خلال عريضة رسمية قدمت الى لجنة الاستفتاء الامريكية انفة الذكر[٢] . توافق هذا التأييد مع تأييد الكاثوليك الذين طالبوا بإعلان دولة لبنان الكبير واستقلاله تحت السيطرة الفرنسية[٣].

تباين الموقف الاسلامي كثيراً ازاء مشروع دولة لبنان الكبير، فالمسلمون السنه اعلنوا رفضهم الواضح والصريح جملة وتفصيلاً، لأن ذلك يفضي مستقبلاً الى انفصالهم عن العالمين الاسلامي والعربي، الذي ينتمون اليه، اذا ما سيطر المسيحيون على الدولة بسبب الامتيازات التي يمنحها لهم الفرنسيون. وفيه نتائج سلبية اخرى في مقدمتها خلق كيان سياسي جغرافي موالي لفرنسا في المنطقة، خاصة وان مشروع دولة لبنان الكبير لم يأت بالتشاور والتباحث مع المسلمين السنة كونهم طائفة مشاركة اجتماعياً في لبنان[٤].

كذلك الموقف الاسلامي الشيعي اتسم بالانقسام، فتيار رحب بفكرة الانضمام والوحدة السورية، على النقيض من التيار الذي رحب بالانضمام الى الاعلان، مبررين ان تواجدهم ضمن

الارثوذكسية والتمذهب بمذهب باطل بالهرطقة. مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الكبير، ج١، (القاهرة:١٩٧٠)، ص١٨٣.

(١) احمد طربين، الوحدة العربية ١٩١٦– ١٩٥٨، ط٣، (دمشق: د مط ، ١٩٦٦)، ص١١١.

(٢) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٣) جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر، ترجمة: عمر الاسكندري، (القاهرة: د مط ، ١٩٥٧)، ص٢٥٣– ٢٥٥ ؛ شفيق جحا، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٤) عبد الرحمن البيطار، الوحدة السورية اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي ١٩١٨– ١٩٣٩، (حمص: مطبعة اليمامة، د. ت)، ص ٣٣.

دولة صغيرة متعددة الطوائف، هو الضمانة الحقيقية لوجودهم التاريخي، الذي سيصيبه الذوبان حال تنفيذ فكرة الاندماج مع سوريا، ذات الاغلبية الاسلامية السنية، اما الدروز فتوقع البعض ان ارتباطهم بسوريا هو الاصلح لوجود ثقلا درزي يفوق عددهم في لبنان[١].

قاد هذا التباين اللبناني ازاء الموقف من السياسة الفرنسية الى تشتيت في الرؤى وعدم الثقة بين الطرفين، امراً لم يعط اطمئناناً ولو نسبياً الى مساعي فرنسا في استقرار لبنان، سياسياً، خاصة وان عنصر التخوف كان حاضراً وبقوة عندما تلوح فرنسا باللجوء الى الاستفتاء (الاحصاء العام)[٢]، كركيزة اساسية في استحصال الحقوق السياسية. خاصة وان الاحصاء هو عنصر ضغط على كافة الاطراف، في الوصول الى تسويات متوافقة والمصالح الفرنسية. وما يدلل على ذلك ان الاعتراض على هيكلية المجالس التمثيلية[٣]، وما سبقها من تجربة (اللجنة الادارية)[٤]، التي نعتت بانها شكلية وغير عملية[١]. امراً حتم طرح قراءة مختلفة من قبل الحركة

---

(١) وجيه كوثراني، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي: بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، (بيروت: د مط ، ١٩٨٠)، ص٢١٧.

(٢) الاحصاء العام: حدد الجنرال غورو يوم (١٧ كانون الثاني ١٩٢٢) موعداً لإجراء الاحصاء في دولة لبنان الكبير، اذ لم يكن الهدف منه تطوير التنمية السكانية بجانبها الاجتماعي والاقتصادي بل انه يمثل مشكلة طائفية وسياسية، على حساب التنمية المذكورة، ففي العهد العثماني احصيت نفوس السكان من اجل فرض الضرائب والرسوم على مختلف الطوائف، وكذلك لفرض التجنيد عليهم. وفي عهد الانتداب رأت السلطات الفرنسية ان لبنان تعرض لحركات نزوح وهجرة لأسباب عسكرية واقتصادية، واجتماعية و سياسية، لذا حرصت دولة الانتداب على اجراء احصاء اولي بالتاريخ المذكور اعلاه، وبدوره سيمهد الى اجراء انتخابات ومن ثم مجلس تمثيلي وكذلك حكومة وطنية، على اساس التمثيل الطائفي. حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣) وهما كل من المجلس التمثيلي الاول (٢٤ ايار ١٩٢٢– ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥) والمجلس التمثيلي الثاني (١٣ تموز ١٩٢٥– ٢٣ ايار ١٩٢٥) وهذا ما سنوضحه بشي من التفضيل في ثنايا المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٤) اللجنة الادارية: تشكلت هذه اللجنة بموجب القرار رقم (٣٣٦) بعد اعلان دولة لبنان الكبير، تألفت اللجنة من (١٥) عضواً ثم (١٧) عضواً وتم تعيينهم من قبل المفوض السامي الفرنسي وهم كل من (حسن بيهم، وعمر الداعوق، وعثمان علم الدين، ويوسف الجوهري، وابراهيم حيدر، وحسين الزين، ورشيد جنبلاط، وانطوان عرب، وبطرس كرم ، و داوود عمون، و نصري عازوري، ونعوم لبكي، يوسف الخازن، و ابراهيم الصراف، و بترو طراد، ونقولا غصن، وابراهيم ابو خاطر)، وهذا التشكيل ارسى الطائفية كقاعدة لتوزيع المراكز الاساسية والادارية. نزيه كامل خداع ، لبنان والبرلمان، تدقيق : امال شفيق الجوهري خداع، (بيروت: الدار التقدمية، ٢٠٠٩)، ص١٨٦.

الوطنية اللبنانية، التي حاولت استغلال هذا التناقض، مدعيةً انه يتنافى مع مهمة الانتداب وطموحات الشعب اللبناني، وما جاءت به فرنسا الحرة من مبادئ وتقاليد، قاد ذلك التفاوت الى تشظي داخل اللجنة الادارية نفسها، كان مدعاة لحلها في (٨ اذار ١٩٢٢) [٢].

رأت السلطة الفرنسية ان التناحر السياسي وعدم الاتفاق حيال مشروع الانتداب والسلطة الفرنسية يسير في خطوطه، امراً يحتاج الى طرح استراتيجية جديدة تعتمد على القوة والمال لمواجهة اشكال الرفض الشعبي، التي ستطرح مستقبلاً، خاصة وان الرفض للسياسة الفرنسية هذه المرة بات علنياً اثناء حملة الاغتيالات، التي طالت رموزاً سياسية موالية لفرنسا، ومنهم (علي الاسعد)، مدير الداخلية في دولة لبنان الكبير[٣] رافقها مطالب علنية من اهالي طرابلس، بضم سوريا عام ١٩٢٢ لأن مصلحتهم بالأخيرة هي الاقرب من مصلحتهم بضمهم الى لبنان، لدرجة انهم رفضوا استلام تذاكر النفوس اللبنانية، امراً حتم على المفوضية الفرنسية الغاء الشطر الاسفل من التذاكر الذي نص على ان حاملها من الرعايا اللبنانيين [٤].

استغل الجنرال ويغان (٩ ايار ١٩٢٣– ٢ كانون الثاني ١٩٢٥)[٥] تردي تلك الاوضاع على المستوى الاجتماعي والسياسي، فتصاعدت عمليات القتل والسلب ومحاولات الاغتيال

---

(١) انور الخطيب، الاصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية،(بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ص٣١ .

(٢) انطوان عارج ، لبنان السلطات العامة، (بيروت: مؤسسة بدران ، د ت)، ص٢٣؛ انور الخطيب، المصدر السابق، ص٣٢؛ شفيق جحا، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٣) شفيق جحا، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٥) الرؤساء السياسيون في لبنان الذين اقيموا في منصب المفوض السامي الفرنسي وتواريخ استلامهم لهذا المنصب وهم: المسيو (جورج بيكو في التاسع من نيسان ١٩١٨)، (الجنرال غورو في الثامن من تشرين الاول ١٩١٩)، (الجنرال ويكان في التاسع من ايار ١٩٢٣)، (الجنرال سراي في الثاني من كانون الثاني١٩٢٥)، (المسيو هنري دي جوفنيل في الثاني من كانون الاول ١٩٢٥)، (المسيو هنري بونسو في الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٢٦)، (الكونت دي مارتيل في الثاني عشر من من تشرين الاول ١٩٣٣)،(المسيو بيو في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٣٨)، (الجنرال دانتز في الثلاثين من كانون الاول ١٩٣٨)، (الجنرال كاترو المندوب العام في الرابع عشر من تموز ١٩٤١)، (المسيو هللو المندوب العام قي التاسع من حزيران ١٩٤٣)، للمزيد ينظر: روبيرابيلا، المصدر السابق، ص٦٤.

والنزاعات الطائفية، امراً اضطر ازاءه الجنرال ويغان الى استعمل سياسة اكثر حزماً اختلفت في شدتها عن نظيره غورو، وما خلفه من مفوضين ساميين[١].

ففي عهد ويغان طبق الانتداب رسمياً، بعد ان استطاع تحجيم نوع المشاكل بالقوة، وسعى الى ايجاد الحلول لبعض الاشكالات السياسية والقانونية، المتعلقة بحق السيادة على املاك الدولة العثمانية، في سوريا ولبنان بموجب معاهدة لوزان[٢] في (٢٤ تموز ١٩٢٣)[٣].

بدأت ملامح الحياة النيابية والقانونية تتضح اكثر في عهد المفوض السامي ساراي (Saraiy)[٤]، اذ استعانت الحكومة الفرنسية بخبراء القانون لوضع الخطوط العامة للدستور في لبنان وسوريا[٥].

---

(١) احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية دراسة سياسية تاريخية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص٤٧؛ نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سوريا السياسي ١٩٢٠- ١٩٥٠، (دمشق: دار طلاس ، ١٩٩٧)، ص٥.

(٢) معاهدة لوزان: عقدت في مدينة لوزان السويسرية بين الحلفاء وتركيا وتم التوقيع عليها في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٣، بعد انتصار تركيا في حربها ضد اليونان والغاء معاهدة سيفر، المجحفة التي فرضوها الحلفاء على تركيا واسترجاع صلاحياتها وامتيازاتها التي كانت تتمتع بها قبل الحر ب العالمية الاولى٠ جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص١٠١.

(٣) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٤) موريس ساراي(١٨٥٦- ١٩٢٩): ضابط رفيع في الجيش الفرنسي تدرج في مجموعة مناصب منها ادارته لمدرسة سان ميكسان العسكرية ومديرا للمشاة بين عامي (١٩٠٧-١٩١١) وقائدا للجيش الثالث في قطاع فردان مع بدايات الحرب العالمية الأولى . انتدبته فرنسا مفوضا ساميا لسوريا ولبنان من (تشرين الثاني ١٩٢٤ - تشرين الاول (١٩٢٥ ، بعد ان تقلد مناصب عسكرية وقيادية مهمة ابان الحرب العالمية الاولى وبعدها . اتّسم عهده في لبنان وسوريا بالقسوة والعنف مما ادى إلى نشوء مجموعة من التطورات أهمها الثورة السورية الكبرى التي انطلقت في (تموز عام (١٩٢٥ في المناطق الدرزية السورية ، والتي لبثت ان عمّت المناطق السورية واللبنانية أيضاً . اعتمد سياسة التفرقة الطائفية فبدأت السلطات الفرنسية بتسليح الموالين لها من المسيحيين للوقوف ضد ثورة ١٩٢٥)) وعمل على تأكيد فصل لبنان وعزله نهائيا عن سوريا. وفي عهده أُقرّ الدستور في المجلس النيابي ، واتخذ العلم الفرنسي علماً للبنان وأكد على حدود دولة لبنان الكبير . وجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة إلى جانب العربية. كانت علاقته متوترة بالصحافة والصحافيين فقد أصدر قرارا منع بموجبه نشر المطبوعات وتحريم توزعها إلا إذا كانت معدة للبيع وتعرض في محلات عامة ، أصدر قانون الجنسية اللبناني في (١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٥).عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان ورؤساءه ١٨٤٠- ٢٠٠٨، دار بلال للطباعة، (بيروت، ٢٠١٢)، ص٨٥- ص٨٦.

(٥) روبير ابيلا، المصدر السابق، ص٦٤.

رأت فرنسا ان صياغة الدستور يجب ان تكون تشاركية، تتمكن في ضوئها خلق جو من الاطمئنان للتواجد الفرنسي، مع مراعاة المصالح الفرنسية عن طريق العناصر الموالية لهم، خاصة الماروني، وعليه جاءت خارطة المشاركين متمثلة بالمفوضية الفرنسية ورئاسة المجلس التمثيلي، وبعض الممثلين في المجلس التمثيلي الثاني، وذوي الاختصاص من الزراعيين والصناعيين، والتجار والقضاة، والمحاميين ، ورؤساء الطوائف الدينية والجمعيات النقابية[١].

ساهمت الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥– ١٩٢٧)[٢]، في ارساء عملية كتابة الدستور اللبناني، خاصة وان تأييدها بات واضحاً في لبنان خاصة، في سكان المناطق التي لا زالت تطالب بالعودة الى الاندماج مع سوريا، فعملوا على استغلال ظروف الثورة والعمل على مقاطعة الانتخابات، وتأجج الوضع اكثر عندما وجد اصحاب الاراضي والتجار ان بوادر الثورة قد تحقق مكاسبهم، المتوارثة والتاريخية التي وفرتها قضية الاندماج مع الوطن السوري، قبل الانتداب، وهذا ما احرج الموقف السوري كثيراً، فضلا عن موقف المؤيدين لمشروع لبنان الكبير، امراً اسهم في الاسراع بإصدار الدستور اللبناني، وهذا ما سعى لتحقيقه المفوض السامي هنري دي جوفنيل(henri de jouvenel)[٣]، كمكافأة لهم املا في استقرار الاوضاع اللبنانية[٤].

على الرغم هذه التطورات المستعجلة الا ان هاجس الانضمام الى سوريا بات مصدَر قلق للسياسة الفرنسية، ولم يولد اعلان المفوض السامي دي جوفنيل في (٤ كانون الاول ١٩٢٥) بانه اوعز الى الحاكم الفرنسي في لبنان بدعوة المجلس التمثيلي الثاني (١٣ تموز ١٩٢٥– ٢٣ ايار ١٩٢٥) الى عقد جلسة استثنائية لمناقشة وضع مسودة الدستور المرتقب[٥].

---

(١) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) الثورة السورية(١٩٢٥ – ١٩٢٧): سميت الثورة السورية الكبرى او ثورة الجبل، اندلعت في حزيران ١٩٢٥، بقيادة سليمان باشا الاطرش، في جنوب سوريا ، واستمرت لسنتين: للمزيد ينظر جاسم محمد حسن العدول واخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، (جامعة الموصل، ١٩٨٦)، ص١٥٤.

(٣) هنري دي جوفنيل: ولد في باريس عام ١٨٧٨، وقدم خدماته للجيش الفرنسي برتبة رقيب في اثناء الحرب العالمية الاولى، تم انتخابه عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي، ووزيرا للثقافة العامة عام ١٩٢٤، مثله بلاده في عصبة الامم بين عامي ١٩٢٤– ١٩٢٥، توفي عام ١٩٣٥، جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص٨٣ .

(٤) وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا، (بيروت: دار النهار للنشر، د ت)، ص١٨.

(٥) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٥٤؛ وجيه علم الدين، المصدر السابق، ٥٣.

موقفاً عده انصار الكيان اللبناني (مساس بالسيادة اللبنانية)، التي يجب ان تبنى وفق سياسة جديدة للبلاد. تصاعدت على اثرها التحذيرات التي باتت علنية الى اللبنانيين من القيام باي عمل عدائي ضد مشروع الكيان اللبناني، عقبتها خطوة جريئة ولأول مرة في (١٣ كانون الثاني ١٩٢٥)، عند حل المجلس البلدي لمدينة بعلبك كونه من اكثر الجهات الرسمية والادارية التي تنادي بالوحدة مع سوريا[١].

وضع الدستور اللبناني وباشر المجلس بمناقشة تفاصيله في جلسات متعددة[٢] واعلن في يوم (٢٣ ايار ١٩٢٦) دستوراً رسمياً للبلاد بعد التصويت عليه تشريعياً[٣]، وتم انتخاب شارل دباس[٤] اول رئيس للجمهورية اللبنانية[٥].

مثل الدستور محطة مهمة من محطات التحول الدستوري في الحياة النيابية اللبنانية، ومثل نوعاً ما محطة التقاء لجميع الشركاء اللبنانيين، على مختلف تنوعهم الطوائفي والاثني، على الرغم من ما اصابه من تعديلات متكررة، اصابة المواد التي شكلت نقطة اختلاف قد تكون فكريه او تأريخيه في احيان اخرى، بهدف امرين اما ارضاءً لمصلحة فرنسا او تطميناً لهاجس التخوف عند بعض الشركاء[٦].

---

(١) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢) م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد الاستثنائي، الجلسة (١) المنعقدة في(١٩ ايار١٩٢٦)، ص١-٢؛ الجلسة(٢) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٢٦)، ص١-٢؛ الجلسة(٣) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٢٦)، ص ١-٣؛ الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٢٦)، ص١-٣؛ الجلسة(٥) المنعقدة في (٢١ ايار١٩٢٦)، ص١ - ٣؛ الجلسة (٦) المنعقدة في (٢١ ايار ١٩٢٦)، ص١-٣؛ الجلسة (٧) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٢٦)، ص١-٢؛ الجلسة(٨) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٢٦)، ص١-٣؛ جاسم محمد خضير الجبوري، ص٢٨ .

(٣) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق ، ص٤٢؛ هدى رزق، المصدر السابق، ص١١٧- ١١٨ .

(٤) شارل جرجي دباس(١٨٨٤-١٩٣٥): مواليد دمشق . تلقى علومه في الجامعة الامريكية واكمل دراسته في فرنسا اذ نال شهادة الحقوق ، عين ناظما للعدلية في (ايلول١٩٢٠) . انتخب رئيسا للجمهورية في (٢٦ ايار ١٩٢٦) لمدة ثلاث سنوات واعيد انتخابه في (٢٧ ايار ١٩٢٩) . اقيل بعد تعليق الدستور وحل المجلس النيابي والوزارة عام (١٩٣٢) حينها عين رئيسا للدولة يعاونه مجلس مديرين بدلا من مجلس نيابي ومجلس وزراء .عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، المصدر السابق، ص١٠٩- ص١١٢.

(٥) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، (بيروت: دار النهار للنشر ١٩٧٥)، ص٦٥- ص٦٦.

(٦) اجري التعديل الاول على الدستور اللبناني بتاريخ (١٧ تشرين الاول ١٩٢٧)، عندما الغي مجلس الشيوخ، وحصر السلطة التشريعية بيد مجلس النواب، حيث شمل التعديل الاول المواد التالية: المادة (٣٣) والمادة (٤١)

ان وضع الدستور القانوني لم ينتشل البلاد من التدخل الفرنسي بحسب نص الانتداب، رغم التحول الذي جرى على نوع الحياة التشريعية، التي تحولت من ممثلية الى برلمانية بعد عام ١٩٢٦، فكانت القرارات والقوانين التي تصب في مصلحة فرنسا تمرر داخل المجلس النيابي اللبناني، عن طريق كُتل وشخصيات التقت مصالحها ومصالح السياسة الفرنسية، وهذا ما يدلل لنا قطعاً ان مراحل تغيير نسب التمثيل وعدد النواب جرت لمرات عدة حسب القوانين الانتخابية المختلفة[١].

كان للحركة الوطنية موقفها المعارض على الرغم من المحاولات الفرنسية في استتباب الواقع السياسي دستورياً وتشريعياً، فقد استمرت المظاهرات السلمية وغير السلمية[٢]، كذلك الاحزاب التي اصابت قطاعات مختلفة تجاوزت في ماهيتها لموقف المساند للثورة السورية الى الوقوف استنكار سوء الاوضاع الاقتصادية والمعاشية التي ضربت البلاد جراء السياسية الفرنسية[٣]، والتي طالت مختلف فئات الشعب اللبناني[٤].

والمادة (٣٨) والمادة(٣١)و المادة (٨٤) والمادة (٨٦) والمادة (٢٨). اما التعديل الثاني فقد تم في عام ١٩٢٩ عندما جعلت مدة الرئيس ست سنوات غير قابلة للتجديد . وعلق العمل به (١٩٣٢- ١٩٣٧) بسبب ازمة الانتخابات الرئاسية، والخلاف بين المرشحين للرئاسة وترشيح محمد الجسر ، كما علق عام ١٩٣٩ بسبب قيام الحرب العالمية الثانية، واجري عليه تعديل ثالث عام ١٩٤٣ حيث استهدف التعديل رفع كل العبارات المدونة بالدستور التي تشير الى الانتداب بعد اعلان الاستقلال . حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان ، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٧٦)، ص٨٥- ٩٧؛ احمد ماجد عبد الرزاق، اثر فرنسا في الدستور اللبناني وردود الفعل ازاءها (١٩٢٦- ١٩٣٢)، (مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠)، ص٤٨٤.

(١) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) تمثل ذلك بمظاهرات واحتجاجات جابت شوارع عدد من المدن اللبنانية، رفضاً للسياسة الفرنسية المتبعة في سوريا ولبنان، خصوصا وان قسم كبير من اللبنانيين كانوا رافضين للانتداب وتجزئة البلاد ومنهم المسلمين، الذين كانوا ورافضين الانفصال عن سوريا، وضمهم الى لبنان الكبير، اضاف الى الكثيرون فكانوا يرفضون ايضاً سياسة التعسف الفرنسي في سوريا، وقمع الثوار السوريين، لذا عقدت الاطراف السورية واللبنانية الرافضة للسياسة الفرنسية مؤتمر في بيروت، على شكل تكتل سياسي في (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧) اطلقوا عليه (المؤتمر الوطني او مؤتمر بيروت)، قرروا من خلاله بدء مرحلة الكفاح السلمي. نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص٧٤.

(٣) علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣)، ص٤٥.

(٤) المصدر نفسه.

احتجاجات ومطالبات لم تصب المعترضين هذه المرة، بل اسهمت في نقمة حشد كبير من انصار التيارات الموالية للسياسة الفرنسية، وحري بنا ان نطرح مثالاً واحداً يحاكي حجم المعاناة الشعبية، في ضوء تلك المذكرة التي رفعتها فئات مختلفة الانتماء الطوائفي، والاثني والحزبي، يوم (٢٣ ايلول ١٩٢٦)، احتجاجاً على سياسة المفوضية الفرنسية المالية في لبنان، التي ارهقت كاهل الشعب اللبناني، ورداً على التقارير المغلوطة التي ترفعها المفوضية الفرنسية الى الحكومة في باريس، ان صلب الازمة كان سببها رجال السياسة اللبنانيين الذين اهدروا المال العام في لبنان[١].

اسهمت الظروف هذه باستبدال المفوض السامي دي جوفنيل بنظيره هنري بونسو(HENRIY BONSSO)[٢]، في(٢٣ تشرين الاول ١٩٢٦)، إذ باشر الاخير باجراء التعديل على الدستور[٣]، وسارع بتقليص النفقات التي كانت سبباً في تصاعد الازمة المالية في لبنان على وجه الخصوص[٤].

وجدت الحركة الوطنية اللبنانية ان الضغط الشعبي اسهم كثيراً في تغيير بعض مسارات السلطة الفرنسية في لبنان، واقدموا على اصدار بياناً مشتركاً في (٢٣ تشرين الاول ١٩٢٧) ذكروا فيه بمطالبهم التاريخية، التي ما لبثوا ان طرحوها وقت المفوضين الساميين بدءً من غورو، وركزوا على مسالة في غاية الاهمية تندرج تحت مطلب الاستقلال، والتخلص من الانتداب وعقد معاهدة تنظيم صيغة التعامل مع فرنسا[٥].

---

(١) نوال فياض، صفحات من تاريخ جبل عامل في العهدين العثماني والفرنسي، (بيروت: دار الجديد ١٩٩٨)، ص٧٤.

(٢) اوغست هنري بونسو: (١٨٧٧– ١٩٦٣) درس القانون ودخل سلك الدبلوماسية عام ١٩٠٣، وفي عام ١٩٢٢ ذهب الى تونس ليقدم خدماته لفرنسا هناك، عين في عام ١٩٢٦ مفوضا ساميا في سوريا ولبنان، وعين مفوضا ساميا على لبنان خلال الاعوام (١٩٢٦– ١٩٣٣)، عطية مساهر حمد، لبنان في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩– ١٩٣٩، مجلة اداب الفراهيدي، تكريت، العدد(٤٣)، المجلد (١٢)، القسم الثالث، ايلول ٢٠٢٠، ص١٤٩.

(٣) علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص٤٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) هدى رزق، لبنان بين الوحدة والانفصال هزائم الانتفاضات ١٩١٧– ١٩٢٧،(بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص١٣١ –١٣٢.

جاء مؤتمر الساحل في (الخامس من حزيران ١٩٢٨) كمحطة هامة في نشاط الحركة الوطنية اللبنانية، التي ترسخ من مشاركتها بضرورة الوحدة السورية واعادة الخارطة الجيوسياسية للبلدين والمصالح المشتركة. اذ عقد المؤتمر في حزيران ١٩٢٨، وشارك فيه عدة وفود من مختلف مناطق لبنان، اسفر عقد المؤتمر عن عدة قرارات ركزت معظمها على الوحدة السورية واعادة مدنها التي ضمت الى لبنان بموجب قرار الانتداب الفرنسي الذي اعلن قيام دولة لبنان الكبير[١]، مؤتمراً مهماً لكنه في الوقت ذاته سجل معارضة واضحة من التيار اللبناني، المؤيد لسياسة الانتداب والرافض لمشروع الوحدة السورية[٢].

اثرت السياسة المالية غير المتوازنة على مفاصل الدولة كافة، لدرجة ان بدأت اولى الحكومات اللبنانية التي تراسها اميل اده بإعلان سياسة التقشف، تقشفاً مس في المرة هذه مفصلاً هاماً من المفاصل الاجتماعية الا هو التعليم، فأغلقت على اثرة مدارس عدة وعلى مختلف انواعها خاصة الرسمية منها، والتي اصاب ضررها طوائف بعينها كالطائفة الاسلامية، بمذاهبها المختلفة، والتي عولت كثيراً على هذا النوع من المدارس في تعليم ابنائها، وذلك بسبب ضعف المستوى المعاشي الذي ازداد اثره بعد الازمة المالية اللبنانية[٣].

امام هذا التصعيد والتدهور كان على فرنسا افتعال حدث له علاقة بالتعايش الاجتماعي، لتحاول عن طريقه توحيد الرأي العام، المتذمر نحو قضية اخرى من شأنها تحقيق حدة الضغط السلبي على سياسة الانتداب، فجاءت بـ(مشروع الاستفتاء العام) لتبرر اهمية في تحقيق التوازن الطائفي بما يتعلق بتوزيع الحصص النيابية والوظيفية، كل حسب ثقله السكاني[٤]، على الرغم من ان موضوع التعامل مع الاحصاء اجتماعياً هي الاخرى تباينت بين مؤيد في المدينة وممتعض في الريف، خوفاً من ان عملية الاحصاء هي خطة لفرض ضرائب جديدة، مما يزيد من اشكالات فرض الضرائب السابقة بسبب نظام الانتداب، وحتى من اتفق مع اهمية الاحصاء

---

(١) حسان حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة، (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٤)، ص٢٧.

(٢) سلمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي، (بيروت: دار ابن خلدون، د ت)، ص٨٣.

(٣) سلمان تقي الدين، المصدر نفسه ص٨٣.

(٤) علي محافظة، ابحاث في تاريخ العرب المعاصر، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦١)، ص ١٧٧.

تقاس ان غاية الانتداب منه هو ضرب التعايش الاجتماعي، عن طريق ترسيخ مفهوم الشك والريبة بين اطياف المجتمع اللبناني[١].

لم يكن الاحصاء لوحدة وسيلة فرنسية لضرب التعايش الاجتماعي، بل كانت العملية الدستورية برمتها مرهونة بالقرارات المفاجئة التي تصدرها فرنسا بين الحين والاخر، وان دلت في ذلك فهو اشارة الى هشاشة المشهد السياسي اللبناني وحداثته زمن الانتداب، الذي كانت له اليد الطولى في تسييره حيث المصالح الفرنسية، فامتلكت الاخيرة السلطة في تعليق الدستور[٢]، وهذا ما يجعل السلطتين التنفيذية والتشريعية بيد سلطة الانتداب[٣]، خاصة ان نشاط الحركة الوطنية باتت تهدد السلطة الفرنسية من داخل المؤسسة التشريعية، فعندما شعر المفوض السامي (هنري بونسو) ان مجلس النواب يتجه الى انتخاب لبناني مسلم الى رئاسة الجمهورية، فعمد ازاء هذا الحراك اللبناني الى اصدار القرار رقم (٥٥) المؤرخ في (٩ ايار ١٩٣٢) تم بموجب تعليق العمل بالدستور اللبناني وحل مجلس النواب، وعمد الى تعيين شارل دباس رئيساً للحكومة اضافة الى مهامه في رئاسة الجمهورية[٤]، واستمر تعليق الدستور حتى عام ١٩٣٤، حيث اوكلت مهام المفوضية السامية الفرنسية الى الكونت دميات دي مارتين[٥].

دفع تصاعد الضغط الوطني والسياسي فرنسا الى عقد معاهدة تنظم عملها في لبنان[٦]، خاصة مع موجة التصعيد التي شهدها عام ١٩٣٥، من مظاهرات واضطرابات احتجاجاً على

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) لبيب عبد الستار، تاريخ لبنان المعاصر، ط٤، (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦)، ص ٢١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٢١٣.

(٤) حسين حمد الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان٩٢٠- ١٩٤١، اطروحة دكتوراه، (كلية الآداب: جامعة الكوفة، ١٩٩٦)، ص٨٨.

(٥) دي مارتيل: ولد في السابع والعشرون من تشرين الثاني ١٨٧٨، ودرس الحقوق ثم تخرج من المدرسة السياسية، اصبح ملحقا بمكتب رئيس الوزراء في الثاني من ايار ١٩٠١، ثم حصل على ترقية ليصبح= =بوظيفة السكرتير الثالث عام ١٩٠٦، وسكرتير ثان عام ١٩٠٨، واصبح ملحق سياسي وتجاري عام ١٩٠٩، كلف في منصب السكرتير الاول في بكين في الثلاثين من تموز عام ١٩١٣، وعين سكرتير اول في سيبيريا في ايلول عام ١٩١٦، وعين مفوضا ساميا في القوقاز عام ١٩٢٠، مكا عين سفيرا لبلاده في طوكيو خلال العاشر من كانون الاول عام ١٩٢٠، عين مفوضا ساميا في سوريا ولبنان في تموز عام ٩٣٣ بدل عن هنري بونسو، رائد عباس فاضل الشمري، المصدر السابق، ص٨.

(٦) ابراهيم سعيد البيضاني، السياسة الامريكية في سوريا (١٩٣٦- ١٩٣٩)، (بغداد: ٢٠٠٦)، ص ٢٩.

الاوضاع السياسية السيئة، والفراغ الدستوري القائم في البلاد، ووجدت الحركات الشعبية ذات التوجهات السياسية القومية، ان الوقت قد حان لمناهضة الانتداب الفرنسي، الامر الذي اضطر ازاءه المفوض السامي الى تحقيق قيود الانتداب على لبنان، املاً في تحقيق حدة الاحتقان الشعبي ضدهم[١]. واصدر المفوض السامي دي مارتين قراره في (٤ كانون الثاني ١٩٣٧)، الذي نص الى اعادة العمل بالحياة الدستورية الى لبنان، ومن اجل ارساء بوادر التطمين كلف اميل اده برئاسة الجمهورية، وبدوره كلف الاخير خير الدين الاحدب[٢]، بتأليف الحكومة فألفها في (٥ كانون الثاني ١٩٣٧)، حكومة الفت في وقت شهد العالم تصعيداً دولياً كان مقدمة للحرب العالمية الثانية، التي انعكست اثارها على مستقبل العلاقات الفرنسية اللبنانية، خاصة وان الاخيرة كانت جزءً من ذلك الانعكاس عندما عمد المفوض السامي الفرنسي غبريال بيو[٣]، الذي خلف دي مارتيل في (تشرين الاول ١٩٣٨) الى حل مجلس النواب الرابع (٢٦ تشرين الاول ١٩٣٧- ٢١ ايلول ١٩٣٩) بموجب القرار رقم (٣٤٦) في (٢١ ايلول ١٩٣٩) وعمل على تعليق العمل بالدستور بحجة ضرورات الحرب العالمية الثانية[٤].

---

(١) محمد نعمان عبد الغني، الاوضاع الداخلية اللبنانية ١٩٧٠- ١٩٨٠ دراسة تاريخية، (تكريت : دار الابداع للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ص٢٣.

(٢) خير الدين الأحدب١٨٩٤-١٩٤١: مواليد بيروت ينتمي الى الطائفة السنية اكمل الدراسة الابتدائية في بيروت وانتقل الى باريس لإكمال دراسته الجامعية ، انتخب نائبا عن بيروت في دورة عام ١٩٣٤ ، ثم نائبا عن الشمال في دورة (١٩٣٧) ، تولى رئاسة الحكومة خمس مرات خلال المدة بين (٥ كانون الاول ١٩٣٧-٢١ اذار ١٩٣٨) للتفصيل اكثر عن حياته ومهامه الاجتماعية والسياسية ينظر : كمال صليبي ، بيت بمنازل كثيرة "الكيان اللبناني بين التصور والواقع" ، ترجمة عفيف الرزاز ، (بيروت : مؤسسة نوفل، ١٩٩٠)، ص٨٥ .

(٣) غربال بيو(١٨٨٣-١٩٧٠): درس الحقوق والآداب والعلوم السياسية واحرز الاجازة فيها ، انتسب الى السلك الخارجي فعين في ديوان وزارة الخارجية عام(١٩٠٦) وتقلب في عدة مناصب منها في تونس عام (١٩٠٧) وما يا مسي وكولونيا (١٩٢٠) وسويسرا في عام (١٩٢٤) وكونوا عام (١٩٢٦) ، وبوخارست= =(١٩٢٨)، وفيينا في النمسا (١٩٣٣) . عينته الحكومة الفرنسية مفوضا ساميا خلفا لدي مارتيل في(٢٤ تشرين الاول عام ١٩٣٨) ، وصل الى بيروت في (٧ كانون الثاني ١٩٣٩) . كان في طليعة اهتماماته اصلاح النظام اللبناني وموضوع المعاهدتين الفرنسية – السورية والفرنسية – اللبنانية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، المصدر السابق ، ص٩٦-ص٩٨.

(٤) محمد عبد المولى الزعبي، لبنان بين التحرر والاستعمار، (بيروت: مطبعة الحياة، د ت)، ص٢٥ .الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد(٣٣٨١)، لبنان، بتاريخ السادس من كانون الثاني، ١٩٣٧، ص ٢؛ علي عبد فتوني، المصدر السابق، ص٤٨- ص٤٩؛ احمد ماجد عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٤٨٥- ص٤٨٦.

على الرغم كل ما تقدم من الاحداث بقيت السلطات الفرنسية صاحبة المبادرة في اتخاذ كثيراً من القرارات، وخصوصاً السياسية والاقتصادية منها، لان فرنسا لا تستطيع ان تفرط بمستعمراتها لاسيما لبنان، كونها تتمتع بوقع استراتيجي متميز يطل على البحر المتوسط فضلا عن اتصالها البري مع سوريا، لذلك عملت جاهدةً على ان تختار للحكم شخصيات تدين لها بالولاء، من اجل ان تسهل عليها مهمة تطبيق الانتداب والاستحواذ على ما تمتلك لبنان من ثروات، ذهبت كلها الى جيوب الانتداب الفرنسي، كما سعت فرنسا بكل قواها لتأجيج الخلافات بين الطوائف اللبنانية غارسة انياب سياسة" فرق تسد" في جسد الامة اللبنانية، اذ مزقت حروبها الطائفية وحدة الشعب اللبناني، وبقيت جروح تلك السياسة تنزف الى يومنا هذا، لكن البلد لم يغب فيه دوي الروح الوطنية، التي بقيت تقارع الانتداب على مدار عقود طويلة عاشتها البلاد تحت نير الاستعمار الفرنسي، وبقي السعي حثيثاً من اجل التحرر والاستقلال حتى تم جلاء اخر جندي فرنسي من الاراضي اللبنانية في (الحادي والثلاثون من كانون الاول ١٩٤٦)، وتحقيق الاستقلال من السيطرة الفرنسية.

المبحث الثالث: الحياة التمثيلية النيابية في عهد الانتداب الفرنسي١٩٢٠-١٩٣٩.

انقسمت المدة اعلاه عى قسمين منها حياة تمثيلية (١٩٢٠– ١٩٢٦)، والتي تدخلت فرنسا ضمناً في عملية اختيار ممثلي الشعب. واخرى نيابية (١٩٢٦– ١٩٣٩) والتي تحولت الى حياة نيابية مارس فيها عملية الاختيار الحر، مع ملاحظة تدخل السلطة الفرنسية في مسارات المؤسسة التشريعية[١].فبعد قرار مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في سان ريمو (٢٦ نيسان ١٩٢٠) والذي اقر الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، بموجب مؤتمر سان ريمو[٢]، اصدر المفوض السامي هنري غورو(Henree G٠r٠)[٣]، مجموعة قرارات متسلسلة نظم عن

---

(١) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٢٢.

(٢) مؤتمر سان ريمو: انعقد هذا المؤتمر في مدينة سان ريمو الايطالية بتاريخ (٢٥ نيسان ١٩٢٠) بناء على قرار المجلس الاعلى لمؤتمر الصلح، الذي عقد في باريس ١٩١٩ بعد نهاية الحرب العالمية الاولى، من اجل تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ما بين الدول المنتصرة، فأعطيت لفرنسا كل من سوريا ولبنان. محمد عبد الرحمن برج، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، (مصر: مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤)، ص٣١٣؛ سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، (لبنان: دار النهار للنشر، ٢٠٠٠)، ص٤٢.

(٣) هنري جوزيت اوجين غورو(١٨٦٧–١٩٤٦): مواليد باريس وبها تلقى تعليمه وانظم الى الاكاديمية العسكرية في سان سير، ليتخرج منها ضابطا عام (١٨٨٨) ، انخرط بعدها بسلاح القناصة الفرنسي. رقي الى رتبة عقيد عام (١٩٠٧) وانظم الى مركز الدراسات العسكرية العليا، وبقى فيه الى عام (١٩١٠) . كان قائدا للجيش الرابع في حملة الدردنيل عام (١٩١٥) حيث جرحا بليغا في يده اليمنى اضطره الى بترها. عينته الحكومة الفرنسية في تشرين الاول (١٩١٩) مفوضا ساميا مطلق الصلاحية لفرنسا في سوريا خلفا لجورج بيكو ، وقائدا اعلى لجيش الشرق فيها. غادر بيروت بتاريخ (٢٥ تشرين الثاني١٩٢٢) قاصدا باريس للمطالبة بتقوية جيش الشرق وزيادة المخصصات المالية للمفوضية العليا ، الا ان طلبه رفض مما دفعه الى الاستقالة. عينته الحكومة الفرنسية حاكما عسكريا على باريس عام ١٩٢٣، وبقي في منصبه هذا حتى عام ١٩٣٧ ، حيث وافته المنية في عام ١٩٤٦ في باريس نفسها. منير تقي الدين، ولادة استقلال، ط٢،(بيروت: دار النهار للنشر ، ١٩٩٧)، ص ٢٢؛ ناصر حسن عليق ، الشيعة السياسية في لبنان الوطن في الفكر الاسلامي الشيعي المعاصر، اطروحة دكتوراه، (الجامعة اللبنانية : كلية الدراسات الاسلامية في لبنان ،٢٠١٢)، ص١٢٨؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، ١٨٤٢–٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة ، (بيروت : دار بلال للطباعة= =والنشر، ٢٠١٢) ، ص٧٨–ص٨٠؛ ضي صباح كريم حسن ، موقف المجلس النيابي اللبناني من الموازنة العامة دراسة تحليلية تاريخية ١٩٥٢–١٩٧٦ ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، (كلية التربية للبنات: جامعة الكوفة ، ٢٠١٥)، ص٢.

طريقها السلطة في لبنان[١]، ومجموعة هذه القرارات تغير مسار الدستور لدولة لبنان الكبير، بعد ان كانت ولاية تابعة للدولة العثمانية[٢].

جاء الدور الفرنسي في ترتيب الوضع للأديان مسلسلاً من التمثيل الى الحياة النيابية، اذ بدأ باللجنة الادارية(٢٢ ايلول ١٩٢٠– ٢٨ اذار ١٩٢٢) والتي كان اعضاؤها انفسهم من مُمثلي مجلس الادارة السابق، لكن سرعان ما عمدت فرنسا الى حله بمطالبته بالاستقلال بموجب القرار (٢٧٣) بتاريخ (١٢ تموز ١٩٢٠)، وتشكيل اللجنة الادارية[٣] بموجب القرار رقم (٣٣٦) بتاريخ (١ ايلول ١٩٢٠)، التي تألف اعضائها من (١٥) عضواً [٤]، جرى تعديلاً عليهم ليصل الى (١٧) عضواً بموجب القرار رقم (٣٦٩) بتاريخ (٢٢ ايلول ١٩٢٠)[٥].

لم يكن للجنة اي الزام في القرارات التي تعرض عليها، وانما كانت ذات صفة استشارية فقط[٦]، ويكون الالتزام في تطبيق القرارات بيد المفوض الفرنسي[١].

---

(١) من هذه القرارات قرار رقم (٢٩٩) الصادر في (٣ اب ١٩٢٠)، الذي نظم الاقضية الاربعة (البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا) في دولة واحدة، والقراران (٣٢٠، ٣٢١) الصادرين في (٣١ اب ١٩٢٠) الذين الغيا التقسيم الاداري للبنان اعتباراً من (١ ايلول ١٩٢٠) والقرار (٣٣٦) الذي اقر بموجبه النظام الاداري المؤقت للدولة٠ جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٢٢.

(٢) ادمون رباط، محاضرات في القانون الدستوري اللبناني، المصدر السابق؛ جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٢٣.

(٣) تشكلت هذه اللجنة على اساس طائفي، ليتسنى لسلطة الانتداب زرع التفرقة بين الطوائف اللبنانية، حيث كان كل عضو في هه اللجنة يمثل طائفة معينة ٠ جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص٧٨.

(٤) توزعت المقاعد بالشكل التالي: الموارنة (٦) مقاعد، والارثدوكس (٣) مقاعد، الكاثوليك (١)، السنة (٢)، الشيعة (٢) مقعد، الدروز (١)، أي ان المسيحيين (١٠) مقابل (٧) مقاعد للمسلمين٠ ضاهر غندور، النظم الانتخابية،(بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات،١٩٢٢)، ص٣٢٠– ٣٢١؛ سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي، المصدر السابق، ص٢٦٧.

(٥) ادموند رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠)، ص٣٣٨؛ ملحم قربا، المصدر السابق، ص٤٧؛ جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٢٣.

(٦) تمتعت اللجنة الادارية في بداية تكونها برأي استشاري خاص في مجالات اقرار الموازنة وفرض الضرائب والرسوم وبذلك تكون مهمها مقتصرة على ابداء الرأي والمشورة٠ جهاد بادع كريم ، المصدر السابق، ص٨٧.

استمرت اللجنة في عملها قرابة السنتين[٢]، فأصدر وكيل المفوض السامي الفرنسي الكونت(روبرت دوكيه)، في (٨ اذار ١٩٢٢) القرار المرقم (١٣٠٤) والذي حل بموجبه اللجنة الادارية، ليحاول هو في هذا القرار ايجاد بيئة اوسع في التمثيل النيابي، فأصدر القرار (١٣٠٤) في اليوم نفسه، والقاضي بإنشاء (المجلس التمثيلي الاول لدولة لبنان الكبير) في (٢٤ ايار ١٩٢٢-١٣ كانون الاول ١٩٢٥)، لتكون مدة ولايته اربع سنوات، ويتم انتخاب اعضائه بالاقتراع العام، وتكون جلساته علنية، كما كان يحق للمجلس بموجب القرار اعلاه عقد جلسة سرية، بناء على طلب المفوض السامي الفرنسي، وبناء على طلب موقع من اكثرية الاعضاء الحاضرين، وان يضع المجلس نظامه الداخلي بموافقة الحاكم[٣].

جاء هذا المجلس ليمثل المرحلة المهمة في ترسيخ الحياة الديمقراطية، ففي عهده اصدر دوكيه القرار ذو الرقم (١٣٠٧) بتاريخ (١٠ اذار ١٩٢٢)، الذي يعد اول قانون متكامل للانتخابات النيابية في لبنان، والذي حدد بموجبه عدد اعضاء المجلس ب (٣٠) عضواً، كل حسب الوزن التمثيلي للطوائف[٤]. وكان للقانون الاخير تفاصيل وتنظيمات ادارية وانتخابية عدة،

---

(١) انور الخطيب، الاصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية، المصدر السابق، ص٣١؛ حسن الحسن، القانون الدستوري والدستور اللبناني، ط٢، (بيروت: منشورات مكتبة الحياة، ١٩٦٣)، ص١٥٤.

(٢) يتم تعيين اعضاء اللجنة الادارية وعزلهم بناء على اقتراح الحاكم (الذي اختير القومندان ترابو ليشغل هذا المنصب من ايلول ١٩٢٠- حزيران ١٩٢٤) والمفوض السامي الفرنسي، كما يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع السري ، وبالأكثرية المطلقة من اعضاء اللجنة وعند حضور الحاكم في جلسات التصويت يكون هو رئيس اللجنة لكن لا يشترك بالتصويت٠ لبيب عبد الستار، تاريخ لبنان المعاصر، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٣) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٢٥؛ حسن الحسن، المصدر السابق، ص١٥٤- ١٥٥.

(٤) جرت انتخابات المجلس التمثيلي الاول بتاريخ(٢٢ ايار ١٩٩٢٢)، على مرحلتين اذ اسفرت عن فوز النواب حسب الاتي: حسن بيهم وملحم قدورة ومحمد المفتي (سنة)، واميل اده وانطوان عرب (موارنة)، ونخلة ثويني(ارثدوكس) وايوب ثابت عن اقليات بيروت، ومن طرابلس نور الدين علم الدين (سني)، وعن محافظة لبنان الشمالي عبود عبد الرزاق (سني) ووديع طربية ومسعود بولس (موارنة)، ويعقوب نحاس =

=(ارثدوكس)، وعن محافظة لبنان الجنوبي يوسف الجوهري وخالد شهاب (سنة) ، وفضل الفضل ونجيب عسيران(شيعة)، ونصري عازوري(ماروني)، ومن جبل لبنان فؤاد ارسلان ورشيد جنبلاط(دروز)، وابراهيم منذر(ارثدوكس)، ونعوم باخوس ويوسف الخازن ونعوم لبكي(ممن الموارنة)، ومن البقاع احمد الحسيني وابراهيم حيدر (شيعة)، وحسين قزعون(سني) وموسى نمور (ماروني)، وشبل دموس (ارثدوكس) وعبد الله ابو خاطر(كاثوليك)٠ محسن خليل، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٢٢)، ص٢٨٨؛ ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية وتطور احكامها ١٩٢٢- ١٩٢٩، مجلة الحياة

تعلقت بمناطق الانتخاب وطريقة الانتخاب واختصاصات المجلس التمثيلي التي يجب ممارستها تحت سلطة المفوض السامي الفرنسي[١].

جرى الانتخاب في (٢٢ ايار) وعقدت اولى جلساته في (٢٥ ايار ١٩٢٢) وافتتح غورو جلسته الاولى، التي تم فيها اختيار(حبيب باشا السعد)[٢] رئيساً للمجلس[٣]. تركزت صلاحيات المجلس على بعض الامور المالية والادارية، ومشاريع الاشغال العامة والصحة، وكان كل ذلك يجري تحت اشراف الحاكم الفرنسي ومصادقة الجنرال غورو[٤].

جرى في لبنان للمدة(١٩٢٣– ١٩٢٥) مجموعة متغيرات على الصعيد اللبناني، منها تغيير الجنرال غورو بالجنرال مكسيم ويغاند(Maxim Weggnd)[٥]، وذلك في نيسان عام ١٩٢٣، والذي استمر مفوضاً سامياً حتى (٢ كانون الثاني ١٩٢٥)[٦]، ليخلفه الجنرال ساراي (Saraiy)[٧]، فضلاً عن تصاعد نشاط الحركة الوطنية، والمعارضة السياسية خاصة داخل

النيابية، مجلس النواب اللبناني، بيروت، المجلد (١٧)، (كانون الاول ١٩٩٥)، ص٢٠؛ جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص٧٩– ٨٠.

(١) ادموند رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، المصدر السابق، ص٤٠٥.

(٢) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، المصدر السابق، ص٢٠٧– ٢٠٨.

(٤) جوزيف نصر، تطور القوانين الانتخابية ١٨٦١– ١٩٦٠، (رأس السنة، ملحق النهار)، ص٧٨.؛ محسن خليل، النظم السياسية والدستور اللبناني، (بيروت: د مط، ١٩٧٣)، ص٣٦٠.

(٥) ماكسيم ويغان (١٨٦٧–١٩٦٥) : مواليد بروكسل في بلجيكا ، نشأ وتربى في فرنسا ، وتلقى علومه الأولى في مدرسة داخلية في مرسيليا، وكان يعرف باسم مكسيم دي نيمال نسبة إلى معلمته تيريز دي نيمال. تابع دراسته في مدرسة ليسيه هنري الرابع ، تمهيداً للانتساب إلى كلية سان سير العسكرية التي التحق بها عام ١٨٨٥طالباً من جنسية أجنبية لأنه بلجيكي بالولادة ، وتخرج فيها عام (١٨٨٨) بدرجة شرف. تطوع للخدمة في الجيش الفرنسي والتحق بمدرسة الخيالة في سومور وهو في سن الحادية والعشرين ، واعترف به والده فرانسوا ويغان فمنح الجنسية الفرنسية وأصبح ضابطاً شرعيا في سلاح الخيالة الفرنسي برتبة ملازم ، وعُين في الفوج الرابع للخيالة الثقيلة في شامبري ، عُين مفوضا ساميا في سوريا ولبنان في ١٩) نيسان (١٩٢٣، وصل بيروت في (٩ أيار ١٩٢٣). عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان ورؤساءه ١٨٤٠– ٢٠٠٨، المصدر السابق، ص٨١ – ص٨٣.

(٦) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي ١٩٢٠– ١٩٥٠، المصدر السابق، ص٥٠؛ احمد خليل محمود، لبنان في جامعة الدول العربية دراسة سياسية تاريخية، المصدر السابق، ص٤٧.

(٧) موريس ساراي(١٨٥٦– ١٩٢٩): ضابط رفيع في الجيش الفرنسي تدرج في مجموعة مناصب منها ادارته لمدرسة سان ميكسان العسكرية، ومديرا للمشاة بين عامي (١٩٠٧–١٩١١)، وقائدا للجيش الثالث في قطاع

المؤسسة التمثيلية، والتي تناغم نشاطها مع رجال الحركة الوطنية في سوريا، مطالبين بالاستقلال [١]، وهذا ما جعل تضاداً سياسياً يقع بين طموحات الساسة اللبنانيين وآمال المفوض السامي ساراي، الذي دعا في (٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥) المجلس التمثيلي لاختيار ثلاثة مرشحين لوظيفة حاكم لبنان الكبير، من الشخصيات المعروفة على ان يتم انتخابهم بالأكثرية المطلقة[٢]، وعندما رأى ان مجموع المجلس التمثيلي يسير بانتخاب حاكم لبناني لا يمثل الطموحات الفرنسية، اذ بدى واضحاً للجميع ان رئيس المجلس اميل اده سيحظى بأكثرية الاصوات، الامر الذي لا يرغبه المفوض السامي، لهذا وضع الاخير على الاعضاء بعض الشروط التعجيزية، بهدف عرقلة عملية الانتخاب، ومنها عدم اجراء اية مناقشة قبل التصويت واختيار ثلاثة اسماء في اليوم الاول من (١٢ كانون الثاني) تقدم الى المفوض السامي للموافقة عليها، على ان يتم الانتخاب النهائي في اليوم التالي، فأصطدم الاعضاء بممثل المفوض السامي الذي عطل الجلسة متعمداً، فانفض المجلس دون التصويت، مما دفع الجنرال سراي الى حل المجلس التمثيلي الاول[٣]، بموجب القرار (٧ د) في (١٣ كانون الثاني ١٩٢٥)، والدعوة الى انتخاب (المجلس التمثيلي الثاني)، الذي بدأ ولايته في (١٣ تموز ١٩٢٥)، واستمر حتى (٢٥ ايار

فردان مع بدايات الحرب العالمية الأولى. انتدبته فرنسا مفوضا ساميا لسوريا ولبنان، من (تشرين الثاني ١٩٢٤ – تشرين الاول ١٩٢٥)، بعد ان تقلد مناصب عسكرية وقيادية مهمة ابان الحرب العالمية الاولى وبعدها. اتّسم عهده في لبنان وسوريا بالقسوة والعنف، مما ادى إلى نشوء مجموعة من التطورات أهمها الثورة السورية الكبرى، التي انطلقت في (تموز عام ١٩٢٥) في المناطق الدرزية السورية، والتي لبثت ان عمّت المناطق السورية واللبنانية أيضاً. اعتمد سياسة التفرقة الطائفية، فبدأت السلطات الفرنسية بتسليح الموالين لها من المسيحيين للوقوف ضد(ثورة ١٩٢٥) وعمل على تأكيد فصل لبنان وعزله نهائيا عن سوريا. وفي عهده أُقرّ الدستور في المجلس النيابي، واتخذ العلم الفرنسي علماً للبنان، وأكد على حدود دولة لبنان الكبير. وجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة إلى جانب العربية. كانت علاقته متوترة بالصحافة والصحافيين، فقد أصدر قرارا منع بموجبه نشر المطبوعات وتحريم توزعها إلا إذا كانت معدة للبيع، وتعرض في محلات عامة، أصدر قانون الجنسية اللبناني في (١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٥). عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان ورؤساءه ، المصدر السابق ، ص٨٥– ص٨٦.

(١) ادمون بيل، تاريخ لبنان العام، (بيروت: د مط، ١٩٤٦)، ص٤٨٢؛ ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، المصدر السابق، ص٥٨٠.

(٢) لبيب عبد الستار، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٣) انطوان الحكم، المحاولة الاولى لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان للجنرال سراي وانتخابات ١٩٢٥، مجموعة باحثين، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٥)، ص٢٥٦.

١٩٢٦)[١]. وقد شهد هذا المجلس من الاهمية ولادة الدستور اللبناني وقيام الجمهورية اللبنانية، في (٢٦ ايار ١٩٢٦)، ليتحول من المجلس التمثيلي الى اول مجلس نيابي في لبنان[٢]. والذي قررت اللجنة الفرنسية ان يتم اقراره في المجلس التمثيلي الثاني، الذي قرر من جانبه تشكيل لجنة من ثلاثة هم كل من المفكر اللبناني (ميشال شيحا[٣] ، وموسى نمور[٤]، وشبلي دموس)[١]،

---

(١) دعا المفوض السامي الى الانتخابات الجديدة تقوم على الغاء التمثيل الطائفي وتعتمد التمثيل النسبي ، ثم عمد الى تقسيم اداري جديد، يقضي بدمج المناطق على نحو يؤدي الى الاختلاط الطائفي، وتقسيم لبنان الى (١١) محافظة تظم (٣٤) ناحية. وصنف الحاكم الفرنسي كايلا هذا التقسيم الاداري الجديد الى خمس دوائر انتخابية، بحسب القرار المرقم (٣١٥٥)، لكن هذا المشروع المتقدم والمتطور لم تكن لتحتمله البنية اللبنانية، وخصوصا الكنيسة المارونية التي اوصلت صدى احتجاجاتها الى باريس، وصدرت التعليمات الى الجنرال ساراي بإجراء الانتخابات حسب نصوص النظام القديم. علاء رياض الغانمي، المصدر السابق، ص٢١- ٢٢

(٢) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٢٦- ٢٧؛ جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص ٨٢

(٣) ميشيل شيحا(١٨٩١- ١٩٥٤): سياسي لبناني ولد في بمكين قضاء عالية، وتلقى علومه في عدة مدارس، وانهاها في جامعة القديس يوسف عام ١٩٠٦، سافر الى انكلترا حيث درس علم الاقتصاد والتجارة، ثم انتقل الى مصر عام ١٩١٥، ليدرس الحقوق في القاهرة ونال اجازتها وهناك اصدر مع فردينان دوبانة مجلة ادبية بالغة الفرنسية، تعرف على يوسف السودا بمصر وعملوا على فكرة تأسيس الكيان اللبناني، وعلى بشارة الخوري الذي تزوج من شقيقته، عاد الى لبنان ١٩١٩ ليكتب في احدى الجرائد، دخل المعترك السياسي كنائب عن بيروت في المجلس التمثيلي الثاني عام ١٩٢٥، كان عضواً في اللجنة المالية، وعضواً في اللجنة المكلفة في وضع الدستور اللبناني، فأعتبر ميشال شيحا وشبل دموس انهما صانعا الدستور اللبناني ١٩٢٦، وكان الاول يكتب، انشأ شيحا صالون ادبي واهتم بقضايا فكرية، وسياسية واقتصادية، القى في الندوة اللبنانية عدة محاضرات، اتسمت مقالاته ونظرياته ببعد النظر، واصالة الرأي ونفاذ البصيرة، كانت فلسطين همه الاكبر قبل نشوء الكيان الصهيوني، عارض مشروعات الرأي الاسرائيلي لإدراكه ان الليطاني سيكون الهدف وكان يقول بعدم تخلي اسرائيل عن القدس، كما دعا الى الصلح معها ووضع قوات دولية بين الدول العربية واسرائيل. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٤) موسى نمور(١٨٨١- ١٩٤٦): سياسي لبناني ولد في معلقة زحلة، تلقى علومه الاولية في مدرسة الآباء اليسوعيين، واكملها في مدرسة الحكمة ببيروت. ثم انتقل الى دمشق لدراسة الحقوق وتخرج منها محامياً،= =وتدرج في مكتب المحامي سليم نمور، انتخب رئيساً لبلدية معلقة، وبعد ضمها الى بلدية زحلة عام ١٩٢٠ اصبح عضواً في البلدية الموحدة، انتخب نائباً عن البقاع في المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢، وفي المجلس التمثيلي الثاني عام ١٩٢٥، اعيد انتخابه في دورة عام ١٩٢٩ بالتزكية في دورة ١٩٣٧ كان عضواً في لجان المجلس النيابية : الاشغال العامة ، الصحة والمعارف، المال والموازنة، وكان عضواً في مجلس المعارف الاعلى عام ١٩٢٨. عين وزيراً للداخلية في اب ١٩٢٨ في حكومة الرئيس حبيب باشا السعد، وزيراً للمالية في تشرين الاول عام ١٩٢٩، في حكومة الرئيس اميل اده، وزيراً للداخلية والصحة والاسعاف العام في اذار ١٩٣٠، في حكومة اديب باشا. ووزيراً للمالية وكلف بشؤون الدفاع الوطني في تشرين الاول ١٩٣٧ في حكومة خير الدين الاحدب. بقي في مهامه رغم التعديل الوزاري الذي طرأ على حكومة الاحدب بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٣٨ .

اوكلت لهم مهمة وضع مسودة الدستور بالاتفاق مع المفوض السامي[٢]، وبعد اكتمال وضع مسودة الدستور عقد المجلس التمثيلي (٨) جلسات للمدة (١٩ – ٢٢ ايار ١٩٢٦) لمناقشة خاصة، وانه جاء مستلهمها من الدستور الفرنسي الصادر عام (١٨٧٥)، وتم اقراره في(٢٢ ايار واعلن رسمياً في ٢٣ ايار عام ١٩٢٦) ونشر في الجريدة الرسمية[٣]، ليكون نافذ المفعول، وليكون الانطلاقة الاولى لانتهاء الحياة التمثيلية والبدء بالحياة النيابية الدستورية[٤].

جاء مجلس النواب الاول (٢٦ ايار ١٩٢٦– ٢٧ ايار ١٩٢٩) ليمثل الخطوة الاولى والاهم في تغيير مسارات الحياة الدستورية في لبنان، خاصة وان الدستور ضم في طياته تشكيل مجلس الشيوخ اللبناني[٥]، الذي توحد في (٢٦ ايار ١٩٢٦) مع المجلس التمثيلي في هيئة واحدة اطلق عليها (المجمع النيابي اللبناني) وانتخب شارل دباس اول رئيس للجمهورية اللبنانية،

وزيراً للمالية في كانون الثاني ١٩٣٩ في حكومة الرئيس عبد الله اليافي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ، والبريد والبر، في تموز ١٩٤٢، في حكومة الرئيس سامي الصلح، انتخب رئيس لمجلس النواب في تموز ١٩٢٥. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٥٢٠– ٥٢١.

(١) شبل دموس ناصيف(١٨٧١– ١٩٣٩): سياسي لبناني، ولد في زحلة ، تلقى علومه الابتدائية في مدرسة الاباء اليسوعيين، ثم انتقل الى المدرسة الاميركانية في سوق الغرب ، ومنها الى الكلية السورية الانجيلية في بيروت، سافرة الى نيويورك في ١٥ ايار ١٨٨٩ واسس فيها مع يوسف نعمان المعلوف جريدة الايام التي اتخذها منبرا لمهاجمة الدولة العثمانية، حلول السلطان عبد الحميد استرضائه بتعينه قنصلا في مصر لكنه رفض، اسس جريدة الاصلاح ١٨٩٨ واستمر في مهاجمة الدولة العثمانية، عاد الى زحلة ١٩٠٨، على اثر صدور الدستور العثماني، عين قاضيا عام ١٩١٠، انتخب عضوا في مجلس بلدية زحلة ١٩١٦، لكنه استقال ١٩٢٠، وانصرف لممارسة المحاماة، عين عضوا في البقاع في المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢، واعيد انتخابه عام ١٩٢٥ في المجلس التمثيلي الثاني، وانتخب في دورة عام ١٩٢٩، شارك في اعمال اللجان النيابية، فكان مقررا للجنة الادارة والعدلية، وعضوا في اللجنة المكلفة بوضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٦. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق، ص ٢٢٤– ٢٢٥.

(٢) ملحم قربان، المصدر السابق، ص١٩٣ ؛ انور الخطيب، المصدر السابق، ص٣٥٥.

(٣) تألف الدستور اللبناني من (١٠٢) مادة، توزعت على (٦) ابواب، تناولت الدولة واراضيها وحقوق اللبنانيين وواجباتهم والسلطة العامة، واحكام تتعلق بالدولة المنتدبة٠ للتفاصيل عن الدستور ومواده راجع، الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (١٩٨٤) في (٢٥ ايار ١٩٢٦).

(٤) جهاد بادع كريم، المصدر السابق، ص٨٥– ٨٦ .

(٥) مجلس الشيوخ اللبناني: هو السلطة الثانية في البرلمان اللبناني اذ انشأ بموجب الدستور اللبناني في ٢٣ ايار ١٩٢٦، والغي بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٧ بإيعاز من سلطات الانتداب الفرنسي وضم اعضاءه الى مجلس النواب. جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص ٣٣.

واوغست اديب[١] اول رئيس للحكومة اللبنانية، في (٣١ ايار ١٩٢٦[٢])، اجريت بعض التعديلات على الدستور[٣]، في١٧ تشرين الاول ١٩٢٧ بإيعاز من رئيس الجمهورية، وقد تألف مجلس النواب الاول (٤٦) عضو، كما شمل التعديل قرارات نظمت آلية التمثيل في رفع سقف صلاحيات رئيس الجمهورية الى حقه في تعيين ثلث اعضاء مجلس النواب، والحق في اختيار نصف اعضاء الوزارة من داخل مجلس النواب وبقي الحال كما هو عليه حتى عام ١٩٤٣[٤].

جرت انتخابات المجلس النيابي الثاني (١٣ تموز ١٩٢٩ – ١٠ ايار ١٩٣٢) في ظل حكومة بشارة الخوري[٥]، التي تألفت في (١ ايار ١٩٢٩) ليؤلف المجلس من (٤٥) عضواً،

---

(١) اوغست اديب باشا: سياسي لبناني واحد زعماء الطائفة المارونية، كان احد قادة الجمعية اللبنانية التي تأسست في القاهرة عام ١٩٠٩ والتي كان هدفها السعي الى استقلال لبنان بمساعدة فرنسا، وفي عام ١٩٢٤عين امينا عاما، شغل منصب رئيس الحكومة الاولى في لبنان (١٩٢٦– ١٩٢٧) خلال عهد الانتداب الفرنسي. للمزيد ينظر: علي سلطان، تاريخ سورية (١٩٠٨– ١٩١٨) نهاية الحكم التركي، كلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧، ص٥٠.

(٢) الياس الديري، من يصنع الرئيس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٦٩ ؛ ضمت الحكومة البرلمانية الاولى كلاً من: نجيب بك قباني(وزيراً للعدية)، بشارة بك خليل الخوري (وزيراً للداخلية)، يوسف افندي افتيموس (وزيراً للأشغال العامة)، نجيب بك اميوني(وزيراً للمعارف)، علي نصرت بك الاسعد(وزيراً للزراعة)، وسيلين تلحوق (وزيراً للصحة العامة). جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٢٩.

(٣) من الجدير بالذكر ان الدستور اللبناني تعرض للتعديل مرات عدة تمثلت فترة الانتداب بتعديلين الاول في عام (١٩٢٧) والثاني عام (١٩٢٩) وثلاث تعديلات اخرى في شهر اذار وتشرين الثاني وكانون الاول (١٩٤٣)، علاء رياض، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٤) علاء رياض، المصدر السابق، ص٢٤.

(٥) بشارة خليل الخوري(١٨٩٠–١٩٦٤): مواليد بيروت تلقى علومة الاولية في مدرسة بيت الدين ثم في بعبدا وانهى دروسه في مدرسة الاباء اليسوعيين في بيروت ، سافر الى باريس عام (١٩٠٩) حيث درس الحقوق ونال الاجازة فيها ، عاد الى لبنان عام (١٩١٩) وعين امين سر الحكومة اللبنانية في بعبدا . شارك في تاسيس حزب التقدم ، اسس مع حسين الاحدب وموسى نمور وميشال زكور وجبران التويني عام (١٩٣٢) الكتلة الدستورية ، ثم اعاد تاسيس حزب الكتلة الدستورية مع كميل شمعون وصبري حمادة والامير مجيد ارسلان وفريد الخازن . عين عضوا في مجلس الشيوخ عام (١٩٢٦) ثم اعيد تعيينه نائبا في الاعوم (١٩٢٩ و١٩٣٤ و ١٩٣٧) وفاز في انتخابات (١٩٤٣) في الدور الثاني . شارك في اعمال العديد من اللجان النيابية فكان عضوا في لجنة الادارة والعدلية ولجنة الاشغال العامة والمعارف . شغل عدة حقائب وزارية خلال الفترة (١٩٢٦–١٩٢٩) انتخب رئيسا للجمهورية في (٢١ ايلول ١٩٤٣) وجدد له لولاية ثانية عام (١٩٤٨) حتى استقال من الرئاسة في (١٨ ايلول ١٩٥٢). عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص٢٠١.

عضواً، بحسب القرار (١٣٠٧) وجرت الانتخابات في (١٦ حزيران ١٩٢٩) بواقع (٣٠) عضواً منتخباً، و(١٥) عضواً معيناً بأمر من رئيس الجمهورية[١] ، توزعوا بواقع (٢٥) عضواً مسيحياً، تقسموا على (١٥) عضو للموارنة، و(٦) للأرثدوكس، و(٣) للكاثوليك، ومقعد واحد للأقليات، فيما حصل المسلمون على (٢٠) عضواً ، منهم (٩) للسنة، و(٨) للشيعة، و(٣) للدروز[٢].

عقد المجلس اولى جلساته في (١٣ تموز ١٩٢٩) وانتخب الشيخ محمد الجسر[٣]،

رئيساً للمجلس، وحضي المجلس بسابقة تاريخية هي اعطاء الحكومة التي الفها اميل اده حق اصدار المراسيم الاشتراعية لتسريع الاصلاح[٤].

تميز المجلس هذا بأحداث بالغة الاهمية، منها تزايد الصراع المسيحي الاسلامي، واحداث سوريا الوطنية، وتعثر صدور الدستور السوري، التي انعكست اثارها على الواقع اللبناني[٥]، ثم الاختلاف على اجراء الاستفتاء عام ١٩٣٢ بين المسلمين والمسيحيين[١]، وهذا ما

---

(١) انظر المرسوم المرقم(٥١٩٥) المتضمن تعيين النواب في : م٠م٠ ن، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاستثنائي الاول، الجلسة (١) المنعقدة في (١٣ تموز ١٩٢٩) ، ص٢؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦ – ١٩٨٤، (اعداد وتحقيق : يوسف قزما الخوري)، (بيروت: مؤسسة الدراسات اللبنانية ، ١٩٨٦)، ص٢٠٠٨.

(٢) شفيق جحا، المصدر السابق، ص ٣٠٣؛ علاء رياض، المصدر السابق، ص٢٥.

(٣) محمد الجسر(١٨٨١ – ١٩٣٤): سياسي لبناني من الطائفة السنية ، ينتمي إلى أسرة الجسر في مدينة طرابلس ، لعب دورا في الحياة السياسية اللبنانية خلال عهد الانتداب الفرنسي ، انتخب نائبا عن طرابلس في مجلس المبعوثان العثماني عام١٩١٢، وتولى منصب رئيس مجلس الشيوخ اللبناني في ٢٤ أيار١٩٢٦ لغاية ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧ ، ثم رئيسا لمجلس النواب في ١٨تشرين الثاني١٩٢٧، أعيد انتخابه نائبا عن بيروت عام١٩٢٩، وبعد دمج المجلسين (الشيوخ والنواب في مجلس واحد انتخب رئيساً لمجلس النواب ١٨ تشرين الاول ١٩٢٧، بقى في هذا المنصب لحين تعليق الدستور وحل الجلس النيابي في عام ١٩٣٢ . للمزيد ينظر: محمد نور الدين ميقاتي ، طرابلس في النصف الاول من القرن العشرين،(بيروت: مطابع دار الانشاء، ١٩٧٨)، ص٧٠–٧١؛ عبد الله ابراهيم سعيد، محمد الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثان الى رئاسات لبنان، (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥)، ص١٣٩.

(٤) ستيفن همسلي لونكريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص٢٥٦.

(٥) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٣١؛ شفيق جحا، المصدر السابق، ص٣٠٥–٣٠٦ .

دفع المسلمون للمطالبة بحصة اكبر في مؤسسات الدولة وخاصة رئاسة الجمهورية، الامر الذي دفع بمحمد الجسر الى ترشيح نفسه خلفاً لشارل دباس، الذي تنتهي ولايته في (نيسان ١٩٣٢)[٢].

اثار هذا الامر حفيظة المفوض السامي (هنري بونسو)[٣]، الذي شعر ان هذه المطالب ستغير من واقع التوازن الطائفي(غير العادل) لدى اللبنانيين، فعمد الى اصدار القرار رقم (٥٥) المؤرخ في (٩ ايار ١٩٣٢) والذي علق العمل بالدستور اللبناني وحل مجلس النواب، واوكل مهام رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء الى شارل دباس[٤] .واستمر تعليق الدستور حتى عام ١٩٣٤، حيث مجيء المفوض السامي الكونت دي مارتيل (Damian De Marteel)، الذي اصدر عدة قرارات تنظيمية عدة [٥] في (٢ كانون الثاني ١٩٣٤)[٦].

---

(١)على الرغم من الدعم الفرنسي لمسيحي لبنان كانت نتيجة الاحصاء لعام ١٩٣٢: (٣٩٦،٩٤٦) مسيحياً، مقابل (٣٨٦,٤٦٩) مسلماً، انظر: ابراهيم محسن " المواجهة الوطنية ضد الانتداب الفرنسي خلال فترة الانتداب ١٩٢٠- ١٩٤٦"، مجلة دراسات تاريخية، العددان، (٦٣- ٦٤)، اذار – حزيران، (دمشق، ١٩٩٨)، ص٢٠٣.

(٢) اسكندر الرياشي، المصدر السابق، ص١١٠- ١١١.

(٣) هنري بونسو(١٨٧٧- ١٩٦٣): من اقدر الساسة في وزارة الخارجية الفرنسية، حاز على شهادة الدكتوراه في الحقوق عام ١٩٠٣، شارك في الحرب العالمية الاولى وشغل وظائف عدة منها معوناً لوزير الخارجية بين عامي (١٩١٦- ١٩١٧)، عُين مندوباً لدى رئيس لجنة الحلفاء عام ١٩٢٠، بعدها نال رتبة وزير مفوض، عُين رئيساً لفرع افريقيا والشرق في وزارة الخارجية الفرنسية، لعب دوراً مهماً في قضية مراكش، عمل مفوضاً سامياً لسوريا ولبنان في الاول من اب ١٩٢٦، ليبقى حتى عام ١٩٣٣ ٠ على حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان (١٩٥٨- ١٩٥٧)، اطروحة دكتوراه، (كلية الآداب: جامعة الكوفة، ٢٠١٤)، ص٢٩.

(٤) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٣٠٦- ٣٠٧.

(٥) تمثلت هذه القرارات بالاتي: القرار رقم (L.R ١١) القاضي بتنظيم السلطات العامة في الجمهورية اللبنانية، والقرار رقم (L.R٢١) المتضمن قانون الانتخابات النيابية، والذي نص على تأليف مجلس نواب منتخب بمعدل نائب واحد لكل (٥٠) الف نسمة، وخفض عدد النواب من (٤٥) الى(٢٥) عضواً، توزعوا بين (١٨) نواب منتخبين و(٧) مُعينين، والقرار المرقم (L.R٣١) الذي عين بموجبه دي مارتيل حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية لمدة سنة واحدة، على ان لا تبدأ ولايته الا بعد عودة الحياة النيابية واجراء الانتخابات، والقرار المرقم (L.R٤١) والمؤرخ في (٢ كانون الثاني١٩٣٤) الذي بموجبه تم تكليف (بريفا اوبوار) سلطات رئيس الجمهورية٠ الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (٢٩١٦) في (١٢ كانون الثاني ١٩٣٤)؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(٦) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٣٢ .

افتتح المجلس النيابي الثالث في (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤) اولى جلساته، وانتخب شارل دباس رئيساً له، وحبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية في (٣١ كانون الثاني ١٩٣٤) لمدة سنة، وتميزت المدة هذه باستمرار تعليق الدستور، وتقييد صلاحيات مجلس النواب فيما يخص منح الثقة للحكومة من عدمه، امراً دفع الى ارتفاع الاصوات داخل المجلس وخارجه، للمطالبة بإعادة الحياة الدستورية اللبنانية[١].

ارتفعت الاصوات مطالبةً بتحسين الواقع الديمغرافي اللبناني، وانهاء حالة الفراغ الدستوري، امراً صعدته من جانبها الحركات الشعبية ضد الانتداب الفرنسي، وهذا ما دفع بالمفوض السامي دي مارتيل الى محاولة ايجاد تسوية سريعة لوقف اعمال التصعيد هذه، فأصدر في (١١ كانون الاول ١٩٣٥) قراراً سمح بموجبه لمجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية[٢]، واجتمع المجلس في جلسة استثنائية يوم (٢٠ كانون الثاني ١٩٣١) انتخب فيها اميل اده رئيساً للجمهورية[٣].

عمل المفوض السامي دميان دي مارتيل في (٤ كانون الثاني ١٩٣٧) الى اصدار قرار اعاد في ضوء العمل بالحياة الدستورية، وكلف رئيس الجمهورية اميل اده بتشكيل حكومة فتشكلت حكومة خير الدين الاحدب الذي الفها في (٥ كانون الثاني ١٩٣٧)[٤].

لم يكمل المجلس النيابي الثالث ولايته البالغة اربع سنوات اذ حل بقرار من رئيس الجمهورية اميل اده في (٢٤ تموز ١٩٣٧)، وحدد يوم (٢٤ تشرين الاول ١٩٣٧) موعداً لانتخاب مجلس جديد، رافق هذا الاجراء قراراً من قبل المفوض السامي بالرقم (١٣٥) في (٧ تشرين الاول ١٩٣٧) حدد فيه عدد اعضاء المجلس(٦٢) عضواً قسموا بموجب القرار

---

(١) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٢) ، المصدر نفسه، ص ٣٨٣ ؛ عبد الله ابراهيم سعيد، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (١) المنعقدة في (٢٠ كانون الاول ١٩٣٦)، ص١؛ جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٣٣.

(٤) شفيق جحا، المصدر السابق، ص ٤٤٩- ٤٥٠؛ الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (٣٢٣٦) في ٣ شباط ١٩٣٦، ص٥.

(Ec/١٢٥٤) في (٩ تشرين الاول) من ذات العام على (٤١) عضواً منتخباً و (٢١) عضواً معيناً[١].

جرت الانتخابات في (٢٤ تشرين الاول ١٩٣٧) اذ وصفت بالأسوأ من نوعها في تاريخ المجالس النيابية، بسبب التدخل الفرنسي كونه سافراً ومستغلاً للصلاحيات الواسعة التي منحت للمفوض السامي دي مارتيل بموجب الانتداب [٢]، اذ حاول الضغط بقوة في سبيل وصول نواب موالين بوسائل مختلفة، منها الرشوة لمقاومة وسائل مرشحي المعارضة من الانتخابات التي جرت في (٢٤ تشرين الاول ١٩٣٧)، امراً دفع بأقطاب المعارضة وعلى رأسهم رياض الصلح[٣] الى الانسحاب من الانتخابات وتوجيه خطاب شُرح فيه هذا التدخل

---

(١) علي حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص٣٣.

(٢) علي حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣) رياض الصلح(١٨٩٤-١٩٥١): مواليد صور ينتمي الى الطائفة السنية ، تلقى علومه الاولى ما بين المناطق اللبنانية والسورية والتركية ، حيث تنقل والده فيها تبعا لتقلد المناصب التي احتلها فكانت دراسته= =متنوعة بين مدرسة المقاصد في صيدا الى عينطورة في كسروان الى جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين ، اكمل دراسة الحقوق في الاستانة ونال الاجازة فيها . انتخب نائبا عن محافظة بيروت للدورات (١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٥١) تقلد مناصب عدة منها رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية في (ايلول ١٩٤٣) ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للتموين والداخلية في (تموز ١٩٤٤) ورئيسا لمجلس الوزراء في (كانون الاول ١٩٤٦) ورئيسا لمجلس الوزراء في (حزيران ١٩٤٨) ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للعدلية في (تموز ١٩٤٨) ورئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للتربية الوطنية في (تشرين الاول ١٩٤٩) ثم تخلى عن وزارة التربية وتولى الداخلية بموجب التعديل الوزاري الذي جرى بعد اسبوع من تشكيل الحكومة خاض معركة الاستقلال مع بشارة الخوري عام(١٩٤٣) وساهم في استحصال الجلاء للقوات الفرنسية عام (١٩٤٦) . عمل على تسليم المصالح المشتركة التي قامت بين فرنسا ولبنان ، كان احد اركان الميثاق الوطني اللبناني . ساهم في صياغة بروتوكول الاسكندرية الذي شكل مقدمة لإقامة جامعة الدول العربية ، اغتيل عام (١٩٥١) على يد جماعة منتمين الى الحزب القومي السوري الاجتماعي . للتفصيل اكثر عن نشأته ومواقفه السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي ينظر: خيرالدين الزركلي ، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين، ط٧، ج٣، (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٨٦) ،ص ٦٦؛ سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة، (الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ،٢٠٠١) ؛ باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠)؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، المصدر السابق، ص٣١٢- ص٣١٣؛ حسان حلاق، موسوعة العائلات البيروتية الجذور

السافر للانتخابات[١]، عقد المجلس اولى جلساته في (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٧)، و اعلنت فيها نتائج الانتخابات، وتلي المرسوم المرقم (١٣٦٨) الخاص بتعيين النواب[٢]، وفاز النائب بترو طراد[٣] رئيساً للمجلس. وطبقاً للتعليمات الدستورية استقالت حكومة خير الدين الاحدب في (٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧)، ليعهد اليه تشكيلها مرة ثانية في نفس اليوم [٤]إذ نالت الحكومة ثقة الاكثرية في جلسة (٩ تشرين الثاني ١٩٣٧)[٥].

لم يكمل المجلس ولايته البالغة اربع سنوات، فعمد المفوض السامي الفرنسي غبريال بيو (Gabriel Bio)[٦] الى حله بموجب القرار (٣٤٦) في (٢١ ايلول ١٩٣٩)، كما عمد الى

التاريخية للعائلات البيروتية ذات الاصول العربية واللبنانية مع صور ووثائق ومعلومات نادرة ، مج٣، (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠١٢) ص٢٨٨-ص٣٠٠.

(١) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، الجلسة (١) المنعقدة في (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٧)، ص٢.

(٣) بترو طراد(١٨٨٦-١٩٤٧): مواليد بيروت من الطائفة الارثوذكسية حصل على شهادة الحقوق من فرنسا وعمل عضوا في اللجنة الادارية التي حلت مكان مجلس الادارة في تموز ١٩٣٠ وكان ممثلا عن دائرة بيروت في ايلول ١٩٢٠ تراس المجلس النيابي من (١٠تشرين الاول ١٩٣٤-٢١ تشرين الاول ١٩٣٥) وبين عامي (١٩٣٧) و (١٩٣٩) ترأسه من جديد . دخل الى المجلس النيابي خمس دورات انتخابية ، عينه المفوض السامي جان هللو رئيسا للبنان للدولة في (تموز١٩٤٣) . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، المصدر السابق ، ص١٣٥-ص١٣ ؛ شادي خليل ابو عيسى ، رؤساء= =الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦-٢٠٠٧ وقائق . وثائق. صور ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٨) ص٥٤-ص٥٥.

(٤) تشكلت الحكومة بموجب المرسومين المرقمين (E.C/١٤١٥) و(E.C/١٤١٦)، من كل من : خير الدين الاحدب (رئيساً للوزراء والعدلية ويكلف بالشؤون الخارجية)، حبيب ابو شهلا (وزيراً للداخلية)، ويوسف نمور (وزيراً للعدلية ويكلف بشؤون الدفاع الوطني)، وجورج ثابت(وزيراً للاقتصاد الوطني والتربية الوطنية)، وابراهيم حيدر (وزيراً للصحة والاسعاف العام والبريد والبرق والهاتف)، و سليم تقلا (وزيراً للأشغال العامة)، و الامير ارسلان (وزيراً للزراعة)٠ الجريد الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (٣٥١٠) في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٥) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢)، المنعقدة في (٩ تشرين الثاني ١٩٣٧)، ص٢.

(٦) غربال بيو(١٨٨٣-١٩٧٠): درس الحقوق والآداب والعلوم السياسية واحرز الاجازة فيها ، انتسب الى السلك الخارجي فعين في ديوان وزارة الخارجية عام(١٩٠٦) وتقلب في عدة مناصب منها في تونس عام (١٩٠٧) ومايا مسي وكولونيا (١٩٢٠) وسويسرا في عام (١٩٢٤) وكونوا عام (١٩٢٦) ، وبوخارست (١٩٢٨) ، وفيينا في النمسا (١٩٣٣). عينته الحكومة الفرنسية مفوضا ساميا خلفا لدي مارتيل في(٢٤= =تشرين الاول

تعليق العمل بالدستور بحجة الضرورات العسكري التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية [١](١٩٣٩- ١٩٤٥)، كما اصدر قراراً اخر يحمل الرقم (LR/٢٤٨) عين بموجبه عبد الله بيهم امين سر الدولة ، يعاونه المستشار الفرنسي شوفلر (Shovler)، وبقي اميل اده رئيساً للجمهورية ولكن دون ان يمارس صلاحياته الدستورية ، لحين تقديم استقالته في (٤ نيسان ١٩٤١)[٢].

اضطربت احوال فرنسا بعد سقوط باريس بيد الالمان في السادس عشر من حزيران ١٩٤٠، واصبحت لبنان تخضع بشكل مباشر لحكومة هنري بيتان[٣]، الذي وقع في الثاني والعشرون من حزيران ١٩٤٠ الهدنة مع المانيا وشكل حكومة فيشي جنوب فرنسا، على الرغم وجود عدد كبير من الضباط الذين رفضوا الاستسلام والتعاون مع الالمان، فانتقلوا الى بريطانيا لمواصلة القتال ضد الالمان[٤].

استبدلت فرنسا كابريل بيو بهنري دانتز[٥]، فقام الاخير بتدابير عسكرية عدة، واقال

عام ١٩٣٨) ، وصل الى بيروت في (٧ كانون الثاني ١٩٣٩) . كان في طليعة اهتماماته اصلاح النظام اللبناني وموضوع المعاهدتين الفرنسية – السورية والفرنسية – اللبنانية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، المصدر السابق ، ص٩٦–ص٩٨.

(١) محمد عبد المولى الزغبي، لبنان بين التحرر والاستعمار، مطبعة الحياة، (بيروت، د ت)، ص ٢٥؛ يوسف مزهر، المصدر السابق، ص١٠٩ ؛ لبيب عبد الستار، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٢) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣- ١٩٥٢، ط٣، (بيروت: دار النهضة العربية ، ٢٠١٠)، ص٦٢.

(٣) هنري بيتان(١٨٥٦- ١٩٥١): ولد في فرنسا وانظم للجيش الفرنسي عام ١٨٧٦، عين سفيرا لبلاده في اسبانيا (١٩٣٩- ١٩٤٠)، بعد ان اوقف الزحف الالماني عند مدينة فردان في خلال الحرب العالمية الثانية، ثم تقلد منصب رئيس الجمهورية في حكومة فيشي الفرنسية التي سميت نسبتا الى مدينة فيشي الفرنسية بعد سقوط باريس بيد الالمان، وكان مجرد رئيس شكلي ثم حكم عليه بالإعدام بتهمة الخيانة عام ١٩٤٥، الا ان ديغول خفف الحكم الى السجن المؤبد عام ١٩١٥ ٠ علي حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص٣٤.

(٤) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة، ج٣، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتابة، د ت)، ص١٣٣- ص١٣٤.

(٥) هنري دانتز: من الشخصيات السياسية في فرنسا، شارك في الحرب العالمية الاولى اصبح مدير المخابرات في الجيش الفرنسي بعد ان كان امر كتيبة ، اصبح مسؤول في الجيش الفرنسي الخاص بشؤون الشرق عام ١٩٢٣، وصل الى منصب الحاكم العسكري في باريس، واصبح مندوبا ساميا على سوريا= =ولبنان وقائدا

الرئيس اميل اده وعين بدلاً عنه الفرد نقاش[١] رئيسا للدولة، بحسب المرسوم المرقم (٨٠ \LR) يعاونه مجلس مديرين تشكل بموجب المرسوم المرقم (١ \N)[٢].

دخلت قوات فرنسا الحرة الى الارض اللبنانية بمساعدة القوات البريطانية من جهة فلسطين في الثامن من حزيران ١٩٤١ وهنا وجه الجنرال كاترو [٣]، بيانا للشعب اللبناني والشعب السوري وضح فيه انه جاء ليضع حدا للانتداب، وتم طرد الالمان في تموز ١٩٤١ واعلن استقلال لبنان للمرة الثانية في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤١، على لسان الجنرال كاترو(KATRUO) [٤]. اشتد الصراع والتنافس الفرنسي البريطاني في لبنان في تلك المدة وما لبث ان انتقل الى القوى السياسية اللبنانية، فاصبح اميل اده وكتلته مؤيدين لفرنسا، في حين كان تأييد بشارة الخوري وكتلته الى بريطانيا، خصوصا وان الاخيرة قد سارعت باعترافها باستقلال لبنان وعينت احد رجالها كمفوض سامي لها في سوريا ولبنان بتاريخ التاسع من شباط ١٩٤٢[٥].

شهدت لبنان تدهوراً كبيراً في الوضع الاقتصادي، في هذه السنوات من جراء سياسة فرنسا المتبعة فيه، فقد طفت الى السطح ازمة التمون، مخلفةً ورائها التذمر والمجاعة، الامر الذي دفع

لجيش الشرق في التاسع من كانون الاول ١٩٤٠ ٠ احمد عطية الله، القاموس السياسي، المصدر السابق، ص٨٧٠.

(١) الفرد نقاش(١٨٨٦– ١٩٧٨): سياسي لبناني من الطائفة المارونية، ولد في بلدة حصروت، تخرج من كلية الحقوق في باريس عام ١٩٠٩، وعاد الى لبنان ليمارس مهنة المحاماة، عين رئيسا لمحكمة الجنيات عام ١٩٢٩، وفي التاسع من نيسان من عام ١٩٤١ عين رئيسا للدولة، وفي عهد الجنرال كاترو عين رئيسا للجمهورية اللبنانية في الرابع والعشرون من تشرين الاول ١٩٤١، وفي العشرين من ايلول ١٩٤٣ قدم استقالته، ثم انتخب نائبا عن مدينة بيروت (١٩٤٣– ١٩٥٣)، ثم وزيرا للخارجية خلال الفترة(١٩٥٣– ١٩٥٤)٠ عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص٢٦١– ص٢٦٢.

(٢) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، (بيروت، العدد٣٨٧٧، ١٢ نيسان ١٩٤١)، ص ٨١٨٨.

(٣) الجنرال كاترو: ولد عام ١٨٧٩، اشترك في الحرب العالمية الاولى بعد تخرجه من كلية سان سير العسكرية، عين حاكما لمدينة دمشق بعد تقلده لعدة مناصب ادارية وعسكرية، وعين في منصب الحاكم العام للهند الصينية الفرنسية عام ١٩٣٩انظم لحكومة فرنسا الحرة بعد رفضه التعاون مع حكومة فيشي، عينه الجنرال ديغول ممثلا لحكومة في الشرق الاوسط ومفوضا ساميا لسوريا ولبنان٠ احمد عطية، المصدر السابق، ص٩٥٠.

(٤) علي حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٥) شفيق جحا، المصدر السابق، ص٧٤٤.

حكومة احمد الداعوق الى الاستقالة في السابع والعشرين من تموز ١٩٤٢، بعد ان حملها الرأي العام مسؤولية التدهور الواضح في الاوضاع الاقتصادية، فتشكلت وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح [١]، وبعد سبعة اشهر من تسلم حكومة الصلح جاءت الترجمة الجزئية لتصريحات الجنرال كاترو حول استقلال لبنان مع اصدار القرار(٢٩ \ F C) في الثامن من اذار ١٩٤٣، وبموجبه أعيدت الحياة الدستورية اللبنانية[٢]، واعيد العمل بالدستور بعد التحوير في بعض من احكامه، كما تضمن القرار اعلاه نصا بإلغاء مبدأ تعيين النواب وجعل مبدأ الانتخاب هو المعيار في تأليف المجالس النيابية في لبنان[٣].

كانت رياح السياسة الفرنسية هي المسؤولة عن التحكم بأشرعة سفينة الحياة النيابية في لبنان طيلة فترة الانتداب، فقد وجهتها وفق ما تشتهي باذلة بذلك جهوداً جبارة لأجل الوصول لأهدافها الاستعمارية، فقد وضعت بصمتها في جميع الدورات الانتخابية ليصل من هم موالون ومؤيدون لرغباتها، فسيرت البلاد على هواها ضاربة عرض الحائط سيادة لبنان وكرامة ابنائه .

---

(١) سامي الصلح(١٨٨٧– ١٩٦٨): سياسي لبناني من الطائفة السنية ، درس في أوربا ليحصل على شهادة الدبلوم في الحقوق، قدم خدماته للقضاء اللبناني لأكثر من اثنين وعشرون عاما، شغل منصب رئيس الوزراء لأول مرة (١٩٤٢– ١٩٤٣)، وشغل منصب النائب في الحكومات اللبنانية خلال الاعوام(١٩٤٣– ١٩٥٧)، ساهم بنيابته عن مدينة بيروت لاستكمال الاستقلال٠ ينظر: حكمت ابو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم (٢١سنة في السرايا)، (بيروت: دار النهار ، ٢٠٠٣)، ص١٩ – ص٢٠.

(٢) تعرض الجنرال كاترو الى ضغط الحكومة البريطانية، بواسطة وزيرها المفوض الجنرال سبيرز بضرورة تحديد موعد للانتخابات واعادة الحياة الدستورية، خاصة وان فرنسا كانت قد اعترفت باستقلال سوريا ولبنان في نهاية عام ١٩٤١ ٠ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٣) محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني ١٩٢٠– ١٩٧٢، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية "٤٩"، ٢٠٠٩)، ص٣٣٠ .

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي اللبناني في ظل مناقشات المجلس النيابي ١٩٢٠ – ١٩٤٣.

المبحث الاول: المناقشات النيابية للواقع الزراعي ومشاكله ١٩٢٠– ١٩٤٣.

المبحث الثاني: الواقع الصناعي اللبناني في ضوء معالجات المجلس النيابي اللبناني ١٩٢٠– ١٩٤٣.

المبحث الاول: المناقشات النيابية للواقع الزراعي ومشاكله ١٩٢٠- ١٩٤٣.

تعد الزراعة من الركائز الاساسية التي يقوم عليها اقتصاد كثير من بلدان العالم، ومنها لبنان إذ يعول عليها اعمال غالبية السكان من اي بلد، ولها انعكاساتها الايجابية والسلبية حال تقدمها او كسادها، مما يؤثر بكلا الحالتين على المستويات الاجتماعية اولا والاقتصادية ثانيا[١]، فهي اساس ثروة البلاد ومصدر رزق غالبية سكانه، قدرت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة زمن الانتداب ما يقارب ١٦٨٧ كم٢، فعلى الرغم من صغرها الا انها لم تستغل بشكلها الجيد والصحيح، وبقيت مرهونة بتقلبات الاوضاع السياسية، التي رهنت هي الاخرى سياسة الانتداب الفرنسي[٢].

قُسمت الاراضي الزراعية في لبنان وفقاً لطبيعة البلاد على قسمين منها: اراضي السهول وتشمل: سهول عكار في الشمال وسهل صيدا وصور في الجنوب على ساحل البحر المتوسط وسهل البقاع في الداخل. والاراضي الجبلية : وهي الاراضي المنتشرة في المناطق الجبلية، قليلة الخصوبة مقارنةً بالأراضي السهلية[٣].

كان للعامل الجغرافي الطبيعي اثره على مقدار الجهد الذي يبذله الفلاح اللبناني، في سبيل التغلب على طابع الصعوبة في الانتاج، بسبب الطبيعة الصخرية، فقد جعلت من الفلاح اللبناني فلاحا كادحا، يحاول استغلال ظروف اخرى لإنجاح الزراعة كتلك التي يوفرها المناخ المعتدل، في النبات والذي يسهم في تنوع المحاصيل الزراعية[٤]، فقد شملت محاصيل واصناف عدة منها (الحبوب، البقول والخضر، الاثمار والفواكه، المزروعات الصناعية)[٥].

---

(١) ستيفن همسلي لونكريك، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(٢) رئام صاحب علي، المصدر السابق، ص ٢١.

(٣) علي عبيد شكري الريكاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب: جامعة الموصل، ٢٠١٢)، ص ٢٩.

(٤) ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان ١٨٦٨- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب: جامعة بغداد، ٢٠٠٦)، ص ٣٢- ٣٣.

(٥) اديب فرحات، لبنان وسوريا، ط ٦، (بيروت: مكتبة الصادر للنشر، ١٩٣٧)، ص ٤٧- ٤٨.

اهملت الزراعة في عهد الانتداب الفرنسي، اذ لم يشهد القطاع الزراعي اي لمسة من التطور، او تحسين الواقع، بل جاء استمراراً للواقع ذاته زمن الدولة العثمانية، فنظام الادارة الزراعية كان اقطاعياً، الامر الذي انسحب على طبيعة العلاقات الاجتماعية، التي تربط الفلاح بصاحب الارض (الملاك) وفق اطر غير قانونية، واحيانا شعورية، ومنها ما يسمى ب(عقد المرابعة)[١]، إذ يكتب على ورقة تسمى الحجة تجبر الفلاح على البقاء في عمله طيلة العقد، الذي يتضمن شروطاً قاسية منها: يتعهد الفلاح بدفع ربع قيمة المحصول بعد تقديره مقدماً. و يتحمل الفلاح وحده مسؤولية زراعة الارض، وشراء المواد اللازمة لها من بذور واسمدة. و في حال وجود نقص في المحصول يتم تسديد النقص من حصة الفلاح. و يتكفل الفلاح بدفع الضرائب عن الارض ودفع(٥%) من حصته كأجر لجامع الضرائب، مقابل كل ذلك تكون حصة الفلاح الربع من قيمة المحصول بعد البيع [٢].

شهدت الزراعة واقعاً بائساً عززته الفوارق الطبقية المقيتة، التي توارثتها بعض العائلات الاقطاعية اللبنانية، كعائلة(أل جنبلاط وأل خازن) وغيرها، فعزز الواقع هذا ديمومة تلك الفوارق الطبقية، لدرجة ان استمرت العلاقة بشكل طردي بين المالك والفلاح[٣]، الذي وصل به الحال الى ادنى المستويات من الفقر والحرمان، مما اضطره ان ينضوي تحت ادراج الحماية من

(١) عقد المرابعة: عقد يعمل بموجبه الفلاح عند الاقطاعي، وقد قام نظام المرابعة على مبدا ان يقدم مالك الارض البذار وحيوانات الحراثة والنقل ويقدم المرابع قوة عمله لقاء حصوله على ربع الغلة، والمرابعون ينحدرون من فئتين: فئة الفلتية اذ ان كل فلتي كان على استعداد ان يعمل مرابعا و الفئة الثانية هي فلاحوا الاسر ذات الاعداد الكبيرة والملكيات الصغيرة فكان الفائض من اليد العاملة يضطر ان يعمل مرابعا لمدة سنة او اكثر حسب ما تقتضيه الحاجة، وقد عمله المرابعون في الاراضي التابعة الى كل من (ارض المشايخ، وارض الوجهاء اي الفلاحون الاغنياء، وارض الاسر الفلاحية التي عجز معيليها عن العمل بسبب المرض او الشيخوخة . وكان من المألوف ان ينتقل المرابع من ارض الى اخرى ومن قرية الى اخرى كونه لا يملك سوى قوته العضلية وخبرته الزراعية ويقال عنها في الجبل عبارة(المرابع يدخل العمل بزراق كفه). عبد الله حنا، العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، (دمشق: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص١٦٠.

(٢) ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص١٣٢- ١٣٤.

(٣) عاطف عيد، موسوعة لبنان تاريخ سياسة وحضارة بين الامس واليوم الجزء التاسع من القائمقاميتين الى المتصرفية(١٨٤٠- ١٩١٨)، (بيروت: د مط، ١٩٩٨)، ص٣١.

الاقوى، تلك الحماية التي يوفرها الزعيم الاقطاعي او الملاك، وانسحب الحال هذا حتى على الملاكين الصغار، الذين لم يقاوموا من سوء التخطيط والادارة لهذا القطاع الحيوي[١].

جلبت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤- ١٩١٨) ظروفا سيئة للغاية، عانى منها الفلاح اللبناني تمثلت بالضرائب، و الاشغال غير المتكافئة مع الانتاج، ناهيك عن الاوبئة والحشرات، التي اصابت المحاصيل الزراعية، الامر الذي دفع كثيراً من الفلاحين الى ترك اراضيهم والهجرة داخلياً الى المدينة، عندما لا يمكن ان تُهيأ لهم الظروف المناسبة للاستمرار في الزراعة، او العيش في كنف الاقطاعية الزراعية [٢].

ابقيت سلطات الانتداب الفرنسي على نظم الادارة الزراعية نفسها، والتي ورثتها من الدولة العثمانية، وبقيَ تقسيم الارض على ما هو علية في مدة الانتداب، فكانت الارض قبل الاحتلال الفرنسي مقسمة، الى سبعة اقسام (الملك، الوقف، الاراضي الاميرية، الاراضي المتروكة المحمية، المرفقة، الموات، المباحة)[٣]، ولأجل ان ترتب فرنسا مواردها الاقتصادية، المتأتية من الزراعة اجرت (مسحا فنيا)، لتلك الاراضي الصالحة للزراعة لغرض فرض الضرائب، وجففت بعض المستنقعات لإضافة اراضٍ اخرى، واصدرت عام ١٩٢١ قانون الاوقاف، الذي تم بموجبه اصدار القرار ذي الرقم ٧٥٣ في اذار من نفس العام، والذي اصاب املاك(الاوقاف الاسلامية)[٤]، تحت اشراف المفوض السامي الفرنسي بقصد الاستيلاء على املاك الاوقاف

---

(١) نوال فياض، صفحات من تاريخ جبل عامل في العهدين العثماني والفرنسي، (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

(٢) كلود دوبار و سليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقارنة سسيولوجية تطبيقية، ترجمة: جورج ابي صالح، (بيروت: مؤسسات الابحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٤١.

(٣) للمزيد من التفصيل عن الادارة الزراعية ينظر: عبد الله حنا القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٩٢٠- ١٩٤٥) القسم الثاني، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ٣٥؛ علي عبيد شكري الريكاني، المصدر السابق، ص ٣١.

(٤) الاوقاف: هي الاراضي التي كرست لغاية دينية او خيرية او عائلية، وتشبه بعض المشابه التأمين في الشريعة الانكليزية٠ ويختلف نوع الوقف باختلاف الغاية الموقوف لها فبعضه موقوف للمؤسسات الدينية او الخيرية المحضة كالكنائس والجوامع والمدارس ، فهذا يعرف بالوقف الخيري، وبعضه ما يوقف لحصر= =ربع الارض للمالك وورثته حسب قانون وراثي معين ومصرح به وهذا يعرف بالوقف الذري، والغاية الخيرية من هذا الوقف لا تبرز الا بعد ان تنتهي ذرية الواقف، وهناك نوع ثالث يجمع بين النوعين الاولين وبحسبه يوزع ربع

بأنواعها كافة، ومصادرتها دون وجه حق، كونها املاك في كثير من الاحيان مميزة، وذات قيمة معنوية ومادية كبيرة [١].

توالت القرارات بحق الواقع الزراعي من جانب سلطات الانتداب الفرنسي، فصدر القرار ذو الرقم(٥٦٦) في (٩تشرين الاول عام ١٩٢٠) الخاص بمسح الارض، والذي يمنع ويحاسب اي لبناني، يمتلك ارضا زراعية ان يقف ضد(اعمال المساحة والتحديد)، التي تجريها الدوائر ذات الشأن تحت اشراف الدولة المنتدبة[٢]، و اصدرت في الوقت نفسه القرار المرقم (٦٥٥) الصادر في (كانون الثاني لعام ١٩٢١)، والقرار المرقم(٧٩٧) الصادر في(اذار ١٩٢١)، اللذين اسهما في تجزئة الملكيات المشاعة، وخلق ملكيات صغيرة[٣]، وفي (٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦) صدر القرار رقم (٧٨)، والذي نص على اتخاذ اجراءات تنظيمية، للتنسيق بين مديرية الاوقاف الاسلامية المنتدبة والبلديات، من اجل احصاء الاملاك الوقفية، وادارتها الموحدة، وفي التاريخ نفسه صدر القرار ذو الرقم(٧٩) الخاص ايجارات الوقف، اما القرار رقم (٨٠) في (٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦)، فنص على استبدال الاوقاف لموضوع الاجارة الطويلة، اما يكون مقابل قيمة نقدية، او بإبدالها بعقارات ملك من القيمة نفسها، كما صدر القرار المرقم (٨٢٤) الذي نص على بِدء عمليات المساحة في لبنان، اعتبارا من (١٣ايار عام ١٩٢١)، وتضمن الشؤون العقارية مؤقتا بموجب القرار المرقم (١٣٢٩) في (١٠ اذار ١٩٢٢)[٤]، و في(٢٩ كانون الثاني لسنة ١٩٢٦) صدر القرار المرقم(٧٨) والذي نص على اتخاذ اجراءات تنظيمية، للتنسيق بين مديرية الاوقاف الاسلامية المنتدبة والبلديات، من اجل احصاء الاملاك الوقفية ووضع نظام واحد لإداراتها الموحدة، وفي التاريخ نفسه صدر القرار ذو الرقم ٧٩ الخاص بإيجارات الوقف، اذ

الاراضي الموقوفة على بعض المشاريع الخيرية وورثة الواقف٠ للمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد حماه، واخرون، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، (بيروت: المطبعة الأمريكانية، جامعة بيروت الامريكية، منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٦)، ص٥٥ .

(١) عبد الله حنا، القضية الزراعية و الحركات الفلاحية، المصدر السابق، ص٣٧ .

(٢) سعيد حماه، واخرون، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٣) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي١٩١٤-١٩٢٦ ،المصدر السابق، ص١٩٩.

(٤) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠- ١٩٥٠، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية، ١٩٨٣)، ص ٣٧.

منع الترخيص بصكوك الاجارة المتعلقة بعقارات الاوقاف، الا بالإجارة الواحدة او الاجارتين او المقاطعة وبذلك تلغى الاجارة الطويلة، اما القرار رقم(٨٠) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦ فنص على استبدال الاوقاف لموضوع الإجارة الطويلة، اما يكون مقابل قيمة نقدية، او بإبدالها بعقارات ملك من القيمة نفسها[١].

اصدرت سلطات الانتداب القرار ذو الرقم(٨١) بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦، الذي تناول تقسيم الوقف، واعطاء المدة الثبوتية للملكية، الناتجة عن تجزئه الاوقاف الذرية، والعائلية، وايضا اصدرت القرار رقم(٨٢ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٢)، الذي نص على منع المحاكم من قبول ادعاء بعض الجماعات بملكية الارض الوقفية، الا بموافقة المفوضية العليا، وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٦ صدر القرار رقم (٨٧)، ونص على ان يكون نظام واحد للأموال غير المنقولة، ونظم حماية الارض الموقوفة، واعطاء سندات ملكية الاشخاص للمتصرفين بها شرعا، وحق تسجيل السندات، في الدوائر العقارية[٢]، وفي (٤ اذار ١٩٢٦) صدر القرار ذو الرقم (١٦٧)، والمكمل للقرار(٣٥ الصادر بتاريخ شباط ١٩٣٤)، بشأن عائدات التصرف، واتخاذ الاجراءات القانونية، وتنظيم العلاقة، بين الدولة والبلديات، والاوقاف، حولَ توزيع العائدات، وحصة كل مؤسسة منها[٣]، ثم صدر القرار المرقم(٢٧٥) في ٥ ايار ١٩٢٦، نص على السعي لتقسيم اراضي الدولة الى ملكيات صغيرة[٤].

على الرغم من كل القرارات انفة الذكر، الا ان سلطة الانتداب الفرنسي لم تبحث الا فيما يخص مصلحتها، خاصة في المحاصيل النقدية التي تعطي انتاجا يهم الصناعة والتجارة، و السيطرة عليها من لدن فرنسا، فبالرغم من تنوع المناخ والتربة، وبالتالي تنوع المحاصيل الزراعية، الا انها ركزت على محاصيل دون غيرها، واعطتها اولوية كبيرة كالتبغ والحرير، بل ولم تبال في التشجيع على زراعة محاصيل لها اضرارها الاجتماعية، على السكان في لبنان اولا، وسكان

(١) علي عبيد شكري، المصدر السابق،ص٣٣.

(٢) مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦) ل ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات ، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية، ١٩٩٩)، ص٢٩٩.

(٣) علي عبيد شكري، المصدر السابق، ص٣٣.

(٤) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

العالم ثانيا، كزراعة (الحشيشة) التي وجدت موطئا صالحا للزراعة في لبنان، بل ومشجعا عليه، تلك المحاصيل على الرغم اختلاف اهميتها الا انها خلقت مساحة واسعة من الجدل النيابي، داخل المؤسسة التشريعية التي حاولت رغم حداثتها ايجاد حلول مناسبة، من اجل الخروج بالواقع الزراعي بما يناسب وضع البلاد، وواقع الانتداب الفرنسي، فالحرير مثلا هو من المحاصيل المهمة في اقتصاد لبنان وصادراته، لذلك نال نصيباً من المناقشات في المجلس النيابي، خلال مدة خضوع لبنان للانتداب الفرنسي فقد تناولت الجلسة المنعقدة في(٧ تموز ١٩٢١) قضية الحرير في ضوء العريضة التي قدمها النائب سليم افندي قرداحي، بناء على شكوى الاهالي طالب بها اعفاء بذور الحرير من الرسوم الجمركية، وقد احيلت هذه العريضة الى الحاكم الفرنسي، جورج ترابو(Jorge trabo)[١]، ومدير المالية يوسف بك ميرزا لأبداء رأيهم فيها [٢]، ولأجل انقاذ الحرير من الاهمال الذي يعانيه استمرت العرائض والمطالبات تصل الى مجلس النواب، من اجل الوصول الى نتائج مرضية، في هذا المجال، وفي الجلسة المنعقدة في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٢)، والتي حضرها المسيو انتوان بريفار اوبوار[٣] (Antewan brevar ubware) مندوب المفوضية العليا[٤]، اختلف النائب نعوم افندي باخوس[٥]، حول الاعتمادات

---

(١) جورج ترابو(ايلول ١٩٢٠– حزيران ١٩٢٤): اول حاكم فرنسي على لبنان تم تعينه من قبل الجنرال غورو٠ للمزيد محمد رضيوي فجر الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية: جامعة ذي قار، ٢٠١٠)، ص٢١.

(٢) اللجنة الادارية ،العقد العادي الاول، الجلسة (٢١) المنعقدة في (٧ تموز ١٩٢١)، ص١.

(٣) انطوان بريفا اوبوار: احد حكام لبنان الفرنسيين الذين عينوا خلال قيام دولة لبنان الكبير(١٩٢٠– ١٩٢٦)، من قبل المفوض السامي المفوض السامي الفرنسي حاكما مؤقتا(بالوكالة)على لبنان خلال المدة (١٢ ايار ١٩٢٣– ٢٧ حزيران ١٩٢٤)، شادي خليل ابو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦– ٢٠٠٧، المصدر السابق، ص٢٣ .

(٤) المفوضية العليا: هي الادارة العليا التي كانت تدير الشؤون الفرنسية في سوريا ولبنان، وتضم اثنى عشر تشكيلا مختصاً في الشؤون الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية والاستخباراتية، والتعليم وغيرها. حكمت علي اسماعيل: نظام الانتداب الفرنسي على سوريا ١٩٢٠– ١٩٢٨، بحث في تاريخ سوريا من خلال الوثائق، (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨)، ص ٧٣.

(٥) باخوس نعوم جبرئيل (١٨٨٠ – ١٩٤٨) : سياسي لبناني ولدة في بلدة الكفور(فتوح كسروان)، درس الحقوق على ايدي بعض الاساتذة، وجعل من مكتبه حكماً بين الغابن والمغبون والظالم والمظلوم عرف بقوة الحجة وسداد الرأي وسعة الحلم ومهارة الحيلة، ودخل المعترك السياسي، انتخب عضواً في مخلس ادارة

المخصصة لتنشيط زراعة التبغ، وتربية دودة الحرير، مطالباً ان تلحق تلك الاعتمادات بمديرية الزراعة، وليس بمديرية الاقتصاد، كون شأنها زراعياً قبل كل شيء، في حين اختلف معه بعض النواب بجعلها مسألة اقتصادية(صناعية) قبل ان تكون زراعية، اختلافاً كان للحاكم الفرنسي رأيه الخاص بها وانفض النقاش الى جعلها اعتمادات مالية مشتركة بين الزراعة والصناعة، لاشتراكهما مع بعض بل وتكميل احدهما للأخرى بحسب رأيه [١]. وفي الجلسة المنعقدة في(٣٠ تشرين الاول عام ١٩٢٢)، افاد مدير المالية الى خطورة الوضع الاقتصادي في لبنان، جراء انعكاسات الحرب العالمية الاولى، التي اثرت على مفصل مهم من مفاصل الاقتصاد اللبناني، وهو مفصل السياحة، الذي يعول عليه كثيرا بسبب ارتفاع اسعار النقل، وأكد ان الاختيار امام الدولة الان التوجه نحو تنمية مشروعات انتاج الحرير الطبيعي الذي يشتهر به لبنان، وان كان مشروعا مؤجلا سبب الاتجاه صوب زراعة التوت، ثم تربية دودة القز في مرحلة الانتاج، الا انها تؤثر ايجابيا في تنمية الاقتصاد، وذلك لارتباط هذا الانتاج بمصلحة الدولة المنتدبة وتجارتها. اذ قال:

" **ان تنشيط صناعة الحرير، ليس من فائدة العمل وضرورته، وان مشروع الحكومة واسع النطاق في هذا الصدد، لكنه لا ينفذ الا شيئاً فشيئاً فهو يتناول في هذا العام زراعة التوت، وتربية دودة الحرير، وتحسين نوع البذر، وفي العام التالي يتدرج العمل الى مسألة حل الحرير، وبعد ذلك الى النسيج، اذا رأت الحكومة من موجب لذلك**"[٢].

امراً اتفق معه الحاكم الفرنسي بضرورة تنمية بعض القطاعات الاقتصادية، في حال توقف قطاعات اخرى، ورأى ان الحرير ليس له من الاهمية الصناعية في فرنسا، فحسب بل

متصرفية جبل لبنان، عام ١٩١١، انتخب نائب عن جبل لبنان عام ١٩٢٢، قدرت الحكومتان اللبنانية والفرنسية خدماته فنال وسام جوقة الشرف، ووسام الاستحقاق العالي، اعتزل السياسة وعاد لمزاولة الاعمال الاقتصادية حتى توفي . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم اللبناني ،سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة، المصدر السابق، ص ٦٠.

(١) المجلس التمثيلي الاول، الجلسة (٢٤) المنعقدة في (١٨ تشرين الاول ١٩٢٢)، ص٤.

(٢)المجلس التمثيلي الاول ، الجلسة (٢٩) المنعقدة في (٣١ تشرين الاول ١٩٢٢)، ص٣.

ببلدان اوربية اخرى، واشار ان من اولويات فرنسا في دعم هذا القطاع[١]. ونظراً لأهميته فقد وضع تحت اشراف الدولة المنتدبة، اذ كان معظم الحرير الخام، يصدر الى اسواقها ولم تستهلك البلاد سوى القليل مما تنتج من هذا المحصول[٢].

صادق المجلس النيابي على قرار داخلي في جلسة (٢٧ اذار ١٩٢٣)، وبحضور المسيو اوبوار مندوب المفوضية العليا الفرنسية، اوكل من فيه الاشراف الفرنسي على انتاج الحرير، من لدن المفتش الفرنسي في نظارة الزراعة، من قبيل تحديد المواعيد المضبوطة بتربية دودة القز، وتحسين انتاج ونوعية شجرة التوت، وان يعطى المفتش صلاحيات واسعة، في هذا الامر تتعلق بحرية التجول في قرى الساحل اللبناني، لفحص الانتاج ومراقبة المداخن (محلات التفقيس)، ومتابعة حالتها الصحية، من حرارة وترتيب للأدوات وتقديم النصائح لأصحابها، بغية الوصول الى انتاج اعلى يمكن فرنسا من استغلال هذا المنتج، بما يسهم في انعاش الحالة الاقتصادية للفلاح اولا وفرنسا ثانيا، والامر الاهم في ذلك والذي يعلل تدخل فرنسا في هذا الامر بشكل صريح، ان لا تتقاضى نظارة الزراعة اي مبلغ جراء مهمة التفتيش هذه، فضلا عن الاقرار بتحملها تلك النفقات على حسابها الخاص، المقرور في الموازنة العامة. واستدرك المسيو اوبوار ان هذه الاجراءات من شأنها ان تزيد في الانتاج من الحرير اللبناني، اذا كانت هناك متابعة مباشرة من فرنسا، التي تتمنى ان تكون ان تكون صاحبة الامتياز مستقبلا[٣].

توجه النائب (نخلة الاشقر) بسؤال الى الحكومة في جلسة (٢٨ اذار ١٩٢٣) عبر فيه عن امتعاضه لموضوع تقديم مصالح فرنسا على مصالح البلاد، في موضوع تعيين المفتشين الفنيين وقال فيما جاء نصه:"نسال الحكومة ماهي وظيفة المفتش الفني لتربية دودة الحرير ومن عيّنه ومن اين يتقاضى راتبه وماهي صلاحياته"، فرد ممثل الحكومة على سؤاله ان المبلغ المقرر في الموازنة مبلغ مقطوع والمفتش الفني يتقاضى راتبه من هذا المبلغ، وانه لم يعين الا

(١) المجلس التمثيلي الاول ، الجلسة (٢٩) المنعقدة في (٣١ تشرين الاول ١٩٢٢)، ص٣.

(٢) سعيد حمادة واخرون، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٣) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة(٦) المنعقدة في (٢٧ اذار ١٩٢٣)، ص٥.

لسنة واحدة. فيما اعترض كل من النائب وديع طربيه [١]، والنائب رزق الله افندي، ان يقتصر الموضوع على مفتش واحد بدل مفتشين، يتقاضى كل منهما (٣٠٥) الف فرنك مقابل المبلغ المرصود لتربية دودة الحرير البالغ (١٢٠) الف فرنك[٢].

تدهورت زراعة التوت بعد الحرب العالمية الاولى، وكذلك بداية الانتداب الفرنسي على لبنان، الا انها اخذت بالتحسن، بعض الشيء بعد اعطائها الاهتمام من لدن السلطة المنتدبة، والحكومة اللبنانية، وقد بين ذلك ناظر الزراعة في الجلسة التي حضرها المسيو دي سلان(DE SLAN) مندوب المفوضية العليا، والتي عقدها مجلس النواب اللبناني، بتاريخ (٣ تشرين الثاني ١٩٢٥)، اذ قال ناظر الزراعة:

" ان حالة التوت بعد الحرب العالمية الاولى كانت سيئة، اما اليوم بان عليها تحسن ملموس، فقد اوجدت الحكومة نصوباً وباعتها بأسعار حسنة، كما قمنا بمساعدة المعنين بصناعة الحرير اكتفوا، فأصبحوا يتمكنون من العمل دون مساعدة الحكومة"[٣].

وقد اثنى مندوب المفوضية العليا على الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا الجانب[٤].

---

(١) وديع طربيه(١٨٧٧– ١٩٤٦): ولد في سبعل قضاء سنة، تلقى في مدرسة الفرير في طرابلس ٠ سافر الى فرنسا واكمل دراسته فيها وتخرج حامل شهادة في العلوم السياسية، وكتب في صحف فرنسية عدة٠ عاد الى لبنان قبل الحرب العالمية الاولى وتملك معملا للحرير في الخالدية، وعملا ترجمانا في القنصلية الفرنسية في طرابلس، عينه المفوض السامي الفرنسي مديرا للأمن العام بعد الحرب العالمية الاولى، انتخب نائبا عن الشمال في المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢، واعيد انتخابه في المجلس التمثيلي الثاني عام ١٩٢٥، وكان عضوا في اللجنة المالية، انسحب في انتخابات عام ١٩٢٩ ليحل مكانه قبلان فرنجيه، وفي انتخابات ١٩٣٤ انسحب في الدورة الثانية لمصلحة نجيب الضاهر نزولا عند رغبة البطريرك انطوان عريضة، تزوج من السيدة مريانا طربيه ولهما سوزان وايغلين، توفي في ٧ ايار عام ١٩٤٦. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص ٣٣٠ .

(٢) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٧) المنعقدة في (٢٨ اذار ١٩٢٣)، ص ٢.

(٣) المجلس التمثيلي الثاني ، العقد العادي الاول ، الجلسة (٣) المنعقدة في (٣ تشرين الثاني عام ١٩٢٥)، ص٣.

(٤) المصدر نفسه.

عملت سلطات الانتداب الفرنسي على تحسين حالة الحرير، عن طريق ما قامت به المفوضية العليا من اعانات، لانعاش اشجار التوت وتربية دودة الحرير، فأعادت الاعتمادات المالية المخصصة للحرير، بعد ان حذف المجلس بعض منها رغبة منه في تقليل النفقات. واصر مندوب المفوضية على اعادة الاعتماد المالي، على الرغم معارضة عدد من النواب على ذلك، فأنصاع المجلس لرغبات الحاكم الفرنسي، واقر في البند (١٥) مصلحة تحسين زراعة الحرير، وصدق ذلك قانونيا في البند (١٦) تحت عنوان(اعانة لتنشيط الحرير وصناعته)[١]، وفي جلسة المجلس التي عقدت في(١٦ كانون الاول عام ١٩٢٦)، المخصصة لمناقشة ميزانية الزراعة، حظيت قضية الحرير بمصادقة المجلس على البند الخامس عشر من الموازنة، الذي يصيب (مصلحة تحسين صناعة الحرير ٤٠٠ ليرة) وتداخل النائب سالم يوسف [٢] قائلاً:

" ان هذا المبلغ كان مرصوداً كأجور مهندسين يشرفون على تشجيع صناعة الحرير، ولم يأتِ بنتيجة فحذفه المجلس السابق ، وهذا المبلغ غير مرصد لتحسين الحرير، وهو يدفع للمهندس في المفوضية العليا ولا اظن اننا ننتفع من صرفه".

وقد تحدث رئيس الجلسة قائلاً: **(ورود طلب من الحكومة بستمائة ليرة اضافية على ميزانية المالية لما يصيبنا من تشجيع صناعة الحرير)** فقال النائب سالم:

"اذا كان يجب ان نرصد مبلغ لتشجيع الحرير ، يجب ان يدفع للحكومة لا للمفوضية وليس من مصلحة المفوضية تشجيع بذر

---

(١) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (١٥ كانون الاول عام ١٩٢٦) ص٣.

(٢) سالم يوسف ابراهيم(١٨٩٧-١٩٨٠): سياسي لبناني ، ولدفي مدينة صور ٢٨ تشرين الثاني ، سافر الى باريس عام ١٩١٩، لدراسة الهندسة ثم رجع الى لبنان ليصبح مدير شركة مياه بيروت عام ١٩٢٧، اسس مع مجموعة من النواب البنك الاهلي ، وشارك في الوفد اللبناني في مؤتمر سان فرانسسكو المنعقد في نيسان عام ١٩٤٩ ، للتوقيع على ميثاق هيئة الأمم المتحدة بصفته وزيراً ،للداخلية ، شارك مع الوفد اللبناني براسة حميد فرنجيه ، الى اجتماع الامم المتحدة الذي عقد في لبنان ١٩٤٦ لتقديم شكوى الى مجلس الامن الدولي مطالبين بجلاء القوات الاجنبية (فرنسا – بريطانيا) عن لبنان . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم ، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

الحرير في بلادنا لأننا نستورد كل بذرنا من فرنسا، وقد كان عندنا احد المديرين قد سعى وراء تشجيع التبذير فلم يلقَ العناية من المفوضية العليا"[١].

وقد اضاف النائب ارسلان[٢] قائلاً:

(كل مبلغ يطلب من المفوضية، يجب ان نعلم كيف يصرف وكل سنة يخصص مبلغ لأناس معلومين في المفوضية لم نَرَهُم قط في لبنان اناس يعرفون هذا الفن اكثر من سواهم، فلماذا يأتون بالغريب يدفعون له المال فيجب على الحكومة ان تتقدم بمشروع لتحسين التبذير ، ثم تطلب مشروع لإعانة الذين يربون دودة الحرير، ومكافأة المجدين منهم)[٣].

وبين عدد من النواب قولهم ان المبالغ التي تطلب يجب ان تستعمل في الحكومة اللبنانية، ولكن يجب ان لا تستعمل اسم المفوضية للتهويل، واذا كان لهذا المبلغ من فائدة فلتصرفه الدوائر اللبنانية، واضافوا ايضا ان ما يجب علينا للمفوضية هو ما يتعلق بالسلطة

---

(١) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الاول ، العقد العادي الاول ، الجلسة (٢١) المنعقدة في (١٦ كانون الاول عام ١٩٢٦)، ص٥.

(٢) ارسلان توفيق مجيد(١٨٧١ – ١٩٣١) : سياسي لبناني ولد في الشويفات ، وتلقى علومه في بيروت ،كان اول عهده بالوظيفة سنة ١٩٠٣ ، عندما عين مديراً لناحية المغرب الاقصى ثم قائم مقام للشوف سنة ١٩٠٥، تولى هذه الوظيفة عدة مرات في زمن المتصرفية ، كان اخرها في ٥ اذار ١٩١٤، نفاه جمال باشا الى الاناضول، ليحل محلة عادل ارسلان اسس في المنفى حزب الثالوث ، شاركه في تأسيه عدد من المنفيين ،عاد من المنفى عام ١٩١٨ ، فأعاده الفرنسيون لمنصب قائم مقامية الشوف في السنه التالية، ثم ناظر للمعارف ،ثم مديراً للأمن العام ، الى ان عينه الجنرال غورو عضواً في اللجنة الادارية خلفاً لمصطفى العماد، وفي ١٩٢١ عين متصرفاً للواء صيدا، انتخب عضواً في مجلس النواب اللبناني عام ١٩٢٩، وشارك في اعمال اللجنة المالية. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ،ا لمعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٣) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الاول ، العقد العادي الاول ، الجلسة (٢١) المنعقدة في (١٦ كانون الاول عام ١٩٢٦)، ص٥.

والامن العام، اما المصالح الاخرى فيجب الاتفاق عليها تحت اشراف الحكومة اللبنانية[١]، واذا لم يكن في مديرية الزراعة دائرة تهتم بهذا الامر فما معنى هذه الجمهورية اذاً، لذلك طالب النواب الحكومة على لسان النائب اميل ثابت[٢]، بعدم جلب البذار من الخارج، وان تجمع الذين يعرفون التبذير وتفحص بذرهم، وتشجعهم لتحسين عملهم، لذلك رفض الاعتماد بالأكثرية[٣]. ولأهمية اشجار التوت بالنسبة للفلاح اللبناني باعتبارها مورد اقتصادي له، فقد طالب عدد من نواب الشمال[٤]، من الحكومة الاهتمام بقضية التوت، وزراعته والآفات التي تتعرض لها هذه الزراعة، وكان طلبهم بصيغة رجاء مقدم للحكومة بان تُفيدهم بالوسائل التي يتخذونها لدرء الخطر، وفي حال ان الحكومة لم تتخذ اي اجراء بعد فطلبوا منها اتخاذ التدابير اللازمة، وطالبوا بتدخل الجانب الفرنسي لدرىء هكذا خطر يواجه هذا الانتاج، كونها راعية رئيسية له كما جاء في مناقشات المجلس النيابي السابقة، متعجبين في ذات الوقت من الصمت الفرنسي[٥].

تعرضت الزراعة في لبنان اثناء عهد الانتداب الفرنسي لكثير من المشاكل والنكبات، منها بسبب الاهمال ومنها بسبب الاجراءات والانظمة المتمثلة بالضرائب[٦]، فقد وردت لمجلس النواب

---

(١) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الاول ، العقد العادي الاول ، الجلسة (٢١) المنعقدة في (١٦ كانون الاول عام ١٩٢٦)، ص٥.

(٢) اميل ثابت يوسف(١٨٧٣– ١٩٥١) : سياسي لبناني ولد في الجديدة (المتن) في بيروت ٢٩ تشرين الاول ، تلقى علومه في المدرسة اليسوعية في بيروت ، اتقن العربية والانكليزية والفرنسية والم بالغة التركية ، اتخذه والده سكرتيراً خاصاً له في اعماله المالية والزراعية والعمرانية ، وهو في السابعة عشر من عمره وفي الثامنة والعشرين من عمره سافر الى مصر وابتاع ارضاً كانت وارداتها لا تزيد عن مئتي ليرة ، وبعد خمس سنوات زاد انتاجها على الف ليرة، نتيجة لما اجري من تحسينات فيها ، عارض الدولة الثمانية في الحرب العالمية الاولى ، ثم اخذ يساعد المنكوبين ن كان على علاقة وطيدة مع معتمدي فرنسا وبريطانيا، انتخب نائباً عن المتن في المجلس التمثيلي الثاني في تموز ١٩٢٥ ، وكان عظوا في اللجنة المالية ولجنة الادارة العامة ، توفي في الثامن من تشرين الاول عام ١٩٥١،عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ،المعجم النيابي ، المصدر السابق ، ص ٩٤.

(٣) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢١) المنعقدة في (١٦ كانون الاول عام ١٩٢٦)، ص٥ .

(٤) وهم كل من: (قبلان فرنجيه، نقولا غصن، مسعود يونس، عبد الله نوفل، يوسف اسطفان) . المصدر نفسه.

(٥) م٠م٠ن ل ، الدور التشريعي الثاني ،العقد العادي الاول ، الجلسة (١٩) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٣٠)، ص٩.

(٦) عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية، المصدر السابق ، ص ٥٣.

في جلسته المنعقدة في(٢٧ ايار عام ١٩٣٠)،عريضة من اهالي المنية مطالبين فيها الحكومة بتخفيض اعشار الحرير، ويقولون فيها ان الحكومة طرحت عليهم اعشار سنة ١٩٢٦ بنسبة الاسعار الحالية، وقد ارسلت برقيتهم بصورة مستعجلة الى رئيس الوزارة للنظر بقضيتهم[١].

استمر تدهور الاوضاع الاقتصادية في لبنان، نتيجة لسوء ادارة موارد البلاد من لدن سلطات الانتداب الفرنسي، اذ تراجعت المحاصيل الزراعية، وتضررت المزروعات، ومنها اشجار التوت، وتربية دودة الحرير، وهذا يعني تضرر مورد مهم من واردات البلاد، اذ اتخذ امر قلع اشجار التوت شكلاً خطيراً، لان الفلاح بدأ يقطع هذه الاشجار ليستثمر الارض بمحاصيل اخرى، يكون ايرادها اكثر نفعاً، بعد ان اخذ ايراد الحرير بالتراجع ، لذا فان تدارك هذه الحال الخطيرة والمحافظة على كيان شجرة التوت وتربية دودة الحرير، باعتبارها من اهم مصادر الثروة الوطنية في البلاد، يتطلب تدخل فعلي من الحكومة، للقيام بعمل واسع النطاق، وتطبيق برنامج شامل لتنشيط زراعة التوت وصناعة الحرير، لذا عمل المجلس في الجلسة المنعقدة في (٤ ايار ١٩٣١)، بمناقشة هذه القضية وتم فتح اعتماد قدره (٦١٠٠) ليرة لتحسين زراعة التوت والاهتمام بشرانق الحرير[٢]، كما دعت الحكومة كل الخبراء في هذا المجال لوضع تدابير مستعجلة من اجل اجراء عمليات التطهير والتبخير منعاً، لتفشي الامراض في اماكن تربية الشرانق، كما خصصت اماكن لتلقين المربين وتعليمهم اساليب التربية الحديثة، من اجل زيادة المحصول، غير ان عدد من النواب اعترض على هذه المبالغ وطالب برفع الضرائب عن الناس بدلاً من اعطاء المبلغ المذكور للحرير، في الوقت الذي طالب فيه نواب اخرون برد هذا الاعتماد، كما طالبت فئة اخرى بتأجيل المشروع وفي اخر الامر تم رد المشروع من دون الموافقة عليه، فيما طالب اخرون بتدخل فرنسا في انقاذ هذا المورد اللبناني المهم، مذكرين بذات الوقت من سياسة الاهمال التي تعتمدها فرنسا تجاه القطاع الزراعي عامة، وتوجيهها صوب قطاعات اخرى، كالصناعة

(١) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الاول ، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣٠)، ص ٢.

(٢) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الثانين العقد العادي الاول ، الجلسة (٤) المنعقدة في (٤ ايار عام ١٩٣١)، ص٦.

مثلا، مؤكدين ان ظروف الانتداب تحتم على الفرنسيين الاستمرار في المساندة لقطاع الزراعة كما ذي قبل [١].

تقع مسؤولية التراجع والركود في الجانب الزراعي للبلاد على عاتق الدولة المنتدبة بوصفها من يدير دفة المقدمة لسفينة الاقتصاد اللبناني، فأخذت زراعة التوت بالتراجع النسبي، لأنها لم تلق الاهتمام المطلوب من فرنسا الا بما تقتضيه حاجتها، فأصبح الضرر واضحاً، لذا وردت للمجلس برقيات عدة من الاهالي مطالبين فيها الحكومة للنظر بحالهم، وخصوصاً قضية اعشار الحرير فقدم النائب قبلان فرنجيه[٢]، اقتراحاً للمجلس بتخفيض اعشار الحريربنسبة(٦٠%) من معدل ضريبة الاعشار عن الحرير، وعُدَّ هذا من ضروريات النهوض بالزراعة، امراً توافقياً وبين رئيس المجلس محمد الجسر قائلاً "**هذا التخفيض ضروري في الازمة التي تمر بها البلاد**" كما علق النائب يوسف السودا[٣]، على التخفيض قائلاً :" **انا مع كل تخفيض للضرائب**"، معتبرا ان

([١]) م.م.ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٤ ايار عام ١٩٣١)، ص٦.

([٢]) فرنجيه سليمان قبلان(١٩١٠– ١٩٩٢) : سياسي لبناني ، ولد في اهدان، وتلقى علومه الاولية في طرابلس عمل مراقباً في مشروع ايصال المياه الى طرابلس وزغرتا ، وكان الى جانب اخيه حميد في العمل السياسي ثم ورث الزعامة النيابية عنه ، انتخب نائباً عن زغرتا ، في دورات سنة ١٩٦٠، ١٩٦٨،١٩٦٤ ،وكان عظواً في لجان المجلس، عين وزيراً للبريد والبرق عام ١٩٦٠ ، ووزيراً للداخلية عام ١٩٦٨، ووزيراً للأشغال والتعليم العام في حكومة الرئيس عبد الله اليافي ، انتدبه الزعماء العرب للتحدث باسمهم امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ ، فحمل معه الملف الفلسطيني وطرحه على اكبر منبر دولي ، ترأس الجبهة اللبنانية فترة، ثم ابتعد عنها ليتخالف مع رشيد كرامي ووليد جنبلاط ونبيه بري وغيرهم عبر تأسيس جبهة الخلاص الوطني التي اشتركت في مؤتمر جنيف ١٩٨٣ ولوزان ١٩٨٤ ، عارض انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، كما عارض اتفاق ١٧ ايار. عدنان محسن ورياض غنام المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص٤٠٩.

([٣]) يوسف السودا (١٨٨٨ – ١٩٦٩) : سياسي لبناني ولد في بكفيا وتلقى علومه الاولية فيها، تابع دراسته في الكلية اليسوعية ونال شهادتها عام١٩٠٥ ، سافر لمصر والتحق بمكتب الحقوق الفرنسي في القاهرة ونال الشهادة عام ١٩٠٨ ، حول جهوده للسياسة فخدم القضية اللبنانية ، خدمات جليلة، في الجمعيات التي اسسها وانظم اليها ، عاد الى لبنان في اوائل الاحتلال فأستقبل استقبالاً باهراً، اسس فرقة الكشافة عام ١٩٢٥ ، ثم انشأ حزب المحافظين وترأسه ، ١٩٢٦ –١٩٢٧ ، انتخب نائباً عن جبل لبنان عام ١٩٢٥ ، خلفاً لنعوم لبكي ، عين نائبا عن الشمال في تموز ١٩٢٩ وشغل عضوية لجنة الادارة والعدلية، عين وزيراً للعدلية عام ١٩٥٨ ، عمل سفيراً للبنان في البرازيل عام ١٩٤٦ لغاية ١٩٥٢ ، وسفيرا لدى الفاتيكان ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ ، له العديد من المؤلفات

فرض الضرائب يجب ان يكون معقولا وخارج عن ارادة فرنسا التي لا يهمها مصلحة البلاد الاقتصادية٠ فوافق المجلس بالإجماع على ذلك التخفيض[١].

تداول المجلس قضية توزيع بذار القز، ففي الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ(٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٣١) تقدم النائب مجيد ارسلان[٢]بسؤال للحكومة عن نية مساعدتها للفلاح ب (٢٠,٠٠٠) الف ليرة لشراء البذور اللازمة للحرير، واضافَ استفهاماً خاصاً عن الية التوزيع. بالمقابل اضافَ النائب يوسف الخازن[٣] ان كمية البذار قد تم استيرادها من لدن التجار، ولا حاجة للحكومة بالتوزيع، الامر الذي اثار مخالفات نيابية عدة، حملت الحكومة ضرورة الاشراف على التوزيع وجلب النوعيات الجيدة، مبدين امتعاضهم من اي جهة سياسية تحاول ان

منها الامتيازات الاجنبية ، نظام لبنان الاساسي ١٨٦٤ ، في سبيل لبنان ، المسألة اللبنانية . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي سيرة وتراجم، المصدر السابق ، ص٢٧٩.

(١)المجلس النيابي اللبناني ، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول ، الجلسة (١٠) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣١)، ص٢.

(٢) مجيد ارسلان(١٩١١– ١٩٨٢): ولد في الشويفات ، تلقى علومه الابتدائية فيها، ثم انتقل الى مدرسة الفرير ماريست في بيروت ثم الى المدرسة العلمانية الفرنسية في بيروت ايضا، الا انه اضطر للانقطاع عن متابعة الدراسة عام ١٩٢٦ ودخل المعترك السياسي، وبعد ان اجريت تسوية بشأن السن اتي تخوله الترشح للانتخابات النيابية ساعد فيها رئيس المجلس الشيخ محمد الجسر انتخب نائبا عن جبل لبنان عام ١٩٣١ خلفا لوالده توفيق، تكرر انتخابه في السنوات (١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢)، وبقي نائبا حتى تاريخ وفاته بسبب قوانين التمديد للمجلس النيابي من جراء الاحداث الدامية في البلاد، شغل مناصب وزارية عدة بين عامي ١٩٣٧– ١٩٤٨. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم ، المصدر السابق، ص٣٧.

(٣) يوسف الخازن (١٨٧١– ١٩٤٤): ولد في بلدة سهيلة (كسروان) ، تلقى علومه في مدرسة عينطورة، ثم في مدرسة الحكمة ،ومدرسة المزار في غزير، والكلية الانجلية السورية في بيروت٠ مارس التعليم في مطلع شبابه، ثم هاجر الى مصر حيث عين موظفا في وزارة المالية٠ ثم انتقل الى العمل الصحافي فأنشأ في= =القاهرة جريدة الاخبار، ومجلة الخزانة، وجريدة بريد الاحد٠ وبعد عودته الى لبنان ١٩٢١ اعاد العمل في بجريدة الارز بالاشتراك مع نعوم لبكي، ثم استقل بها، وهي الجريدة التي اسسها نسيبه فلييب وفريد الخازن٠ اصدر عام ١٩٣٤ جريدة البلاد بالاشتراك مع موسى نمور، ثم استقل بها ، ثم سافر الى باريس وحرر جريدة (الطان)، عينه الجنرال غورو ١٩٢٠عضوا في اللجنة الادارية للبنان الكبير واعيد انتخابه نائباً عن جبل لبنان (١٩٢٢، ١٩٢٥ ، ١٩٢٩)، كان عضوا في اللجان النيابية : لجنة المال والموازنة، ولجنة المشروعات والعرائض والاقتراحات٠ توفي في روما ، ونقلت رفاته الى لبنان ١٩٦٢، دفن في بلدة عجلتون٠ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص١٨٧.

تقحم قضية الحرير لصالح التجار او المستوردين، الذين لهم ارتباطات مالية بفرنسا[١]، وهذا بطبيعة الحال ان دل على شيء انما يدل على مخاوف سلطات الانتداب الفرنسي على مصالحها، من ان يصيبها الضرر او الكساد في حال وزعت الحكومة هذه البذور بالمجان على المزارعين، من اجل رفع جزء بسيط من الاعباء الملقاة على عاتقهم، خصوصاً ان ضائقة انخفاض الاسعار كانت اشد وقعاً على مربي دودة الحرير، بحسب قول النائب خالد شهاب [٢]، في الجلسة التي عقدت في(الاول من اذار عام ١٩٣٢)، اذ كان الانتاج ضعيفاً مقارنةً بما ينتج بفرنسا، التي يتراوح الانتاج فيها ما بين خمس وخمسين الى ستين كيلو للعلبة الواحدة، مقابل ثمان وعشرين كيلو في لبنان، والسبب ناتج عن انتشار الامراض، في محلات التربية التي تفتك بالدود وتتلفه، او تنقص من كميته وقيمته، كما يحدث النقص لعدم معرفة المربين بأحوال الفن والتربية الحديثة[٣]، واضاف النائب ميشيل زكور[٤] في الجلسة التي عقدت في(٢٩ تشرين

---

(١) م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص٢ ؛ المصدر نفسة، الجلسة (٩) المنعقدة في (٧ كانون الاول١٩٣١)، ص٤.

(٢) خالد شهاب نجيب(١٨٩٠– ١٩٧٨) : سياسي لبناني من امراء شهابيي حاصبيا ، تلقى علومه الاولية في مدارسها ، ونال شهادة من المدرسة الرشيدية في قضاء صفد (فلسطين) عام ١٩١٤ ، انتقل الى دمشق واتقن التركية والم بالفرنسية ، وبعد الحرب الاولى ايد حكومة الملك فيصل في دمشق ن حكم عليه الفرنسيون غيابياً، فتوسط له الامير توفيق ارسلان وهنري اوغلو ، عين محافظاً في الشمال ، ١٩٤٣ ثم سفيرا للبنان في الاردن ، وانتخب نائبا عن الجنوب في المجلس التمثيلي الاول ١٩٢٢، واعيد انتخابه عام ١٩٢٥ ،وقد نافسه على اللائحة الثانية رياض الصلح ، ففازت لائحة خالد شهاب بكامل اعضائها ، انتخب نائبا عن الجنوب في دورات(١٩٢٩– ١٩٣٤ –)١٩٣٧ ،انتخب عام ١٩٦٠ انتخب نائبا عن محافظة، عين وزيرا للمال في ايار عام ١٩٢٧ ، وعين رئيسا للحكومة ووزير للعدلية ١٩٣٨ ، في عهد الرئيس اميل اده، عين وزيرا للداخلية عام ١٩٥٢ ، ورئيس لمجلس النواب في فترت الانتداب الفرنسي ١٩٣٥– ١٩٣٦ ، اطلقت بلدية بيروت اسمه على احد شوارع منطقة المنارة بعد وفاته ، عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي سيرة وتراجم ، الصدر السابق ، ص٢٤٠.

(٣) م٠م٠ن ل ، الدور التشريعي الثاني ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (٦) المنعقدة في (الاول من اذار ١٩٣٢)، ص٢.

(٤) ميشيل زكور(١٨٩٣– ١٩٣٧): سياسي لبناني ولد في الشياح (الضاحية الجنوبية) من بيروت عام ١٨٩٣، تلقى علومه الابتدائية في مدارس محلية وتابعها عام ١٩٠٨ في مدرسة الحكمة ، عمل في تحرير بعض الصحف ك(البشير) لمنشئها عبود ابي راشد ، والرأي لطه المدور، و(البرق) للأخطل الصغير. غادر معهد الحكمة عام ١٩١٤ ليلتحق بمعهد الحقوق الفرنسي، لكنه امتهن الصحافة لشغفه بها، فحرر في جريدة (

الثاني من عام ١٩٣٤) على الحكومة ان ترعى مسألة الحرير اسوةً بفرنسا، اذ يعطى مربي دودة القز في بلادهم مبلغ (١٥ – ١٨) فرنك عن كل كيلو، وهذا جانب من الاهتمام العظيم بهذا المحصول ويعمل على انعاشه وتطويره، ويجب على الحكومة ان تحذو حذو فرنسا، خصوصاً ان انعاش هذا المحصول يدر ارزاقاً وفيرة على البلاد، ويعيل عشرات الالف من افراده[١].

مرت لبنان بظروف اقتصادية صعبة، اثناء الحرب العامية الثانية(١٩٣٩ – ١٩٤٥)، أرادت الحكومة ان تخفض الاعتمادات المالية من اجل توفير المال، فشمل التخفيض اعتماد(الخمس والعشرين الف ليرة) المخصص لمربي دودة الحرير وانعاش شجرة التوت، في الجلسة التي عقدت بتاريخ (٢٢ شباط ١٩٣٨)، فأعترض عدد من النواب[٢]، على هذا القرار

الاحوال) لخليل البدوي ثم اصبح مديرا مسؤولا فيها. اصبح محررا في جريدة (الحقيقة) التي انشئها الشيخ احمد عباس الازهري، ثم انتقل الى جريدة (الشرق) كمحرر فيها اذ اصدرها جمال باشا في دمشق، تولى تحرير جريدة (الحرية) بدعوى من بيروت اذ انشأت عام ١٩١٨، ثم انتقل الى لتحرير جريدة (البرق)،عمل في الوقت ذاته في ثلاث صحف اخرى وراسل جريدتين في دمشق . انشأ جريدة (المعرض) مع ميشيل ابو شهلا عام ١٩٢١التي بقيت تصدر الى حين وفاته. كان مشيل زكور سياسيا محنكا الى جانب كونه اديب وصحفي وكاتب، فانتمى للحزب الدستوري الذي يراسه الشيخ بشارة الخوري، كان في طليعة من عمل في سبيل استقلال لبنان، تولى مهام امانة سر نقابة الصحفيين عام ١٩٢٢، وعام ١٩٢٤، شارك في تأسيس حزب الشبيبة اللبنانية، انتخب نائبا عن جبل لبنان عام ١٩٢٩، واعيد انتخابه عام ١٩٣٤، شارك في عضوية عدة لجان نيابية(النظام الداخلي، المالية، السياحة والاصطياف). عين وزيرا للداخلية عام ١٩٣٧ ، عرف بمواقفه الوطنية، فحمل على التسلط الفرنسي في عهد الحاكم ليون كيلا، لقبه المفوض السامي الفرنسي بالولد المخيف، دعا للتعاون بين سوريا ولبنان على اساس السيادة الكاملة. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المصدر السابق، ص١٤٠– ص٢٤١.

(١) م. م. ن ل ، الدور التشريعي الثالث ، العقد العادي الثاني ، الجلسة(٣) المنعقدة في(٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٤)، ص٣.

(٢) لم يؤيد هذا التخفيض كل من النواب: (كميل شمعون حيث ابدا اعتراضه موضحا للحكومة ان تخفيض اعتماد الحرير سينهي هذا المورد الاقتصادي المهم في البلاد في المستقبل، ولا يحق للجنة المسؤولة ان تنفذ هذا الامر لما له من اضرار واضحة على انتاج الحرير، فيما اعترض النائب ايوب ثابت على امر تخفيض اعتماد الحرير طالبا من اللجنة العدول عن اتخاذ القرار وان لا تتدخل اللجنة بذلك ومن واجب الحكومة هو ان تزيد الاعتمادات المخصصة للحرير لان ظروف الحرب ستزيد الطلب على الحرير، فيما اوضح النائب عبد الله اليافي ان الحكومة خصصت في موازنتها اعانات تقدر ب(٢٥٠٠٠) ليرة مساعدة لمربي الحرير لكن اللجنة المالية حذفت هذا المبلغ فوفقتها الحكومة على ذلك وهذا امر يؤدي الى نتائج سيئة على مستقبل الحرير في لبنان،

وطالبوا بإبقاء المبلغ المرصود كاملا، لأن اسعار الحرير سترتفع، والطلب عليه سيزداد، بسبب الحرب لان الدول المتحاربة ستحتاج الحرير الطبيعي في صناعة اجنحة الطائرات بحسب رأيهم، واكدت المفوضية العليا من المسيو بونسو، على ابقاء الاعتماد كاملا دون تخفيض لدعم الحرير، خصوصا وان جميع الدول تدعم مربي الحرير، ففرنسا خصصت اربعة فرنكات للمربين، وخصصت ايطاليا اربع ليرات، ويجب ان تتماشى حكومة لبنان مع هذه الدول، لكن بعض نواب الشمال كان رايهم هو الغاء الاعتماد المخصص للحرير وزراعة التوت، لان المزارعين في الشمال قد استعاضوا عن التوت والحرير بزراعة الموز، وانه يدر ارباحا وفيرة عليهم، امرا عارضه نواب اخرون مبينين ان صقيع الشمال يقف حائلا دون نجاح زراعة الموز، لكن المشروع تم قبوله دون تخفيض لان المفوضية ارادت ذلك[١].

ومن المحاصيل الاخرى التي توالت النقاشات عليها في مجلس النواب اللبناني هو محصول التبغ، لأهميته الخاصة كونه من الموارد الزراعية الرئيسة في لبنان، والتي لها دور في رسم الواقع الاقتصادي للفلاح اللبناني، لذا سعى المجلس جاهدا لحل ما يعترض هذا المحصول من مشاكل في جلسات مختلفة، اذ قدم النائب فؤاد ارسلان[٢](اقتراح نيابي) طالب فيه ضرورة

واضاف النائب خير الدين الاحدب اعتراضه مطالبا الحكومة بتنفيذ ما خصص من اعتماد مالية تخصص مربي دودة القز بالكامل دون تخفيض، فيما اعترض النائب جبرائيل خباز على التخفيض اذ قارنه بما خصص في السنة الماضية من مساعدات لمربي الحرير وكانت (٥٠٠٠٠) خمسون الف ليرة فلماذا تخفض في هذه السنة، وفي الوقت ذاته احتج النائب ايوب ثابت على التخفيض وطلب من الحكومة الابقاء على ما خصص من اعانات للحرير دون تخفيض)٠ م. م. ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في(٢٢ شباط عام ١٩٣٨)، ص ٧.

(١) المصدر نفسه، ص٨.

(٢) فؤاد ارسلان(١٨٧٣– ١٩٣٠): سياسي لبناني ولد في الشويفات، وتلقى علومه في مدارس عالية، واتقن الى جانب العربية اللغتين الفرنسية والتركية. ذهب الى الاستانة في مطلع شبابه فعين عضواً في مجلس المعارف الكبير، واحتل مكانة رفيعة بين الاتراك، سافر الى باريس وسويسرا وغيرهما من بلدان أوربا، عاد الى بيروت قبل الحرب العالمية الاولى ، اشتغل في السياسة فلم يرض الدولة العثمانية مسلكه الوطني فاعتقلته عام ١٩١٥، ونفته مع شقيقه توفيق الى اسكي شهر في بلاد الاناضول فبقي حتى نهاية العالمية الاولى. وعندما عاد الى البالد ايد الانتداب الفرنسي شرط ان يكون انتداب وارشاد لا استعمار ولا استعباد. وعندما لم يجد في الفرنسين ما كان يرجوا اخذ يكشف الستار عن مساوئهم بلسان الصديق النصيح اولاً ثم= =انقلب الى خصم شجاع لا يهادن له نشاطات اجتماعية وعمرانية، اهمها شق طريق عقلين – المناصف. دخل الندوة النيابية لأول

تفعيل جانب الاستثمار، بعد الاستقرار السياسي في البلاد كون هذا الاستقرار يعزز ثقة المستثمرين على مختلف الأصدة وخاصة الزراعة، مبينا ان زراعة الدخان (التبغ) تأتي في صدارة عمليات الاستثمار، وطالب في ضوء ما قدم بضرورة اعادة الحسابات القانونية والاقتصادية مع شركة(الريجي)(صاحبة امتياز التبغ منذ زمن الدولة العثمانية)، إذ قال :(... **ان زراعة الدخان هي مورد قريب الفائدة وممكن لولا ان الريجي قتلت عندنا هذه الزراعة الحيوية وحيث انه لا مسوغ لبقاء هذه الشركة عندنا بعد انفكاكنا من الدولة العثمانية فإننا نطلب من الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لإلغائها...**)[١]. فلاقى اقتراحه مساندة واضحة من زملائه في المجلس[٢]، من خلال تقديمهم مقترحات منفردة تؤيد مقترح النائب فؤاد ارسلان.

واجهت قضية التبغ مشكلة اخرى هي مشكلة التخصيص المالي في الموازنة العامة اللبنانية، اذ انقسمت الآراء بين نواب حاولوا زيادة التخصيص المالي الى (١٥٠٠) الف وخمسمائة ليرة لبنانية، تشمل شراء البذور للأصناف الجيدة ورأى اخرون ان قيمة الاعتماد المالي المخصص غير مرضية اساساً، لأنه لا يتوقف على شراء الاصناف الجيدة بل هناك تبعات مالية تخص الفلاح نفسه. فاستقرت الآراء على تحويل المبلغ لوزارة المالية كاحتياطي دون انقاصه يتم التصرف به بعد الغاء شركة الريجي[٣].

مرة ١٩٢٢، ثم ١٩٢٥ وكان نجاحه مفاجئاً للفرنسيين كونهم بذلوا قصارى جهودهم لإسقاطه، شارك في اللجان النيابية فكان عضواً في: المالية والاشغال العامة والزراعة، انتخب عضواً في اللجنة التي الفت ١٩٢٥ لوضع الدستور اللبناني، وشارك في مناقشاتها مشاركة فعالة، كان صلباً في الواقف الوطنية قوي الشكيمة صع بالمراس، هاجم المفوض السامي الكونت دي جوفنيل بجرأة نادرة، ولم يسلم غيره من لسانه حين يرى مصلحة لبنان في خطر، كان في الثورة السورية(١٩٢٥- ١٩٣٦) صاحب الرأي الصائب يلجأ اليه قواد الثورة في كل امر عصيب. عدنان ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص ٣٦ .

(١) المجلس التمثيلي الاول (١٩٢٢- ١٩٢٤)، الجلسة (١١) المنعقدة في (١٩ حزيران ١٩٢٢)، ص٢.

(٢) سانده عدد من النواب وهم: (فضل بيك الفضل، ونجيب عسيران، وخالد شهاب، ورزق الله افندي، وابراهيم الشيخ)، المجلس التمثيلي الاول (١٩٢٢- ١٩٢٤)، الجلسة (١٣) المنعقدة في (٢١ حزيران ١٩٢٢)، ص٢.

(٣) المجلس التمثيلي الاول(١٩٢٢- ١٩٢٤)، الجلسة (٢٨) المنعقدة في (٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢)، ص٢.

تضمنت الجلسة الرابعة المنعقدة في (٢٤ اذار ١٩٢٣) مناقشة تقرير المفوضية الفرنسية العليا الذي تلاه المفوض الفرنسي بريفا اوبوار والذي تضمن جزء منه مشكلة التبغ وامتياز شركة الريجي الفرنسية. جاء ضمنا فيما نصه:

(... اما فيما يختص بإدارة حصر الدخان (الريجي) فإن المفوضية العليا ترى ان من المناسب سياسيا ارجاء البحث بها الى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الجارية بخصوص معاهدة الصلح مع تركيا وان لا تفاوض هذه الادارة بشأنها حذرا من ان المشاريع التي يمكن ان تعرض عليها تُعدُّ عهودا فيما بعد ...)[١].

تقريرا طالب ازاءه النائب فؤاد ارسلان بضرورة حضور مندوب الشركة الى المجلس، وعدم الاكتفاء بقراءة تقريرها عن طريق المفوضية العليا الفرنسية. واكد النائب عبد الله ابو خاطر[٢] ان شركة الريجي قد انتهت مهامها والغيت امتيازاتها في فلسطين والاناضول بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ بأمر من الاتراك، ووصف المساعي التي يقوم بها مندوب شركة الريجي لعقد اتفاقات مع لبنان الكبير بأنها غير قانونية، ولا تحمل صفة الشرعية بعد انتفاء حاجة الشركة في اغلب البلدان، التي كانت خاضعة لحكم الدولة العثمانية[٣].

اختلف اعضاء مجلس النواب فيما بينهم حول الية الغاء امتياز شركة الريجي في لبنان، او عدم الغائه وانتهى ذلك بأن تقدم اللجنة المكلفة بالاتفاق مع المفوضية العليا بيانا مدعوما بالأدلة والبراهين عن اضرار ذلك الامتياز، ويتضمن البيان طلبا بإلغاء هذا الامتياز، على ان يطرح البيان على المجلس قبل ان يقدم للمفوضية العليا، وتمت الموافقة على هذا الاتفاق من قبل

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) عبد الله ابو خاطر(١٨٨٥– ١٩٥٥): سياسي لبناني ولد في زحلة ١٨٨٥، تلقى علومه الابتدائية في مدرسة سابا، ثم في المدرسة البطريركية في بيروت، واتقن اللغتين العربية والفرنسية، انتخب نائبا عن محافظة البقاع في المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢، كما انتخب عضوا في اللجنة العدلية والادارة العامة، كما ترأس لجنة المعارف والصحة والاسعاف العام، حاربته سلطات الانتداب الفرنسي في الانتخابات التي اقيمت عام ١٩٢٥، عرف بمواقفه المنبرية وخطبه اللامعة ، تزوج من السيد منتهى مسلم وانجب منها ريمون وجان وايلس وايفون، توفي في ٢٠ تشرين الاول عام ١٩٥٥ . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص ١٦ .

(٣) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٤ اذار ١٩٢٣)، ص٤ .

المجلس، وبعد ان قدمت اللجنة بيانها الى المفوضية، كان ردها بأن المندوب السامي مستعد لدرس هذه الامور، وسيرسل الى باريس مذكرة بهذا الخصوص من اجل الحصول على نتيجة مرضية، تضمن حقوق لبنان الكبير بأقرب وقت ممكن[١]، وجهت اصابع الاتهام الى شركة الريجي من قبل النائب عادل ارسلان، لتباطئها في اجابة المذكرة المرفوعة من النواب الى المفوضية العليا الفرنسية، وَسمَ ذلك بالتسويف والمماطلة لحقوق لبنان وشعبه وخاصة الفلاحين منهم[٢]. لم تكن الحكومة غائبة عن الاشكاليات الخاصة بمشكلة الريجي، بل كانت حاضرة لتجيب عن تلك الاشكاليات، ففي الجلسة الحادية والاربعين المنعقدة في (٥ كانون الاول ١٩٢٤) اشارت الحكومة انها تبلغت من المفوضية الفرنسية بأن قضية الريجي قد تم رفعها الى الحكومة الفرنسية في (٢٧ نيسان ١٩٢٣)، واشارت قائلةً بأن :" **موضوع البت فيها متوقف على ابرام معاهدة لوزان في المجالس النيابية للدول المتعاقدة**" [٣].

ناقش المجلس واردات الدولة في الجلسة النيابية المخصصة بشأن التقرير المرفوع اعلاه، مؤكدا ان قيمة الواردات من ضريبة التبغ بلغ (٩٠٠٠) تسعة الاف ليرة من مجموع (١,٠١٧,٠٠٠) مليون وسبعة عشر الف ليرة عن قيمة واردات رسوم الملح والمحاكم وكتاب العدول وغيرها من الرسوم الاخرى، وذكر التقرير ان الرسوم المفروضة على معامل التبغ اللبنانية وحدها لم تُصب الرسوم المفروضة على شركة الريجي الفرنسية صاحبة الارباح الكبيرة، والمستمرة منذ عهد الدولة العثمانية حتى السيطرة الفرنسية، وذكر التقرير ان ارباح الريجي بلغت (١٠,٠٠٠٠٠٠) عشرة مليون فرنك فرنسي عن عام(١٩١٩) وحدها، اي ما يعادل ثلث الواردات تقريبا[٤]. شكلت قضية امتياز التبغ قلقا كبيرا لدى عامة النواب، حتى ان بعضاً منهم وقف مذكرا وبشكل رسمي مستبقا التوقيتات الرسمية الملزمة لعمل الشركة، ومنهم النائب عمر

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٧) المنعقدة في (٢٨ اذار ١٩٢٣)، ص٥ .

(٢) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٩) المنعقدة في (٤ نيسان، ١٩٢٣)، ص٢ .

(٣) مقتبس من:المجلس التمثيلي الاول، الدور العادي الاول، الجلسة (٤١) المنعقد في (٥ كانون الثاني ١٩٢٤)،ص٣ .

(٤) المجلس التمثيلي الاول، الدور العادي الثاني، الجلسة (٤٢) المنعقدة في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤)، ص٢.

بيهم[١]، الذي تداخل بمداخلة كبيرة انب فيها الحكومة واتهمها بالتقاعس في انهاء ملف شركة الريجي، الذي وصفه ب(الشائك والمعقد). فالشركة بحسب رأيه حصرت امتياز (الدخان فقط) في لبنان وحصر امتيازها في الولايات العثمانية فقط، على الرغم من تجديد الامتياز من العثمانيين الا ان مجلس المبعوثين العثماني لم يصادق عليه، والغى الامتياز زمن الاتحاديين، في كل من العراق وفلسطين على العكس من لبنان الذي استمر فيه الامتياز، بسبب ما اسماه ب(الدم الفاسد) فيه. كما اتهم الحكومة بالتقصير عن معالجة قانون الشركات صاحبة الامتياز في لبنان، وقال ان هناك مؤامرة غير مفهومة تحاول الضرر بالفلاح اللبناني عن قصد، واوضح ان الشركة صاحبة الامتياز قد سيطرت حتى على دوائر الجمرك في بيروت واصبحت تتحكم بالتصدير، واشار الى تداخل الشركة اكثر من ذلك لدرجة انها منعت دخول ورق السكائر بغية تصنيعها في لبنان، كما اضاف ان التجار والجشعين وقفوا ضد مشروع لبنان في جلب الآلات الصناعية المخصصة لصنع السكائر، لتفادي الوقوع تحت رحمة تصدير وتصنيع الشركة لهذا المحصول المهم[٢].

---

(١) عمر بيهم(١٩٧٩– ١٩٥٢): ولد في بيروت وتلقى علومه في مدارس الكتاب، فألم بالعربية والحساب وختم القرأن الكريم ودخل مدرسة الشيخ عباس الازهري، تعلم الى جانب العربية التركية والفرنسية وعلوم العصر واجاد الانشاء وعلم المنطق، مارس التجارة في بداية حياته ثم اصبح من الوجهاء في بيروت، التحق في الجيش العثماني عام ١٩١٤، اسند اليه اثناء الحرب العالمية الاولى مهمة الاشراف العام على مركز الاعاشة الرئيسي في صوفر. بعد الحرب العالمية عاد الى التجارة فأسس مع زكريا النصولي وعبد الرحمن بيهم شركة لبيع الالبسة الجاهزة في محلة باب ادريس، لكن الشركة افلست بسبب البيع بالتقصيد. انتخب نائبا عن بيروت في المجلس التمثيلي الثاني ١٩٢٥، كان عضوا في لجنة الصحة والمعارف، ولجنة الادارة العامة والعدلية . نادى بالوحدة السورية، ناهض الانتداب الفرنسي، ودافع عن حقوق لبنان والبيروتيين ودورهم في نهضة الشرق العربي، عينه مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد عام ١٩٥١ عضوا في مجلس ادارة الكلية الشرعية، ١٩٥٢. عدنان محسن ورياض غنام، المصدر السابق، ص٩٢.

(٢) م .م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (١١ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٣.

ناقش المجلس في الجلسة اللاحقة تقرير النائب خالد شهاب[١]، الخاص بموازنة وزارة المالية والذي اشارَ في جزء منه الى تذكير الحكومة بضرورة الاسراع في اتخاذ الاجراءات المستعجلة تجاه شركة الريجي، خاصة وان عملها شارف على الانتهاء في لبنان قائلا:

(اما وقد قرب شهر اذار وهو نهاية امتياز احتكار الريجي فليس لنا ما نقوله الان الا تنبيه الحكومة الى مصلحة الشعب والامة قبل أي شيء اخر)[٢].

وتناول التقرير في الجلسة اللاحقة ضرورة ان تأخذ الحكومة دورها في استمرارية تأمين زراعة التبغ اللبناني، حال انتهاء امتياز شركة الريجي، وبين التقرير ان محصول لبنان من رسوم التبغ لا يتناسب واهميته الاقتصادية، موضحا ان هناك بون شاسع بين كمية الانتاج ومقدار الضريبة المستوفاة من الشركة والشركات اللبنانية المستفيدة منها، وهذا ما يجب تسويته مستقبلا

(١) خالد شهاب(١٨٩٠- ١٩٧٨): سياسي لبناني من امراء شهابيي حاصبيا ولد عام ١٨٩٠ في مدينة حاصبيا، وتلقى علومه الابتدائية في مدرسة حاصبيا، نال شهادة من المدرسة الرشيدية في قاء صفد، بفلسطين عام ١٩١٤، تثم انتقل الى المدرسة البطريركية الكاثوليكية في دمشق وفيها اتقن اللغة التركية والم بالفرنسية ايد حكومة الملك فيصل في دمشق بعد الحرب العالمية الاولى، حكم عليه الفرنسيون غيابيا، عين محافظا في الشمال ١٩٤٣، ثم سفيرا لبلاده في الاردن. انتخب نائبا عن الجنوب خلال المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢، اعيد انتخابه عام ١٩٢٥، نافسه رياض الصلح في اللائحة الانتخابية ففازت لائحة خالد شهاب بكامل اعضائها ، انتخب نائبا عن الجنوب في الاعوام (١٩٢٩، ١٩٣٤، ١٩٣٧). انتخب عام ١٩٦٠ نائبا عن محافظة الجنوب في قضاء مرجعيون ، شارك في اعمال اللجان النيابية طيلة فترة تمرسه العمل النيابي، فكان عضوا في لجنة المال والموازنة ،و لجنة السياحة، ومقررا في لجنة الادارة والعدل، ولجنة المال والموازنة ، ولجنة الاشغال العامة، ولجنة الزراعة . عين وزيرا للمال في ايار ١٩٢٧ في حكومة بشارة الخوري، ورئيسا للحكومة ووزيرا للعدلية في اذار ١٩٣٨ في حكومة الرئيس اميل اده، ورئيس للحكومة ووزيرا للداخلية والعدلية والانباء والدفاع الوطني في ايلول ١٩٢٥ في عهد كميل شمعون، انتخب رئيس لمجلس النواب في فترة الانتداب الفرنسي (١٩٣٥- ١٩٣٦)، ترأس جلسات انتخاب رئيس المجلس بصفته اكبر الاعضاء سننا في سنتي (١٩٦٢،١٩٦٣)، انتخب عضوا في مجس المعارف الاعلى في ايلول ١٩٢٩. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢٩٥.

(٢) م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٢ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٤.

بعد انتهاء امتياز الريجي[١]، واشار النائب فضل الفضل[٢] في الجلسة ذاتها الى اهمية انهاء امتياز الشركة، مشددا على عدم تجديده لأنها تهربت كثيرا من دفع الرسوم والضرائب التي بذمتها الى الحكومة اللبنانية [٣]. توافق ذلك مع سؤال النائب جورج زوين[٤]، الذي طرحه بجلسة يوم (٢٨ اذار ١٩٢٨)، اذ وضح فيه عدم الرغبة في تجديد الامتياز تحت اي ظرف كان، كما قدم النائب فؤاد ارسلان بسؤال للحكومة عن القضية ذاتها، موضحا انها اصبحت على المحك بعد ان تناقلت صحفاً لم يسمها خبر تجديد الامتياز للشركة، واوجب النائب عن الحكومة ان تعد

---

(١) م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٩ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٣.

(٢) فضل الفضل(١٨٦٥– ١٩٣٥) سياسي لبناني ولد في النبطية عام ١٨٦٥، تلقى علومه في عدة مدارس في صيدا، ثم انصرف الى ادارة املاكه الواسعة، عرف بولائه للفرنسيين بعد الاحتلال الذين كاموا يعينونه في المجلس النيابي، انتخب نائبا عن الجنوب في دورة ١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٦ عين عضوا في مجلس الشيوخ وبعد الغاء هذا الاخير ودمج اعضائه في مجلس النواب اصبح عضوا في مجلس النواب ايضا، اتخب عضوا في لجان الصحة والمعارف والمالية والعدلية والادارة، كما انتخب امين سر هيئة مكتب المجلس، عرف بولعه باقناء الخيول الاصيلة وكان يملك منها نحو خمسين رأس. ترأس جلسة انتخاب رئيس المجلس عام ١٩٣٤ بصفته اكبر الاعضاء سننا، تزوج من السيدة عزيزة شبيب وانجبوا (بهيج وحسن وبهيجة). عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤١٣.

(٣) م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، في (١٩ كانون الاول ١٩٢٨، ص٥– ص٦.

(٤) زوين جورج زوين(١٨٧٢– ١٩٥٢): سياسي لبناني من قلعة يحشوش (فتوح كسروان)، ولد في مزرعة الصارات التابعة لقريتي جورة بدران والعذرا عام ١٨٧٢، تلقى علومه في مدرسة المزار في غزير، انهى دروسه الثانوية في كلية اليسوعيين في بيروت، ثم انصرف الى العمل، فعين مديرا للقلم والترجمة في متصرفية جبل لبنان عام ١٩٠٥، وانتخب عضوا في مجلس ادارة الجبل عام ١٩٠٧ ممثلا عن قضاء كسروان مدعوما من المحفل المساسوني في كسروان والمتصرف. اصبح قائم مقام لقضاء البترون عام ١٩١٤، وانتخب نائبا عن جبل لبنان عام ١٩٢٥، واعيد انتخابه في السنوات (١٩٤٣٤، ١٩٤٧، ١٩٥١). وتوفي اثناء ولايته فخلفه لويس زيادة. انتخب خلال نيابته عضوات في عدة لجان نيابية منها : المالية ، الشؤون الخارجية، السياحة والاصطياف، ترأس جلسات انتخاب رئيس مجلس النواب بصفته اكبر الاعضاء سننا في سنوات (١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢)، وكان ابرزها اول جلسة عقدة عشية الاستقلال في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٤٣. ساهم في جر مياه(غزير والخضيرة ونبع ضامن)، ساهم بشق عدة طرق منها طريق (دلبتا ، معراب ، غوسطا، غزير وشننعير)،عرف بنزعته التحررية ومحاربة الفساد، ودفاعه عن الحريات، العامة، نال لقب النمر اللبناني بسبب لموقفه الحازمة الوطنية، ولم يكن حادث سجنه عام ١٩١٠ الا نتيجة تهجمه على المتصرف يوسف١٩٥٢. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢٤٢.

مشروعاً يحل محل الامتياز بالسرعة الممكنة، يراعي هذا المشروع مصلحة الخزينة ومصلحة الفلاح اللبناني، مصلحتين اكدت الحكومة من جانبها انها تسعى في الاطار ذاته. وتسأل النائب ان الوقت قصير جدا على الحكومة استغلاله لإعداد ذلك المشروع او الشروع باتجاه اقرار مادة قانونية نصها:

(اعتبارا من تاريخ اليوم الخامس عشر من نيسان ١٩٢٩ تُعدُّ شركة حصر الدخان منحلة من جميع الشروط المربوطة بها ومن ذلك التاريخ تصبح زراعة وبيع واصدار وجميع انواع الاتجار بالتبغ في جميع انحاء الجمهورية اللبنانية مباحة الى ان تضع الحكومة شكلا يتناسب مع مصلحة البلاد ويقره مجلس النواب)[١].

كان ذلك مطلبا واقعيا بنظر بعض النواب الذين وقفوا الى جانب اتخاذ موقف نيابي وحكومي واضحين من قضية الشركة، التي لابد من الوقوف ضد مشروعها في التجديد، وهذا ما اكده وزير الداخلية في ذات الجلسة، عندما اشار الى ضرورة اتخاذ موقف حكومي مستعجل يجعل من التبغ حراً في لبنان، اسوة بالبلدان الاخرى[٢].

تصاعدت اهمية قضية التبغ في المجلس النيابي اللبناني واحتلت مساحة واسعة في البيانات الوزارية، الامر الذي يبعث الطمأنينة في نفوس الفلاحين كون ذلك الاهتمام سيجني ثماره لاحقا[٣]. كذلك شكل عامل اطمئنان لدى مجلس النواب، اذ جاء ذلك على لسان رئيس المجلس النيابي ... الذي بين بشكل واضح مساندة الشعب اللبناني عامة لقرار الحكومة الذي لا يقبل التراجع، ووصف القرار بالجريء والصائب عندما تقف الحكومة اليوم على دراسة مشروع يمنح الحرية الكاملة للبنان بزراعة وصناعة وتصدير محصول مهم مثل التبغ[٤]، واكد تطميناته

---

(١) م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاستثنائي الاول، الجلسة(٢) المنعقدة في (١٥ شباط ١٩٢٩)، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤.

(٣) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني ، الجلسة (٥)المنعقدة في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٩)، ص٥.

(٤) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٦ كانون الاول ١٩٢٩)، ص٤.

في الجلسة الخامسة الواقعة في يوم (١٧ كانون الاول ١٩٢٩) بان لا تراجع عن قرار لبنان في حرية الانتاج والخلاص من نير شركة الريجي [١].

اجابت الحكومة رسميا على السؤال الذي تقدم به النائب يوسف الزين[٢]، المقدم في (١٥ شباط ١٩٢٩)، والخاص بالوضع القانوني للشركة والبنى التحتية لها في لبنان جاء نص الجواب:

(ان امتياز الريجي تحدد لغاية ١٣ ايار عام ١٩٣٠ يحق لها والحالة هذه ان تتمتع لغاية هذا التاريخ بكل الحقوق التي تعطيها اياها صكوك امتيازها وان موجودات هذه الشركة توزع في التاريخ المذكور ما بين الدول المشمولة بالانتداب بطريقة لاتزال تحت الدرس. وفي امكان الحكومة ان تؤكد للمجلس ان ادارة الريجي لم

---

(١) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٧ كانون الاول ١٩٢٩)، ص٤.

(٢) يوسف الزين(١٨٨٢– ١٩٦٢): سياسي لبناني من كفرمان الجنوب ولد في صيدا١٨٨٢قرأ القرأن على يد بعض الشيوخ، ثم انتقل الى مدرسة صيدا للآباء اليسوعيين بقى فيها لعامين ثم غادرها قبل ان يكمل دروسه عام ١٨٩٦، دخل مدرسة الحياة الكبرى، درس الفرنسية على يد استاذ خصوصي بعد الحرب العالمية الاولى. بدأ حياته بمزاولة اعمال الزراعة والتجارة، ونجح في كليهما، انصرف لإدارة ميراثه بعد وفاة والده والمتمثل بالقسم الاكبر من بلدة كفر الرمان، توسعة املاكه ليصبح من اكبر ملاكي جنوب لبنان، عرف بالنزاهة ، وسخائه مع المحتاجين والفقراء، ومواقفه الجليلة بعد الحرب من خلال دفاعه عن المسيحيين في المعترك السياسي، وقف موقفا رصينا ولم يغضب المطالبين بالاستقلال العربي ولا الحكومة المنتدبة التي حملت له موقفه الحكيم، جدد بناء المدرسية العلمية مع شقيقه حسين في النبطية، وجر مياه نبع الطاسة وفتح المشروع بحضور الجنرال الفرنسي فندنبرغ، سعى في تعبيد الطرق العامة (صور– بنت جبيل– ابي الاسود– النبطية– جزين). انتخب نائبا عن الجنوب في المجلسين التمثيلي الاول سنة ١٩٢٢ والتمثيلي الثاني عام ١٩٢٥ ، وفي عام ١٩٢٦ اصبح رئيس المجلس النيابي، جدد انتخابه في دورة عام ١٩٢٩، وانتخب نائبا لرئيس المجلس واعيد انتخابه في دورات (١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٦٠). عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص٢٤٨.

تستورد ما بين (١٥ نيسان و٣١ ايار سنة ١٩٣٠) اي كمية كانت من الدخان الاجنبي)[١].

اجابة كانت مطمئنه الى حد كبير معطية انطباعاً واضحاً ان الضغط النيابي المناهض لتجديد الامتياز حقق نتائجه المرجوة بزوال سلطة الشركة وسطوتها التي نقمها كثيراً من ابناء لبنان وخصوصا فلاحي الجنوب[٢].

طالب النائب بترو طراد[٣] الحكومة والمجلس في السعي الى توحيد الرسوم الجمركية لمحصول التبغ بين سوريا ولبنان، معتبرا ان ارتفاع الرسوم في لبنان يوازيه انخفاضها في سوريا في الوقت الذي يخضع فيه البلدان للانتداب نفسه وتديرهما المفوضية الفرنسية نفسها، وهذا له انعكاسات سلبية على الاقتصاد اللبناني ككل وليس على التبغ وحده على حد وصفه. كما وصف النائب يوسف السودا تلك القضية ب(المحيرة والمخيبة للآمال)، وطالب النواب عامتهم والحكومة

---

(١) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٧ كانون الاول ١٩٢٩)، ص٤.

(٢) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٤) المنعقدة في (١٨ تشرين الثاني ١٩٣٠)، ص٣.

(٣) بترو طراد(١٨٧٦– ١٩٤٧): سياسي لبناني ولد في بيروت ١٩٧٦ . تلقى علومه في عدة مدارس. سافر الى فرنسا ودرس الحقوق في جامعة باريس، ونال اجازتها عام ١٩٠٠، ثم عاد الى لبنان واسس مكتبا خاصا به في سوق سرسق. الى جانب المحاماة كان يميل الى السياسة، قدم عريضة وقعها عام ١٩١٣ مع ايوب ثابت ونخلة التويني و رزق الله ارقش وخليل زينيه ويوسف الهاني رفعوها لوزارة الخارجية الفرنسية طالبو فيها ان تكون سوريا (بما فيها لبنان وفلسطين) دولة تحت الحماية الفرنسية. وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى صدر حكم الاعدام على موقعي العريضة الا انهم كانوا قد فروا من لبنان الى مصر وأوربا ، باستثناء يوسف الهاني الذي تم شنقه بعد ان سجن. رجع طراد بعد الحرب الى بيروت صديقا للفرنسيين، فألف مع زملائه السابقين واخرين (رابطة الطوائف المسيحية)، واندفعوا بحماس مطالبين بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، عين عضوا في اللجنة الادارية للبنان الكبير، عن بيروت، في (٢تشرين الاول عم ١٩٢٠) انتخب عضوا في المجلس التمثيلي الثاني عم مدينة بيروت في تموز (١٩٢٥) واعيد انتخابه نائبا عنها في دورات(١٩٢٩، ١٩٣٤، ١٩٣٧) وترأس فترة لجنة الادارة والعدلية، عين اثناء الانتداب الفرنسي رئيسا للمجلس النيابي في سنوات(١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٣٨). عينه المفوض السامي هللو رئيسا للدولة في (تموز ١٩٤٣) واستمر حتى (٢١ ايلول من نفس السنة). كان عضوا في اللجنة النيابية المكلفة بإنجاز توقيع المعاهدة اللبنانية– الفرنسية (١٩٣٦). عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص ٣٢٨ .

ان يرضخوا لخيار وحدة لبنان بهذا المشروع، والابتعاد عن المساومات. قدم النائب اسكندر البستاني[١]، مقترحا هاما في جلسة (٢٠ ايار ١٩٣١) الاعتيادية، طرح فيه موضوع تخفيف الاجراءات الحكومية التي صاحبت عملية زراعة التبغ، وتخزينه وصناعته، ورأى ان التضييق على الفلاح وعدم تخصيص نسبة معينة من محصوله لغرض الاستعمال الشخصي من الاجراءات الحكومية (الصارمة جدا)، على حد وصفه وطالب بإضافة مقترحا تضمن:

"يرخص لكل مكلف من الذين يتعاطون زراعة التبغ ان يحتفظ لحاجته الخاصة خمس أقات[٢] من حاصلات زراعته وان يفرمها في المكبس الذي تعينه الحكومة. وتعطي الحكومة رخصة لمكبس واحد في كل قرية او منطقة يبلغ عدد مكلفيها (٥٠٠) خمسمائة شخص لأجل تعاطي فرم الدخان المسموح بفرمه على الوجه المار الذكر. وتكون اعمال هذا المكبس خاضعة لمراقبة المفتشين"[٣].

حضي هذا المقترح باهتمام النواب ورئاسة المجلس التي رفعته للحكومة لغرض درسه واعطاء الملاحظات عليه بغية اقراره[٤].

---

(١) اسكندر البستاني(١٨٩٠– ١٩٧٤): ولد في الدبية قضاء الشوف عام ١٨٩٠، تلقى تعليمه في عدة مدارس ، تخرج من الجامعة الامريكية وهو دون الحادية العشرون من عمره امتهن الصحافة قرابة ٤٤ عاما بدأها في مجلة الكوثر ومجلة السلوى، كتب بعد الحرب العالمية الاولى في جريدة (لسان الحال) ، ثم تولى رأسه التحرير فيها، وفي عام ١٩٣٥ اصدر جريدة (الاتحاد اللبناني)مع شكري داغر ، وتولى رأسه تحرير (رقيب الاحوال). انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورة عام ١٩٣٧، وانتخب عضوا في لجان : الاشغال العامة، التربية الوطنية، الصحة العامة، مقررا للأشغال العامة. بعد حل المجلس النيابي عام ١٩٣٩ عادة للعمل كمحرر لجريدة لسان الحال. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٧٣ .

(٢) لها معنيين معنى نقدي وتساوي(اربعمائة درهم)، ومعنى يخص الوزني قدر(٢٤٨ غرام)،عبد الله حنا، العاميات والحركات الفلاحية، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٣) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٤) المنعقدة في (١٨ تشرين الثاني ١٩٣٠)، ص٣.

(٤) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة(٩) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٣١)، ص٦.

قدم اهالي منطقة البترون وجبيل اللبنانيتين عريضة الى المجلس النيابي، يحتجون فيها على رسوم الدخان، وقد احيلت العريضة الى الحكومة للإجابة عليها. وتسأل النائب خالد شهاب عن مصير رسم (٣٠%) المفروض على الدخان الاجنبي، **(... ان رسم الثلاثين بالمئة الذي اضيف على الدخان الاجنبي اصبح مقيدا بميزانية المصالح المشتركة فهل هذا صحيح.)**، مؤكدا ان تفعيل هكذا رسوم مهم جدا لان انتاجه ينعكس ايجابا على مصير التبغ اللبناني من الناحية الاقتصادية، كما طرح النائب نصار تساءلاً اخر حول نية الحكومة رفع رسوم البندرول على لفائف التبغ، مؤكدا ان هكذا قرارات تخضع الى اتفاق مع الجانب السوري وليست قرارات فردية[١]، واكد النائب فياض ان تضع الحكومة في اولوياتاها الاهتمام بالتبغ اللبناني، عن طريق حلول وضعها بدقة منها : تحسين نوعيته وجلب الاختصاص من المهندسين الزراعيين والمختصين لتحديد طبيعة الارض المنتجة والاهتمام برفع الضرائب والرسوم الجمركية على الدخان الاجنبي وتقسيم الاصناف بحسب نوع التربة الملائمة لها، ومساعدة الفلاح في عملية التسليف المالي له، وتهيأت المشاتل لزراعة الشتلات، وتطرق في مداخلته الى حالة الفلاح السيئة من جراء غياب التخطيط الحكومي في التعامل مع هكذا محصول مهم [٢].

ناقش المجلس في جلسته الاستثنائية الرابعة يوم (٢٣ شباط ١٩٣٢) المشروع الوارد بالمرسوم (٨٧٧٦) القاضي بتعديل قانون التبغ الصادر في (٢٤ ايار ١٩٣٠). اصابت هذه التعديلات الزراعة والتجارة والصناعة والعقوبات والملاحقات القضائية الخ، تداخل النائب يوسف الزين بقصد رفع القيمة الاقتصادية للفلاح اللبناني، من باب تنشيط صناعة التبغ بمنح رخص سنوية لأصحاب المعامل التي تستعمل المكائن في عملها، ومائة ليرة سورية لأصحاب المعامل التي تستخدم اليد العاملة في عمليات التصنيع نفسها[٣]. قصد من ذلك فتح باب المناقشة في

---

(١) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني الجلسة (٧) المنعقدة في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص ٢.

(٢) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، الجلسة (١٥)المنعقدة في (١٦ كانون الاول ١٩٣١)، ص٤.

(٣) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٣ شباط ١٩٣٢)، ص ٣.

الانتاج والتصنيع في وقت واحد بين الفلاح من جهة واصحاب المعامل من جهة اخرى بشكل يثري الاقتصاد اللبناني ككل[١].

لم تهتم فرنسا الا بما كانت تراه مناسبا لها من ابواب الاقتصاد اللبناني، واهملت الكثير من اجل ان تجعل من لبنان سوقا لتصريف منتجاتها، كما نجحت الى حد بعيد في وضع المجلس تحت تسلطها عن طريق مندوبي مفوضيتها العليا الذين يحضرون الجلسات التي تعقد، وتسيير كل القرارات بما يتماشى مع رغبتها الهادفة الى استنزاف ثروات البلاد واموالها، وايصالها بشتى الطرق لجيوب كبار الساسة في الدولة، ولم تكترث لما اصاب ابناء البلاد من تدهور في الاوضاع المعاشية خصوصا الفلاحين، الذين يصارعون ضنك العيش في ظل الانتداب، فقد عاش فلاحي لبنان ظروفا ابسط ما يقال عنها ظروفاً صعبة، فتحمل حرارة الشمس المحرقة في الصيف، وصقيع الشتاء القارص في سبيل زراعة الارض، وانتاج المحاصيل، غير ان كل المحاصيل والمنتوجات الزراعية ، باتت متوقفة على ما تقتضيه حاجة المصالح الفرنسية.

(١) م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٣ شباط ١٩٣٢)، ص ٣ .

المبحث الثاني : الواقع الصناعي اللبناني في ضوء معالجات المجلس النيابي ١٩٢٠- ١٩٤٣.

شهدت لبنان منذ خضوعها للسيطرة العثمانية ظهور عدد من الصناعات الحرفية، والتي بقيت مستمرة حتى بعد وقوع البلاد تحت الانتداب الفرنسي، اذ كانت هناك ورشاً للصناعات اليدوية، على نطاق ضيق، مثلت مصدر لإعالة اعداد كبيرة من العوائل في لبنان[١]، كما عملت على سد احتياجات الاهالي من سكان المدن والقرى، كان هناك ورشاً في ببعض البيوت متخصصة في حياكة الملابس شمال مدينة كسروان[٢]، كما اشتهرت هذه المنطقة بصنع العباءات الصوفية والحرير وصنع الاحذية [٣].

ظهرت صناعة العبي المطرزة بالذهب في مدن بيت الدين ودير القمر، في حين تخصصت دير القمر في ورش صبغ الملابس بالأصباغ اللبنانية [٤]، كما وجدت هناك معامل لصناعة الصابون المستخرج من زيت الزيتون[٥]، بلغ عددها اربعة عشر معمل في عام ١٨٨٢ في عهد المتصرفية [٦]، كما امتهن بعض السكان مهنة الصباغة، والنجارة، والحدادة، وتطعيم الحجر لبناء البيوت [٧].

لم تقتصر الصناعة في لبنان علي الورش اليدوية، بل كان للألة البخارية دور في صناعة البلاد، إذ كان هناك ورش للحياكة تدار بالألة البخارية، لكنها قليلة العدد لقلة رؤوس

---

(١) ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان ١٨٦٨- ١٩١٤ ،المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٢) أ. سميلينسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر، ترجمة : عدنان جاموس، (بيروت: دار الفارابي، د ت)، ص ٢٧.

(٣)هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن ، ترجمة : مارون عبود، ج٢، (بيروت: د مط، ١٩٥٠)، ص ١١١.

(٤) سميلينسكا ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(٥) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦، (مصر: دار الجبل للطباعة، ١٩٦١)، ص ١٤٥ – ١٤٧.

(٦) ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان ١٨٦٨- ١٩١٤، المصدر السابق ،ص ١٣٥.

(٧) هنري غينز، المصدر السابق، ص ١١١.

الاموال[١]، كما استعملت هذه الألة في مصانع غزل الحرير، اذ لاقت هذه الصناعة رواجاً كبير، لكثرة اشجار التوت التي تتغذى عليها دودة القز، ولم تكن هذه المصانع برؤوس اموال لبنانية بل برؤوس اموال فرنسية، فقد عملت الحكومة الفرنسية على استثمار اموالهما في ميدان الصناعة، لكثرة الطلب على الحرير اللبناني ذات الجودة العالية[٢]، ورخص الايدي العاملة، فضلا عن الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الحكومة العثمانية منذ عام ١٨٣٨، اذ تمت هذه الامتيازات وفق مجموعة معاهدات عقدت بين الطرفين، مما فسح المجال لتدفق رؤوس الاموال الفرنسية الى الولايات العثمانية ومنها لبنان، وقد حصلت فرنسا على ترخيص من الحكومة العثمانية ببناء المصانع، وشراء السلع من اي منطقة واقعة تحت النفوذ العثماني، وبقي هذا الترخيص ساري المفعول حتى قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤[٣]، وقد ازداد عدد مصانع مصانع الحرير، حتى وصل الى ستين مصنعا توزعت على المناطق اللبنانية[٤]، استقطب نحو ثمانين عامل لكل مصنع، معظمهم من النساء لرخص اجورهن، اذ كان العامل يتقاضى خمسة قروش يوميا، ومن اجل تطوير الصناعة في لبنان خصوصاً صناعة الحرير، عملت الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ على تأسيس ثلاثة دور لدراسة الطرائق الحديثة في تربية دودة القز، وانتاج خيوط الحرير في بيروت وحلب وانطاكيا كانت مدة الدراسة فيها سنة واحدة، لتعليم الاساليب الحديثة في انتاج خيوط الحرير وصناعة المنسوجات[٥]، كما كان هناك صناعة دبغ الجلود في بيروت وصناعة الصابون في طرابلس، كما تم انشاء معمل لحل فيالج الخيوط الحريرية [٦]. على الرغم من كل ما ذكر عن الصناعة الا انها لم تصل الى مستوى عالٍ من الازدهار، بسبب

---

(١) سميلينسكايا، المصدر السابق ، ص ٢٨.

(٢) عبد الله حنا، الحركة العمالية في سوريا ١٩٠٠ – ١٩٤٥ ، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٢.

(٣) جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية: د مط، د ت)، ص٢٧.

(٤) عبد الله حنا ، الحركة العمالية في سوريا ١٩٠٠– ١٩٤٥، المصدر السابق ، ص ١٢.

(٥) علي عبيد شكري الريكاني ، المصدر السابق، ص ١٥.

(٦) المصدر نفسه.

منافسة السلع والمنتجات الاجنبية لها[١] كما اخذت الصناعة تمر بأزمات من حين الى اخر مما اضر بها ومن هذه الازمات، ما تعرضت له صناعة الزيوت من منافسات اجنبية، اذ توصلت الشركات الاجنبية الى انتاج عدة اصناف من الزيوت التي استعملتها هذه الشركات في صناعة الصابون، اضافة الى الازمة التي تعرض لها التبغ منذ تأسيس شركة حصر الدخان(الريجي) عام ١٨٨٣، اذ سيطرت هذه الشركة على زراعة هذا الصنف وصناعة، كما مر الحرير بأزمة المنافسة الاجنبية، فقد نافس الحرير الصيني والياباني ما ينتج من حرير في لبنان [٢].

كانت المصانع في لبنان تتبع في تنظيمها المصانع الفرنسية باعتبار ان بعضها يمول بأموال الشركات الفرنسية التي اخذت تستورد ما تنتجه معامل لبنان من الحرير المغزول [٣] ، وكان لرأس المال الفرنسي الدور الكبير في انتاج الحرير اللبناني، وتمويل المعامل المحلية التي تخدم المستثمرين الفرنسيين [٤].

ظهرت في لبنان صناعات حرفية اخرى، مثل صناعة الطحين والمصنوعات الغذائية ، وصناعة القطن والصوف، وصناعة الفخار، وصناعة السجاد، والورق، والكلس، والتطريز، والزجاج، والخزف، والصابون، والثلج، والمياه الغازية، وصناعة الطناجر والاواني المنزلية، وصناعة الورق، وصناعة المشروبات الكحولية، اذ انشأ بعض المختصين الفرنسين مصنعا للنبيذ، واخر للعطور، كما كانت بعض قطع الغيار تصنع لدى الحدادين في لبنان، كما كان هناك مجمعاً صناعياً تم انشاءه في بيروت، ضَمَّ ما يقارب مئة وخمسون عاملا، ووجد الى

---

(١) كيندا كينهر، ولاية بيروت في ظل الاصلاحات العثمانية وتنظيماتها اداريا – سياسيا – اقتصاديا – اجتماعيا ١٨٦٤ – ١٩٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الآداب: جامعة دمشق ، د ت)، ص ١٣٨ – ص١٤٠.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٣) سعيد حماده واخرون، المصدر السابق ، ص ١٢٥ – ١٢٦.

(٤) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ – ١٩٢٠ ،(بيروت: معهد الانماء العربي للنشر، ١٩٨٠)، ص ١١٠.

جانبه مطحنة ، ومكبس للزيت، وكذلك ظهر معمل للبرونز وصهر الحديد، خصص فيه جناح لصنع مضخات المياه والقطع الميكانيكية[١].

لم يكن وجود صناعات متنوعة في لبنان حافزاً يدفع هذا المورد الى الامام، بل بقيت صناعاتً كثيرة مهملة ولم تبصر النور خلال وقوع البلاد تحت سلطة الانتداب، وبقيت معظم هذه الصناعات متأخرة، باستثناء بعضها إذ كانت تلائم ومصالح الدولة المنتدبة، مثل صناعة غزل الحرير، شرعت المؤسسة التشريعية منذ بدايات تجربتها الى اعطاء الصناعة اولوية بغية معالجة مشاكلها، ونتيجة للأضرار التي لحقت بالاقتصاد اللبناني في هذا الجانب، دخلت قضية الصناعة اللبنانية الى حيز المناقشة على طاولة حوار المجلس النيابي، وكانت معظم جلسات النواب بحضور مندوب المفوضية الفرنسية العليا او من ينوب عنه، ففي الجلسة التي عقدت بتاريخ العاشر من نيسان عام ١٩٢٣، والتي حضرها مندوب المفوضية العليا المسيو بريفا اوبوار(Breva aubwar)، تم التطرق فيها الى صناعة الحديد و حاجة البلاد اليه، لكثرة عدد المكائن الزراعية، تطرق ناظر المعارف نجيب عبد الملك قائلا :

"**اننا من الان نوجه اهتمامنا الى التعليم في المجال الصناعي، لتعليم الطلبة الصناعات التي تحتاجها البلاد كصناعة الحديد لكثرة استخدامه في صناعة المكائن الزراعية**"[٢]. الا ان سلطة الانتداب لم تعطِ الاذن بتطوير اي من الصناعات الا بعد ان تراها ذات اهمية بالنسبة لها، واستمرت بسياستها الداعمة للشركات الاجنبية متجاهلة طموحات ابناء لبنان، الرامية الى تطوير الصناعة الوطنية منذ خضوع البلاد للانتداب الفرنسي.

ناقش مجلس النواب اللبناني مسألة صناعة التبوغ الريجي، على لسان النائب دموس، اذ بين مخاوف البلاد من ان الغاء الريجي، سوف يزاحم الصناعة الوطنية، تحت اسماء لبنانية، خصوصا وان ارباح هذه الشركة وصلت الى ستين بالمئة من المبيعات، ونظرا لهذه الارباح اوضح النائب انه لا يمكن تجاوز الريجي، لان مزاحمتها للصناعة الوطنية باتت في غاية السهولة، خصوصا لمعامل السكائر في البلاد، واضاف قائلا " **لو افترضنا الغاء الريجي ، فمن**

(١) فرنان اميل سنان، واقع الاقتصاد اللبناني وتطوره، (بيروت: دار العمل للنشر، ١٩٨٠)، ص ٩٣.
(٢) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول ، (١٢) المنعقدة في (١٠ نيسان ١٩٢٣)، ص٢.

يمنعها من العمل والاستمرار بأسماء لبنانية وستسقط اسعارها وبذلك تقضي على الصناعة الوطنية"[١].

كان لصناعة الحرير نصيب من المناقشة في الجلسات التي عقدها مجلس النواب، تطرق المجلس لهذه الصناعة في جلسته المنعقدة في الرابع عشر من نيسان عام ١٩٢٣، والتي حضرها مندوب المفوضية العليا المسيو بريفا اوبوار، فأوضح النائب اشقر بهذه الجلسة ان الحرير الذي ينتج في لبنان هو في غاية الجودة، غير انه لا يباع الا بالدرجة الثالثة، والسبب يرجع الى عدم حله بالطرق الفنية الحديثة، فلو عملت الحكومة على تحسين حلَّ الحرير فسيلتزم الاجنبي بشرائه بأسعار عالية وفي الوقت نفسه تتصاعد اسعار الشرانق و تزداد ثروة البلاد، ومن اجل تطوير صناعة الحرير عملت الحكومة اللبنانية بتخصيص سبعة الاف ليرة لتحسين هذه الصناعة، لكنها ارادت اعطاء خمسة الاف ليرة من هذا المبلغ لشخص واحد(ناظر الاشغال العمومية السابق)، في سبيل تطوير مصنعه، فأعترض النائب امير ارسلان على ذلك، ودعا الحكومة لفتح مدرسة لحل الحرير[٢]، في بلدة الدامور المشهورة بكثرة التوت والفيالج، كما انتقد قسم من النواب[٣]،الحكومة في هذه الجلسة عندما ارادت ان تمنح مبلغ مائة الف فرنك[٤] لشخص واحد، في سبيل تطوير معمله المختص بحل الفيالج، والمعامل كثيرة في البلاد وتحتاج الى تطوير، علما ان المبلغ الكلي المخصص لتنشيط صناعة الحرير لا يتجاوز (١٤٠) الف فرنك، وقد خصص لفروع كثيرة، فكيف به يذهب لفرع واحد، وبعدَ مناقشة طويلة وجدال انكر

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول ، الجلسة (١٤) المنعقدة في (١٢ نيسان عام ١٩٢٣)، ص٣.

(٢) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (١٤ نيسان عام ١٩٢٣)، ص٢.

(٣) بعد مناقشة اشترك فيها عدد من النواب وهم (عبد الله ابو خاطر وموسى نمور والامير ارسلان والسيد الحسيني والاستاذ اده والدكتور اشقر والاستاذ منذر) انكروا فيها على الحكومة حق اعطاء الاموال او عقد اي اتفاقات مالية دون عرضها على المجلس وكان ناظر المالية مدافعا عن عمل الحكومة بخطوتها هذه. المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (١٤ نيسان ١٩٢٣)، ص٢.

(٤) المصدر نفسه.

المجلس على الحكومة اتخاذ القرارات، وحقها في عقد الاتفاقيات المالية دون ان تعرض على اعضائه[١].

كانت معظم الجلسات المعقودة داخل بناية مجلس النواب بحضور احد مندوبي المفوضية الفرنسية العليا، او من ينوب عنه، اذ كان المندوبون يحالون وبطرق شتى استمالة الحكومة لجانب ما يرغبون تطبيقه من القرارات التي تخدم مصالح الانتداب، ويبدو ان محاولات الحكومة بتخصيص قسم كبير من المبالغ المرصودة لتطوير صناعة الحرير الى معمل واحد، وحرمان المعامل الاخرى هو من صنع مندوبي المفوضية، لمساعدة بعض الشخصيات المتعاونة مع سلطات الانتداب الفرنسي داخل البلاد، وقد استمرت سلطة الانتداب على هذه السياسة التي اضرت بصناعة لبنان، اضافة الى اضرار المنافسة الاجنبية، والرسوم العالية المفروضة على المعامل، في الوقت الذي استمر فيه النواب بعقد جلساتهم محاولين ايجاد حلول لبعض المشاكل التي واجهت الصناعة في تلك المدة، ففي الجلسة المنعقدة في السادس عشر من نيسان عام ١٩٢٣، ناقشت اللجنة المالية عريضة مقدمة من اهالي منطقة الشويفات يطالبون فيها الحكومة بإعفاء معامل الزيوت من الرسوم المفروضة عليهم، لان هذه المعامل تابعة لأملاكهم[٢]، الا ان اللجنة ردت على ذلك الطلب واحالته الى نظارة المالية حتى ثبت ان بعض هذه المعامل والمعاصر معطلة ستعفى من الرسوم، وفي حالة العكس فلا تسقط الرسوم ويجب دفعها[٣].

اكد المسيو بريفا اوبوار(Breva aubwar) ان الحكومة الفرنسية ساعية وجاهدة للعمل على ايجاد سياسة توازنية في تنمية الصناعات اللبنانية، واكد ان بعض الصناعات مهمة دون غيرها في الاسواق العالمية، وهذا ما تسعى له فرنسا في المستقبل بصدد تلك السياسة[٤].

لم يقيد التصريح السابق للمجلس الحكومة اللبنانية، بعدم احقيتها بخصوص الاتفاقيات المالية مالم تعرض عليه، وتكرر المشهد ذاته، في الجلسة التي عقدت في السابع من ايار عام

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (١٤ نيسان ١٩٢٣)، ص٢.
(٢) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٦) المنعقدة في(١٦ نيسان عام ١٩٢٣)، ص ٣ .
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

١٩٢٣ بحضور مندوب المفوضية المسيو بريفا اوبوار(Breva abwar) عندما قامت الحكومة بمنح مبلغ مائة الف فرنك لأحد اصحاب معامل التبغ، من اجل تطوير صناعة الدخان، بموجب عقد مشروط، يتضمن شراء احدث المعدات لمعمله في عين الدبس، وتضمن العقد تقديم جميع المعلومات المفيدة لأصحاب معامل حل الحرير، وتجهيزها على الطراز الحديث، اضافة الى قبول العمال الذين يرسلهم اصحاب المعامل الاخرى لغرض التعلم، فَعَدَّ المجلس منح هكذا مبلغ باطلاً، لان لم يعرض علية قبل عقده، غير ان الحكومة بما لها من حقوق عقدت الاتفاق وبوشر العمل بمقتضاه[١].امراً وقف الى جانبه المسيو بريفا بحجة ان تلك المعامل هي ذات اهمية مالية ولها تأثير على واقع الصناعة. وحث النواب على ضرورة تحرير هذا الامر لأنه مرتبط بمصلحة السوق اللبناني فتم له ذلك[٢].

تضررت صناعة الدخان كثيرا في لبنان في مدةّ الانتداب الفرنسي، من جراء استبداد شركة الريجي بحسب قول الامير ارسلان :

"**ان المجلس طلب ولمراسلات عدة من المفوضية العليا ان تسعى لإلغاء ادارة الريجي، وها نحن اليوم نكرر طلبنا للمفوضية، لأننا لا يمكننا التصور، بان حكومة الانتداب ترضى بحرمان البلاد بأجمعها من مورد يعد من اهم موارد الصناعة، اكراما للعشرات من المساهمين بهذه الشركة**"[٣]. وقد اضافَ النائب باخوس في حديث له عن قضية صناعة السكائر قائلا :

"**اذا لم تستطع الحكومة حماية هذا المنتج من الدخان فأنها سوف تقتل هذه الصناعة وستندثر، خصوصا وان حاكم لبنان اصدر قرارا اصبح في ضوئه لا يحق للحكومة اللبنانية التعرض لأي صنف من اصناف اللفائف الاجنبية، وكذلك المعدات الضرورية لصناعة السكائر، كأوراق السكائر وما شابهها، وكلما باع احد اصحاب المعامل منا شيئا يحجزه الجمرك وهذا**

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٣٠) المنعقدة في (٧ ايار عام ١٩٢٣)، ص٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣٠) المنعقدة في (٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٣)، ص٣.

سيؤدي الى اقفال المعامل"[١]، وقد تم مناقشة هذه الامور كلها بحضور مندوب المفوضية العليا المسيو روزور، كان ميالا ومؤيدا لكل قرار يرى فيه ما يخدم مصالح فرنسا لا مصالح لبنان[٢].

قدم النائب باخوس مقترحا طالب فيه ان تحترم حقوق لبنان القديم، المستثنى من ادارة حصر الدخان، وان لا تتولى ادارة الريجي او ادارة الجمارك تفتيشا لأي مستودع كان، من مستودعاته، وان لا يتعرض لإدخال ما يطلبه تجاره من الورق المعد الى لف السكائر، وسائر المواد التي تدخل في هذه الصناعة[٣].

لم يترك الانتداب اي متنفس للصناعة في البلاد بسبب التدخلات في المؤسسة التشريعية، فقد فتحت فرنسا الباب على مصراعيه امام المنتجات الاجنبية، لتغزوا الاسواق وتنافس الصناعة الوطنية، وكلما طالب المجلس الحماية الجمركية للمصنوعات الوطنية يكون جواب الحكومة ان الانتداب لم يصدر قوانين الحماية الجمركية على المنتجات الاجنبية، فاستمر الضعف ينخر جسم الصناعة الوطنية وينهك قواها، وفي الجلسة التي عقدها المجلس في الثامن والعشرين من شباط عام ١٩٢٤ تطرق النائب نخلة الاشقر[٤]، الى قضية المنسوجات الوطنية، مبينا ان في هذا المجلس تكررت الطلبات على استعمال القماش الوطني، الذي ينسج في البلاد،

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣٠) المنعقدة في (٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٣)، ص٣.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه.

(٤) نخلة الاشقر(١٨٧٢- ١٩٣٠): سياسي لبناني، من الشياح ومواليدها سنة تلقى دروسه في مختلف مراحلها، في مدرسة الاباء اليسوعيين في بيروت ، درس الطب ونال الاجازة فيه ، عين طبيبا لقضاء البترون، ثم لقضاء المتن عام ١٨٩٨ ،سافر الى البرازيل عام ١٩١٥ وانشاء الجالية هناك ، عاد الى لبنان عام ١٩٢٠ ،واسس الجمعية الخيرية مع اعيان بلدته ،وتولى رئاسة بلديتها ،بعد والده وكان من مؤسسي جمعية الاصلاح الساحلي، وطبيب الحجر الصحي في فرن الشباك، انتخب نائبا عن جبل لبنان عام ١٩٢٢، كما انتخب عضوا للجنة المالية ، ولجنة الاشغال ى العامة والزراعة ، ولجنة المعارف والصحة ،قام بمهمة الوسيط بين المتصرف يوسف فرنكوباشا والوفد الذي حضر الى بيت الدين، للمطالبة بتطبيق نظامات متصرفية جبل لبنان ، انعمت علية الحكومة العثمانية بلقب بك سنة ١٩٠٨ كما انعمت علية بالنيشان=

=المجيدي وحاز على لقب محامي القديس بطرس ومداليته ، ومدالية الامتياز وميدالية فرنسية مصدقة بواسطة سفيرها .عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص ٥٠.

لصنع ملابس موظفي الحكومة من انفار الجندرمة، ومستخدمي البوسطة والتلغراف، وكان المجلس كلما اتى على ذكر قيمة مرصده لشراء الالبسة ود لو تكون من منسوجات البلاد الوطنية، لكن على الرغم ذلك لم تمنح الحكومة اي التفاته لهذا الامر، وبقيت البلاد تستعمل المنسوجات الاجنبية خصوصا الفرنسية منها، في صنع الالبسة اللبنانية لذلك قدم النائب نخلة الاشقر النقاط الأتية :

اولا: ان جميع الالبسة الصيفية التي يستعملها جميع عمال الحكومة واليتامى التي تنفق عليهم البلاد يجب ان تكون من الانسجة المحاكة في البلاد لا غيرها.

ثانيا: قبل الاحتياج لاستعمال الانسجة المذكورة بستة اشهر على الاقل تلزم الحكومة اصحاب الاقمشة على انموذج من القماش يحفظ بيد الطرفين لكي يتسنى للملتزم ان يطلب الغزل والاصباغ اللازمة ليكون القماش طبقا للمساطر المطلوبة وليتسع المجال للعمل[١].

ثالثا: ان تكون التجربة على حياكة الاقمشة الشتوية بعمل مسابقة على مساطر تقدمها اصحاب الحرف والمشتغلين فيها، حتى بعد الفحص يتم الاتفاق مع الفائز على المقطوعة اللازمة للسنة الاولى ومن ثم المناقصة للسنين المقبلة.

رابعا: حتى لا تصبح المضارة والكسب على حساب العامل والحكومة يجب ان يكون الملتزم الذي يتقدم للمناقصة من ارباب الحرف، او ممن له سوابق ان يشغل جماعة من ارباب الحرف اومن متولي ادارة احدى الفبارك في البلاد، اومن رؤساء المياتم والملاجيء، التي تشغل اليتامى بهذه الاصناف[٢].

خامسا: اذا كان للحكومة حق بشروط امتيازات الشركات الاجنبية كالترامواي والسكك الحديدية وخلافهم ان توجب عليهم ان يلبسوا مستخدميهم من الاقمشة الوطنية تستعمله واذا لم يكن لها هذا الحق فلتطلبه عند تجديد كل امتياز او اعطاء امتياز جديد٠ وان لم يكن لها الحق فلا نظن انها اذا طلبت ذلك من الشركات الاجنبية إلا ملبية طلبها العاقل المقنع.

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٦) المنعقدة في(٢٨ شباط عام ١٩٢٤) ، ص٢.
(٢) المصدر نفسه.

سادسا: ان جميع لوازم دوائر الحكومة البرديات واقمشة المقاعد، يستعمل في صنعها الاقمشة الوطنية، لا غير، نعم ان السنة الاولى او بالسنتين الاولى لطالما تأتي الحياكة بالظرافة والكياسة والاتقان اللازم فيكتفي اولا بالمتانة والصلابة، ومتى كثر الطلب فتتحسن الاشغال من سنة الى اخرى الى ان تضاهي بالمستقبل اشغال البلاد الاوربية، وما ايدي عمال أوربا بخلاف ايدينا ولا اجسامهم بخلاف اجسامنا، ولا عقولهم اذكى من عقولنا ، انما كثرة التمرين ودعم الحكومات والتفاف الشعب هو من يطور العمل ، ويحسن الاصناف، وبهذا ترتقى صناعة البلاد[١].

كما اضاف النائب قائلا: "**اننا لا نتمسك باستعمال الاقمشة الوطنية كرها بالأقمشة الاجنبية او مقاطعة المنسوجات الاجنبية، بل نقصد تشغيل مواطنينا، وضمان حياتهم، وكسب عيشهم من عرق جبينهم، لا غير لان المواد الاولية كالغزل والاصباغ تأتينا من الخارج، فما نستفيد منه هو تشغيل اليد العاملة، لا غير، ومن واجبات الحكومة ان تحيي العمال بكل الوسائط الممكنة، قبل ان تسعى لأفادة الغير، لان على العامل يتوقف قيام البلاد**"، لذلك طلب النائب نخلة الاشقر من الحكومة ان تستعمل القماش الوطني الذي يحاك في المصانع اللبنانية[٢].

على الرغم كل ما تقدم من مناقشات داخل المجلس بقيت الصناعة تعاني من الاهمال، لان القرار في البلاد يعود لسلطات الانتداب الفرنسي، فهي تدعم ما يتماشى مع اهدافها من الصناعة[٣]، ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٤، اقترح النائب فؤاد ارسلان على الحكومة وضع رسم سبعة عشر بالمئة على الامور الكمالية، وبضائع الغواء التي ليست حيوية، والتي يمكن ان ينتج مثلها في البلاد المجاورة، مثل الحرائر، وبض الاقمشة، وفرش البيوت الجاهزة، حيث تمتلك لبنان مصانع يجب تشجيعها، واضاف النائب قائلا:

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٦) المنعقدة في (٢٨ شباط ١٩٢٤)، ص٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١١) المنعقدة في (٢٩ نيسان ١٩٢٤)، ص٣.

"من اجل انعاش الصناعة في البلاد يجب حمايتها من منافسة السلع والمنتجات الاجنبية"[١].

غير ان الانتداب جعل من لبنان سوقا مفتوحاً للمنتجات الاجنبية، ولم تكن هناك اذنا صاغية لكل ما يطرح في المجلس خصوصاً اذا كان يضر بمصالح الانتداب، فقد كانت هناك اعتراضات داخل المجلس تقف بوجه مشاريع انعاش الصناعة، من شخصيات سياسية لبنانية ارتبطت مصلحياً بسلطة الانتداب، اوعن طريق امتناع الحكومة عن تعميم مشاريع التطوير بحجة انها غير ضرورية. لكن المناقشات بقيت مستمرة جلسة تلو الاخرى لقضايا الاقتصاد المختلفة، فعادت قضية الحرير للمناقشة مرة اخرى، في الجلسة التي عقدت بتاريخ الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٢٥، والتي شهدت حضور دي سلان مندوب المفوضية العليا وكانت اللجنة المالية قد خصصت في البند الثاني عشر اعتماداً في الموازنة لتحسين صناعة الحرير، الا ان النائب عمر الداعوق، طالب بوجوب حذف هذا البند، لان المهندسين الفنيين الموجودين في نظارة الزراعة يمكنهم القيام بإرشاد القائمين على تربية دودة القز، بدل من الفنيين الاجانب المخصص لهم اموال في الموازنة ، اضافة الى ان الرجل الفني الموكل اليه مهمة تحسين صناعة الحرير سابقا لم تأتِ بالنتائج المطلوبة، خصوصا وان العلب التي اهتم بتحسينها لم تعطِ اكثر من (٢٥) اقة شرانق، اما الخبيرون في الدامور، فقد كان معدل انتاج العلبة لديهم (٤٠) اقة، فما فوق وكذلك طالب النائب يوسف سالم برد الاعتماد لعدم ضرورته، وايد عدد كبير من النواب ذلك، إلا ان قسماً منهم اكد على اهمية صناعة الحرير ويجب تشجيعها، وطرح الاعتماد للتصويت فوافقت الاكثرية على رده [٢].

لم تشهد الصناعة مدة الانتداب الفرنسي تطوراً ملحوظاً، باستثناء بعض الصناعات التي كانت الدولة المنتدبة ترغب بتطويرها، ومنها الحرير ففي الجلسة التي عقدت بتاريخ الخامس عشر من كانون الاول عام ١٩٢٦، كان المجلس النيابي قد حذف الاعتماد المخصص لتطوير صناعة الحرير، لأنه كان يرى ان تصرف الاموال في جوانب اخرى خدمة للسكان، غير ان مصالح الانتداب كانت تتطلب ان يصادق على هذا الاعتماد، فأصر مندوب المفوضية العليا

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١١) المنعقدة في (٢٩ نيسان ١٩٢٤)، ص٣.
(٢) المجلس التمثيلي الثاني، العقد العادي الاول ، الجلسة (٣) المنعقدة في (٣ تشرين الثاني ١٩٢٥)، ص٣.

على اعادة الاعتماد وصودق علية اثناء الجلسة[١]. فرد النائب عمر الداعوق على هذا الاجراء موضحا ان هذا الاعتماد كان مرصودا كأجور لمهندسين، يشرفون على تشجيع صناعة الحرير ولم يأتِ بنتيجة تذكر فحذفه المجلس، وهو يدفع الى مهندسين في المفوضية العليا ولاوجود للفائدة منه، لكن على الرغم من كل الآراء والنقاشات في هذا الجانب تمت الموافقة على الاعتماد تلبية لرغبة المفوضية العليا[٢].

شهدت صناعة الدخان تدنياً ملحوظاً، من جراء السياسة التي اتبعتها فرنسا، حيث كانت الريجي قد خنقت هذه الصناعة، ولم تترك لها متنفس، ولم يقتصر الحال على ذلك فقط بل كان للرسوم التي امتصت دماء هذه الصناعة دور كبير في تحطيمها، من خلال ما يفرض منها في مجال توريد ورق السجائر، ومكائن فرم الدخان، وهنا تحدث النائب زوين قائلا:

"لو كانت المصيبة مقتصرة على الريجي لكانت هينة، ولكن اليوم تأخذ الرسوم من صاحب معمل الدخان، ويدخلون الى بيته، الخاص، ويكسرون صناديقه ويقبضون على بضاعته، ويغرمونه، فلأي سبب تتسامح الحكومة مع الذين يضبطون الدخان مع ان هذا الدخان يؤدي رسما للخزينة"[٣]. ونتيجة للضغوط التي تمارسها شركة الريجي وسلطات الانتداب على صناعة السكائر في لبنان، اضطر اصحابها الى القيام بعملية تهريب الدخان، مما دفع الحكومة الى تخصيص مكافأة مالية لمن يضبط الدخان بيد المهربين، وادى ذلك الى قيام العامل الفقير بالتبليغ عن مواطنه، بقصد الحصول على المال، وهذا العمل قد اضعف حلقات سلسلة الصناعة وزاد من هشاشتها[٤].

---

(١) م.م.ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (١٥ كانون الاول ١٩٢٥)، ص٣.

(٢) م.م.ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٦)، ص٤.

(٣) م.م.ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (١٢ كانون الثاني ١٩٢٧)، ص٣.

(٤) م.م.ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (١٢ كانون الثاني ١٩٢٧)، ص٣.

استمر النواب بتقديم مقترحاتهم من اجل تطوير الصناعة الوطنية، وفي مجال صناعة السمنت ولأجل ان تشجيع القائمين على هذه الصناعة قدم النائب عمر الداعوق اقتراحاً، باستعمال السمنت الوطني، الذي يصنع في لبنان الكبير وقال:

" **على نظارة الاشغال العمومية ان تستعمل هذا المنتوج الوطني في انشاءاتها**"، تَلا هذا الاقتراح والحق نصه بالمحضر ووافق عليه المجلس بالإجماع[١].

بقيت فرنسا شأنها شأن اي دولة منتدبة تسعى دائما لتحقي اكبر قدر من المكاسب الاقتصادية، في البلاد الواقعة تحت تصرفها، في الوقت الذي واصل مجلس النواب عقد الجلسات ومناقشة القضايا الصناعية، فقد ناقش في جلسته التي عقدها بتاريخ الثاني من اذار عام١٩٢٧، بعض الامور الخاصة بصناعة السمنت بحضور المسيو سولومياك(SOLUMYAK) مندوب المفوضية العليا، اذ طلبت إعانات لتشجيع صناعة السمنت، وقدرت هذه الاعانات بثلاثة الاف وسبعمائة وخمسين ليرة، فزاد مجلس النواب على ذلك بألف ليرة دعما لهذه الصناعة الوطنية، فبلغ مجموع ما صرفه اربعة الاف وسبعمائة ليرة، الا ان اللجنة المالية رفضت زيادة المجلس، وقبلت بالمبلغ الذي طلبته الحكومة، وقد طرح رئيس الجلسة المبلغ المطلوب من الحكومة للتصويت فوافقت علية الاكثرية، وتم قبوله ورفضت الالف ليرة المقدمة من المجلس[٢]، وبين القبول والرفض مضى المجلس في مناقشاته للصناعة، وبكل جلسة تتم مناقشة قضية معينة كان للدخان النصيب الاكبر منها [٣].

(١) م٠م٠ ش ل، العقد الاستثنائي الاول، لسنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧، الجلسة (٣) المنعقدة في (٢ اذار ١٩٢٧)، ص ٤.

(٢) المجلس التمثيلي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥)،(٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٧)، ص٢.

(٣) المصدر نفسه.

اخذت مسألة الدخان حيزا كبيرا في مناقشات المجلس للقضايا الصناعية، ففي الجلسة التي عقدت في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٧، تقدم النائب يوسف بك الزين[١]، بسؤال حول الخلاف بين المالية واصحاب معامل الدخان، إذ جاء قائلا:

"بلغني ان قوة من الجند مع بعض مأموري التحصيل توجهوا الى معامل الدخان بفرن الشباك والشياح والنهر، يريدون كسر ابواب المعامل لأجل استلام ما بها من دخان، لقاء الرسوم المطلوبة من هذه المعامل، مع ان جميع اصحاب المعامل مستعدة لدفع ما يصيبها من الخمسين الف ليرة سورية، التي فرضتها الحكومة على اصحاب المعامل، لهذا اطلب ايقاف الاجراءات مع اصحاب المعامل، واصدار الامر الى مأموري التحصيل بقبض ما يصيب كل معمل، والذي يمتنع عن الدفع تجرى بحقه المعاملة القانونية، فهل يا ترى يحق لمأموري

(١) يوسف الزين(١٨٨٢- ١٩٢٦): سياسي لبناني من مواليد صيدا، قرا القرأن على بعض الشيوخ ثم انتقل الى مدرسة صيدا للآباء اليسوعيين، ولبث فيها عامين ثم غادرها عام ١٨٩٦ قبل اكمال دراسته والحصول على شهادة منها ، دخل مدرسة الحياة الكبرى، ثم درس الفرنسية بعد الحرب العالمية الاولى، بدأ حياته العملية بمساعدة والده في اعمال الزراعة والتجارة، واصاب في هذين الحقلين نجاحا كبيرا، وبعد وفات والده انصرف لإدارة ما حصل عليه من ميراث والده وتوسعت ملكيته حتى اصبح من اكبر ملاكي جنوب لبنان، عرف بميزاته الاجتماعية وايادية البيضاء على الفقراء والمحتاجين، وبمواقفه الجليلة بعد الحرب من خلال دفاعه عن المسيحين، وفي المعترك السياسي، وقف موقفا رصينا فلم يغضب المطالبين بالاستقلال العربي ولا الحكومة المنتدبة التي حمدة له موقفه الحكيم، جدد مع شقيقه حسين بناء المدرسة العلمية في النبطية، وجر مياه نبع الطاسة، الى النبطية وجوارها، ودشن المشروع بحضور الجنرال الفرنسي فندنبرغ، انتخب عن الجنوب في المجلسين التمثيلي الاول عام ١٩٢٢ والتمثيلي الثاني عام ١٩٢٥ وفي عام ١٩٢٦ تولى نيابة رئاسة المجلس النيابي، جدد انتخابه في دورة سنة ١٩٢٩ فانتخب ايضا نائبا لرئيس المجلس واعيدة انتخابه في دورات ١٩٣٧ و١٩٤٧ و١٩٥٣و١٩٥٧و ١٩٦٠، شارك في اعمال اللجان النيابية فكان مقررا للجنة المالية والاشغال العامة ، وعضوا في عدة لجان نيابية منها : المالية والموازنة والمعارف والصحة والاسعاف العام والاشغال العامة والاقتصاد الوطني والزراعة والسياحة والاصطياف . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق ، ص٢٤٨.

التحصيل بعد ذلك اجراء اي معاملة غير لائقة مع اصحاب المعامل"[١].

بينما هو هذا الحال في المجلس بالمقابل شكلت لجنة تجار الدخان وقدموا شكواهم لرئاسة المجلس، النيابي إذ كان قولهم:

"اذا لم يسمع نواب الامة شكوى الظلم من وزير المالية ومديرها فلم نرفع شكوانا، صودرت بضاعتنا واقفلت محالنا بوجه الاف العمال المرتزقة فهل يجوز القضاء على الزراعة والصناعة الوطنية بوضع الرسوم والضرائب، لا يمكن تحمل ذلك هذه المصلحة هي حياة البلاد لا مورد غيرها، فنلتمس سماع احتجاجنا بمجلس الامة اليوم والتوسط للأفراج عنا وتسليمنا بضاعتنا المحظورة "[٢].

كما احتج نواب جنوب لبنان وابرقوا شكواهم للضرر الذي الحق بصناعة الدخان، والمعامل وعمالها، وفي هذه المناقشات اوضح النائب ابراهيم المنذر[٣] قائلاً:" **ان الظلم واقع ولكن ليس**

---

(١) المجلس التمثيلي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥)،(٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٧)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه،ص٣.

(٣)ابراهيم المنذر(١٨٧٥- ١٩٥٠): سياسي لبناني ، ولد في المحيدثة قضاء المتن ، وتعلم في مدرسة القرية قبل ان ينتقل الى مدرسة قرنة شهوان، حيث درس اصول اللغتين العربية والفرنسية ومباديء اللغة الانكليزية وتخرج منها سنة ١٨٩٠، وبقي مدرسا فيها، درس الرياضيات والحقوق ، ثم انتقل الى مدرسة الثلاثة اقمار وزهرة الاحسان والبطريركية والغرير، تولى سنة ١٨٩٥ ادارة المدرستين الوطنية والادبية، في سنة ١٩٠٨انتخب شيخ صلح بلدته، وعين سنة ١٩٠٩رئيسا لكتبة المدعي العام الاستئنافي ، وفي ستة ١٩١٠ انشأ مدرسة البستان وجعلها داخلية- خارجية، وقد استمرت حتى بداية الحرب العالمية الاولى و اثناء الحرب عين عضوا في محكمة كسروان، ونقل في اواخر سنة ١٩١٥ الى محكمة المتن، وبقي فيها خمس سنوات، وفي عهد الملك فيصل ، دعته حكومة دمشق لتولي منصب مفتش عام ادارة المعارف، فأعتذر مفضلا البقاء في لبنان، والانصراف لمزاولة المحاماة ، في مكتبه المشترك مع النقيب فؤاد الخوري، انتخب عضوا في المجمع العلمي العربي السوري سنة ١٩٢٦،وساهم في تأسيس المجمع العلمي اللبناني سنة ١٩٢٨، له مساهمات فكرية في جرائد المنار والحرية والبرق والمعرض والاصلاح، وراسل السمير والهدى في= =نيويورك، والحديقة البريد في البرازيل، ويقظة العرب والحاوي في الارجنتين، والوطن في تشيلي، انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورة سنة ١٩٢٢، واعيد انتخابه سنة ١٩٢٥ و ١٩٣٤و ١٩٣٧، وكان عضوا في لجنتي التربية الوطنية والفنون الجميلة، الاشغال العامة

على اصحاب المعامل، فهم تجار ويعرفون كيف يتقوا الخسائر ويعوضوها ولكن الظلم الكبير يقع على العامل، الذي بدأ يهاجر الى خارج البلاد لعدم حصوله على عمل يأكل منه عيشه". واضاف وزير المالية موضحا ان الحكومة تقفل المعامل وتشرد العمال، بوضع الضريبة على الدخان منذ سنة ١٩٢٢ بحسب قوله، وان الحكومة في حال ارادت ان تشجع الصناعة وتطورها فعليها تخفيض الرسوم على الدخان، لتزدهر المعامل الكبيرة، وينتعش التصدير وتزداد الارباح، وان الحكومة حين تحتاج للمال تستوفي بالرسوم حقها، وجددت الحكومة موعداً لأصحاب المعامل لدفع ما بذمتهم من حقوق، الا انهم طلبوا منها بضعة ايام فأمهلتهم، لكنهم استمروا بالمماطلة وكثرة الوعود وتأجيلها، لذلك اوعزت الحكومة لجباتها بالذهاب الى المعامل وجمع نصف القيمة، لكن العمال تمردوا على الموظفين فألقتهم الحكومة بالسجن، وبقي النواب على جلسات متتالية يناقشون ويقدمون الاقتراحات الا ان كل ذلك لم يغير من واقع الصناعة شيئاً يذكر[١].

واجهت الصناعة في لبنان عقبات متعددة في مدة الانتداب الفرنسي للبلاد، وكان من اكثر هذه العقبات المنافسة الاجنبية للمنتجات اللبنانية، فضلاً عن الضرائب والرسوم المفروضة على المعامل المحلية، وعلى اثر ذلك قدم النائب ميشيل زكور[٢]، مقترحاً للحكومة بإعفاء المعامل من الضريبة لأجل دعم الصناعة وتطويرها، واجابت الحكومة على ذلك ان قانون الضريبة على الاملاك المبنية الصادر في (١٥ كانون الاول ١٩٣٠) يقضي بإعفاء الابنية

والصحة والاسعاف العام، ومقررا للجان المال والموازنة. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق ، ص ٤٩٦.

(١) م.م.ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٧ تشرين الثاني ١٩٢٧)، ص٥.

(٢) ميشيل زكور(١٨٩٣-١٩٣٧): سياسي لبناني ولد في الشياح الضاحية الجنوبية من بيروت ، وتلقى علومه الابتدائية في مدارس محلية وتابعها عام ١٩٠٨ في مدرسة الحكمة. عمل في تحرير بعض الصحف كجريدة البشير والرأي العام، غادر معهد الحكمة عام ١٩١٤، والتحق بمعهد الحقوق الفرنسية، وفي عام ١٩١٦ دعي لتحرير جريدة الحقيقة، ثم انتقل لتحرير جريدة الشرق، ثم تحرير جريدة الحرية التي انشأت عام ١٩١٨، عين وزيراً للداخلية في اذار عام ١٩٣٧ في حكومة الرئيس خير الدين الاحدب، عرف بمواقفه الوطنية فحمل على الحكم الفرنسي المباشر في عهد الحاكم كيلا. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق، ص ٢٤٠- ٢٤١.

الجديدة من الضريبة لمدة ثلاث سنوات، فالأبنية المنشأة حديثا تستفيد من هذا الاعفاء كغيرها من الابنية، وليس بالإمكان تحديد مدة الاعفاء اكثر من ذلك، لان هذا يقيد الموازنات المقبلة دون ان يأتي بالنتائج المطلوبة، وان الآلات والادوات التي يستوردها ارباب الصناعات لتجهيز معاملهم معفاة من الرسوم الجمركية، وهذا الاعفاء يشمل الادوات التي تقوم مقام الادوات القديمة، التي اصبحت غير صالحة للاستعمال وعلى هذا الاساس ترى الحكومة ان ما تقدم تشجيعا لصناعة البلاد. فأجاب زكور ان ما ذكرته الحكومة غير كاف" **ونحن نعلم ان حكومات كثيرة وفي وضع لبنان نفسه قد وضعت جمارك كبيرة على المواد التي يمكن انتاجها في البلاد لحمايتها من المنافسة الاجنبية، فيجب على الحكومة ان تدعم صناعتنا وتحميها**"[١].

وفي الجلسة التي عقدت في(١١ نيسان ١٩٣٤) تقدم مجموعة من التجار في لبنان بعريضة تضمنت مقترحاً، بإعفاء المواد الخام التي تستعمل في الصناعات الوطنية من رسوم الجمارك، اسوةً بفلسطين، تشجيعاً للصناعة، كما طالب هؤلاء التجار بتعيين لجنة من ارباب الصناعات الوطنية، لطرح آراء التجار للمفوضية العليا للعمل بها، عسى ان يقوم ذلك بتقوية نبض الصناعة، الذي اخذ يضعف ويتناقص في عهد الانتداب، كذلك الاعتراض في الوقت نفسه لدعم توريد المواد الخام من فرنسا [٢].

اخذ التدهور يلتهم الصناعة تلو الاخرى، في الوقت الذي كان فيه مجلس النواب ماضيا بعقد جلساته، املا في ايجاد الحلول لبعض المشاكل التي تواجه صناعة البلاد، فناقش في جلسته التي عقدها بتاريخ الخامس من نيسان عام ١٩٣٥ والتي شهدت حضور مندوب المفوض السامي المسيو لافون(LAVUON)، بعدما التهم التدهور شتى اصناف الصناعة، ومنها صناعة

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٤) المنعقدة في (١٥ كانون الاول١٩٣١)، ص٧.

(٢) م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١١ نيسان ١٩٣٤)، ص٤.

الخمور، فقد عانى اصحاب الكرمة التي تصنع منها الخمور، من جراء الهبوط الكبير الذي طرأ على الاسعار[١]، وقد اوعز اصحاب الكرمة هذا الهبوط الى امور عدة منها:

- مزاحمة الكحول المستخرج من الذرة والدبس، والتي تبلغ تكلفتها دون الكحول المستخرج من العنب بنسبة (٣- ٥) مرات.
- عدم كفاية الطرق التي تراقب بموجبها صناعة الكحول المستخرجة من الذرة، والتي تعطل بموجبها هذا الكحول.
- فداحة الرسوم على العرق والنبيذ، وقد طالب أصحاب الكرمة تفادياً لهذه الامور تطبيق التدابير الاتية:

١. منع استعمال الكحول المستخرج من غير العنب للشرب، وفقاً للقانون العثماني القديم الذي يجب اعادة تطبيقه.
٢. مراقبة صارمة على الانتاج المحلي والمصانع الكبرى التي تستخرج كحول الذرة والدبس.
٣. اجبار المنتجين على ذكر اصل البضاعة التي يصنعونها، والسهر لأجل تفادي الغش.
٤. تخفيض رسوم العرق والنبيذ.
٥. حماية العرق والنبيذ اللبنانيين بتدابير جمركية[٢].

واضاف النائب عبد الله بيهم[٣] قائلا " **ان ارباب الحكومة قد طلبوا حماية جمركية كافية للعرق والنبيذ اللبناني ضد الخمور المستوردة من الخارج، لان ليس من الجائز ان يأتي الخمر الهولندي بكمية ٢٦ طن عام ١٩٣٤، والخمر القبرصي بكمية ٥٠٠ طن مستوردة نفس**

---

(١) م.م.ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في (٥ نيسان ١٩٣٥)، ص٤.

(٢)المصدر نفسه، ص٥.

(٣) عبد الله بيهم(١٨٧٩- ١٩٦٢): سياسي لبناني ولد في بيروت ، درس في مدارس المقاصد والمدارس السلطانية، شارك في تأسيس مرفأ بيروت، تولى نيابة رئاسة غرفة التجارة في بيروت، ثم تولى رئاستها عام ١٩١٢، انشأ عدة مؤسسات صناعية وتجارية منها معمل الكبريت في الدامور. عين عضواً في مجلس الشيوخ في ايار عام ١٩٢٦، وبعد دمج مجلسي الشيوخ والنواب عام ١٩٢٧ اصبح عضواً في المجلس النيابي، عين مرة ثانية في المجلس النيابي عام ١٩٢٩، وشارك في اعمال لجان المجلس: الاشغال العامة= =والزراعة، المال والموازنة، عينه الفرنسيون امين سر الدولة اللبنانية، في سنوات ١٩٣٤ و١٩٣٩و ١٩٤٣، ١٩٦٢. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ص ٩١.

العام، وهذا يزاحم صناعة الكحول الوطني، رغم الازمة التي يجتازها"، وهذا يدل ان المفوضية العليا لا تريد لهذه الصناعة ان تحيا، ولو ارادت لمنعت الخمور الاجنبية من منافستها[١].

وفي مجال صناعة السمنت استمر التدهور فيها طيلة مدة الانتداب، الامر الذي دفع مجلس النواب اللبناني ان يضعها على طاولة النقاش، في جلسته التي عقدت في الخامس والعشرين من شباط ١٩٣٨، إذ فرضت الحكومة رسماً على السمنت بأنواعه المختلفة رسم استهلاك داخلي يطبق على السمنت المصنوع في لبنان والمستورد من الخارج على حدٍّ سواء[٢] .

وفي الجلسة التي عقدت بتاريخ الخامس من نيسان ١٩٣٩ طرح مجلس النواب اللبناني قضية الاهتمام بمعامل الزيوت، للإهمال الفرنسيين لها، وكان ذلك على اثر انفجار في احد المعامل، ادى الى وفاة تسعة من عماله، فدعا المجلس لوضع الرقابة الفنية على هذه المعامل، كما نوه على اجبار اصحابها على تجهيزها بالمطافئ تفادياً لأي طارئ[٣].

ونلاحظ مما تقدم ان مجلس النواب اللبناني تطرق في معظم جلساته لمعالجة المشاكل التي واجهت الصناعة اللبنانية في تلك المدة، الا ان كل مناشداتهم لم تحقق المطلوب من سلطات الانتداب الفرنسي، لان الاخيرة تعمل لما يصب في صالحها، لذا سارت على خطى تهدف لتحجيم دور الصناعة اللبنانية، ومحاربتها بشتى الطرق وبوسائل مختلفة تمثلت بفرض الرسوم والضرائب على السلع المحلية، تارة واغراق السوق بالسلع المستوردة تارة اخرى. الامر الذي ادى الى بقاء الصناعة اللبنانية في ضمور واضح طيلة مدة الانتداب الفرنسي، فتأخرت الصناعة الوطنية، وعطلت الكثير من المعامل بسبب ما فرض عليها من ضرائب، ورسوم فادحة لا تتناسب مع كمية الانتاج، انعكس ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي للعوائل اللبنانية، واستمرت الحال على ما هو عليه في المجالات الاقتصادية المختلفة طيلة خضوع البلاد للانتداب الفرنسي.

---

(١) مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في (٥ نيسان ١٩٣٥)، ص٥.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٢٥ شباط ١٩٣٨)، ص٢.

(٣) م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٥ نيسان ١٩٣٩)، ص٢.

المبحث الثالث: قطاع التجارة والموقف النيابي منه ١٩٢٠-١٩٤٣.

تميز لبنان بطول ساحله البحري الذي يطل على البحر المتوسط اذ يبلغ طول ساحله حوال(٢٢٠) كم، مما اهّله ان يكون حراً في عملية التجارة، خاصة البحرية منها، والتي تربط بين لبنان من جهة والدول القريبة من جهة اخرى، ناهيك عن العلاقات التجارية مع البلدان العربية، التي وجدت من لبنان ممراً تجارياً هاماً[١]، بحكم موقعه الجغرافي المميز[٢].

مثلت بيروت بمرفئها المميز في صدارة المدن الساحلية، التي تعاملت في نقل البضائع التجارية من لبنان وإليها، خاصة مع تناهي نظام (الامتيازات)[٣]، الذي منحت دول اوربية بعينها[٤]، تسهيلات تجارية مع الدولة العثمانية، وصارت الحاجة ملحة لتطوير المدن الساحلية[٥]، التي مثلت محطة التقاء تجاري مع تجار غربيين وشرقيين، يتبادلون مع لبنان

---

(١) عقدت لبنان اتفاقيات تجارية مع البلدان العربية القريبة منها، خصوصا الجارة سوريا و فلسطين، اضافة الى شرق الاردن ومصر، كما كان هناك اتفاق مع العراق بخصوص نقل النفط العراقي عبر لبنان، الى البحر (موانيء البحر المتوسط)، اضافة الى صادرات لبنان الى العراق، اذ بلغت عام ١٩٣٣ من البضائع بقيمة ٥٨٣ الف ليرة. مسعود ظاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، المصدر السابق، ص١٠٦. علي عبيد، المصدر السابق، ص٧١.

(٢) سعيد حمادة واخرون، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المصدر السابق، ص١٢٥- ص١٢٦.

(٣) نظام الامتيازات: هي اشبه بالاستثمارات الاقتصادية، او تنفيذ مشاريع معينة حصلت عليها بعض الدول الاوربية في ممتلكات الدولة العثمانية، وبترخيص رسمي من السلطان العثماني، وبمرور الوقت تحولت تلك الامتيازات الى داء خفي انهك جسم الدولة العثمانية وعجل بانهيارها.٢٠٢٢/٥/٦. https://ar.wikipedia.org/wiki

(٤) نتيجة غياب المساوات بين المواطنين ابرمت تفاهمات بين الدول الاوربية و الدولة العثمانية، منذ القرن السابع عشر ومن خلال تلك التفاهمات تقوم الدول الاوربية برعاية مصالح وحماية مسيحي الدولة العثمانية حتى ان هذه الدول باتت تعبر ذلك من حقوقها فعملت فرنسا والنمسا على حماية الكاثوليك في اراضي الدولة العثمانية، فيما اعتبرت روسيا حماية الارثوذكس من حقوقها، بينما انفردت بريطانيا بحماية البروتستانت. ٢٠٢٢/٥/٦ . https://ar.wikipedia.org/wiki

(٥) تمتعت بعض المدن اللبنانية بموقعها الساحلي فلعبت دور مهم في التجارة على مع مختلف بلدان العالم وعلى عدت حقب زمنية، وهذه المدن هي : مدينة صور، ومدينة صيدا، ومدينة، البترون، والبقاع، وجبيل=

المنتجات المختلفة، وكان حرياً على الدولة العثمانية الاهتمام بها، من قبيل انشاء الحاميات العسكرية والقلاع الحصينة، لتوفير الامن الجاذب للاستثمار التجاري الغربي، فضلاً عن الاهتمام بواردات اخرى مرتبطة بالتجارة، مثل الجمارك التي مثلت مصدراً مهماً لتوفير الاموال والواردات التجارية[١]، امراً قوى التجارة من جانب، الا انه اثر من جانب اخر على ظهور وتمايز تجار غربيين، استطاعوا من تنمية استثماراتهم على حساب التجار المحليين، فتمكنوا من احتكار التجارة لصالحهم، بل واحتكار البضائع التجارية التي راهنوها من السلع والمنتجات مباشرة من المصدر، من دون الحاجة الى الوسيط الذي يلعبه التاجر اللبناني، بين الطرفين. امراً اضر كثيراً بواقع التجار اللبنانيين[٢]، ولم ينتعش واقع التجارة الا بعد عام ١٩١٢، بعد فتح مرفأ جديد في مدينة الشوف[٣]، والذي اسهم في فك الاختناق والتمادي على الواقع التجاري اللبناني[٤]، وقتئذ تعرضت التجارة في لبنان الى منافسة السلع والمنتجات الاجنبية، ذات الاسعار الرخيصة مقارنةً بأسعار المنتجات التي كانت تنتج بالورش اليدوية، فأدى ذلك الى كساد اسواق السلع المحلية[٥].

كانت التجارة في لبنان شأنها شأن اي تجارة اخرى تشتمل على صادرات وواردات، تضمنت الصادرات شرانق الحرير، والغزول الحريرية المصنوعة في معامل لبنان، وكذلك الصابون والمنتوجات اليدوية، والتبغ والبطاطا، والمشروبات الكحولية، والاسماك وحاصلات

=وبيروت التي اشتهرت بمرفئها التجاري قديما وحديثاً. الين زغيب عيسى، لبنان تاريخ سياسة وحضارة بين الامس واليوم لبنان العصور التاريخية الاولى، ج١،(د م، ١٩٩٨)، ص٣٤.

(١) ستيفن همسلي لونكريك ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، المصدر السابق، ص ٣٤٢.

(٢) سعيد حمادة واخرون، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٣) الشوف : هو احد اقضية محافظة جبل لبنان، يشكل مجرى نهر الدامور حدوده الشمالية ، ومجرى نهر الأولي حدوده الجنوبية، يمتد من شواطىء البحر الابيض في الغرب صعوداً نحو قمم جبل الباروك على ارتفاع الفي متر لتشكل حدوده الشرقية، حيث تبلغ مساحته (٤٩٥) كيلو متر مربع اي ما يقارب (٤،٧%) من مساحة البلد الكلية.٢٠٢٢/٥/٦. https://ar.wikipedia.org/wiki

(٤) ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٥) عبد الله حنا، الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠– ١٩٤٥، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص١٠.

الاشجار المثمرة، والعنب وزيت الزيتون[١]، اما الواردات فشملت السكر والقهوة والجلود والحنطة والشعير، وخيوط القطن والصوف، والخيل والبغال[٢]، ولكون التجارة احد اهم اعمدة الاقتصاد في بلدان العالم كلها ومنها لبنان، ومن اجل الاهتمام بها وتطويرها فقد نالت نصيبها من الطرح والنقاش، في الجلسات التي عقدها مجلس النواب طيلة وقوع البلاد تحت وطأة الانتداب الفرنسي، اذ تطرق النائب عبد الله ابو خاطر لهذه المسألة في الجلسة المعقودة بتاريخ(١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢) بحضور مندوب المفوضية العليا اوبوار(OBWAR) قائلا:

"**اقرت لهذا العام ميزانية البلاد ومجموعها (٤١) مليون فرنك لبلد لا يتجاوز عدد سكانه (٦٠٠) الف نسمه إلا ان هذه الموازنة لم تنهض باقتصاد البلد خصوصا التجارة فأربابها مقعدين بمخازنهم مكتوفي الايدي والخسائر لا تبرح بضائعهم**". وتداخل المندوب اوبوار مبيناً ان فرنسا تحاول جاهدةً لموازنة التجارة، فيما اسماه مبدأ التعاون الاقتصادي، بين لبنان وفرنسا، امراً انكره النائب نفسه، متهماً فرنسا بإحداث فراغ اقتصادي وصفه بالمعقد، تحاول ملأه بنفسها وهذا ما انعكس على الواقع التجاري حصراً [٣]. وطالب النائب بإعادة ترتيب الاوراق والعمل على انعاش التجارة، متهماً المفوضية العليا الفرنسية التي ترى تجارتها اهم من معالجة مشاكل لبنان التجارية، لكن سياستها تلك لم تكشفها علناً، بل بقيت تعمل بالخفاء لتوهم ابناء البلاد بأنها تعمل لمصلحتهم، فقد عملت حكومة لبنان تحت اشراف الدولة المنتدبة، بأنشاء سجل رسمي للتجارة، لمنفعة التجار الفرنسيين وضمان سلامة بضائعهم، والذي يحول دون تلاعب العابثين بمصالحهم، ممن يتخذون التجارة وسيلة للابتزاز، كما تراقب الحكومة عن طريق هذا السجل المحال التجارية، وكيفية جريان الاحوال الاقتصادية فيها، حتى اذا كانت الاحوال في تقهقر تقوم الحكومة بما يلزم لتلافي الضرر المحتمل وقوعه، وقد اضافت الحكومة لهذا السجل بعض المواد المتممة للفائدة، والغت مواد اخرى للغرض نفسه وعدلت بعضا من مواده ومنها[٤]:المادة الثالثة:

---

(١) اسماعيل حقي بك، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ج٢، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠)، ص ٤٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٧١.

(٣) المجلس التمثيلي الاول، الجلسة (٢٣) المنعقدة في (١٧ تشرين الاول ١٩٢٢)، ص٢.

(٤) المجلس التمثيلي الاول، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (١٣) المنعقدة في (١٢ حزيران ١٩٢٤)، ص٣.

التي تؤكد على تدوين اسماء التجار اللبنانيين او السورين او الاجانب يملكون محلاً تجارياً او شعبة او وكالة، وتدون كذلك اسماء الشركات التجارية اللبنانية او السورية او الاجنبية٠ والمادة العاشرة: كل شركة اجنبية مأذونة بإنشاء فرع او وكالة لها في لبنان الكبير، هي خاضعة لمعاملة القيد في سجل التجارة، ويجب على مدير الفرع او الوكالة قبل افتتاحها ان يقدم الى قلم المحكمة صورة ببيان خاضع للرسوم المتوجبة على الوطنيين كافةً، الا ان الهدف من هذا كله هو تقيد كل المحال التجارية وبتوجيه من المفوضية العليا الفرنسية، ومعرفة ملكيتها لأجل اخضاعها للرسوم وجباية الضرائب [١].

اخذت حالة التجارة في لبنان تزداد سوءاً في عهد الانتداب الفرنسي، حتى أنَّ اهم مدنها التجارية اصيبت بالكساد، فطرابلس التي كانت عامرة بتجارتها اصبحت تتخبط في ازمة اقتصادية مؤلمة، فقد اغلقت اسواق روسيا وتركيا المنفذين الوحيدين لتصريف منتوجات المدينة الزراعية والصناعية، ولم يعد بالإمكان تصدير كل من الصابون والليمون[٢]. كما اضعفت الاجور ألباهظة التي تتقاضاها شركات نقل المنتجات نشاط المدينة التجاري، اذ كانت الاجور التي تتقاضاها هذه الشركات على نقل البضائع ما بين طرابلس وحلب عالية جدا، ولم يقتصر الحال على ذلك فقط، بل تحولت الصادرات من طرابلس الى مرفأ اسكندرونه، على اثر التعرفة التي تأخذها شركات النقل الاجنبية، اذ كانت تمثل اكثر من ضعفي التعرفة المعمول بها على خط اسكندرونه حلب، مع ان المسافة بين المرفأين وحلب تكاد تكون نفسها، وقد جرت كل هذه الامور تحت مرأى المفوضية العليا ومسمعها، فلم يختلف المسيو سولومياك عن غيره من الحكام الفرنسيين، الذين حكموا لبنان في الوعود التي قطعوها لمعالجة تدهور الاوضاع الاقتصادية، خاصةً التجارية منها والتي مثلت شركات النقل جزءاً منها٠ فاقترح النائب خير الدين الاحدب، على الحكومة اللبنانية ب "**التوسط لدى المفوضية العليا بصورة فعالة ومستعجلة لتحمل شركات النقل الاجنبية على تخفيض تعرفة النقل الفاحشة، التي تتقاضاها كأجور، على خط طرابلس حلب، كونها السبب الرئيس في تقهقر تجارة مدينة طرابلس، تقهقر مخيف، يكاد يقضي على مرفأ المدينة، التي تعد المدينة الاولى بعد العاصمة في لبنان، لكن**

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (١٣) المنعقدة في (١٢ حزيران ١٩٢٤)، ص٣.
(٢) المجلس التمثيلي الثاني العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٤ اب ١٩٢٥)، ص٥.

سلطات الانتداب الفرنسي لم تعر اهتمام للضرر الذي اصاب تجارة المدينة والبلاد، من جراء التعرفة العالية لان شركات النقل كانت تابعة لها ومادام المال يصل للجيوب الفرنسية بتدفق مستمر لم تكترث لما يصيب البلاد من ركود في التجارة" [١].

ناقش مجلس النواب مسالة الاجور العالية لشركات النقل وقضية مفاتحة الحكومة للمفوضية العليا بشأن تخفيض الاجور، اذ كان النقل تابع الى شركة (motocycle)الفرنسية بعدما اشترت معظم امتياز شركة النقل البلجيكية واخذت تتحكم بألاجور. وقال النائب يوسف سالم "**ان طريقة الالتجاء الى المفوضية العليا بطلب تخفيض الاجور لا يأتي بنتيجة لان الشركة لا تتنازل عن اسعارها الا بتعويض**"، واقترح النائب نفسه حلولاً بتحسين الطرقات كونها اهم من تخفيض اجور شركات النقل، فأجاب النائب خير الدين الاحدب:

"**ان تحسين الطرق واجب لكن لا بأس من مفاتحة المفوض السامي بأن يحمل الشركات على تخفيض اجورها**"، وقد اثنى عدد من النواب على ذلك، فوافق المجلس على الاقتراح لأنه يخفف الاعباء الملقاة على المدينة من رسوم شركات النقل[٢].

استمر النواب يطالبون الحكومة بالتدخل لدى المفوضية العليا كي تخفض رسوم الاجور الخاصة بشركات النقل الاجنبية التابعة لفرنسا، من اجل انعاش التجارة، وقد اوضح النائب بترو طراد، توضيحاً هاماً للمفوضية الفرنسية بهذا الخصوص في جلسة (٦ كانون الاول ١٩٢٦) قائلا:

" **ان من الأوجه القانونية لا يمكن لأحد ان ينكر على الحكومة مطالبة شركات النقل باتباع الواجبات الخاصة بها في نصوص الاتفاقيات على الرغم من عدم تعيين مراقب لبناني، ولكن اود ان اذكر المفوضية العليا بهذا الشأن**"، وقد اضاف النائب اميل ثابت قائلاً:

"**ان الوزير له الحق ان يتدخل ويفاوض الشركات ويبلغ المفوضية بأسعار النقل العالية التي تتقاضاها شركة النقل**"، كما بين النائب جورج وين قائلاً: [١]

---

(١) المجلس التمثيلي الثاني، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٤ اب ١٩٢٥)، ص٥.

(٢) المجلس التمثيلي الثاني، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٨ اب ١٩٢٥)، ص٤.

"**ان حكومة لبنان لها الحق بالمدافعة عن مصالحها لدى الشركة المذكورة**"، وفي حديث لمدير المالية بين فيه ان الاتفاقيات المعقودة بين حكومة لبنان وشركات النقل، مشابهة للعقود المبرمة مع سائر الشركات صاحبة الامتيازات، وفقا لمعاهدة لوزان[٢]. وفي كل هذه المداولات بند يقول لا يجوز رفع الاجور الا بعد موافقة الحكومة اللبنانية، وقد طالبت الحكومة ونالت مبتغاها، لكن المفوض السامي اصدر قرار خولَ بموجبه مصلحة مراقبة الشركات ذات الامتياز في المفوضية العليا، انه اذا اضطرت الشركات صاحبة الامتياز ان تزيد الاسعار فيجب اعطاؤها الاذن بذلك[٣]. وفي ضوء ما دار في هذه الجلسة من اختلاف في وجهات النظر تبين ان المفوض السامي قد خرق الاتفاق بحجة ما تمر به البلاد من تغيرات سياسية، واستخدم لبنان كبقرة حلوب لمنفعة الشركات، غير مبالٍ للضعف الذي أصاب تجارة البلاد. وتدخل النائب جورج زوين ممتعضاً من اجراءات مأموري الجمارك واساليبهم في التفتيش، طالباً ان يكون طلبه مطبوعاً باللغة الفرنسية ليرسل الى فرنسا بغية الاطلاع عليه ومعرفة مدى التجاوز الذي يقوم به مأموري

---

(١) جورج زوين(١٨٧٢– ١٩٥٣): سياسي لبناني من بلدة يحشوش (فتوح كسروان) ولد في مزرعة الصارات التابعة لقريتي جورة بدران والعذرا، تلقى علومه في مدرسة المزار في غزير وانهى دروسه الثانوية في كلية اليسوعيين ببيروت، عين عام ١٩٠٥ مديراً لقلم الترجمة في متصرفية جبل لبنان، انتخب عام ١٩٠٧ عضواً في مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء كسروان مدعوماً من المحفل الماسوني في كسروان والمتصرف ، عين عام ١٩١٤ قائمقام على قضاء البترون،، انتخب نائباً عن جبل لبنان عام ١٩٢٥، اعيد انتخابه في دورات عام ١٩٤٣ و١٩٤٧ و ١٩٥١، انتخب خلال مدة نيابته عضواً في عدة لجان نيابية منها: المالية والشؤون الخارجية و السياحة والاصطياف ترأس جلسات انتخاب رئيس مجلس النواب بصفته الاكبر سناً في سموات: ١٩٤٣ و١٩٤٤و ١٩٤٦و ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٠ و١٩٥١ و١٩٥٢ وكان ابرزها اول جلسة عقدت عشية الاستقلال في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٣، ساهم في جر مياه وشق طرق في عدد من المدن، وعرف بنزعته التحررية ومحاربة الفساد ، ودفاعه عن الحريات العامة، لقب بالنمر اللبناني بسبب مواقفه المقدامة، ولم يكن حادث سجنه الا نتيجة تهجمه على المتصرف يوسف فرانكو باشا. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم، المصدر السابق، ٢٤٢.

(٢) معاهدة لوزان: مؤتمر دولي عقد بسويسرا ما بين ١٩٢٢– ١١٩٢٣ ضم الدول الغربية الحليفة واليونان وتركيا وانتهى في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ بالتوقيع على المعاهدة التي كرست انتصار دولة تركيا في حربها ضد اليونان، وعقد صلح بين تركيا والحلفاء والغيت معاهدة سيفر المجحفة التي كان الحلفاء قد فرضوها على تركيا، ماري ملز باتريك، صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والاسلامي، (عز الدين للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٠٣.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٤) المنعقدة في (٦ كانون الاول ١٩٢٦)، ص٣.

الجمارك مع الناس، وكيف ان القوانين التشريعية "... **تدار من القائمين بالانتداب او من الذين يعلمون ان لا حياة بلا انتداب** ..."، طرحاً وافقه الى حد بعيد النائب بترو طراد مبيناً ان في فرنسا نفسها احترام كبير يبديه مأموري الجمارك للمتعاملين معه ومزاولة وفق طرق قانونية[١].

امام هذا الاتفاق ابدى مندوب المفوضية اعتراضه الواضح والصريح في مداخلة جاء نصها: " **اعترض على حضرة بك زوين انه يقصد مأموراً فرنسياً، وكان عليه ان يقدم عريضة بالأمر ليتمكن هذا المأمور من تبرير نفسه او تتمكن الحكومة من محاكمة** "

فرد عليه النائب زوين "**ان الاجراء يجب ان يكون مع اي مأمور كان**" [٢].

جاء رد الحكومة مبينةً ان انشطة ممثلي ومأموري الجمارك، لا تنحصر في ابنيتها بل تتجاوز ذلك لمسافة عشرة كيلو متر، تبدأ من الشاطئ الى داخل البلاد، او بالمسافة نفسها حول ابنية الجمارك الرسمية، كما اوضح انه يجب اثباتها (مهام موظف الجمارك) في جميع الاراضي التي تختص بالبضائع التي لا يجوز نقلها. وقد تعاملت الحكومة حيال هذا الامر خاصة حسب القرار رقم(٢٣٩٠ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤)، مذكراً انه قرار صحيح وصادر من دولة الانتداب وعن طريق المفوضية الفرنسية[٣].

استمر مجلس النواب في مناقشة الجانب التجاري وتقديم مقترحاتهم من اجل ايجاد الحلول، للمشاكل التي تعترض التجارة في تلك المدة، فقد اقترح النائب شبل دموس، على الحكومة بتخصيص اعتماد لإنشاء وكالة تجارية في باريس تحت ادارة مأمور لبناني، مطلع على حالة البلاد الاقتصادية، ومتخصص بهذا الفن للاهتمام بالأمور التجارية، لأنه كان يرى حسب قوله ان التجارة مع أوربا وخصوصا فرنسا تسير في طريق التحسن في هذه المدة، ولأجل تطويرها وانعاشها، قدم ذلك المقترح المتضمن(انشاء وكالة تجارية في باريس تحت ادارة مأمور لبناني مطلع على حالة البلاد الاقتصادية بهذا الفن للاهتمام بالأمور التجارية والاقتصادية

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٤) المنعقدة في (٦ كانون الاول ١٩٢٦)، ص٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٧.

(٣) المصدر نفسه.

وشؤون السياحة)، الا ان كل ما قدم من مقترحات من النواب للحكومة لم يصادق منها الا ما كان يخدم مصلحة الانتداب في الجلسات التي كان يحضرها الحاكم او مندوب المفوضية، فقد كانت كل المقترحات تنتهي بالقبول والرفض بحسب ما يرونه ملائماً لمصلحة الانتداب[١].

كان للضرائب والرسوم اثرها الكبير على التجارة اللبنانية، اثناء الانتداب الفرنسي، لدرجة ان عملت على اضعافها وشل حركتها بدرجة كبيرة، هذا ما اكده النائب خير الدين بك عدرا[٢]، في الجلسة المنعقدة بتاريخ الخامس من كانون الاول عام ١٩٢٧ قائلاً :

"كلنا نعلم وحاشى ان يكون احد غير عالم بان فحش الضرائب والرسوم قد شلوا حركة التجارة والعمل في البلاد، ونقص عيش العيال والتاجر والملاك والصانع والعامل وكل هؤلاء نفوس حية في سماء لبنان ويجدر بالمفوضية العليا والدولة ان ينظروا للتجارة بعين الاهتمام"[٣]، واتهم الشركات الاجنبية التابعة لإدارة الانتداب بتدميرها تجارة لبنان، ضارباً في شركة الريجي إنموذجاً حياً. واشار مكرراً ما طرحه في جلسات سابقة ان الحكومة لم تكن جادة في استحصال وارداتها من ضرائب شركة الريجي، التي تقدر ب(٣٣،٣٠٠،٠٠٠) ثلاث وثلاثين الف وثلاث مائة ليرة عام ١٩٢٧، بل انها خفضت هذا المبلغ الى (١٢٠٠٠) اثنتي عشر الف ليرة، ولم ينتهِ الامر بهذه المسألة، بل رفعت المبالغ المفروضة على معامل التبغ في لبنان القديم، من ثلاث وثلاثون الف الى ثلاث واربعون الف ليرة، فالانتداب وشركاته تتصرف بما يحلو لها وكل الاعباء تقع على التجارة، ولم تستطع الحكومة ان تفرض ارادتها على المفوضية العليا، وتأخذ حصتها

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٨) المنعقدة في (٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦)، ص ٢.

(٢) خير الدين عدرا(١٨٨٠-١٩٣٦) : سياسي لبناني، ولد في طرابلس، تلقى علومه على يد كبار علماء المدينة، واجاد اللغتين العربية والتركية، مارس التعليم وكان مديرا لبعض المدارس الاسلامية في طرابلس، كما انتخب رئيسا لغرفة التجارة ابان الحكم العثماني لمدينة طرابلس في فترة الانتداب الفرنسي، انتخب رئيسا لبلدية طرابلس، في ايار ١٩٢٢، ثم نائبا عن محافظة الشمال في دورة سنة ١٩٢٥(المجلس التمثيلي الثاني) عام ١٩٢٧، اصبح عضوا في المجلس النيابي الذي استمر حتى عام ١٩٢٩، فكان عضوا في اللجنة المالية، ترشح عدة مرات للانتخابات النيابية لكنه كان ينسحب منها. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص ٣٥٠ – ٣٥١.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٨) المنعقدة في (٥ كانون الاول ١٩٢٧)، ص٣.

المقررة لها من الشركات، لأنها تابعة لفرنسا، فتعوض نقصها من اصحاب المعامل والتجار، وقد كشفت النقاشات بين النواب ان الجمارك وادارتها تقع تحت تصرف المفوضية العليا، ولم تعطِ لبنان حقها المستحق من هذه الواردات، امام صمت الحكومة اللبنانية ولم تحرك الحكومة ادنى ساكن [١].

كانت فرنسا شأنها شأن اي دولة منتدبة تسعى الى تحقيق ما تريد من اهداف مصلحية بشتى الوسائل، حتى وان ادى ذلك الى تدمير اقتصاد البلد الذي تنتدبه، خصوصاً وان كل مقدرات لبنان الاقتصادية كانت بيد سلطة الانتداب الفرنسي، ومنها التجارة، اذ وضعت الدول التي تصدر لها لبنان رسوما عالية على منتوجاتها من الفاكهة، في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول تدخل فاكهتها الى لبنان دون اي رسم يذكر، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل تعداه الى ان تمنع فاكهة لبنان من الدخول للأسواق العربية، بحجة اصابتها ببعض الامراض، وقد جرت كل هذه الامور امام اعين المفوضية العليا ومندوبيها، وبهذا الخصوص قدم سبعة من النواب[٢]، طلباً للحكومة لإيضاح ما ينتاب محصولات البلاد، من كساد لدرجة ان المزارع اصبح يرجو الخلاص من منتجاته، خصوصا وان بلدية دمشق قد وضعت ضريبة دخولية قدرها ثلاث ليرات سورية للكل طن من البرتقال والموز والليمون، في الوقت الذي لم تأخذ حكومة لبنان سوى تسع وثلاثون قرشا على الطن من منتوجات سورية الواردة لها، كما ان حكومة فلسطين قد منعت دخول بعض من الفاكهة اللبنانية الى اسواقها بداعي اصابتها ببعض الامراض، على الرغم عدم اصابتها بأي مرض[٣].

اخذ التدهور يلتهم تجارة البلاد، وقد اتضح في هذه الجلسة ان تركيا ايضا قامت بوضع رسوما باهظة على منتوجات لبنان، من الفاكهة وخصوصا الليمون والموز، فالتصدير لتركيا

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٨) المنعقدة في (٥ كانون الاول ١٩٢٧)، ص٣.

(٢) قدم العريضة عدد من النواب وهم: (فضل الفضل، توفيق ارسلان، نجيب عسيران، يوسف الزين، جورج يعقوب، عبد اللطيف الاسعد، رشيد جنبلاط٠ م٠م ن ل ، الدور التشريعي الثاني العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٢) المنعقدة في (٢٩ كانون الاول ١٩٣٠)، ص٦.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٢) المنعقدة في (٩ كانون الاول ١٩٣٠)، ص٦.

اصبح متعذرا، كما ان بلدية دمشق قد عرقلت تجارة الفاكهة اللبنانية لأسواقها، بوضعها رسم ثلاثة مائة قرش على الطن الوارد اليها، بينما لم تأخذ بلدية بيروت اكثر من احدى وثلاثين قرش للطن على المنتوجات السورية، لذا احتج نواب المجلس على هكذا اجراءات التي وصفوها بغير المتوازنة، وطالبو الحكومة لتلافيها من اجل اعادة الحياة للتجارة اللبنانية، ويبدو ان الحكومة لم تستطع ان تضع الحلول لأي من هذه المشاكل، خصوصا وان كلمة الفصل كانت مرهونة بلسان الدولة المنتدبة، اذ كانت تصدر منتوجاتها للأسواق اللبنانية، ولا تريد ان تضع رسم الدخولية على ما يدخل البلاد من منتجات، ولم تكن النتائج لصالح لبنان فقد تدهورت تجارته في تلك المدة بسب ما فرض على منتوجاته من رسوم وقرارات من بعض الدول بمنع دخول منتوجاته لأسواقها[١].

دعا هذا التفاوت وعدم الاتزان في استحصال الضرائب على المنتجات التجارية، ان تعالت الاصوات مطالبة الحكومة بالإصلاح الضريبي، والتدخل لدى فرنسا بعد ان قدم مجموعة من تجار بيروت عريضة للمجلس النيابي، طالبوا فيها المفوض السامي بفداحة الرسوم الجمركية، التي ادت الى شل التجارة في البلاد، وتحويل التجارة من بلادهم الى البلاد المجاورة، كما اضاف هؤلاء التجار انهم قدموا بمذكرة، للمفوض السامي شرحوا فيها اضرار الرسوم في البلاد، واليوم تكرر رفع هذه العريضة لإنقاذ تجارة البلاد، راجين التدخل بوضع حلول مستعجلة لهذه المسألة عن طريق العريضة التي جاء نصها:

"نحن جمعية تجار بيروت هذه الجمعية التي طالما ضمت صوتها لصوت تجار المدينة بالشكوى والالم من الازمة الاقتصادية الناتجة عن فداحة الرسوم الجمركية مما ادى الى شلل في التجارة العمومية والى تحويل الحركة التجارية الى البلاد المجاورة، قد راجعت سابقاً فخامة المفوض السامي بمذكرتها المؤرخة في (١٥ اذار ١٩٣٣) والمتقدم لفخامتكم صورة عنها مؤيدة بالأرقام الصريحة عما نتج من اضرار بسبب فداحة الرسوم الجمركية في هذه البلاد وهي اليوم تكرر

(١) المصدر نفسه، ص٧.

المطالب نفسها بعريضتها الجديدة المرفقة بالعريضة الموقعة من نيف ومائتي تاجر٠ فالجمعية تناشدكم مؤازرتها وبذل عنايتكم لدى المفوض السامي لمعالجة الحال" [١].

كانت العريضة التي قدمها التجار للمفوض السامي الفرنسي موجهة بالدرجة الاساس ضد الرسوم العالية، التي فرضتها المفوضية العليا على اصناف عدة من المنتجات، من دون استشارة الهيئات الوطنية، ذات الاختصاص اي الهيئات التجارية[٢]، وان الزيادة على الرسوم لم تكن اسبابها وجيهة، ولم تتفق مع مصالح البلاد، كما طالب التجار من رئاسة المجلس المقارنة بين واقع لبنان الاقتصادي قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها، اذ كانت الرسوم في زمن الدولة العثمانية (٨%)، وعند انسحاب الدولة العثمانية من لبنان كانت الرسوم (١١%)، تستوفي عن كل الاصناف، اذ كان هذا العهد يمثل عهد رخاء مقارنة بعهد الانتداب بحسب رأي تجار لبنان، فقد كانت مرفأ بيروت من اهم المرافيء التجارية، على شواطيء البحر المتوسط، حتى زمن الدولة العثمانية ويمثل وحدة اقتصادية لها خطوطها التجارية مع مختلف دول العالم ولهذا اوجبوا على الحكومة اللبنانية والانتداب ان تحافظ على مركز بيروت التجاري، عن طريق معاهدات جمركية يعقدونها مع دول الجوار، او بفرض رسوم تتفق مع الرسوم المفروضة في البلاد المجاورة[٣]. لكن المفوضية بدل من ان تفعل ذلك قامت برفع الرسوم حتى كادت تقضي على التجارة، فعندما ثار اهالي الغوطة وجبل الدروز ضد الدولة المنتدبة، اتخذ المفوض السامي هنري دي جوفنيل(HENREE DE GOVNEEL)، ذلك وسيلة لرفع الرسوم الجمركية من (١٥%-٢٥%)، فسكت التجار على امل ان تعود الى سابق عهدها بعد انتهاء الثورة، لكن المفوضية العليا استمرت برفع الرسوم، من دون استشارة المختصين، في الوقت الذي بقيت فيه رسوم

---

(١) مقتبس من: م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٢) المنعقدة في (٢٩ كانون الاول ١٩٣٠)، ص٧.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٤ نيسان ١٩٣٤)، ص٤.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١١ نيسان ١٩٣٤)، ص٤.

البلدان المجاورة من دون زيادة[١]، ادى ذلك الى انتشار التهريب للتخلص من الرسوم، اضاف الى ان كثيراً من التجار قد اخذوا يفكرون بترك البلاد، وفتح مراكز تجارية لهم في فلسطين وامارة شرق الاردن، اذ كانت حكومة شرق الاردن تتقاضى(١١%) كرسوم على المنتجات، على اختلاف اصنافها، لكنها بطبيعة الحال تتفق مع مصالح البلاد، وقد بينت لجنة التجارة الهبوط في الواردات من جراء زيادة الرسوم بالشكل الآتي:

السنة	الواردات
١٩٣١	١٨١٨٧٠٣٢٠
١٩٣٢	١٥٢٥٧٠٣٠٠

اما واردات جمرك فلسطين فهي:

السنة	الواردات
١٩٣١	٢٥٠٠٠٠٠/١
١٩٣٢	٤٠٠٠٠٠/٢

يلاحظ في الارقام المذكورة زيادة هائلة في واردات جمرك فلسطين على الرغم وجود ازمة اقتصادية عالمية، وهذا يدل على تحول التجارة الى فلسطين، واصبحت لبنان زبونه لهم بعد ان كانت فلسطين هي احد زبائن لبنان، لذلك قدم تجار لبنان بطلب ما يأتي:

- تعديل الرسوم الجمركية واشراك هيئات وطنية متخصصة لدراسة التعديل.
- اعفاء المواد الخام التي تستعملها الصناعة الوطنية من الرسوم الجمركية.

مطلباً ناغمه المجلس النيابي عن طريق لجنة منتخبة، من المجلس تتكون من ثلاثة نواب تتعاون وتشترك مع الحكومة، في المشاورات اللازمة مع المفوضية العليا، من اجل مسألة الرسوم

(١) المصدر نفسه، ص٥.

الجمركية[١]. لكن النائب ايوب ثابت طلب ان تتألف اللجنة من رؤساء اللجان داخل المجلس، وبرئاسة رئيس مجلس النواب، بينما طلب النائب ابراهيم حيدر ان يحال الموضوع الى اللجنة المالية، لدراسته وابداء رأيها فيه، كون روؤساء اللجان لديهم اشغال خاصة ومسؤوليات، مما دفع النائب ايوب ثابت للقول:

"ليس في المجلس رجل مشغول او غير مشغول خصوصاً في قضية حيوية مهمة كهذه القضية، فكلنا هنا للعمل في خدمة البلاد واني اشرت الى رؤساء اللجان كونهم اصحاب مكانة وعلم وقانون ولهم الحق بالاستشارة واستدعاء من يشاؤون". وبين النائب ميشيل زكور ان هناك تقارير عدة تتعلق بهذا الموضوع يستلزم دراستها في المجلس وقتاً طويلاً، ورأى من الاوفق ان تؤلف هذه اللجنة لدراسة كل ما يتعلق بالموضوع من تقارير وبيانات درساً وافياً وتعود للمجلس بنتيجة ليتناقش بها ويصدر قراره٠ **"اما كم عدد اعضاء اللجنة فهذه المسألة ليست جوهرية فثلاثة اعضاء يشتغلون افضل من ستة لا يشتغلون"**. فتمت الموافقة على تشكيل اللجنة واختيار اعضائها بالاقتراع[٢]. امراً افضى الى تغيير نسبي في واقع التجارة لدرجة ان تصدير اصناف متعددة منها الليمون والموز والعنب، الا ان هذا الانتعاش لم يكتب له ان يعيش طويلا، فلم يسلم من العراقيل التي تضعها المفوضية العليا في طريق ما تصدره لبنان من الفواكه المذكورة وغيرها، لذا عمل المجلس جاهدا الى لفت اتباه المفوضية العليا الى هذه المسألة، المهمة التي لها دور فاعل في تجارة لبنان، وقد استمرت الجمارك الفرنسية في عرقلة تجارة الفواكه اللبنانية، على الرغم من تقديم المجلس شكوى للمفوض السامي من الاجراءات التي تقوم بها المفوضية جراء تصدير الفواكه، وقد كرر المجلس طلبه للمفوض السامي للنظر بقضية

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١١نيسان ١٩٣٤)، ص٥.

(٢) تم اختيار اللجنة كالاتي: عدد اصوات المقترعين(٢٤) صوتاً نالوها كما يلي: الاستاذ اده (٢٣) صوت، خالد شهاب(٢٣) صوت، بشارة الخوري(٢٢) صوت، والرئيس شارل دباس (٢١) صوت، ونجيب عسيران (١٩) صوت، خير الدين الاحدب(٤) صوت، وايوب ثابت وابراهيم المنذر(٢) صوت، وحميد فرنجيه ونيقولا غصن و كميل شمعون صوتاً واحداً٠ ففاز كل من : نجيب عسيران واميل اده وبشارة الخوري و= =خالد شهاب و شارل دباس ٠ م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١١ نيسان ١٩٣٤)، ص٥.

التجارة، الا ان الاخير لم يعطِ الموضوع الاهمية التي تتناسب وحجم الضرر الذي لحق بالبلاد [١].

اخذت تجارة الفواكه بالتدني وخصوصاً الكرمة، التي يعيش على ايراد منتوجاتها قرابة الف نسمه، واخذ اهلها يسترحمون لرفع الظلم عنهم، والنظر لشكواهم، فالرسوم باهظة على منتوجاتهم، فالحكومة تتقاضى رسم (٩٧) غرش ونصف[٢]، على كل تنكة كرمة البالغ ثمنها (١٠٠) غرش، لذا اضطر اهلها الى الاستغناء عن عمل الكحول، والاكتفاء ببيع العنب، الذي وصل ربح الرطل النظيف والخارق منه الى غرشين، واي خلل يوجد في الكمية المصدرة ترفض بالكامل، فطالب قسم من النواب حكومة لبنان الى مراجعة المفوضية العليا والانتباه الى لهذه المسألة المهمة، اذ ان رطل العنب يكلف صاحبه (١٠) غروش، ووصل سعر بيعه في بعض الاحيان الى (٨)غروش، اذا كان من الاصناف الراقية اما الاصناف العادية فيباع ب(٣) غروش، وهذا يستدعي الحكومة ان تنتبه وتنقذ هذه التجارة[٣].

على الرغم من كل المناشدات والمطالب التي قدمها التجار والمزارعون لتخفيض الرسوم المفروضة على الفاكهة والمنتجات اللبنانية، الا ان الحكومة لم تضع حلا لهذه القضية، وفي الوقت نفسه لم تخفت الاصوات في المجلس النيابي بالمطالبة بإعادة النظر بهذا الخصوص، وفي جلسة السابع والعشرين من ايار عام ١٩٣٨، لفت النائب خليل ابو جودة[٤]، انظار

---

(١) م٠م ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٥)، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٦.

(٤) ابو جودة خليل حبيب(١٩٠٨– ١٩٩٣): سياسي لبناني، ولد في انطلياس ، توفي والده وهو في السنة الاولى من عمره فتعهدته والدته، تلقى علومه في مدرسة الرهبان الانطونيين في انطلياس، وتابع دراسته في مدرسة الحكمة، ثم كتب في جرائد الارز والمعرض والبلاد، وعمل مع بعض الصحفيين كالأخطل الصغير ويوسف السودا وميشال زكور ويوسف الخازن، وفي سنة ١٩٤٧ اصدر جريدة الدستور ثم اصدر جريدة الاصلاح عام ١٩٥٣، انتخب نائبا عن جبل لبنان عام ١٩٣٧، واعيد انتخابه عام ١٩٤٤ في ٢٣ نيسان خلفا لأميل اده الذي اسقطت نيابته، ثم فاز في دورة عام ١٩٤٧ انتخب عضوا في لجان: التربية الوطنية والاشغال العامة والصحة العامة والمال والموازنة والادارة والعدل والشؤون الخارجية ،ساهم الى جانب بشارة الخوري في تأسيس الكتلة الدستورية عام ١٩٣٢، ومثل لبنان في عدة مؤتمرات، واسهم في وضع ميثاق جامعة الدول العربية، عرف

الحكومة، الى وضرورة الاهتمام بالثمار الحمضية التي يصدرها لبنان، خصوصا وان فرنسا قد وضعت العراقيل في طريقها، من خلال الضريبة المفروضة والتي تقدر ب(١٥) فرنك على كل صندوق عام ١٩٣١، وقد رفعت فرنسا هذه الضريبة الى (٣٥) فرنك عام ١٩٣٨، وقابلة للزيادة، وطالب النائب على لسان عدد من النواب بأن تهتم الحكومة بمسألة التجارة بصورة عامة، وهذه الثمار بصورة خاصة، لأنها مصدر رزق اغلب العوائل، كما انها تساهم بشكل كبير بقوة اقتصاد لبنان[١]، كما ناشدَ النواب حكومة لبنان بمطالبة المفوضية العليا بدراسة موضوع الضرائب دراسة متأنية لأنه انهك تجارة لبنان، خصوصا ما يفرض على الليمون، المصدر للأسواق الفرنسية فهي تفرض عليه ضرائب عالية، في الوقت الذي يدخل الليمون الفرنسي لأسواق لبنان من دون جمرك تذكر[٢].

كانت السياسة الفرنسية مقتصرة على ما تراه مناسبا لمصالحها التجارية، فتهتم بما تصدره الى لبنان من منتجات، من دون الاهتمام بمنتجات البلاد، وقد ادت سياسة الاهمال هذه الى تدمير كثير من المنتجات الوطنية، وتسرب الغش لها، مما اساء الى سمعتها ومن هذه المنتجات زيت الزيتون، فقد ادى اهمال سلطات الانتداب الفرنسي الى تصدير المنتجات ومنها زيت الزيتون الى انتشار الغش في هذا المنتوج، اذ كشفت الولايات المتحدة الاميركية ان زيت الزيتون اللبناني يخلط مع زيت القطن وزيت الذرة ويصدر لأسواقها كزيت اصلي، فعملت الحكومة الاميركية على محاربة القائمين على هذا الامر، وانزلت بهم عقوبات مختلفة بحسب قول النائب خير الدين الاحدب، لكن النتيجة كانت تردي سمعة المنتجات اللبنانية، التي كان زيت الزيتون يتصدر قائمة الجودة في انتاجها، وقد طالب النائبان ابراهيم ابو خاطر وجورج يعقوب من الحكومة اللبنانية اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الغش، بوضع عدد من المراقبين على هذه القضية، كما طالبوا ايضا بمضاعفة الضريبة على الزيت المستخرج من غير الزيتون، والذي

بمواقفه الجريئة ونصرته للحق، ومساعدة المظلومين. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، الصدر السابق، ص١٢- ١٣.

(١) م٠م ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٣) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣٨)، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤.

تصدره فلسطين الى لبنان، وكرر النواب طلبهم للحكومة بمراقبة انتاج الزيت، منعاً للغش للذي اساءَ الى لسمعة تجارة زيت الزيتون[١].

مرت التجارة اللبنانية بأزمات عدة مُدة الانتداب الفرنسي، وكان التاجر والمزارع هو ضحية كل ازمة، لذا تطرق مجلس النواب في جلسة (١٣ كانون الاول ١٩٣٨) الى مسألة تجارة الليمون الى تركيا، فقد كان التجار يشحنون الليمون الى تركيا بصورة مستمرة ويقبضون ثمنه نقداً، الا انهم فوجئوا بقانون صدر حديثاً في تركيا يحظر اخراج النقد التركي، وقد كان صدوره بعد تسليم كميات كبيرة من الليمون الى التجار الاتراك، كانت هذه الازمة بمثابة صدمة كبيرة للتجار في لبنان، فقد سلموا بضاعتهم قبل صدور القانون، وهم ينتظرون الحصول على ثمن منتوجاتهم، فطالب المجلس الحكومة بمذكرة رسمية باتخاذ التدابير اللازمة للحصول على اموال التجار، لان ذلك قلل الهمم واحبط العزم لديهم، فأجابت الحكومة ان هذه المسألة من اختصاص المفوضية العليا وستعمل على حلها [٢].

تعرضت تجارة الليمون الى ازمة جديدة ناقشها المجلس النيابي في جلسته التي عقدها بتاريخ الثامن عشر من شباط عام ١٩٣٨، بسؤال النائب خليل ابو جودة متعلق بدخول الليمون اللبناني الى اسواق الدولة المنتدبة، فقد عملت سلطات الانتداب على زيادة الرسوم الجمركية على اليمون اللبناني، بمقدار (١٠٠%)، فبعد ان كان جمرك مرسيليه يستوفي (١٨) فرنك على الصندوق المصدر من لبنان اصبحت تأخذ عليه رسم (٣٥) فرنك، اي زيادة (١٧) فرنك، على كل صندوق، فرضت هذه الزيادة في الوقت الذي كان فيه مصدرو الليمون ينتظرون من الانتداب الفرنسي ان يوافق على دخول (٢٥٠) الف صندوق من الحمضيات اللبنانية لأسواق فرنسا، معفاة من الرسوم الجمركية، لقد نكب قرار زيادة الرسوم كل التجار في لبنان، وما يعمق الجراح في هذا الموضوع هو ان فرنسا لم تفرض هذه الزيادة على الليمون الوارد من تونس

---

(١) م٠م ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٣) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣٨)، ص٤.

(٢) م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (١٣ كانون الاول ١٩٣٨)، ص٧.

والجزائر[١]، وبهذه الحال اصبح من المستحيل ان يزاحم تجار لبنان لبضاعة تجار تونس والجزائر، اضافة الى هذا كله فأن حكومات العالم اعتادت ان تنبه المصدرين قبل زيادة الرسوم، على صادراتهم، وتمنحهم مهلة لتصدير البضاعة الجاهزة والمسلف عليها[٢]، وهذا ما قامت به تركيا عندما رفعت الرسوم على الليمون، لذا طلب المجلس من الحكومة ان تفاتح المفوضية بهذا الشأن، وتشرح الاجحاف بحق التجار والتجارة اللبنانية، واضاف النائب خليل ابوجودة قائلا" **اود ان الفت نظر الحكومة والزملاء في المجلس ان كل يوم يمضي وتتوقف فيه الحكومة عن العمل تخسر فيه البلاد الاف الليرات، ويؤدي ذلك الى اقفال الورش التي تشتغل بالليمون وتعطيل السوق من العمال**"، ومن اجل ذلك الح النواب على الحكومة بأن تراجع المفوضية العليا لكي تخاطب بدورها حكومة فرنسا، بإرجاع الامور الى ما كانت عليه قبل فرض الزيادة الجمركية، وان تحل مشكلة مستحقات التجار، واضاف النائب فريد الخازن بخصوص تجارة الليمون قائلا" **ان لبنان تستقبل يوميا العشرات من سيارات الشحن المحملة بالليمون الموبوء نحن نستقبله، وهم لا يستقبلون منا الطازج والنقي من الفاكهة، فنطالب حكومتنا ان لا تغض الطرف عن هذه المسائل التي انهكت تجارتنا**" [٣].

ونتيجةً لتدهور اوضاع التجارة في لبنان قدم النائب نجيب نكد[٤]، في الجلسة المنعقدة في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٣٨، اقتراحاً بأنشاء "دائرة خاصة للتصدير" تكون وظيفتها ليست مراقبة التصدير بل العناية بأمره، وايجاد اسواق للحاصلات ووضع اتفاقيات متبادلة مع

---

(١) م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٣) المنعقدة في (١٨شباط ١٩٣٨)، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) نجيب نكد(١٩٣٨– ١٩٦٢): سياسي لبناني ولد في زحلة ، تلقى علومه في المدرسة الروسية، درس الصيدلة واحرز شهادتها، فتح صيدلية في زحلة واهتم بالأعمال الاقتصادية، فأنشاء شركة للكهرباء في زحلة وشارك في تأسيس مصرف عرف باسم بنك شمعون ونكد، عين نائبا عن محافظة البقاع عام ١٩٣٧، وكان عضوا في لجنة المال والموازنة،. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٥٢٠.

البلدان الاخرى، وهذه مسألة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لتفادي ما حصل من قرارات ورفع نسبة الجمرك بوجه التجارة اللبنانية[١].

ويبدو ان كل ما قدمه النواب من مقترحات، وما قدمة التجار من مطالب ومناشدات للحكومة وللمجلس من اجل ان تفيق التجارة التي باتت في غيبوبة طيلة مدة الانتداب الفرنسي، وعلى الرغم ان الحكومة قد اوصلت صدى كل ما قدم لها من مقترحات ومناشدات الى مسمع المفوضية العليا، الا ان الاخيرة كان جل اهتمامها منصباً باستيراد وتصدير المنتجات التي تريدها هي فقطً اضافة الى ما ينتج بفلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني، فالدولتين قد اقتسما المنطقة فيما بينهما وفق اتفاقية سايكس بيكو الانفة الذكر، ولم تعر اي اهتمام لما تقدمه الحكومة والمجلس من مطالب، مما ادى في النهاية الى تدهور حالة التجارة وتردي اوضاع التجار والالف العوائل والعمال، الذين فضلوا ترك لبنان اسوةً بالفلاح والعمال واصحاب المعامل وسلكوا طريق الهجرة لإنقاذ عوائلهم طلباً للقمة العيش.

(١) م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (٢٢ شباط ١٩٣٨)، ص٣.

الفصل الثالث السياسة النيابية تجاه واردات الدولة ١٩٢٠- ١٩٤٣.

المبحث الاول: المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة المصالح المشتركة(١٩٢٠- ١٩٤٣).

المبحث الثاني: المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة (الضرائب والرسوم ١٩٢٠- ١٩٤٣).

المبحث الثالث: دور المجلس النيابي في مناقشة التشريعات الاقتصادية(١٩٢٠- ١٩٤٣).

المبحث الاول: (المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة المصالح المشتركة ١٩٢٠- ١٩٤٣).

عملت سلطات الانتداب الفرنسي بعد تطبيق اتفاقية سايكس- بيكو على فرض سيطرتها على سوريا ولبنان، وتطبيق الانتداب بكل اشكاله، ثم سعت الى اتباع سياسة اقتصادية محكمة، اذ جعلت كل مقدرات البلدين الاقتصادية تحت اشرافها المباشر[١]، فوحدت اقتصاد البلدين وفق مسمى (دائرة المصالح المشتركة)، وهي دائرة فرنسية تابعة للمفوضية العليا الفرنسية تدير وتسيطر على قمم الاقتصاد في كلا البلدين[٢]، وتعيد تصدير ملايين الفرنكات من الارباح السنوية الى فرنسا، وكانت تشرف على الجمارك والمرافئ، والمؤسسات المالية، والاشغال العامة، والمحاجر الصحية، والبريد والبرق، والاثار....الخ. وكانت السلطات الفرنسية توزع قسماً من عائدات المصالح المشتركة على حكومة البلدين[٣].

لم تكن (المصالح المشتركة) غائبة عن المناقشات النيابية، في مجلس النواب اللبناني، بل حظيت بنصيب وافر من النقاش مدة الانتداب الفرنسي، اذ تناول المجلس مسائل عدة، في مناقشاته، حظي البنك السوري بنصيب منها [٤].

---

(١) بدر الدين السباعي، اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا (١٨٥٠- ١٩٥٨)،(دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧)، ص٩٦.

(٢) فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، (بيروت: رياض الريس للنشر، ١٩٩٩)، ص٩٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) بعد خضوع البلدين للانتداب الفرنسي لم يلبث البنك العثماني ان عمد عام ١٩١٩ الى تأسيس شركة مساهمة، تدعى (بنك سوريا ولبنان الكبير)، وفقا للاتفاقيات التي تمت مع وزارة المالية الفرنسية في باريس، وتمت المصادقة عليها من قبل وزارة الخارجية الفرنسية، في (٢٨ نيسان ١٩١٩)، وقد نال البنك جميع الوكالات والامتيازات، التي كان يملكها ويتصرف بها البنك العثماني في سوريا من قبل. اصدر المفوض السامي الفرنسي المرسوم ذو الرقم (١٢٩) المؤرخ في (٣١ اذار ١٩٢٠)، الذي منح امتياز اصدار النقد على اساس الفرنك الفرنسي، وفرض تداول اوراقه، لتسهيل السبل وترقية الحالة الاقتصادية، في سوريا ولبنان الكبير، كما تم القيام بالأعمال التالية: ١- اصدار الاوراق النقدية تفع قيمتها لحاملها حين الطلب وذلك بناء على الامتياز الممنوح وعلى الشروط المكورة في صك الامتياز. ٢- عقد قروض وسلف للحكومتين= =السورية واللبنانية حسب شروط الاتفاق التي ستعقد بينهما. ٣- قطع جميع الاوراق التجارية والسندات والسفاتج والكمبيالات ، وكل الاوراق وسندات الاعتماد التي لا تتجاوز مدة استحقاقها (١٨٠) يوم. ٤- القيام بقطع سندات سواء كانت قابلة

فمن خلال الجلسة التي عقدت في (١٨تشرين الثاني ١٩٢٢)، عد النائب فؤاد ارسلان ان البنك السوري من الاشياء المبتكرة بدون علم الحكومة الوطنية، وطالب بضرورة التعامل النقدي كونه من بين اهم مفاصل المصالح المشتركة مع فرنسا، خاصة فيما يتعلق بوضع النقد السوري وعلاقته بالفرنك الفرنسي، محاولاً طرح مسألة في غاية الاهمية مفادها تعزيز الثقة بالنقد السوري، عن طريق ربطه بالنقد الفرنسي، بما يضمن توفير الامان لدى المواطنين بالعملة السورية، وما يعادلها من الفرنك الفرنسي قائلا: " **ان يوضع ورق فرنسي للتداول تأميناً للجمهور**"[١]. اذ اكد ذلك مندوب المفوضية الفرنسية العليا المسيو اوبوار مبيناً للمجلس مدى اهمية هذه المسألة، وتأثيرها على التعامل النقدي في البلاد، كما طلب النائب ان لا تكون منفعة وضع الورق بالتداول محصورة في البنك السوري، بعيدا عن حكومة لبنان، وفي ذات الموضوع بين النائب شبل دموس ان الحكومة اللبنانية قد سعت الى حل مسألة البنك السوري، طبقا لرغبات اللجنة الادارية، كما اكد النائب ذاته ان مندوب المفوضية العليا سيلقي على المجلس بيانا بهذا الشأن، وسيتضح للمجلس من هذا البيان ان البنك السوري يعترف بضرورة موافقة الحكومة اللبنانية على امتياز اصدار اوراق النقد من احد البنوك، وهذا البنك سيكون مستعد ان يعطي الحكومة نصيبها من ارباح اصداره، وان يطرح اسهمه في السوق وبذلك تكون الحكومة اللبنانية قد نالت نصيبها. اما بخصوص العملة فقد اوضح النائب ان الحكومة طلبت من البنك السوري ان يسحب من التداول اوراق القرش والخمسة قروش، وابدالها بمسكوكات من النيكل والبرونز، من فئة قرش و قرشين، وخمسة قروش، وهذه المسكوكات ستضرب باسم الحكومة اللبنانية، وستحفظ حكومة لبنان لنفسها الحق بسحب القطع ذات النصف قرش التي اصدرها البنك باسمه[٢]، ومن البديهي ان الارباح التي تنتج من هذه العملة ستعود لخزينة لبنان، واكد النائب ان مضي الحكومة بضرب المسكوكات يتوقف على موافقة المجلس ورفضه لهذه المسألة[٣].

للتحويل او غير قابلة له٠ وعقد قروض او سلف عليها بشرط ان تكون تلك السندات مظمونة. للمزيد ينظر: بدر الدين الساعي، المصدر السابق، ص٩٦- ص٩٧.

(١) المجلس التمثيلي الاول، الجلسة (٤٤) المنعقدة في (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣)المجلس التمثيلي الاول ، الجلسة (٤٤) المنعقدة في (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢)، ص٢.

وطرح النائب فؤاد ارسلان سؤالاً للحكومة عن اجراءاتها فيما يخص قضية البنك السوري، كونها وعدت في وقت سابق انها ستتوصل الى حل يتوافق مع مصلحة لبنان، وفي الوقت ذاته سأل النائب اميل اده الحكومة عن مسألة سك العملة وما حصل بها من مستجدات في هذا المجال، فأجاب ناظر المالية قائلا:

"**ان الحكومة ستضرب عملة معدنية صغيرة باسم لبنان، وقد قبلت المفوضية بذلك والحكومة شارعتاً في تنفيذه. اما فيما يخص الورق النقدي والاتفاق مع البنك السوري، فمندوب المفوضية العليا قرأ بياناً لهذا المجلس جاء فيه ان المفوضية العليا اعترفت لحكومة لبنان بحق الاتفاق مع البنك بشأن الاوراق النقدية واخذ حصتها من الارباح**"[١].

طلب النائب اده من الحكومة ان يكون الورق النقدي باسم لبنان ايضا، وان يكون لهذا الورق رواجاً في الاسواق السورية، كما للورق السوري رواجاً في لبنان، وسأل النائب مجيد ارسلان الحكومة: "**هل لها معرفة بإعطاء البنك السوري امتيازاً لمدة خمس سنوات وهل لها القدرة على محاسبته والتأكد من ارباحه الماضية في حال ارادة ان تقاسمه إياها قبل نهاية مدة الامتياز**". فأجاب وزير المالية: "**ان الحكومة تباحثت مع المفوضية بهذا الخصوص، كون الامتياز مُعطى للبنك من المفوضية**"[٢]. وبين النائب ايوب ثابت[٣]، ان المادة الثانية من

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٣) المنعقدة في (١١ نيسان ١٩٢٣)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ايوب ثابت(١٨٧٤– ١٩٤٧): سياسي لبناني ولد في قرية محدون ، وتلقى علومه في المدارس المحلية، انتقل الى بيروت ودرس في المدرسة الانجيلية السورية وتخرج منها طبيباً عام ١٨٩٣، سافر الى الولايات المتحدة الامريكية، تخصص في الطب الداخلي ١٩٠٥، عمل في احدى مستشفيات نيويورك. ثم عاد الى بلاده ليمارس مهنة الطب، عرف بموله السياسي وانتمى الى الجمعية الاصلاحية في بيروت، ١٩١٦ سافر الى باريس للاشتراك في المؤتمر العربي الاول الذي عقد فيها خلال الحرب العالمية الاولى، كانت له تحركات واسعة، هرب الى نيو يورك للتخلص من جمال باشا وعمل على مهاجمة الاتراك من خلال الصحافة ، عاد الى لبنان بعد الحرب وعمل في رابطة الطوائف المسيحية التي طالبت بالانتداب الفرنسي على لبنان= =عينه حاكم لبنان الكبير ترابو في(١٤ ايار١٩٢٢) عضوا عن الاقليات في المجلس التمثيلي الاول عن بيروت، ثم عين عضوا في مجلس الشيوخ في (٢٤ ايار ١٩٢٦) وبعد الغاء المجلس عام (١٩٢٧) اصبح عضوا في مجلس النواب الذي

القانون الاساس تقضي ان كل امتياز يُعطى قبل هذا القانون "يُعَدّ لغواً"، واكد على رفع طلب الى المجلس بخصوص طبع اوراق النقد باسم لبنان، امراً نوه ازاءه الرئيس حبيب باشا السعد، انه سيتم تعين جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع[١]. وفي جلسة (١٥كانون الثاني ١٩٢٤) استفسر الرئيس نعوم لبكي[٢]، عن حاجة البلاد الى بنك اصدار العملة؟. وهل يقبل المجلس الاتفاق مع البنك السوري لأجل اصدار الورق النقدي؟. على الشروط التي يراها المجلس موافقة لمصلحة البلاد اولا، طرحاً رد ازاءه النائب ابراهيم ابو خاطر[٣] قائلاً:

"نحن مقتنعون بأن بنك اصدار في البلاد ضروري ولا مندوحة عنه لشدة حاجتنا الى المال الاجنبي وضرورته لتسهيل التعامل في ظل ازمة الظروف الحالية لان بدون اوراق النقد ستغلى المعيشة وضيق

استمر حتى عام (١٩٢٩)، انتخب نائبا عن مقعد الاقليات عام (١٩٣٤) في بيروت، وفي عام(١٩٣٧) عين نائباً عن الاقليات في بيروت، وفي انتخابات (١٩٤٣) انتخب نائبا عن بيروت للمرة الاخيرة، وبقي حتى وفاته، عين امين سر للدولة اللبنانية في عهد الرئيس اميل اده، تولى عام (١٩٤٣) رئاسة الدولة اللبنانية. عدنان محسن ورياض غنام، المصدر السابق، ص٩٥ .

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٣) المنعقدة في (١١ نيسان، ١٩٢٣)، ص٢.

(٢) نعوم لبكي(١٨٧٥– ١٩٢٤): سياسي لبناني ولد في بلدة بعبدا، وتعلم في مدارسها ثم تابع دراسته في مدرسة الحكمة في بيروت. سافر الى البرازيل عام ١٨٩٤، وعمل في الصحافة فأنشأ مع اسعد خالد جريدة الرقيب عام (١٨٩٦) ثم المناظر مع حبيب حنون في سان باولو واستمر حتى عام ١٩٠٨، وانشأ في المهجر حزباً وطنياً مع رجال العلم والسياسة، عاد الى لبنان عام ١٩١٠ اعاد اصدار جريدة المناظر، عين مدير لناحية بسكنتا عام ١٩١٣، احيل الى المجلس العرفي في عالية اثناء الحرب العالمية الاولى، لكن توارا من وجه السلطات العثمانية وقاسى في تخفيه مشكلات كثيرة٠ عين عضواً في اللجنة الادارية في لبنان الكبير عن المتن، انتخب نائبا عن جبل لبنان عام ١٩٢٢ في المجلس التمثيلي الاول٠ للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤٤٧.

(٣) ابراهيم ابو خاطر(١٩٠٦–١٩٨٩): سياسي لبناني ولد في زحلة ، تلقى علومه في مدرسة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، درس الحقوق ونال اجازتها من جامعتهم، مارس مهنة المحاماة فترة ثم انتقل عام ١٩٤٦ الى السلك الدبلوماسي فشغل منصب صغير للبنان لدى دول ايطاليا والنمسا والمكسيك، ثم سفير لدى الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ – ١٩٦٦)، كانت له علاقات متينه مع الرئيس جمال عبد الناصر، كان مندوب لبنان الدائم في جامعة الدول العربية، ترأس بعض الوفود في لقاءات عدة في اطار الجامعة العربية، انتخب نائباً عن قضاء زحلة في دورة ١٩٦٨، كان عضواً في لجنة الشؤون الخارجية، عين وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة في كانون الثاني ١٩٦٩ في حكومة الرئيس رشيد كرامي، عين وزيراً للدولة في تشرين الاول عام ١٩٨٠ في حكومة الرئيس شفيق الوزان ٠عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص١٥.

الحال٠ ولا مندوحة عنه لان الدولة المنتدبة تنفق الملايين على جيشها وبهذه الملايين التي تربحها البلاد انعاش لها وتخفيف للازمة الماسكة بخناقها٠ ولما كان لا قبل للدولة المنتدبة على ادخال عملتها جبراً عملاً بشروط الانتداب كان لابد لها من ايجاد ورق نقد مرتبط بالفرنك لتتمكن من الانفاق على جيشها وموظفيها" [١].

ويبدو من ما طرحه النائب اعلاه انه قرأ بشكل موضوعي عملية التوازن، بين مصادر العملة الاجنبية وتأثيرها على وزن العملة المحلية، وان كانت سورية. حتى انه حاول ربط تأثيرات النقد المتمثل بالفرنك الفرنسي على اقتصاد لبنان سلبياً بسبب ظروف الحرب العالمية الاولى، وانعكاساتها السلبية على الواقع العالمي ككل لا على لبنان فحسب. ولأهمية الموضوع وحساسيته الاقتصادية نجد ان رئيس المجلس النيابي لم يتوان في استرجاء النواب بضرورة المناقشة الموضوعية الخاصة في موضوع مشروع الاتفاق بين حكومة لبنان الكبير والبنك السوري، عاداً ان تحرير هكذا مشروع مهم من اولويات اعطاء صورة حسنة عن نشاط المجلس بهكذا موضوعات حيوية قائلاً:" **لا حول ولا قوة لنا إلا أن نبرهن على كفاءتنا من جهة العقل ومن جهة المعرفة**" [٢].

اكد النائب شبلي دموس على ضرورة ايجاد بنك اصدار في البلاد، من اجل اصدار عملة ورقية تحل بدل الذهب لتفادي فقدان قيمته، وبين النائب الغاية من الاتفاق بين سوريا ولبنان لإنشاء البنك تكمن في اصدار نقود ورقية للتعامل، وكذلك ليستفيد البنك من الارباح التي يجنيها، وتسهيل الامر على الدولة المنتدبة بإيجاد المال اللازم لمصروفات الجيش الفرنسي، من دون التعرض لشحنه من فرنسا وتبذير الفرنك في بلاد اجنبية، وكذلك لتستفيد الحكومة اللبنانية من الريع الذي يأتيها من اسهم الارباح، اضافة الى ما يصرفه الجيش داخل البلاد من اموال، يمكن ان تنعش الميزانية التجارية للبلاد. كما بين النائب ان البنك سيصدر عملة ورقية تحل محل العملة المعدنية، خوفاً من فقدان الذهب. مستشهداً بنظريات علماء الاقتصاد القائل بعضها(**العملة الرديئة تهزم امامها العملة الجيدة) و (رخص البضاعة يستهوي العملة الجيدة**

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثانية، الجلسة (٤١) المنعقدة في (٥ كانون الثاني ١٩٢٤)، ص٢.
(٢) المصدر نفسة، ص٤.

فيجرها وراءه) واكد النائب ايمانه بهذه النظريات، وفي حال عرض الذهب بالأسواق التجارية ستنهال البضائع الرخيصة، فيستهوي رخصها الذهب اللبناني ويذهب وراءها، وتأخذه اصحاب البضائع وعندها يصعب استرجاعه بالطريقة التي ذهب بها، لكساد البضائع والمحاصيل في لبنان. وابدى النائب موافقة على ايجاد البنك. امراً ايده مندوب المفوضية العليا الفرنسية، كونه يسهل على فرنسا وجود نقد لبناني مرتبط بالعملة الفرنسية، كي يسهل عليها استعماله في سد نفقات جيوشها، والتخلص من نفقات شحن الاموال من فرنسا [١].

قرر المجلس بالإجماع على تشكيل لجنة لدراسة مشروع الاتفاق، ثم تطرح على المجلس نتيجة اجاباتها، وتقرر ان تتكون اللجنة من خمسة اعضاء، بعد ان رفض المجلس ان تتكون من ثلاثة اعضاء [٢]. واكد النائب وديع طربية بعد فوزه بعضوية اللجنة على اهمية البنك وتأثيره في الجانب الاقتصادي على لبنان[٣]. جاء ذلك في تقرير اعده النائب نفسه، ونظراً لأهميته أُلحق نصه بالمحضر. اكد التقرير ان شخصيات اقتصادية وسياسية متمثلة بصبحي بركات رئيس الدولة السورية، والمسيو بريفا اوبوار وكيل حاكم دولة لبنان الكبير، اللذان يعملان معاً بالوكالة عن دولة لبنان الكبير وعن اتحاد دول سوريا، والمسيو موريس بيرار والمسيو رينيه فومينيه العاملين بالوكالة عن بنك سوريا في باريس، اتفقوا ان يكون بنك سوريا يدعى "بنك سوريا ولبنان الكبير"[٤].

وهذا يدل على ان موضوع النقد وعملية اصداره بالطرق القانونية هي جزء مهم من المصالح المشتركة، لا مع سوريا فحسب بل مع فرنسا نفسها، التي حاولت ربط الليرة السورية بالفرنك الفرنسي، وهي تحاول ايجاد مخرج سهل لتمكين لبنان من اصدار عملة محلية، توازي الليرة السورية من حيث القيمة. وهذا ما يدلل عملية ربط اصدار العملة الجديدة ب"البنك السوري". من جراء تحوير باسمه بحسب القانون الاساس للبنك.

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، الدورة العادي الثانية، الجلسة (٤١) المنعقدة في(٥ كانون الثاني ١٩٢٤)، ص٤ .

(٢) الاعضاء الفائزين بعد الترشيح هم: موسى نمور والحسيني احمد مصطفى وقدورة حليم اديب وابراهيم ابو خاطر، واعيد اقتراع العضو الخامس ففاز النائب وديع طربية. المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة(٤٢) المنعقدة في (٨ كانون الثاني ١٩٢٤)، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٤.

فأبدى النائب ايوب ثابت عن رغبته في ان يكون للبنان استقلالية في اتخاذ قراراته المستقبلية، وعلى كافة الاصعدة، مرجحاً الدور النيابي والتنفيذي في عقد مثل هكذا اتفاقيات بشكل مستقل وان : " **القرار اللبناني مرهونٌ بالقرار الفرنسي**"[١]. كما شجع النائب قدورة حليم اديب قضية البنك، وبين ان تكون الاعمال التي يقوم بها البنك خاصة لقوانين لبنان، وايد ذلك عدد من النواب منهم نمور وحبيب السعد، وفي الجانب ذاته بين وزير المالية قائلا:

"**ان القانون الفرنساوي يُعَد جميع الشركات التي مركزها فرنسا هي شركات فرنسية، واذا نص القانون الاساسي لشركة ما عكس ذلك فيعتبر هذا النص لغواً**"[٢].

واضاف حبيب السعد قائلاً:

" **ولئن كنا اختلفنا في الطريق فإننا متفقون على الغاية من حيث ان تكون في المعاملات التي تجري بين اصحاب العقود والبنك في بلادنا وفصلها اي الدعاوي وفقاً للقوانين المحلية..**"[٣].

وقد ورد في المادة السادسة من مواد قانون البنك، ان يحق للبنك من دون سواه ان يصدر اوراقاً نقدية، تدفع قيمتها لحاملها لدى الاطلاع عليها في دوائره بسوريا ولبنان، وتكون هذه الاوراق بقيمة قرش واحد وخمسة قروش، وعشرة قروش وخمس وعشرون ليرة ومئة ليرة، وقد أُدخل على هذه المادة بعض التعديلات من النواب بما يُلائم ومصلحة لبنان[٤].

فيما جاء في المادة التاسعة ان دائرة اصدار اوراق البنك هي دائرة خاصة مستقلة تمام الاستقلال عن اعمال البنك التجارية، يفتح فيها حساب خاص بجميع اعمال الاصدار النقدية او سحبها، وقيمة الاوراق الموضوعة تحت التداول يجب في كل حين ان يكون لها مقابل، مؤلف من: نقود او سبائك ذهبية، و مجموعة اوراق مؤلفة من سندات وسفاتج تجارية، موقع عليها امضاءان على الاقل، يختارها البنك وتكون مدة استحقاقها تسعين يوماً، على الاكثر وتكون محررة بعملة اجنبية، ومسحوبة من سوق اجنبية على سوق اجنبية اخرى، او من سوق سورية او لبنانية الى سوق

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤٢) المنعقدة في (٥ كانون الثاني ١٩٢٤)، ص٤.

(٢) مقتبس من المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤٣)المنعقدة في (٩ كانون الثاني ١٩٢٤)، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٣.

(٤) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، (٤٤) المنعقدة في(١٠ كانون الثاني ١٩٢٤) ، ص٢.

اجنبية. وكذلك مبالغ من الفرنكات لا تتجاوز قيمتها ثلث الاوراق المتداولة، يودع في الخزينة الفرنسية بصورة الزامية، ويعطى هذا الحساب فائدة قدرها واحد ونصف بالمئة عن كل سنة.وقد عرضت هذه المواد للتصويت وتم الموافقة عليها وانهى المجلس نقاشه بالموافقة على مشروع الاتفاق[١].

لم تقتصر قضية المصالح المشتركة على البنك السوري، بل ناقش مجلس النواب ما ارتبط بالواقع الاقتصادي بشكله العام، ومفاصله الحيوية التي تسهم الى حد كبير في رفد الاقتصاد المشترك بين لبنان وسوريا، ومنها الطرق السياحية الرابطة بين البلدين والتي تقع مهمة ادارتها بيد سلطة الانتداب الفرنسي. ففي جلسة السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٦ طلب حاكم لبنان الكبير ليون كايلا(Leyon KaeiLa) من رئيس مجلس النواب اللبناني موسى نمور[٢]، التعاون مع الحكومة السورية، من اجل اتمام الطرق التي تخدم مصالح البلدين في قضية السياحة، اذ بين الحاكم ان الحكومة السورية قد ابلغته بأنها تنوي اتمام الطريق الحدودي بين البلدين وهي ترحب بمساعي حكومة لبنان في هذا المجال، تنشيطاً للسياحة وتعزيزاً للأمن، وقد تبين ان نظارة النافعة قد اعلنت عن تكلفة نفقات الطريق البالغ طوله (١٥) كيلو متر، وقدرتها ب(٤٠٠٠٠) اربعين الف ليرة سورية لبنانية، واضاف الحاكم انه ابلغ الحكومة السورية قائلاً:

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤٥) المنعقدة في (١٠ كانون الثاني ١٩٢٤)، ص٢.

(٢) موسى نمور(١٨٨١– ١٩٤٦): ساسي لبناني ولد في معلقة زحلة ، تلقى علومه في مدرسة الآباء اليسوعيين واكملها في مدرسة الحكمة في بيروت، درس الحقوق في دمشق وتخرج محاميا، انتخب رئيساً لبلدية المعلقة، اصبح عضواً في البلدية الموحدة بعد ضم بلديتي المعلقة وزحلة ١٩٢٠، انتخب نائباً عن البقاع في المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢، وفي المجلس التمثيلي الثاني ١٩٢٥، اعيد انتخابه في دورة ١٩٢٩بالتزكية، كذلك في دورة ١٩٣٧، عمل عضواً في لجان المجلس النيابية: الاشغال العامة، الصحة والمعارف، المال والموازنة، كان عضواً في مجلس المعارف الاعلى١٩٢٨، عين وزيراً للداخلية في اب ١٩٢٨ في حكومة حبيب السعد ووزيراً للمالية في تشرين الاول ١٩٢٩ في حكومة اميل اده، ووزيراً للداخلية، والصحة والاسعاف العام في حكومة اوغست اديب ١٩٣٠، ووزيراً للمالية، وكلف بشؤون الدفاع الوطني في تشرين الاول ١٩٣٧ في حكومة خير الدين الاحدب في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٨، ووزيراً للمالية في كانون الثاني ١٩٣٩ في حكومة عبد الله اليافي، نائب لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والبريد والبرق في تموز ١٩٤٢ في حكومة سامي الصلح، انتخب رئيس لمجلس النواب في تموز ١٩٢٠ ٠عدنان ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٥٢٠– ص٥٢١.

"على الرغم مما قد يكون لهذه الطريق من شأن ارى ان الشروع في هذا العمل صعب في الوقت الحالي، لأن في لبنان الكبير اشغالاً مستعجلة جداً يجب انجازها". وقد عرض الحاكم هذا الموضوع على المجلس لينظر فيه بغية الموافقة المبدئية، وعندما يصبح بالإمكان فتح الاعتمادات المالية اللازمة لها يُشرع العمل بهذا المشروع. واكد رئيس المجلس على اهمية الطرق بين البلدين، والفائدة التي ستصيب كليهما بعد اكمال هذه الطرق، إذا عرض المشروع للتصويت وتمت الموافقة عليه[١].

تناول النقاش في المصالح المشتركة مسائل متعددة كما ذكرنا سابقاً، وهنا ناقش المجلس مسألة "الديون العثمانية"[٢]، في الجلسة التي عقدت في (١٢ايار ١٩٢٨)، اذ تطرق النائب حبيب باشا السعد الى كيفية توزيع ما اصاب سوريا ولبنان من الدين العثماني. وقد اجابت الحكومة على ذلك مؤكدة ان التوزيع جاء بقرار دولي بحسب ما اقرته معاهدة لوزان، على اساس نسبة الواردات متعاملة مع الدين على اساس توزيع الانتداب، لا على اساس الدول التي وقعت تحت السيطرة العثمانية، وهذا يعني ان تدمج واردات كل من سوريا ولبنان في حصة واحدة، عدا واردات الجمارك في المرافئ الواقعة على الشواطئ اللبنانية السورية، فهذه تعامل بشكل منفرد وتضاف حصة كل منهما الى قيمة الواردات المشتركة. وقدم تقرير الحكومة ما مقداره (٤٧%) من واردات الجمارك اصابت لبنان لوحدها، حُسبت من لجنة مختصة ومشتركة اجتمعت في المفوضية العليا[٣]، وذكر النائب حبيب باشا السعد انه قد سأل الحكومة قبل سنة ونصف في احدى الجلسات، عن مهمة رئيس الوزراء السابق في باريس، فأجابت انه يعمل على تسوية

---

(١) م. م. ن ل، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٣) المنعقدة في (٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦)، ص٣.

(٢) الديون العثمانية: هي ديون حكومية تراكمت على الخزانة العامة العثمانية منذ عام ١٨٥٤، حينما عقدت الدولة العثمانية اول قرض مع الممولين الاوربيين، من اجل تمويل حربها ضد الامبراطورية الروسية، اذ تفاقمت ازمة الدين العثماني مع زيادة الاقتراض، خلال العقدين التاليين من القرض الاول. وبحلول عام ١٨٧٥ اعلنت الدولة العثمانية عن قرارها بتوقفها عن تسديد فوائد ديونها بشكل جزئي، ولم يستمر هذا الوضع طويلاً حتى اعلنت الحكومة العثمانية مع بداية عام ١٨٧٦ ايقافها سداد جميع فوائد ديونها الاجنبية، الامر الذي يشير وبشكل واضح الى افلاسها، اذ يعد هذا الدين ذروة الازمة الاقتصادية في حياة الدولة العثمانية. ٢٠٢٢/٥/٦ https://ar.wikipedia.org/wiki.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٦) المنعقدة في (١٢ ايار ١٩٢٨)، ص٤.

الديون العثمانية مع حاملي الاسهم [١]، وقد اصاب لبنان حينها (٣٠%)، ونصيب الدول المشمولة بالانتداب(٧٠%). وتبين ان نصيب لبنان من الاسهم (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين ليرة عثمانية، كما طلب السعد ان تأتي الحكومة بإيضاحات بالأرقام عن واردات الجمارك، كون ان نصيب سوريا من الواردات غير مقنع مقارنةً بنصيب لبنان، ولكون الموضوع يطول به النقاش فطلب الرئيس ان تعين جلسة خاصة لإنهاء المسألة وتم تأجيل الموضوع الى موعد اخر[٢].

اختلفت النقاشات في مسألة المصالح المشتركة، وهنا يسلط الضوء عن قضية اقتصادية مهمة تربط الاقطاب الثلاث سوريا ولبنان وفرنسا بمصلحة مشتركة ذات مردودات اقتصادية ومالية وهي قضية محصول "التبغ " المهم بالنسبة للاقتصاد في الدول الثلاث على حد سواء فهو من المحاصيل التي لعبت دور بارزاً في اقتصاد الاقطار انفت الذكر مدة الانتداب الفرنسي، اذ تطرق المجلس خلال جلسة (١٥ اذار ١٩٣٠) الى مسألة التبغ، من خلال ما بينه النائب ميشيل زكور عن تقرير اللجنة المالية التي اجتمعت برئاسة هنري فرعون[٣]. اذ تبين ان اللجنة درست قضية رسوم التبغ فيما يتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية، واجرت بعض التعديلات على المشروع، بما يتناسب مع وضع الفلاح اللبناني ومصلحة البلاد الاقتصادية، وقبلت المشروع مبدئياً غير انها وضعت رهن قبولها بأن توضع رسوم عالية على التبغ الاجنبي المستورد، حمايةً للتبغ اللبناني ومنع مزاحمة التبوغ الاجنبية له، ورأت اللجنة بحسب قول النائب زكور ان وضع رسم قيمته (٢٥٠) قرش عن كل كيلو هو رسماً مناسب، واصرت اللجنة على ان تعمل الحكومة مع دار الانتداب من اجل توحيد الرسوم، ليكون الرسم على التبغ الاجنبي واحداً في جميع الدول الوقعة تحت الانتداب الفرنسي، لان انقاص قيمة الرسم في سوريا وزيادته في لبنان ذلك سيضر بالتبغ اللبناني ويؤدي الى قتله، ورأى النائب ان ذلك ضروري ولا يمكن اهماله، خصوصاً وان

---

(١) المصدر نفسه.

(٢)المصدر نفسه.

(٣) هنري فرعون فليب(١٩٠٠– ١٩٩٣): سياسي لبناني ولد في مدينة الاسكندرية في مصر، وانتقل به والده الى سويسرا حيث درس في معهد الاباء الدومنيكيين في مدينة لوزان، ثم تابع دراسته الجامعية في كلية الحقوق في مدينة ليون الفرنسية، ونال الاجازة فيها عام ١٩٢٢، واتقن الى جانب اللغة العربية اللغة الفرنسية والانكليزية والالمانية، واعرض التجديد لاحقاً كما عرف بتأييد فكرة الميثاق الوطني، مثل لبنان في اجتماعات اللجان الفرعية، التي وضعت ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٤ ٠ عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤٠٥.

لبنان لا تتمكن من وضع حواجز جمركية بينها وبين سوريا الخاضعة للانتداب نفسه[١].

تلى النائب يوسف السودا تقريراً اللجنة العدلية عن المشروع، فبين ان التبغ اللبناني سيُقضى عليه تماماً اذا لم تعمل فرنسا على حمايته من مزاحمة التبغ الاجنبي، لأن ذلك سيقضي على زراعته وصناعته وتجارته، وكان النائب يوسف السودا يرى ان انه لا يمكن حماية التبغ اللبناني، الا في حال وضع رسم الجمرك ورسم الدخولية، غير ان رسم الدخولية لا يمنع اجتياح التبغ الاجنبي للأسواق اللبنانية، الا اذا فرضت البلدان المشمولة بالانتداب الرسم نفسه، على ما يدخل اليها من التبغ الاجنبي، كون لا توجد دخولية بين سوريا ولبنان، فيدخل التبغ الاجنبي الى سوريا بلا دخولية، ومنها الى لبنان بنفس الآلية، وبذلك تكون اسعار التبغ الاجنبي تزاحم اسعار التبغ اللبناني، وفي ذلك ضرر كبير على المنتج الوطني ولكون الامر اقتصادياً فهو ذو علاقة وطيدة بالمصالح الاقتصادية المشتركة، التي يجب ان تكون حلولها مشتركة لا ان تقع على كاهل لبنان وحده [٢].

طالب النائب جورج يعقوب[٣]، بوجوب توحيد الرسوم الجمركية بين لبنان وسوريا، فيما يخص التبغ الاجنبي، كما طالب النائب بأن تتدخل المفوضية العليا بهذا الخصوص، وتعمل على توحيد الضريبة الجمركية بين البلدين، واضاف النائب ان سوريا اذا جعلت الضريبة على الدخان الاجنبي بقيمة نصف ما يضعه لبنان فأن هناك خطر كبير على اقتصاد البلاد، بسبب انعدام الفوارق الجمركية بين البلدين، فدعا النائب الى ان تبذل الحكومة اللبنانية ما بوسعها في سبيل انجاح التبغ اللبناني، في مجال الزراعة والصناعة والتجارة، عن طريق استعمال الاخصائيين المحترفين في هذا المجال، من البلدان المتطورة كتركيا واليونان، لنشر الطرق الحديثة من اجل

---

(١)م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في(٥ ايار ١٩٣٠)، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤.

(٣)جورج يعقوب(١٨٩٠-١٩٥٣) : سياسي لبناني ولد في مدينة صيدا ، وتلقى علومه في مدرسة الفرير، ثم سافر الى الجزائر ودرس الهندسة الزراعية، وتخرج حاملاً اجازتها، ثم انتقل الى مصر واقام فيها طوال فترة الحرب العالمية الاولى ١٩١٤- ١٩١٨ ، عينته الحكومة المصرية خبيراً زراعياً، انتخب نائباً عن في دورة عام ١٩٢٩، وكان عضواً في لجنة الصحة والزراعة و المعارف والاشغال العامة ٠عدنان محسن ورياض غنام ، المصدر السابق، ص٥٤٢.

تحسين زراعة التبغ واتقان صناعته. وبين النائب جبرائيل نصار[١]، وجوب الاهتمام بهذا المحصول كونه مصدَر إعالة كثير من عوائل الريف اللبناني، وفي الموضوع ذاته اوضح النائب عبود عبد الرزاق[٢] قائلاً:

"وضع الجمرك والبندرول[٣] على التنباك لمنطقة العلويين فقط لأن لبنان لازراعة للتنباك فيه، ودولة سوريا التي لا تزرع كميات كبيرة من الدخان ستخفض رسم البندرول والجمرك عليه فلماذا لا نقابلها بالمثل في معاملة التنباك "[٤].

فأجابَ رئيس الجلسة محمد الجسر ان هناك حقوق للجوار بين سوريا ولبنان، وبين الرئيس الجسر ايضاً ان الحكومة تؤيد حرية زرع الدخان في هذا الوقت، وعفته من الرسوم كرسم الدخولية، واكتفت مع البندرول بوضع رسم جمركي عالٍ على الدخان المستورد من الخارج، وبين الجسر

---

(١) جبرائيل نصار(١٨٨٦– ١٩٥٧): سياسي لبناني ولد في بلدة الشوير قضاء المتن ، تلقى علومه في مدرسة الاميركان في الشوير ونال منها شهادة نهاية الدروس، درس الحقوق على يد اساتذة حقوقيين، منهم عباس حمية وسليم باز وسليم المعوشي والياس كسبار، ثم انصرف الى ممارسة المحاماة في محاكم المتن وكسروان وبعبدا٠ انتسب عام ١٩١٩ الى نقابة المحامين، وفتح مكتباً في بيروت بالاشتراك مع جملة محامين منهم وديع الدوماني وامين تقي الدين ، ثم الفرد نقاش قبل ان يصبح قاضياً ورئيساً٠ انتخب عام ١٩٢١ عضواً في نقابة المحامين، واصبح عام ١٩٤٦ نقيبا للمحامين، انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان في دورة ١٩٢٩، وكان عضواً في لجنة المالية ولجنة المشروعات والاقتراحات والاجازات ٠ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٥١١.

(٢) عبود عبد الرزاق(١٨٨٠–١٩٥٨) : سياسي لبناني ولد في برقايل عكار، تيتم من والديه وهو طفل فتكفل جدة محمد برعايته الذي عمل على تربية في مدارس المنطقة ، ثم ارسله الى اسطنبول لإكمال دراسته ٠ وبعد عودته الى لبنان انصرف باكراً الى العمل لإدارة املاكه الواسعة، فجمع ثروةً طائلة جعلته من اكبر ملاكي عكار، ومن كبار اثريائها٠ انتخب نائبا عن محافظة الشمال في المجلس التمثيلي الاول عام ١٩٢٢، واعيد انتخابه في المجلس التمثيلي الثاني عام ١٩٢٥، وفي دورة عام ١٩٢٩، كان عضواً في لجان المجلس النيابية : المالية ، الاشغال العمومية والزراعة، الصحة العامة والمعارف٠ الذي كان نائباً واغتيل امام القصر الجمهوري في القنطار عام ١٩٥٣ ٠ عدنان محسن ورياض غنام، المصدر السابق، ص٣٤٣.

(٣) البندرول: كان كل منتج من علب السكائر تلصق عليه طابع يسمى البندرول عندما يصبح جاهزا للبيع الى المستهلكين ، قبل خروجه من المعمل، كانت تنفرد خزينة الدولة ببيع هذه الطوابع التي كانت تجبى بشكل رسم دخولية خاص، وفق قرار المفوضية العليا المرقم (٣٩٣٨) الصادر بتاريخ (٢٩ كانون الثاني ١٩٣٢). علي عبيد، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٤) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (٥ ايار ١٩٣٠)، ص٥.

ان من الواجب مساعدة الحكومات المجاورة، فيما تنتجه اراضيها، وليس من الواجب وضع رسم عالٍ على التنباك، بل يجب تخفيض الرسوم لإنعاش تلك المحاصيل [١]. واضاف النائب سامي كنعان[٢]، في حديثه في الجلسة انه لا يمكن اتمام مشروع البندرول الا بتوحيد الرسم المفروض على كل من سوريا ولبنان، وطالب الحكومة الفرنسية صاحبة الانتداب على البلدين ان تأخذ دورها في احداث التوازن، فيما يخص محصول الدخان واهمية زراعته، ومنافسته لمحصول التنباك ذات الشهرة في المناطق السورية، ودعا الى ما اسماها "سياسة بناء او ترميم السياسة الاقتصادية للبلدين". بما يفضي الى تحسين الاقتصاد وكل بحسب مدخراته، لا بحسب مشتركاته الاقتصادية كالزراعية هذه، واوضح النائب ان الحكومة بينت ان مسألة الرسم تدرس في المفوضية وقال:

"لو فرضنا ان المفوضية فرضت الرسم (٢٥%) فكيف نحمي زراعتنا، واذا وضعنا رسوماً تختلف مع رسوم سوريا فلا يمكننا ان نصل الى نتيجة اذ ان سوريا يمكنها ان تأتي بدخان اجنبي بثمن ارخص وتبعثه الينا".

فأجاب رئيس المجلس محمد الجسر قائلاً: " **نصل اليه حين البحث برسم الدخول٠ وان الرسم الاجنبي من خصائص دار الانتداب** " وتدخل النائب بترو طراد قائلاً:

"اذا كان الرسم في سوريا ضعيفاً وفي لبنان باهضاً تكون حال لبنان سيئة وان تكون مسألة تحديد الرسم الجمركي على سوريا من خصائص المفوضية العليا الا ان الحكومة لها الكلمة الاولى وذلك بأن تطلب من المفوضية ان يكون الرسم الجمركي مقطوعاً كأن يكون مثلاً (٥٠٠) خمس مئة غرش على الكيلو الاجنبي هذا كل ما نطلبه من

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) سامي كنعان(١٩٠٠- ١٩٧٩): سياسي لبناني ولد في جزين عام، وتلقى علومه في مدارسها، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، ونال اجازتها، عين قاضياً ومدعياً عاماً في محافظة الشمال، ثم رئيس غرفة في رئاسة الوزارة برتبة مدير عام ٠ انتخب نائباًَ عن الجنوب في دورة عام ١٩٢٩، وعضواً في لجنة الادارة والعدلية طيل فترت نيابته، عرف بميوله المستقل وصداقته الوطيدة مع احمد الاسعد ويوسف الزين، وكان يتمتع بذكاء خارق وبديهية عظيمة٠ عدنان ظاهر ورياض غنام ، المصدر السابق، ص٤٤٠- ص٤٤١.

الحكومة، اما الدخولية فتترك للحكومة ان تعدل رسمها بموجب مرسوم بسيط منها، وانا اعتقد ان سوريا تجارينا لما بيننا من صلات الجوار والمصلحة المشتركة ، اذ لا خوف على تطبيق هذا المشروع".[١]

وبين رئيس الوزارة اوغست اديب باشا[٢]، ان الحكومة تجتهد ان تجعل الرسم الجمركي اعلى ما يمكن وذلك بالاتفاق مع المفوضية، فرد النائب يوسف السودا قائلاً:

" **بحسب الاتفاقيات بين البلدان المجاورة لا يمكننا ان نضع بين لبنان وهذه البلدان رسم دخولية، واذا اردنا ان نفتح هذا الباب فهناك ملابسات اظن ان كلاً منا لا يريد الدخول فيها، اذا كان ليس بيننا وبين سوريا دخولية فماذا يفيد الرسم الذي نضعه على الدخان الاجنبي بينما هذا الدخان يمكن ان يرد الينا بطريق سوريا فماذا تكون النتيجة اذا جاءنا هذا الدخان عن طريق سوريا من تركيا او من اليابان فالعلبة التي تباع هنا بخمسة عشر قرشاً يمكن ان تباع بعشرة قروش او اقل من ذلك لأن الرسم الموضوع على الدخان الاجنبي في سوريا قليل جداً لذا سيرسل التجار في سوريا دخانهم مصنوعاً الى لبنان فيبيعونه الصنف ذاته عندنا بأقل مما نبيعه نحن بخمسين في المئة وعندئذ نكون قتلنا زراعة الدخان وصناعته في هذا البلد".[٣]**

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة(١٥) المنعقدة في (٥ ايار ١٩٣٠)، ص٥.

(٢) اوغست اديب باشا: سياسي لبناني من الطائفة المارونية ، وخال للنائب كميل شمعون ، كان من ابرز قادة جمعية الاتحاد اللبناني، التي تأسست في القاهرة ١٩٠٩ وكانت هذه الجمعية تهدف الى توسيع حدود لبنان، وكانوا يتطلعون الى فرنسا لمساعدتهم في الحصول على الاستقلال، ومن ثم عين امين اً عاماً للدولة عام ١٩٢٤ ورئيساً للحكومة الاولى في لبنان (١٩٢٦- ١٩٢٧)، التي تشكلت في عهد الانتداب الفرنسي٠ لقاء سامي سعيد، جبل عامل في لبنان دراسة تاريخية ١٩١٨- ١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية التربية الاساسية: الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨)، ص١١٤.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، (١٥) المنعقدة في (٥ ايار ١٩٣٠)، ص٥.

ايد النائب يوسف الزين ما قاله السودا. وبعد النقاش الطويل تمت المصادقة على ان تكون زراعة التبغ وصناعة حرة في اراضي الدولة، بالشروط المنصوص عليها في هذا القانون ويطبق ذلك على التنباك ايضاً[١].

بقيت بعض المتعلقات بهذا الجانب أُجل النقاش فيها الى جلسة اخرى، وتم عقدها في السابع من الشهر ذاته، وعند استئناف البحث في الموضوع صُدق على استيراد التبغ والتنباك وورق السجائر وغيرها من التبوغ الاجنبية من البلاد المشمولة بالانتداب، موقوفاً على اعطاء ترخيص من وزارة المالية، يعطى الترخيص حتماً لأصحاب الرخص المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها فيما تقدم، غير انه لا يجوز اعطاءه لاستيراد التبغ الورقي الا اذا كان المقدار يزيد على (٢٥٠) كيلو غرام[٢].

شملت المصالح المشتركة مسألة اخرى ذات تأثير واضح على اقتصاد لبنان، وهي مسألة الحدود، اذ تُعَدّ "الحدود بين سوريا ولبنان" من المسائل المهمة التي كان لها دور في المصالح المشتركة بين البلدين، اذ ان ما ينبت من احراش في هذه المناطق كان من المواضيع التي ناقشها المجلس النيابي اللبناني، في الجلسة التي عقدها في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٣٥، وبهذا الخصوص اكد النائب الياس السكاف[٣]، بوجوب التفاهم بين البلدين حول هذه

---

(١) المصدر نفسه، ص٦.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٧) المنعقدة في (٧ ايار ١٩٣٠)، ص٢.

(٣) الياس السكاف (١٨٨١– ١٩٤٢): ولد في سيدة النجاة زحلة ، وتلقى علومه الابتدائية فيها، توفي والده ناصيف وهو صغير، فتكفله خاله خليل الحاج شاهين فكان يعاونه في اعماله الزراعين، سعى منذ الصغر الى امتلاك الارض والمال، فأشترى اراضي تعلبايا ومجدل عنجر وقسم كبير من اراضي عميق والحواش= =وعرجموش– اليقضة. انتخب نائباً عن البقاع في دورة عام ١٩٢٥ على لائحة موسى نمور الائتلافية فأعيد انتخابه في دورات عام ١٩٢٩، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧، وكان عظواً في اللجان النيابية: الزراعة والاشغال، المعارف العامة، العرائض والاقتراحات ، كما كان عضواً في اللجنة التي تشكلت لوضع الدستور اللبناني ١٩٢٦. عرف بدفاعه عن المزارع في لبنان وطالب بأنصافه ومساعدته، وتخفيض الضرائب عنه ودعمه مادياً ومعنوياً لجهة الري، وقضية التبغ والصحة، كما عرف بكرمه وشجاعته و بساطة عيشه، وحبه للفروسية واقتناء الخيول، قدرت مساحة الارض التي تركها بنحو (٤٢٠٠٠٠٠٠) اثنان واربعون مليون متر مربع ، فأقيم له مأتم شعبي ورسمي حافل في مدينة زحلة بعد وفاته، ومنح وسالم الاستحقاق اللبناني المذهب.عدنان ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢٦٨.

المسألة، كون البلدين يشتركان بواردات المصالح المشتركة، وبإشراف المفوضية العليا، وبين النائب ان على الحدود ما بين الدولتين هناك احراش، وان الاهالي يطلبون رخصة لاستثمار تلك الاحراش في انتاج الفحم، لكن الحكومة السورية تعترض على ذلك، مع ان هذه الاحراش داخلة في حدود لبنان، فطلب النائب بوجوب مفاتحة المفوضية العليا بهذا الامر، كونها مسؤولة عن ادارة المصالح المشتركة، خصوصاً وان لبنان لم ينل حصته بالكامل من هذه الواردات، وبالفعل بادرت المفوضية لدى الجانب السوري واستحصلت الموافقة منه على استثمار هذه الاحراش ضمن الحدود اللبنانية، وتطرق النائب زكور قائلاً:

"**في سنة ١٩٢٦ و١٩٢٧، ذهب وفد للمفوضية العليا وقابل اعضاءه المفوض السامي، وبحثوا معه فيما ينال لبنان من واردات ايرادات المصالح المشتركة، واذكر انه دفع للخزينة اللبنانية مليونين، ثم دفعت بعد ذلك دفعةً اخرى متفرقة، نحن نعترف انه حدث نقص كبير في الواردات، وان المفوض السامي اراد ان يتلافى ذلك النقص لكن على الرغم من وجود النقص اعطت المفوضية مبلغاً وافراً لمرفأ بيروت ،لذا نرجو من المفوضية ان تنظر بعين العطف والعدل الى ما يجب ان يعطى لبنان من هذه الواردات)** [١].

وبين النائب خالد شهاب رأيه بهذا الموضوع قائلاً:

"**٠٠٠٠ ان حساب المصالح المشتركة من اهم موارده رسوم الجمارك، وفي العام الماضي اتخذ فخامة المفوض السامي قراراً بتنزيل بعض الرسوم الجمركية تسهيلاً للتجارة، ولكن يؤمل ان تكون** الزيادة **الواردة مناسبة لهذا النقص في الرسوم على بعض الاصناف هذا من جهة ومن جهة اخرى توجد مشاريع عمرانية كبيرة في بلادنا وبلاد اخرى تحت الانتداب تقوم بها المفوضية من هذه الايرادات ولابد من ان هذه المشاريع تأتي بفائدة على هذه البلاد**"[٢].

([١]) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٢) المنعقدة في (١٨ كانون الاول ١٩٣٥)، ص٧.

([٢]) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٢) المنعقدة في (١٨ كانون الاول ١٩٣٥)، ص٧.

واكد النائب على وجوب الاهتمام بهذا الموضوع وبمسألة المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان من جهة وبين البلدين والمفوضية من جهة اخرى [١].

تناول مجلس النواب المصالح المشتركة في مجالات مختلفة لكنه في جلسة الثاني عشر من نيسان ١٩٣٨ ناقش موضوع الاتفاق الجمركي مع سوريا اذ بين النائب حبيب ابو شهلا[٢]، ما حدث من اضطراب في الاسواق المالية، اثر ما تناقلته الصحف من اخبار حول انفصال الجمارك السورية، وتسلم الحكومة السورية لها وان الاخيرة قد اعلنت بعدم لزوم التفاوض مع حكومة لبنان حسبما نقلته الصحف، واوضح النائب ان هناك اتفاق بين الحكومتين حول المصالح المشتركة بنهما، واكد ان الطرفان قد شكلوا وفدين من اجل التفاوض حول المسائل المشتركة، وان الوفدين عقدا عدت اجتماعات في دمشق وصور وبيروت، وتم الاتفاق على ان تنقل سلطات الاشتراع والادارة الى كل من الدولتين، بدل من بقائها في يد المفوض السامي الفرنسي، وان خبر انفصال الجمارك السورية كان مفاجئ، خصوصاً وان الحكومة السورية بدأت تفرض الرسوم الجمركية تحت عنوان رسم الدخولية، فسأل النائب الحكومة عن صحة ذلك وكيفية التوفيق بين ما تقوم به سوريا وبين النصوص المشار اليها ضمن الاتفاق بين البلدين، وهل اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لضمان حقوق لبنان، فبين خالد شهاب رئيس مجلس الوزراء قائلاً:

---

(١)المصدر نفسه، ص ٨.

(٢) حبيب ابو شهلة (١٩٠٢– ١٩٥٧): سياسي لبناني ولد في بيروت ١٩٠٢، تلقى علومه في المدرسة الانكليزية ثم في الجامعة الامريكية، نال البكالوريوس في العلوم ثم انتقل الى فرنسا ودرس الحقوق في السوربون، وحصل على الدكتوراه في الحقوق عام ١٩٢٤، وتدرج في احد مكاتب باريس٠ انتخب نائباً عن بيروت في دورات سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١، وعمل في عدت لجان منها: الادارة والعدلية، والشؤون الخارجية، عين وزيراً للتربية الوطنية ، والصحة والاسعاف العام، والاصطياف والسياحة، في كانون الثاني١٩٣٧ في حكومة خير الدين الاحدب، ووزيراً للتربية الوطنية والصحة والاسعاف العام والاقتصاد الوطني في اذار ١٩٣٧ في حكومة الاحدب، ووزيراً للداخلية في تشرين الاول ١٩٣٧ في حكومة الاحدب لكنه استقال في كانون الثاني ١٩٣٨، ووزيراً للداخلية وكلف بمهام وزارتي الدفاع الوطني والشؤون الخارجية في كانون الثاني ١٩٣٩ في حكومة عبد الله اليافي، ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية في ايلول ١٩٤٣، في حكومة رياض الصلح، شغل منصب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ما بين (١١ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣) ابان فترة اعتقال الفرنسيين لبشارة الخوري ورياض الصلح في قرية راشيا وقام بمهام الرئاستين في مرحلة الاستقلال ٠ للمزيد ينظر عدنان ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص١٨– ص١٩.

"٠٠٠ ان الحكومة الحالية مذ تسلمت مقاليد الحكم حتى الان لم تستطيع ان تقوم بمفاوضة ما مع الحكومة السورية ، وان ما بلغ النائب قد بلغنا ايضاً وهو الواقع، وقد اتخذنا كل ما يمكن ان يقال محافظتاً على المصالح اللبنانية"[١].

واكد شهاب ان حكومة لبنان تريد ان تكون الروابط متينة مع الجارة سوريا، وان حكومة لبنان ستحافظ بكل قواها عن مصالح لبنان. اراد النائب حميد فرنجيه معرفة الاسباب التي دفعت الحكومة السورية لاتخاذ هذا الموقف، وطلب النائب تقديم احصائيات عن واردات لبنان، ومحصولاتها التجارية مع سوريا، لمعرفة ما تطلبه مصلحة البلاد بالبقاء او الانفصال الجمركي مع سوريا، والتقرير اما الانفصال واما إعادة المفاوضات الى اجواء ملائمة، كما بين النائب شارل عمون ان لبنان وسوريا ما تزالان تحت الانتداب، فكيف يمكن القيام بتعديل مهم كموقف الحكومة السورية الاخير من المصالح المشتركة، وهذا من اختصاص الدولة المنتدبة بحسب قول النائب. وبين الرئيس بترو طراد ان هذا السؤال لم يدرج بجدول اعمال الجلسة، ولأهمية الموضوع فتح فيه النقاش، واراد تأجيل الموضوع الى جلسة اخرى، لكن النائب ابو شهلا بين ان البضائع والصادرات اللبنانية واقفة اليوم على الحدود وطلب السرعة في العمل وعدم التأجيل [٢].

وطلب النائب حميد فرنجيه الحصول على معلومات حول المفاوضات واسباب قطعها واوضح قائلاً:

" **اما ان تستمر المفاوضات في مجراها ولا يحق لسوريا ان تضع رسم دخولية، واما لا فعلى حكومة لبنان ان تتخذ الموقف ذاته تجاه سوريا**". واضاف النائب جبران تويني[٣]، ان الحكومة

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في(١٢ نيسان ١٩٣٨)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣)جبران ثويني(١٨٩٠– ١٩٤٧): سياسي لبناني ولد في بيروت ، تلقى علومه في مدرسة الثلاثة اقمار سافر الى باريس ١٩٠٨، عمل في جريدة باريس وجريدة نهضة العرب، انتقل الى الاسكندرية فالمنصورة وامضي فيها قرابة عشرة اعوام اشترك خلالها في تحرير جريدة الدلتا، وترأس تحرير جريدة البصير في الاسكندرية، والمقطم والاهرام في القاهرة، عاد الى بيروت ١٩٢٣، وكتب في جريدة الحرية وفي المرأة الجديدة وجلة مينرفا، وفي عام ١٩٢٤ اصدر جريدة الاحرار مع خليل كسيب وسعيد صباغة، وفي ١٩٢٨ انتخب رئيس لنقابة الصحافة، وعلى

الفرنسية قد اعطت لحكومتي سوريا ولبنان ثلاث سنوات كمدة للانتقال، وهذا يوكد ان البلدين احرار في اجراءاتهم بخصوص الجمارك. وبين النائب بان يجب التفريق بين رسم الدخولية والمصالح المشتركة، فاذا كان ما وضعته سوريا هو رسم دخولية، فقانون الدخولية ينص في احدى مواده على: **(يستثنى من الرسم المحاصيل اللبنانية والفلسطينية)**، فاقترح النائب تشكيل وفد من ذوي الاختصاص في مجال الاقتصاد في لبنان لمفاوضة وزارة الاقتصاد السورية، لإحصاء الحاصلات اللبنانية والسورية، وما يصدر لبنان وما يستورد من سوريا، وتعيين ما يدخل من المحاصيل الاجنبية على الاصناف الوطنية، وتم الاتفاق على تعيين جلسة خاصة للموضوع وبالفعل عقدت وتم حسم الموقف بين الطرفين[١].

قدم النائب كمال جبر استيضاحاً حول الرسوم الجمركية، المفروضة على البضائع الواردة من سوريا ولبنان الى فلسطين، كون ان الحكومة الفلسطينية قد ابلغت ان اول اذار ١٩٣٩ هو موعد استيفاء هذه الرسوم، اذ ان هناك اتفاق بين الحكومات الثلاث، وان طلب حكومة فلسطين حول استيفاء الرسم هو بحسب نصوص الاتفاق، وبين النائب ان الاتفاق بين الثلاث، اوجب في حال رغب احد الاطراف بأن الاتفاق توجب عليه ابلاغ البقية برغبة الانفصال قبل ستة اشهر، وفي حال انتهاء المدة تلغى احكام الاتفاق، وبين النائب ان فلسطين قد ابلغت بنيتها ضمن الاتفاق القانوني وانتهت معها الاتفاقية، وان مطالبة فلسطين قد احدثت ذعراً في الاسواق التجارية والصناعية بحسب قوله، واقترح النائب على الحكومة في حال عدم اتخاذها التدابير اللازمة، فعليها مفاتحة المفوضية كي تمدد الاتفاق لتستقر الاوضاع، فأجاب

اثر تصفية الشركة مع كسيب والصباغة اصدر باسمه جريدة النهار عام ١٩٣٣، فخاض بها معامع المشكلات الوطنية والسياسية المناوئة للانتداب الفرنسي وتعطلت جريدته وحوكمت عدت مرات، ومن جريدة النهار تخرج عدد كبير من اعلام الصحافة اللبنانية، عين نائباً عن بيروت ١٩٣٧ وترأس لجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة، وكان عضواً في غيرها من اللجان، عين وزيراً للمعارف العامة في اذار ١٩٣٠، في حكومة اديب باشا، عين سفيراً للبنان في الارجنتين وتشيلي ١٩٤٦ ٠ عدنان ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص١٠٥ –ص ١٠٦.

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (١٢ نيسان ١٩٣٨)، ص٣.

وزير الاقتصاد جبرئيل خباز[١]: " **ان المفوضية العليا اعارت هذه المسألة الاهتمام الكافي وتوصلت مع حكومة فلسطين الى تمديد الاتفاق لثلاثة اشهر من اجل اجراء المباحثات اللازمة بهذا الشأن مع حكومة فلسطين**" [٢].

شغلت مسألة المصالح المشتركة بين لبنان ودول الجوار خصوصاً سوريا جزءاً واضحاً من طاولة النقاش داخل المجلس النيابي اللبناني، كونها مسألة ذات تأثير واضح على اقتصاديات لبنان وسوريا من جهة والدولة المنتدبة من جهة اخرى. اذ سعت سلطات الانتداب الفرنسي الى ان تمسك حبال الاقتصاد لكلا البلدين بقبضتها، واخذت تشد الحبال تارةً وتريح اخرى، حسبما تتطلب مصالحها الاقتصادية، وسعت الى دفع الحكومتين الى الاسراع في تنفيذ المشاريع التي تصب في مصلحتها وما يخدم جيوشها في المنطقة. واستمر النقاش بتلك المشارع يتأرجح ما بين القبول والرفض، داخل مجلس النواب طيلة مدة الانتداب الفرنسي، فقد اضيفت كثيراً من التعديلات والغيت بعض المسائل وثبت ما هو مناسب لطموحات المفوضية العليا في لبنان.

---

(١) جبرائيل خباز(١٨٩٧- ١٩٤٤): سياسي لبناني ولد في بيروت ١٨٩٧، تلقى علومه في المدرسة البطريركية للروم الكاثوليك في بيروت، انتقل الى مصر وعين موظفاً في وزارة المالية ، ثم انتقل الى العمل الصحفي فأنشأ في القاهرة جريدة الاخبار، ومجلة الخزانة، وجريدة بريد الاحد، عاد الى لبنان ١٩٢١، عمل في جريدة الارز بالاشتراك مع نعوم لبكي، ثم استقل بها وهي الجريدة التي اسسها نسيباه فليب وفريد الخازن، اصدر في عام ١٩٣٤ جريدة البلاد بالاشتراك مع موسى نمور ثم استقل بها، سافر الى باريس وحرر جريدة الطان ، عينه الجنرال غورو ١٩٢٠ عضواً في اللجنة الادارية للبنان الكبير٠ واعيد انتخابه نائباً عن جبل لبنان ١٩٢٢، وسنة ١٩٢٥ و ١٩٢٩، كان عضواً في اللجان النيابية: لجنة المال والموازنة ، المشروعات والعرائض والاقتراحات٠ عدنان ضاهر ورياض غنام ، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٣٠ اذار ١٩٣٩)، ص٦.

المبحث الثاني: المناقشات النيابية للسياسة الفرنسية في ادارة (الضرائب والرسوم ١٩٢٠- ١٩٤٣).

تفننت الدولة العثمانية وولاتها في فرض الضرائب قبل عصر التنظيمات، حتى بلغ عددها سبع وتسعين ضريبة تقريباً خلال عهد الدولة العثمانية، ويرجع تعدد انواعها الى بعض الولاة، إذ سخروا سلطتهم في فرض ضرائب "مبتدعة" وغير رسمية، لتأمين نفقاتهم الخاصة ونفقات الولاية العامة، هذه الضرائب التي لم تشمل كل اطياف المجتمع، بل اعفي من التزاماتها كبار الموظفين، ورجال الدين، والامراء والشيوخ، والاجانب [١]، ونظراً لتعقيد هذا النظام الضريبي حاولت فرنسا الاستمرار على جباية بعض هذه الضرائب، مع الاخذ بنظر الاعتبار تعديلها، وسن القوانين التي تنظمها خاصة تلك القوانين تصطبغ بالصبغة التشريعية[٢]. وكان ابرز تلك الضرائب ضريبة(العشر)[٣]. وضريبة الويركو[٤]. وضريبة التمتع[٥]. وضريبة المسقفات[٦]. اضافة الى ضرائب اخرى. فكانت ضريبة العشر اكثر الضرائب اهمية بالنسبة لموارد الخزانة اللبنانية، حتى ان مداخيل الارض لم تكن تكفي لتغطية تلك الضريبة، وان بعض المزارعين كانوا

---

(١) عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠- ١٩٢٠، القسم الاول، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص١٠٩.

(٢) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠- ١٩٥٠، المصدر السابق، ص٨٥.

(٣) ضريبة العشر: هي ضريبة تفرض على الغلة او الانتاج، وهي تؤخذ بنسبة ١٠% من الحاصلات الزراعية. عبد الله ابراهيم سعيد، الارض، والانتاج، والضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي، (بيروت: دار الفارابي للنشر، ٢٠٠٣)، ص٢١٩.

(٤) ضريبة الويركو: كلمة تركية الخراج- الجزية او مال ميري وتعني الوهب او العطاء، وهي من الضرائب المباشرة التي تفرض على الاهالي وهي تقسم الى قسمين: الاول ويركو الاملاك وهي تفرض على كل بيت من بيوت القرية عبر مختاها. والنوع الثاني يركو التمتع وهذا النوع يفرض على التجار بنسبة تراوحت بين ٣٠- ٤٠ من الالف من مجموع الارباح السنوية. عبد الله ابراهيم، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٥) ضريبة التمتع: وصل كلمة ويركو التمتع وهي (ضريبة الدخل)، تؤخذ باسم (شهرية الدكاكين ويومية الدكاكين)، وتستوفي من جميع الاشخاص الذين يمارسون بيع المواد الغذائية، وصاغة وتجار المجوهرات، والمنسوجات والطحين وغيرها الخراج- الجزية. عبد الله ابراهي، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٦) ضريبة المسقفات: وضعت على الاملاك المبنية سوار اعدت للسكن او الايجار او سواء كانت منازل، او محلات تجارية او مؤسسات صناعية وحرفية. عبد الله ابراهيم، المصدر نفسه.

يحاولون التخلص من ملكية اراضيهم هرباً من دفعها[١]، ونظراً لأهمية الضرائب واثرها في اقتصاديات البلاد اخذ مجلس النواب مناقشتها في اغلب جلساته، فقد ناقش مجلس ادارة لبنان الكبير في جلسته الاولى التي حضرها حاكم لبنان الكبير القومندان ترابو(TRAPO) اهم المسائل التي يجب الخوض بها وفي مقدمتها الضرائب، وكيفية جبايتها، اذ طلب الحاكم من الاعضاء ان يدرس كل منهم حالة الضرائب، وكيفية تحسينها وتوحيدها، كما طلب من مدير المالية لائحة بميزانية عام ١٩١٩، ولائحة تقريبية عن ميزانية ١٩٢٠ لتكون هذه الميزانيات اساساً لدراسة موضوع الضرائب، وتم تعيين لجنة نظام داخلي برئيس و اثنين من الاعضاء[٢].

قدم النائب نعوم لبكي سؤال الى اللجنة الفرعية وكان نصه:

" **هل وضعت اللجنة الفرعية تقريرها بشأن توحيد الضرائب**"، وجاء الجواب سلباً. ثم تلا الرئيس صورة الاحتجاج الذي رفعته اللجنة الى الحاكم العام في لبنان، والمتعلق بصلاحية اللجنة في القرارات التي تصدرها المفوضية العليا، بدون مراجعة اللجنة. واستلمت اللجنة الاحتجاج، وقد بين الرئيس انه عند مقابلته الجنرال غورو طلب توسيع صلاحيات اللجنة الادارية، بحيث تمنح الحق بأن تباشر الاقتراحات في المسائل العامة، واكد الرئيس ان الحاكم يرغب في الاجتماع اسبوعياً بأعضاء اللجنة، للإطلاع على آرائِهم في بعض المصالح[٣].

انتقد عدد من النواب[٤]، طريقة جباية "**ضريبة العشر**" التي تستخدمها الحكومة، بطرح مبلغ تقرره على القرى التي تتمكن من تلزيمها، وطلبوا الرجوع الى قانون الاعشار، واتباع طريقة مناسبة لتحصيل الضريبة في الارض التي لم تُلزم، وَرّد مدير المالية ان اللجنة الادارية السابقة قد اقرت الجباية بالثلث واصبح ذلك نافذاً، وان رغب المجلس بإلغائه واستبداله بقانون اخر. كانت الاعشار قد اضرت بالفلاح اللبناني، في لواء البقاع والجنوب والتي تُحصل بواسطة الديون العمومية، وانتقد ذلك النائب يوسف الخازن قائلاً:

---

(١) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠– ١٩٥٠، المصدر السابق، ص٨٥.

(٢) كانت اللجنة براسة عمر الداعوق، وعضوية كل من ابراهيم ابو خاطر و بترو طراد. اللجنة الادارية ، العقد العادي الاول، الجلسة (٢) المنعقدة في (٥ تشرين الاول ١٩٢٠)، ص١.

(٣) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في(١٨ نيسان ١٩٢١)، ص١.

(٤) النواب هم : (رزق الله افندي نور، ويوسف الزين، وعبود بك، وعبد الرزاق، وعبد الله ابو خاطر). المصدر نفسه.

" ٠٠٠ كيف يجوز للحكومة ان تحصل من الاهالي على اموال لم تُقر في الميزانية٠٠٠"

فرد الخازن قائلاً:

"إن تحصيل الاموال من الاهالي دون ان يُقر ذلك في الميزانية يعد اعتداء ويعاقب عليه".
واضاف النائب عبد الله ابو خاطر قائلاً :

"ان الحكومة لا تهتم بجباية اي رسم من رسوم الدولة مثلما تهتم بتحصيل الاعشار وتسليمها للديون العمومية، فعلى الاقل بإزاء هذا الاهتمام كان يجب عليها ان تحاسب الديون العمومية على قيمة هذه المبالغ التي تتسرب الى صناديقها، لترى اذا كانت تزيد عن مطلوبها ام لا".
وبين النائب انها تزيد عن مطلوبها بكثير ولو عادت هذه الاموال لخزينة لبنان لتفادت العجز الذي تعانيه، وايد ذلك النائب توفيق ارسلان، وطلب المجلس من الحكومة اعادت النظر بضريبة العشر والديون العمومية كونهما عبئ ثقيل على كل ابناء البلاد[١].

طلب الحاكم ليون كايلا(Leyon kaiLa) من المجلس النيابي خلال (١٧ اب ١٩٢٥) ابدال ضريبة العشر والويركو بضريبة موحدة، ولأهمية الموضوع طرح ضمن اعمال الجلسة، التي اوصى بعض النواب ان لا يكون طرحاً وحيداً في الجلسة هذه بل يجب تناوله في جلسات اخرى، بغرض اشباعه درساً، لأن ايراد الارض من ضريبة الاعشار الحالية لا يشمل كل الاراضي الزراعية، في حين ان الضريبة المراد وضعها على طريقة التوزيع تشمل كل الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة، على نسبة الريع الذي يُجبى منها، وهذا يكون خطوة في توحيد النظام المالي، وطلب الحاكم ايضاً ان تُعّين لجنة في كل ناحية لتقدير ريع الاراضي، حسب شروط معينة، وان قرار هذه اللجنة قابل للاستئناف لدى الجهات المختصة، طرحاً تباينت حوله الآراء فجاء أقواها طرحاً هو ان يكتمل عمل لجنة المساحة، التي من شأنها تسجيل الاراضي الصالحة، ومن ثم التوجه الى وضع دراسة لتقدير الضريبة[٢]. وبين جميل شهاب وزير المالية ان مسألة توحيد الضرائب هي مسألة حيوية، لذلك ترى اللجنة المالية تأجيل المشروع الى ما بعد التفرغ من اعمال المساحة، وان وضع المشروع قيد التنفيذ يفيد الزراع مؤقتاً، لان اعمال المساحة لا تتم الا

(١) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة (٤٤) المنعقدة في (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢)، ص٤.
(٢) المجلس التمثيلي الثاني، الدور الاستثنائي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٧ اب ١٩٢٥)، ص٤.

بعد ثلاث سنوات [١]. وقد تطرق النائب يوسف الزين الى ضريبة العشر، مبيناً الضرر الذي اصاب الفلاح جراء استيفائها. وطالب النائب بإلغائها لكثرة العرائض التي قدمها الفلاحون مشتكين من اعبائها[٢]. كما دعا النائب موسى نمور الحكومة اللبنانية الى اعادة النظر بضريبة الاعشار، مبيناً "**ان الفلاح اللبناني قد مرت عليه سنين عجاف انهكت قواه**". واكد ان التجار عندما قاموا بتظاهرة سلمية ضد ضريبة التمتع انصفتهم الحكومة وخفضت معدل الضريبة الى(٢٠%)، في حين ان ضريبة العشر اشد وقعاً من التمتع، والحكومة وعدت بتخفيف العبىء على الفلاح، لكن النتيجة انها زادت عليه الاعشار (٢٥%) بحجة ان لديها عجز، وهي تحاول سد العجز بزيادة الضريبة التي عدتها انها لا تلحق الضرر بالزراعة، مما اضطر الكثير من الفلاحين الى ترك اراضيهم، لانهم دفعوا دمائهم لقاءها، وسددوا عنها الكثير من الضرائب ، ويرى النائب ان من الصواب العدول عن رفع ضريبة العشر لتلافي اضرارها على الفلاح، وبين:

> "**ان واردات الجمارك تحت تصرف المفوضية العليا، ولم تعطي لبنان نصيبه المستحق من وارداتها، والحكومة لم تحرك ساكناً، كما ان المفوضية قامت ببيع بعض الاراضي دون استشارت المجلس، فقد جردت المجلس من حقه بالاستشارة، وان من واجب الحكومة المطالبة بهذه الاموال بدل من زيادة الضريبة على الفلاح البائس**"[٣].

استمر النائب يوسف الزين في توضيح وقع الضرائب وزيادتها على ابناء لبنان، موضحاً ان تدخل فرنسا بات واضحاً في رفع الضرائب، التي تؤثر على شريحة واسعة من ابناء الشعب اللبناني، ومنتقداً الحكومة بإقدامها على هكذا خطوات. بسبب زيادة نفقاتها مقارنةً بالإيرادات. واوصى بمعالجة الامر من خلال تقليل الوظائف، وإلغاء بعضها بما يُسهم في تقليل النفقات، ولا يدفعها لزيادة الضرائب او استحداثها، كما طالب عدد من النواب وهم كل من: النائب بهيج

---

(١) المجلس التمثيلي الثاني، الدور الاستثنائي الاول، الجلسة (٦) المنعقدة في(٣١ اب١٩٢٥)، ص٢.

(٢) المجلس التمثيلي الثاني، العقد العادي الاول ، الجلسة (٢٨) المنعقدة في (٢٩ كانون الاول ١٩٢٦)، ص ٢.

(٣)م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٦ كانون الاول ١٩٢٧)، ص٥.

فضل حسن الفضل[١]، وبترو طراد وايوب ثابت. بتخفيض الضرائب وخصوصاً ضريبة العشر "رحمةً بالفلاح"[٢]. وبقي التداول مستمراً حول هذه الضريبة، لكثرة ما قُدم عنها من نداءات استغاثة وشكاوي الى مجلس النواب[٣]. تناول النائب شبلي دموس اضرار تلك الضريبة قائلاً:

"ان الحكومة كانت في جبايتها ضريبة الاعشار من هذا الفلاح المُعدم اسداً على ثعلب، ولم تترك له شيئاً يلبسه ولا زاداً يأكله، واخشى ان تكون هذه السنة كما كانت في السابق، لذلك اطلب منها ان تعين لجنة تطوف الاراضي، وتلم بأحوال الفلاح وتعطي جواباً صادقاً ولا تكل الامر الى الوجاهة والاستعلام الخارجي بل تبحث بحثاً دقيقاً لمعرفة الحقيقة"[٤].

كما بين النائب ان استمرار الحكومة على هذا النهج، وعدم رفع عبئ الضرائب عن الفلاح "**فستنهار احدى اهم الدعائم التي يرتكز عليها الاقتصاد**". وطلب اتخاذ الوسائل الناجحة لإنقاذ هذه الدعائم المهمة في البلاد. وصرح رئيس الوزارة قائلاً:

" **ان الحكومة مطلعة على حال الفلاح وتعلم بأمر ما مر به من ازمات ونقص المواسم والآفات الزراعية التي هاجمت مزروعاتة وسترسل لجنة تعمل بما تقتظيه مصلحة الفلاح**". وفي الوقت ذاته طلب النائب عبود عبد الزاق من الحكومة ان تتخذ تدابير مستعجلة لان الجراد والسونه و موسم القحط قد اوصلت نسبة الخسائر الزراعية الى (٧٠%)، وبين النائب يوسف الزين ان الحكومة مُطلعة على موسم القحط الذي مر على الفلاح، ويجب ان تنظر بتخفيض بدلات

---

(١) بهيج فضل حسن الفضل(١٨٩٧– ١٩٦٦): ساسي لبناني ولد النبطية، تلقى علومه في المدرسة الحميدية، ثم انصرف الى ادارة املاك والده الواسعة، انتخب نائباً عن محافظة الجنوب لسنة ١٩٣٥، خلفاً لوالده فضل الفضل ، ثم عين نائباً عن المحافظة عينها في دورة ١٩٣٧، كان عضواً في لجان: الادارة والعدلية، المالية، الاقتراحات والعرائض٠ عدنان محسن ورياض غنام، المصدر السابق، ص ٤١٢ – ص٤١٣.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٦ كانون الاول ١٩٢٧)، ص٦.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٩ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٣.

(٤) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في(٢٦ ايار ١٩٢٨)، ص٥.

الاعشار، ودعا النائب ايضاً الى توفير تسهيلات مالية على شكل قروض، كي تعين الحكومة الفلاح على شراء البذار ومستلزمات الارض، موضحاً مساوئ التوجهات الفرنسية، الرامية الى زيادة الضريبة على الفلاح، من خلال تأكيد المفوضية العليا في هذا المجال، فوعدت الحكومة النواب ان تنظر بذلك[١]. كما طالب النائب يوسف الزين بتخفيض ضريبة الاعشار لأنها ظالمة، اذ ان ويلات الجراد قد اتلفت المحاصيل، وانهكت الفلاح والمزروعات٠ فأجاب وزير الداخلية قائلاً:

"**اذا تقدمنا للمجلس بمشروع تخفيض ضريبة التمتع هذا لا يعني اننا لم نفكر بضريبة العشر والحكومة القائمة اليوم تعد مشروعاً بشأن تلك الضرائب سيقدم قريباً**". وابدى النائب ميشيل زكور قائلاً:

"**ان من الواجب انزال ضريبة العشر لكننا رأينا ان انزالها يوُجد خللاً كبيراً في الموازنة، ونحن نعتمد على اللجنة المالية ان توجد العدل في وضع هذه الضريبة وتضع حداً للظلم**"[٢]. وبعد النقاش تم الاتفاق على تنزيل (٣٠%) من هذه الضريبة لعام واحد فقط ، وتعين مواعيد تسديدها على قسطين [٣]، لكن الحكومة لم تفي بوعدها واستمرت شكوى الفلاحين من ضريبة العشر، وخلال جلسة (٣ كانون الاول ١٩٣٠) قدم ميشيل زكور للمجلس طلباً بصيغة التوسل بأن تنظر الحكومة بقضية الفلاح، الذي لو جمع كل محصولاته لما استطاع ان يجمع العشر المطلوب منه، وضم النائب يوسف الزين صوته الى صوت زكور قائلاً:

" **لم تبقى دولة من الدول المجاورة الا ورحمة الفلاح من ضريبة العشر**"، وايدهم ايضاً جورج يعقوب، موضحاً ان فلسطين خفضت (٦٠%) من تلك الضريبة، وهي تفكر بإلغائها" [٤].

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في(٢٦ ايار ١٩٢٨)، ص٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣٠)، ص٦.
(٤) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٣ كانون الاول ١٩٣٠)، ص٣.

استمر التدهور في احوال الفلاحين من جراء جباية الاعشار. واستمرت معه مطالب النواب بالتخفيض لتلك الضريبة، فأوضح النائب حسين فزعون[١]، ان تشدد الحكومة في تحصيل الضرائب من الفلاح، قد دفع الاخير ان "يستدين بفائدة (٢٥%)"، واضطر قسم اخر من الفلاحين الذين لم يتمكنوا من الاستدانة الى بيع موجوداتهم، من ابقار وماشية واثاث البيوت، حتى ان الحكومة لم تمهلهم ان يبيعوا موجوداتهم بأثمان بخسة، بل اخذت تحجزها كأنها اسلاب الثائرين، ونبه الى ضرورة ان تعي سلطة الانتداب ما يدور في لبنان من مظلومية للفلاحين. واكد ان عدم الاهتمام بالفلاح معناه ضربةً للزراعة وللاقتصاد اللبناني في " الصميم". وبالتالي سينعكس ذلك سلباً في دمار المناطق الزراعية [٢]. كما طالب في الوقت ذاته النائب قبلان فرنجية بتخفيض اعشار الحرير بنسبة(٦٠%)، من معدل الضريبة على فيالج الحرير، لأنه كان يرى ان هذا التخفيض ضروري في تلك الظروف التي تمر بها البلاد، وقال النائب يوسف السودا:" **انا مع كل تفيض في الضرائب**". وقد عرض طلب النائب للتصويت وايده المجلس بالإجماع مطالبين ان تكون لسلطة الانتداب كلمتهم الواضحة في ذلك الموضوع. وان لا يتسم موقفهم بهذا "البرود المثلج"، الذي سيدفع بالاقتصاد اللبناني الى نتائج لا تحمد عقباها على حد قول النائب[٣].

---

(١) حسين قزعون(١٨٦٦– ١٩٤٢): سياسي لبناني من ولد في تل الاخضر ، تلقى علومه الاولية في قلب الياس وزحله، اضطر الى ترك الدراسة وهو دون السادسة عشر، جاء الى السياسة في سن متأخر، عرف بذكائه الحاد، واملاكه الواسعة، فانصرف الى ادارتها والوقوف عليها، ترأس مجلس ادارة البقاع عندما كان جزء من سوريا الكبرى، ونظراً لخدماته الاجتماعية منح لقب بيك من السلطة العثمانية، وكان عضواً في مجاس المبعوثان العثماني، انتخب نائباً عن البقاع في دورة ١٩٢٢، واعيد انتخابه في دورتي (١٩٢٥ ، ١٩٢٩)، كان عضواً في لجنة الاشغال العامة، والصحة والزراعة، كما ترأس جلسات مجلس النواب بصفته رئيساً للسن مرات عدة، ساهم بأنشاء العديد من المدارس الابتدائية والثانوية في البقاع، عمل عام ١٩٢٨ على وصل شمال البقاع مع جنوبه عبر طريق مشغرة– البقاع الغربي٠ عرف بمواقفه الوطنية والعربية، اسس في بعلبك دار للفكر، افتتح في منزله الخاص في قب الياس مدرسة لتعليم الناشئة. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤٢٢.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣١) المنعقدة في (٢٣ كانون الأول ١٩٣٠)، ص٢.

(٣) م٠م٠من ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٠) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣١)، ص٢.

استمرت الحكومة اللبنانية بتوجيه من المفوضية العليا بفرض الضرائب، من اجل استحصال الاموال، وكانت نتائج تلك السياسة مؤذية للسكان عامة وللفلاح خاصة، فقد اضطر الملاكين الكبار الى بيع اراضيهم لتسديد ما بذمتهم من ديون ورسوم وضرائب، حتى ان قسماً منهم على الرغم من بيعه للأرض لم يمكن من سداد ديونه. اما الملاكين الصغار فاضطروا الى بيع مواشيهم واغنامهم وحلي نسائهم، لتسديد ديونهم الضريبية. ادى ارتفاع اعشار الاراضي الى كثرت مناشدات النواب بتخفيض الضريبة، مفارقة طرحها النائب بهيج فضل الفضل وسامي كنعان وابراهيم حيدر بأن البلاد متجه نحو "العبودية او القنانة ". اذا استمر هذا التنازع في فرض الضرائب بين الحكومة والمفوضية الفرنسية[١]. جاء رد رئيس المجلس بحسب وصفهم "مخزياً" بأن الدولة تضع الضرائب لأجل اجراء التوازن في ماليتها، وبين ايضاً ان الحكومة والمفوضية فالأثنين يسعون لأجل راحة ابناء البلاد. وذكر ان الحكومة ستسعى للتخفيض قدر المستطاع تلبيةً لمطالب النواب[٢]. غير ان كل ذلك بقي مجرد وعود ولم يطبق منه شيء، سوى بعض التخفيض للضريبة ولمواسم معينة، كون التوجيه يأتي من المفوضية العليا لان هدفها هو استحصال الاموال بشتى السبل، متجاهلةً معاناة ابناء لبنان وشكواهم من الضرائب[٣].

---

(١) ابراهيم حيدر(١٨٦٧– ١٩٧٤): سياسي لبناني ولد في بعلبك ، تلقى علومه الاولية في مشايخها، كما درس في بعض المدارس التركية٠ سافر الى باريس والتحق بمدرسة غرينيون، وتخرج مهندساً زراعياً. عاد الى لبنان في الحرب العالمية الاولى، واثنائها حكم عليه بالإعدام لنزعته العروبية ، وبقي متخفياً لحين زوال حكم الاتراك، عين عضواً في اللجنة الادارية لدولة لبنان الكبير ١٩٢٠ عن منطقة بعلبك، وعضواً عن البقاع في المجلس التمثيلي الاول ١٩٢٢، عين عضواً في مجلس الشيوخ في اذار ١٩٢٦، لكن المفوض السامي عزله في ٢٥ حزيران ١٩٢٦ بسبب احداث بعلبك وعين محله احمد الحسيني ، انتخب نائباً عن البقاع في دورة ١٩٢٩، وعين في دورة ١٩٣٤، واعيد انتخابه في دورة ١٩٣٧ ودورة ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٥٧، شارك في العديد من الجان النيابية، وانتخب رئيساً لبعضها كالزراعة والصحة العامة والاشغال العامة والمالية، عين : ناظراً للزراعة ٢٤ ايار ١٩٢٢، ووزيراً للأشغال العامة والزراعة في كانون الثاني ١٩٣٧، ، ووزيراً للصحة والاسعاف العام والبرق و البريد في تشرين الاول ١٩٣٧، ووزيراً للزراعة في كانون الثاني ١٩٣٩ ، ترأس كتلة البقاع النيابية قبل الاستقلال، وعرف بمواقفه السياسية المستقلة ، لقب بجبار البقاع لقوة شخصية، وتمرسه بالعمل السياسي. عدنان ظاهر ورياض غنام المصدر السابق، ص١٧٧– ص١٧٨.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٢ كانون الاول ١٩٣١)، ص٢.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٢ كانون الاول ١٩٣١)، ص٢.

شكلت (الضرائب والرسوم الجمركية) محطة اخرى مهمة من محطات ادارة الواردات المالية، اذ عملت السلطات الفرنسية على جعل سوريا ولبنان دولة واحد من الناحية الاقتصادية، وسارعت لعقد اتفاقيات جمركية مع البلدان القريبة منها[١]، لتثبيت لبنان الكبير كموزع للمستوردات الاجنبية على المناطق المجاورة. وقد ساهمت تلك الاتفاقيات بتحريك النشاط التجاري في مرفأ بيروت وفي زيادة ايراد الجمارك فيه[٢]. ولتأثير الجمارك في اقتصاد لبنان فقد حظيت بنصيبها من النقاش داخل المجلس النيابي اللبناني، فخلال جلسة (٢حزيران ١٩٢١) التي حضرها مندوب المفوضية العليا تم التطرق الى قضية الجمارك من خلال طلب النائب عمر الداعوق، اذ اراد ان يحدد نصيب لبنان الكبير من ايرادات الجمارك، في الوقت الذي طالب فيه النائب يوسف الخازن ان تكون ملكية الجمارك والموانئ تعود للحكومة اللبنانية، وان يعطى كل من سوريا ولبنان نصيبه منها تحت اشراف الدولة المنتدبة[٣]. وبعد ان اقدمت الحكومة اللبنانية بتوجيه من المفوضية الفرنسية على زيادة رسوم الجمارك، اذ جعلت البدل (١٥%)ن على البضائع الواردة من دول الحلفاء[٤]، ورفعت البدل على الواردة من دول اخرى الى (٣٠%)، وهذه الزيادة تعتبر فاحشة، فأعترض النائب ابراهيم المنذر على ذلك قائلاً:

---

(١) كانت اولى المعاهدات بين سوريا ولبنان من جهة وفلسطين من جهة اخرى هو اتفاقية (٢١ حزيران ١٩٢١). اما المعاهدة الثانية وقعت باسم سوريا ولبنان مع شرق الاردن في (١٠ ايار ١٩٢٣) بنفس شروط المعاهدة مع فلسطين. والمعاهدة الثالثة عقدتها المفوضية العليا بين البلدين والعراق في (٣١ كانون الثاني ١٩٢٥)، لتنظيم تجارة الترانزيت. والمعاهدة الرابعة وقعها البلدين مع تركيا في (٢٦ تموز ١٩٢٥) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ثم تلتها اخرى في (٢٣ كانون الاول ١٩٢٦)، لغرض تسهيل المعاملات الجمركية على الخط الحديدي الممتد من كيليكيا الى سوريا. وهناك اتفاق تجاري مع نجد. واتفاق تجاري مع مصر في (١٣ حزيران ١٩٢٨). والمعاهدة بين البلدين وايران في (١٧ اب ١٩٣٥). مسعود ظاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤- ١٩٢٦، المصدر السابق، ص١٠٦- ص١٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٣) اللجنة الادارية ، العقد العادي الاول، الجلسة (١٩) المنعقدة في (٢ حزيران ١٩٢١)، ص١.

(٤) كانت التعرفة الجمركية المطبقة في سوريا ولبنان هي (٨%) من قيمة الواردات، اذ اصر الاوربيون على ابقائها فترة طويلة تسهيلاً لمرور سلعهم دون جمرك عالي. وعند تسلم ادارة الدين العثماني التي تعد مؤسسة فرنكو- انكليزية بشكل خاص، رفعت الرسوم الى (١١%)، عند الدخول مقابل (١%) عند الخروج او اعادة= =التصدير، وجاء الانتداب الفرنسي ليثبت هذه التعرفة قانونياً بقرار من الجنرال غور يحمل الرقم (٤٦٧) في (٦ تشرين الثاني ١٩٢٠)، بموجب ذلك القرار قسمت العائدات الجمركية بنسبة (٨%) للمفوضية العليا مقابل (٣%)لإدارة الدين العمومي العثماني. استمر العمل بهذه التعرفة حتى عام ١٩٢٤، عندما رفعت الى (١٥%)

" **ان الحكومة زادت من هذه الضرائب دون استشارت المجلس النيابي وموافقته وذلك مخالف للقانون**"٠ وبين النائب ان هذه الزيادة اجحاف بحق التجارة والتجار اللبنانيون، اذ مثلت هذه الزيادة عقبة في طريق حرية التجارة. وطالب النائب ان تعيد الحكومة حساباتها في هذا الامر، الذي يضر بمصلحة البلاد الاقتصادية، غير ان سلطة المفوضية العليا متمثلةً بمندوبها الذي كان حاضراً في معظم الجلسات، كان يلجأ دائماً الى اساليب ملتوية والوعود بوضع الحلول لتلك المشاكل دون تنفيذ [١].

طلب النائب فؤاد ارسلان زيادة الرسوم الجمركية على الامور الكمالية، كالروائح العطرية والمشروبات الروحية والحرائر التي تصنع خارج البلاد، وفي الوقت ذاته تطرق الى الرسوم المفروضة على البضائع الواردة من الدول التي لم توقع عهد عصبة الامم قائلاً:

"**ان زيادة هذه الرسوم قد اوقعت ضرراً بالتجار الذين منهم من باع قبل استلامها على معدل الرسم الجمركي (١١%) وهو مجبر على القيام بتعهده فكيف يمكن ذلك اذا اجبر على دفع هذا الرسم اضعافاً**"٠ وطلب النائب اعطاء مهلة كافية لتطبيق هذا القرار حتى يتمكن التجار من بيع بضاعتهم التي طلبوها، ويضعوا تدابير لتجارتهم المقبلة، فأعترض النائب سليم النجار[٢]،

بموجب القرار الصادر من المفوضية العليا في اول ايار ١٩٢٤، وقد رفعت رسوم الدخولية على سلع الدول غير المنتمية الى عصبة الامم الى(٣٠%) مقابل (١٥%) لسلع البلدان الداخلة في العصبة والولايات المتحدة بشكل استثنائي، وقد حد هذا القرار كثيراً من نشاط التجارة الداخلية لسوريا ولبنان مع اغلب الدول. مسعود ظاهر، المصدر السابق، ص١٠.

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١١) المنعقدة في (٢٩ نيسان ١٩٢٤)، ص٣.

(٢) سليم النجار(١٨٥٩- ١٩٣٤): سياسي لبناني من بيروت ومواليد دمشق عام ، هربت به والدته وهو طفل رضيع الى بيروت عند وقوع مذبحة دمشق ١٨٦٠، تلقى علومه في المدرسة البطريركية للروم الكاثوليك. عمل في مؤسسة مورك دالك التي كانت تتعاطى تجارة الحرير ، تدرج فيها حتى اصبح مديراً فيها وكان (سنديكاً) او مدير تفليس، لعدد من المؤسسات التجارية بين(١٨٩٥- ١٩٠٥)، عين بعد الحرب= =العالمية الاولى عضواً في لجنة فض الخلافات بين الدائنين والمدينين والمؤجرين والمستأجرين. بعد اعلان الدستور عين عضواً في مجلس الشيوخ عن محافظة الجنوب ١٩٢٦، وعلى اثر التعديل الدستوري الاول ١٩٢٧ الغي مجلس الشيوخ وضم اعضائه الى مجلس النواب، وكان عضواً في اللجنة المالية ورئيساً لها٠ ترأس اكثر من مرة جلسة مجلس النواب بصفته رئيساً للسن٠ عرف بكتاباته الادبية وله حلقات فكرية وثقافية مع ابراهيم اليازجي واديب اسحاق وغيرهم وساهم مع الاخير في تحرير جريدة التقدم٠ حمل وسام جوقة الشرف. عدنان ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص ٥٠٧.

على النائب ارسلان، وطالب الحكومة بإيقاف تنفيذ زيادة الرسوم الى ان يتباحث المجلس بذلك القرار. كما تطرق النائب ارسلان الى دور المفوضية العليا بهذا الشأن اذ قال:

" **ان المفوضية العليا هي صاحبة السلطة على الجمارك ولكن ليس لها الحق بزيادة الرسوم او تخفيفها قبل استشارتنا**". فرد النائب موسى نمور مبيناً ان للمفوضية الحق في اتخاذ قرار زيادة الرسوم او تخفيضها، غير ان ذلك لا يمنعها من استشارت المجلس، وفي صدد زيادة الرسوم على الامور الكمالية ايد ذلك النائب احمد الحسيني في الوقت الذي طلب فيه النائب ايوب ثابت تشكيل لجنة خاصة لدراسة الموضوع دراسة وافية، وطرح نتائج الدراسة على المجلس كي يناقشها بإمعان، وتداخل النائب شبلي دموس موضحاً حق المفوضية العليا في الاشراف على الجمارك، لكن من حق المجلس ان يوضح لها الضرر الذي يصيب البلاد والشعب، في حال الزيادة او التخفيض في الرسوم الجمركية، ليتسنى للمفوضية ان تجيب على مطالب النواب التي هي في الوقت ذاته مطالب الشعب، وبعد هذا النقاش طلب الرئيس التصويت على انتخاب لجنة لدراسة هذا القرار [١].

طُرحت مسألة الجمارك للنقاش من جديد في (٢٢ ايار ١٩٢٨) من خلال ما بين النائب فؤاد ارسلان، عن الحالة المأساوية للتجار والاهالي، من ضخامة الرسوم الجمركية التي قتلت آمال هؤلاء بالحصول على حياة يسيرة، وطالب النائب حكومة لبنان بإيجاد حل مرضي لتلك المسألة، بدل من الوعود التي تعطيها الحكومة كرد على مطالب النواب، وشكوى الاهالي بعد ان طالب التجار بالإجماع مع اصحاب الشأن، اذ نقلت الصحف حسب قول النائب انه في الاجتماع الاخير هناك تصريح لمفتش الجمارك ان تنزيل الرسوم يشمل المواد الغذائية فقط، وسيبقى الرسم على الواردات الاخرى، لأن المفوضية العليا بحاجة الى (٢٠٠) مليون ليرة سنوياً كمصروفات للجيش الفرنسي، واضاف النائب قائلاً:

---

(١) بعد انتهاء الجلسة جرى اقتراع سري لانتخاب اللجنة ، وكانت النتائج كالاتي: موسى نمور ١٧ صوت ، وقدورة ١٧ صوت، وخالد شهاب ١٦ صوت، نخلة اشقر ١٣ صوت، وفؤاد ارسلان صوت واحد ففاز الاكثرية كل من :موسى نمور و قدورة و شبلي دموس و خالد شهاب ونخلة اشقر. المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٤١) المنعقدة في (٧ ايار ١٩٢٤)، ص٢٠.

" اذا صح هذا الجواب فأنه يوجب التعجب حيث لا مستند لمثل هذا الامر، وليس في الانتداب ان نشترك بمصروفات الجيش، والنص الفرنسي يقول " تستطيع الدولة الموضوعة تحت الانتداب ان تشترك " اذن ليس في الامر اجباراً ومع ذلك لا نريد ان تمنعوا المساعدة عند اللزوم بقدر امكانياتنا بمصاريف الجيش انما يجب ان يكون ذلك بالاتفاق معناعلى كمية وكيفية المصروفات كون الاتفاق يعد تبادل للنظريات، وان مسألة حجز اموال الجمارك بالشكل الحالي يتنافى مع مصلحة البلاد ولمنطوق صك الانتداب"[١].

وطلب النائب ان تعين الحكومة يوم مخصص لهذا الموضوع الذي لا يمكن السكوت عنه طويلاً، لكن مندوب المفوضية بين ان لا صحة لمثل هذا الفعل من قبل المفوضية ورغم ذلك سوف يحدد المجلس وقتاً للنقاش في تلك المسألة في وقتاً لاحق[٢].

بقيت مشكلة الجمارك مادة دسمة للنقاش في اغلب الجلسات، اذ تم طرحها مجدداً في تقرير قدمه النائب خال شهاب ذكر فيه ان رسوم الجمارك تدر اموالاً طائلة على الخزانة وهي موضع اهتمام اعظم حكومات العالم، لِما توفره من اموال لخزائنها، وشكر النائب في تقريره ما قامت به المفوضية العليا من تنزيل للرسوم على بعض الاصناف من البضائع، كما طلب النائب من المفوضية تنزيل الرسوم الجمركية الى(١٥%) عن كل تاجر، كون لبنان بلد مستهلك لكل البضائع، وقال:

" لا داعي لبقاء الجمارك في حوزة المفوضية العليا بل يجب ان تسلم لنا او على الاقل ان نشترك فيها"٠ و ذكر النائب هذا الموضوع من اجل الاصلاح واعادت النظر في الضرائب

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٧) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٢٨)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه.

والرسوم من اجل مصلحة الشعب والبلاد حسب قوله٠ واكد رئيس الحكومة ان هذا الموضوع سيدرس لاحقاً وتتخذ فيه الاجراءات اللازمة[١].

استمرت المفوضية العليا الفرنسية بإحكام قبضتها على الجمارك وزيادة الرسوم الجمركية، الامر الذي اثر وبشكل سلبي على التجار واصحاب المهن، فاندفعوا مطالبين تخفيضها، من خلال عريضة قدمت لمجلس النواب في (١١ نيسان ١٩٣٤)، بينوا فيها مظلوميتهم من ارتفاع الرسوم الجمركية، التي ادت الى شلل وتعطيل التجارة العمومية. اذ ادى ذلك الارتفاع الى تحويل طريق التجاري المار بلبنان الى البلاد المجاورة. وان جمعية التجار قد رفعت قبل ذلك مذكرة الى المفوض السامي في (١٥ اذار ١٩٣٢) احتوت على ارقام صريحة بالأضرار الناتجة جراء تلك الرسوم في لبنان، فقدم التجار عريضة جديدة موقعة من معظم تجار البلاد للنظر بقضيتهم، وقد بين التجار بهذه العريضة ان الرسوم الباهظة التي فرضتها المفوضية على اصناف عدة من المحاصيل والسلع، دون استشارة الهيئات الوطنية ذات الاختصاص(الهيئات التجارية)، قد شلت اوضاعهم. وطلب التجار في عريظتهم ان تصغي المفوضية العليا وحكومة لبنان الى شكواهم، كما بين التجار ان ما مر به العالم من ازمة اقتصادية قد اضر بالنشاط الاقتصادي، لكن الحكومة بدل من ان تُعين التاجر قد رفعت علية قيمة الرسوم الجمركية، فعادوا للوراء مذكرين الحكومة بقيمة الرسوم الجمركية في عهد الدولة العثمانية، التي كانت (٨%)، وبعد الحرب العالمية الاولى اصبحت (١١%)، لكن بعد خضوع البلاد للانتداب الفرنسي وقيام الثورة في الغوطة وجبل الدروز اتخذ المفوض السامي هنري دي جوفنيل ذلك ذريعة، فرفع الرسوم الجمركية من (١٥- ٢٠%) كتدبير مؤقت لحين اخماد الثورة، في الوقت الذي بقيت فيه هذه الرسوم دون زيادة في كل من الاردن وفلسطين[٢]. فتداول النواب هذا الموضوع من خلال الاقتراح الذي قدمه النائب ميشال زكور، بتأليف لجنة يشترك بها النواب مع الحكومة والمفوضية العليا لإيجاد حل لقضية الجمارك، امراً دفع النائب ايوب ثابت ليقدم اقتراح اخر، هو ان تعين لجنة خاصة يكون رئيس مجلس النواب رئيساً لها، مؤلفة من رؤساء

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٢ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٣.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١١ نيسان ١٩٣٤)، ص٢.

اللجان المختصة، لتضع تقريراً بهذا الشأن وتعرضه على مجلس النواب، وبعد ان أُخذت آراء الحاضرين وقع الرأي على انتخاب لجنة تشترك وتتعاون مع الحكومة، في كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية غير ان ذلك لم يكن بمستوى الطموح واستمر التذمر[١].

تعد "ضريبة المسقفات" مهمة بالنسبة للواردات المالية لسلطة الانتداب الفرنسي، عن طريق مفوضيتها العليا إذ استغلت كل ما يمكن استغلاله، في لبنان بهدف استمرار تدفق الاموال للخزينة الفرنسية، ومضت في استحصال ضرائب مختلفة من خلال توجيه الحكومة اللبنانية نحو فرض ضرائب جديدة، او زيادة القديمة منها، وبقي مجلس النواب يناقش موضوع الضرائب على الدوام في جلسات متعددة. فقد كثرت الشكاوي والاعتراضات التي قدمت له بخصوص الضرائب، وفي جلسة مناقشة الموازنة العامة للدولة قدم النائب خالد شهاب تقريراً مفصلاً عن ضريبة المسقفات، كونها بحاجة الى ان يدقق فيها النظر، باعتباره مقرر اللجنة النيابية المالية، واكد انها تمضي نحو تزايد مستمر سنة بعد اخرى، بسبب سرعة التقدم في البناء والتطور، ورأى ان معدل هذه الضريبة بواقع (٨،٥%) من قيمة الايجار، واكد على ضرورة ان تأتي الحكومة بمشروع قانون يمكنها من التخفيض الى اقل من ذلك، شريطة ان لا تؤثر على قيمة الضرائب الاخرى [٢]. كما كان لضريبة المسقفات نصيبها من النقاش في جلسة(١٦ تشرين الثاني ١٩٣١)، من خلال ما طرح ميشيل زكور حول هذه الضريبة، فذكر النائب ان مصادقة المجلس النيابي على قانون المسقفات الجديد، اوجد فيه ما يحفظ مصلحة المكلف والخزينة معاً، غير ان هذه الضريبة اشتكى منها الكثيرون من جهات متعددة في انحاء الجمهورية اللبنانية، وخصوصاً الفلاحين وبين النائب ان شكواهم من طريقة تنفيذها، بما لا يتفق مع المناشدات التي طالبت بإنصاف الفلاح والرأفة بحاله، فهي ضيقت عليه كونها لم تعد بيته من البيوت الزراعية، التي عفاها القانون من دفع ضريبة المسقفات، بل قسمت بيته الى عدة اقسام رغم فقره وضيقه، فجعلت لحيواناته قسم ولمبيته مع عائلته قسم اخر فوصف النائب ذلك الاجراء قائلاً:

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١١ نيسان ١٩٣٤)، ص٢.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٢ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٣.

" ٠٠٠كأنما كان محتوماً على الفلاح لينجوا من الضريبة ان ينام ويعيش في الزرائب مع مواشيه، في حين ان المقرر في القانون الجديد اعفاء بيوت المزارعين بدون تقسيم ولا عنت ولا ارهاق٠ هذا فضلاً عما يلاقيه الفقراء والمساكين من الشدة في المعاملة، اذ اصبح ما يصيب البيت البسيط المتكون من غرفة واحدة لرجل مسكين فقير لاحول له ولا سند وفق القرار الجديد، مثلما يصيب البيت الكبير او اكثر، وكأنما وضعت تلك الضريبة لتجبا من الفقير قبل الغني القوي".

وطلب النائب من الحكومة ان تتلافى الحيف الواقع على الفلاح المسكين من تلك الضريبة المجحفة، غير ان الحكومة كالعادة ذكرت انها ستعمل على معالجة المسألة بما يلائم مع المصلحة العامة[١].

تقدمت قرى الساحل بعرائض لمجلس النواب اعتراضاً على ضريبة المسقفات، جاءت تلك العرائض متصدرة جدول اعمال الجلسة، وفي المناقشة اوضح النائب نصار جبرائيل[٢]، ان لجان التخمين تضع ضريبة على بيوت المزارعين والفلاحين، ولم تراعي اللجان المذكورة القانون في تنفيذها بجمع الضريبة، مدعيةً ورود معلومات لها من وزارة المالية، في الوقت الذي الغى فيه المجلس الرسم على بيوت السكن الخاص بالفلاح، وان الضريبة لا تترتب الا على البيوت المعدة للإيجار، غير ان الضريبة اخذت بالتصاعد من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٣٠، في القرى

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢) المنعقدة في (١٦ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص٣.

(٢) نصار جبرائيل(١٨٨٦– ١٩٥٧): سياسي لبناني ولد في بلدة الشوير (قضاء المتن) ، تلقى علومه في مدرسة الاميركان في الشوير ونا ل منها شهادة نهاية الدروس، درس الحقوق على اساتذة حقوقيين منهم عباس حمية وسليم باز وسليم المعوشي و الياس كسبار، ثم انصرف الى ممارسة المحاماة في محاكم المتن وكسروان وبعبدة، انتسب ١٩١٩ الى نقابة المحامين ، وفتح مكتباً في بيروت بالاشتراك مع جملة محامين منهم وديع الدوماني وامين تقي الدين ، ثم الفريد نقاش قبل ان يصبح قاضياً ورئيساً، انتخب ١٩٢١ عضواً في نقابة المحامين ، و١٩٤٦ اصبح نقيباً للمحامين، انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان، في دورة ١٩٢٩. كان عضواً في اللجنة المالية ولجنة المشروعات والاقتراعات والاجازات، اشتهر في المحاكم الجنائية ، وكان خطيباً بليغاً سريع الخاط ، قوي العبارة، اعتبر من الرجالات المعدودين في عالم المحاماة والخطابة، اطلقت بلدية بيروت اسمه على احد شوارعها في منطقة الروشة. عدنان ظاهرو رياض غنام، المصدر السابق، ص٥١١.

المشتكية " بعبدا والحدث والشياح وقاديشيا" الى الضعفين، ودعا النائب الى الوقوف الى جنب الفلاح وعدم ارهاقه بزيادة الضرائب، وفي الجلسة ذاتها اوضح وزير المالية صبحي حيدر[١]، حالة الفلاح وذكر انه ليس من الانصاف ان يتحمل الفلاح ضريبة على مسكنه[٢]، في الوقت الذي طالب فيه النائب ميشيل زكور بإلغاء ومنع الجور على الفلاح، وذكر ان هناك اشخاص وردتهم بلاغات برفع الضرائب عن عقارات لا يملكونها، في اشارة منه الى مدى التخبط الذي تمارسه وزارة المالية، التي وصفها بأنها الأداة المالية لتنفيذ السياسة الفرنسية في البلاد، وتساءل النائب فيما اذا كان للانتداب الفرنسي اي رأي او علم بما يجري على الفلاح من جور، مؤكداً ان ارتفاع الضرائب وفداحتها لا تهم السياسة الفرنسية بقدر اهتمامها بجمع الاموال التي يجب ان تغطي النفقات الطامحة لها، ودعا وزير المالية ازاء ذلك الى ان يقدم هؤلاء الاشخاص اعتراضهم للإلغاء ما عليهم من مخالفات[٣]. ثم صادق المجلس على اصدار قرار نيابي الى " لجان التخمين بإعفاء المسقفات والابنية المختصة بأعمال الزراعة، والمعدة لإيواء المواشي وحفظ الاوراق الزراعية والمحاصيل، وايواء المزارعين وحراس المزارع، والمواشي ومحلات تفقيس دودة الحرير، ومزارب الخيول من ضريبة المسقفات " [٤].

---

(١) صبحي حيدر(١٨٤٠-١٩٤٩): سياسي لبناني ولد في بعلبك، وتلقى علومه الابتدائية في المدرسة البطريركية للروم الكاثوليك في زقاق البلاط في بيروت، والتكميلية الثانوية في المدرسة السلطانية في بيروت (١٩٠٦) ، ثم سافر الى اسطنبول ودرس الحقوق في المعهد الملكي وتخرج منه عام ١٩١٠، عينة السلطات العثمانية قائمقام القامشلي ودير الزور ١٩١٤، وبعد الحرب العالمية الاولى عينه الفرنسيون قائمقام على بعلبك ومنطقتها عام ١٩١٨، ثم مدير عام للمعارف ١٩٣٠، انتخب نائباً عن البقاع ١٩٢٢ في المجلس التمثيلي الاول، خلفاً لقريبه ابراهيم حيدر الذي عين ناظراً للزراعة ثم اعيد انتخابه عام ١٩٢٥ في المجلس التمثيلي الثاني، وفي مجلس النواب الاول عام ١٩٢٧ واستمر نائباً حتى ايار ١٩٢٩، كان عضوا في اللجنة المالية وانتخب نائبا لرئيس المجلس عام١٩٢٤، عين وزيراً للمالية في اب ١٩٢٨ في حكومة حبيب السعد، نال وسام الارز الوطني برتبة كومندور ووسام النبل، ووسام المجمع العلمي الفرنسي ٠ عدنان ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص١٨٠- ص١٨١.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص٢.

عانت المصانع الوطنية خلال فترة الانتداب الفرنسي من ضريبة المسقفات، وفي سبيل تنشيطها وانعاشها حصلت على نوع من الاهتمام داخل المجلس النيابي، اذ قدم النائب ميشيل زكور اقتراح نيابي في جلسة (٢٤ تشرين الثاني ١٩٣١) بإعفاء المصانع الوطنية من هذه الضريبة، من اجل دعمها وتنشيطها، كون البلاد تفتقر اشد الافتقار لتنشيط الحياة الصناعية التي تعد اهم اسس الاستقلال، كون المعامل في لبنان قليلة وبحاجة الى تشجيع كي تتابع عملها وانتاجها. وقد جاء الطلب كمادة وحيدة:

(تعفى المعامل الصناعية التي انشئت حديثاً، والتي تُنشأ في لبنان والتي تستخدم صناعتها القسم الاكبر من موادها الاولية في منتجات البلاد من ضريبة المسقفات لمدت خمس سنوات)[١]. غير ان اغلب ما تم التناقش به وعلى الرغم من كثرت الشكاوى على ضريبة المسقفات لم تلغى وخفضت تخفيضاً بسيطاً بما لا يضر بمصلحة الانتداب المالية المصادرة من حقوق الشعب اللبناني، حيث ناقش المجلس في جلسات عدة الية تخفيض هذه الضريبة بما يتناسب وسياسة فرنسا المالية في لبنان[٢].

استمر النقاش الى ان وصل الى ضريبة التمتع إذ تعد ضريبة التمتع واحدة من الضرائب التي اولتها سلطة الانتداب اهمية خاصة، اذ احتملت مناقشات عدة حاولت ان تجد توافقاً وسياسة الانتداب، جاء ذلك فيما قدمه النائب خالد شهاب في جلسة (١٢كانون الاول عام ١٩٢٨)، وهي ذات الجلسة التي قدم فيها تقريره حول ضريبة المسقفات، فبين النائب الصعوبات في تحقيق العدل بهذه الضريبة، والسبب في ذلك يعود الى خفاء تلك الضريبة وصعوبة الوصول الى الحقيقة فيها. وذكر النائب ان معظم الدول تعتمد على المظاهر الخارجية في احتساب ضريبة التمتع. اذ اعتمدت فرنسا ذلك عام ١٩١٤، حيث لا يمكن معرفة دخل المحامي او الطبيب او التاجر او الصانع الا بالاعتماد على المظهر الخارجي. كون معظم المكلفين لا

---

(١) م.م.ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص٢.

(٢) م.م.ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص٣ ؛ م.م.ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٧ كانون الاول ١٩٣١)، ص٤؛ الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٣) المنعقدة في (٢٨ كانون الاول ١٩٣١)، ص٤.

يُفصِحون عن دخولهم الحقيقية، وبين في ذات الوقت ان تدخل الانتداب الفرنسي في تحديد قيمة الضريبة هذه لا يمكن اعتماده، لأن الظروف الاقتصادية التي تعيشها فرنسا ليست ذاتها الظروف التي يعيشها لبنان الناشئ، وطالب ان تخرج قيمة هذه الضريبة من أُطر التدخل الفرنسي، الذي سينزل غضب السياسة المالية على المواطن اللبناني لا غير[١].

تبينت مساعي المجلس النيابي في تخفيف الضرائب على كاهل المكلف في تقرير اللجنة المالية، فاتجهت الحكومة باحثةً عن طريق لتُزيل عن طريقه الحمل الكبير الملقى على المواطن اللبناني، فألغت بعض من الضرائب واجرت التعديل على اخرى منها، فعدلت ضريبة التمتع بناء على اقتراح المجلس ووضع لها حداً تبدأ منه، فأعفي منها كل من لا يزيد ايراده على(٦٠٠) ستمائة ليرة لبنانية، وحذف منها (٢٠%)، كما شمل التخفيض ضريبة المسقفات فخفضت من(١٢ %- ٨%)، وحذف (٢٥%) من ضريبة الويركو، والغيت ضريبة رسوم العجلات، واستبدلت بضريبة البنزين. كل ذلك التعديل اجرته الحكومة بعد ان كثرة صيحات الاستغاثة التي اطلقتها فئات متعددة قدمتها لمجلس النواب، وبدوره طرحها للنقاش من اجل اصلاح الوضع الاقتصادي المتردي في ضل الانتداب الفرنسي[٢].

تضرر الكثير من التجار واصحاب المهن من تعدد الضرائب التي فرضتها عليهم الحكومات اللبنانية، بإيحاء من سلطة الانتداب، وفي سبيل تخفيفها او التخلص منها قدمت عرائض وشكاوى، من اصحاب الشأن كل حسب لغته الى مجلس النواب، اذ قدم تجار بيروت في(الاول من ايار ١٩٢٩)، عريضة لمجلس النواب بخصوص ضريبة التمتع مطالبين فيها بتخفيض الضريبة بنسبة (٢٠%)، اسوةً بالأعوام السابقة التي قدم فيها نفس التجار طلباً للتخفيض، غير ان الحكومة لم تبقي على ذلك التخفيض لذا طالب التجار بإعادته، مبينين ان

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٢ كانون الاول ١٩٢٨)، ص ٢.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٩ كانون الاول، ١٩٢٨)، ص ٣.

الضرائب والرسوم قد انهكت قواهم وهم يسعون الى سد رمقهم، ولان يرومون جني ارباح طائلة، فأيد النائب عمر الداعوق ذلك غير ان وزير المالية بين قائلاً:

" **ان الحكومة ستجري المعاملة ذاتها التي اجرتها في السنة الماضية بحسم (٢٠%) للذين يدفعونها في مواعيدها**"[١].

كما بين الرئيس ان بعض المكلفين قد زيدت عليهم الضريبة، وهم يشكون من هذه الزيادة ، فنفى وزير المالية الزيادة التي يشكو منها المكلفين، في الوقت الذي ايد فيه النائب يوسف الزين تلك الزيادة بحسب ما قدم المشتكون منها، وبعد الأخذ والرد بين النواب والحكومة تمت الموافقة على قرار التخفيض بنسبة (٢٠%)[٢]. كما ناقش المجلس ضريبة التمتع في جلسة (٢٢ ايار ١٩٣٠)، من خلال اقتراح النائب عبد الله بيهم بتخفيض ضريبة التمتع بنسبة (٥٠%)، وطلب النائب اعطاء نتيجة باقتراحه، فأجابه النائب نصار ان اللجنة قررت توديع الاقتراح الى لجنتي الموازنة والمالية، في الوقت الذي رد فيه رئيس الوزراء اوغست اديب[٣]، ان الحكومة قد انزلت (٢٠%) من الضريبة وستنظر بالقانون وتعدله لاحقاً[٤].

قدم النائب عبد الله بيهم اقتراحاً لتخفيض ضريبة التمتع، مبيناً من خلاله ان الازمة الاقتصادية قد اضرت بالكثير من البلدان ومنها لبنان، وحل الكساد في اسواقها، ودعا النائب الى الاهتمام بأحوال الناس، وان يخفف شيء من الازمة لإعانة الناس في سبيل اجتياز الضائقة الاقتصادية، وان من مسؤولية الحكومة هو مد يد المساعدة للأهالي في مثل هذه الظروف، وطلب النائب تخفيض (٣٠%) من ضريبة التمتع، على ان يشمل ذلك التخفيض الذين دفعوا ما عليهم من مستحقات، واكد الرئيس محمد الجسر ان الحكومة قررت تنزيل (٢٠%) لمن سددوا ما عليهم من مستحقات، وقسم اخر شمله تنزيل (٣٠%) من الذين دفعوا مستحقاتهم، وان الحكومة

---

(١) م.م.ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في(١ ايار ١٩٢٩)، ص٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تشكلت حكومته الاولى في (٣١ ايار ١٩٢٦– ٥ ايار ١٩٢٧)، اما الثانية فتشكلت في (٥ نيسان ١٩٣٠– ٩ ايار ١٩٣٢)، نزيه كامل خداع ، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٤) م.م.ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٩) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٣٠)، ص٥.

ستنظر بذلك الاقتراح كونه يصب بمصلحة المكلفين، وهو ما تسعى الحكومة لتحقيقه[١]. من خلال ما تقدم من طروحات نيابية تبين ان سلطة الانتداب ممثلة بالمفوض السامي الفرنسي والحاكم السياسي للبنان، لهم اليد الطولى في تحديد قيمة الضرائب المتحصلة من المجتمع بكافة الوانه المهنية، وهذا ما لمسناه واقعاً من حضور الحاكم السياسي في اغلب جلسات المجلس النيابي، فرغم عدم تدخله ضمنياً في تلك المناقشات، لا اننا لمسنا من خلال اطلاعنا على تلك الجلسات ان جهات سياسية وطائفية داخل المجلس، تحاول ان تعطي انطباعاً ايجابياً عن الواقع الضريبي في لبنان، يقابله جهات اخرى حاولت ان تصف الواقع الضريبي المتصاعد وانعكاساته السلبية على المجتمع اللبناني[٢].

ناقش مجلس النواب ضريبة اخرى كانت تفرض على صيادي السمك في عهد الانتداب الفرنسي وهي ضريبة صيد السمك، اذ يعد صيد السمك مهنة اساسية تقتات من ارباحها الكثير من العوائل اللبنانية، غير ان هذه المهنة لم تسلم من الزيادة الضريبية، التي فرضتها الحكومة اللبنانية في ضل الانتداب الفرنسي، وكون السمك مادة غذائية مهمة لا يستغني عنها السكان، باتت هذه المهنة تأخذ حيزا من النقاش داخل مجلس النواب اللبناني، ففي جلسة (٢٥ شباط ١٩٢٦) طالب كل من (النائب شبلي دموس والنائب زوين والنائب فريد الخازن)، بإلغاء بعض الضرائب كونها اضرت بالواقع المعيشي للسكان واصحاب المهن، ومنهم صيادي السمك، اذ ان الضرائب المفروضة على هؤلاء الصيادين قد ادت الى ارتفاع اسعار السمك، اذ يحتم على كل صياد ان يأتي بما يصطاد الى ساحة بيع السمك، ليوضع صيده بالمزاد، فيستوفى منه (٢٠%) عشرين بالمئة لصالح الحكومة، وهذا لا يأتي بفائدة على لا على الصياد ولا على المستهلك، في الوقت الذي تدعم فيه المفوضية الفرنسية العليا شركات صيد الاسماك التابعة لها، والمصرح لها دولياً، وقد بين النائب زوين انه قد اطلع على تقرير شهري من المفوضية الفرنسية العليا مرفوعاً الى باريس، تقول فيه انها تشجع بعض شركات الصيد، وتسعى لإعفائها من الرسوم، لذا طالب هؤلاء النواب بإلغاء الضريبة المفروضة على صيادي السمك، ومعاملتهم اسوة بالقرارات الفرنسية. كما طالب النائب اميل ثابت الغاء تلك الضريبة، وطالب بالسماح للشركات الاجنبية للصيد وعدم

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣٠)، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه.

احتكاره لشركة معينة، تؤمن المصالح الفرنسية، من اجل طرح كميات كبيرة من هذه المادة الغذائية في الاسواق، كي تنخفض اسعارها من اجل المستهلكين، وبعد النقاش عرض الموضوع للتصويت وتمت الموافقة عليه بالأكثرية[١].

ونتيجة لأهمية الضريبة هذه فقد تداخل الحاكم الفرنسي (ليون كايلا) خلال الجلسة اعلاه بما يؤمن المصالح الفرنسية من الثروة السمكية، موضحاً حاجة السوق الفرنسي للأسماك اللبنانية اولاً، والعودة الى توسيع مدخرات الدولة اللبنانية المالية من خلال فرض ضريبة توازي اهمية السمك بالنسبة للأسواق العالمية ثانياً، مؤكداً على ضرورة اشراك الشركات العالمية في مجال صيد الاسماك، وطالب ان تكون روح المنافسة موجودة بينها بما ينمي المصالح الفرنسية واللبنانية على حد سواء[٢]. ونظراً لأهمية المهنة هذه وما تدر من ارباح كبيرة على الجانب الضريبي عاود النواب مطالبتهم بعد اقل من عام على ارجاع الضريبة هذه، وذلك من اجل رفع قيمة هذه التجارة امام شركات الصيد الاجنبية، فاقترح النائب جورج زوين[٣]، بإعادة ضريبة السمك في جلسة (٢١ كانون الثاني ١٩٢٧) بعد ان الغاها المجلس من اجل الوقوف الى جنب الصيادين اللبنانيين، وكذلك لتنخفض اسعار السمك، لأن الغاء الضريبة زاد من الاسعار ولم يخفضها، وبذلك بين النائب ان الخزينة قد حُرمت من مبلغ قدره (٥٠٠٠) خمسة الاف ليرة كانت

---

(١)المجلس التمثيلي الثاني، الدور الاستثنائي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٢٥ شباط ١٩٢٦)، ص٣ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جورج زوين(١٨٧٢– ١٩٥٣): سياسي لبناني ولد في مزرعة الصارات التابعة لقريتي جورة بدران والعذرا ، تلقى علومه في مدرسة المزار في غزير، وانهى دروسه الثانوية في كلية اليسوعيين في بيروت، ثم انصرف الى العمل ليعين عام ١٩٠٥ مديراً لقلم الترجمة في متصرفية جبل لبنان ٠ انتخب عام ١٩٠٧ عضواً في مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء كسروا ن مدعوماً من المحفل الماسوني في كسروان والمتصرف، عين عام ١٩١٤ قائمقام البترون، انتخب نائباً عن جبل لبنان ١٩٢٥ واعيد انتخابه في دورات (١٩٤٣ ، و ١٩٤٧، و ١٩٥١)، انتخب خلال مدة ولايته عضواً في عدت لجان نيابية منها: المالية والشؤون الخارجية ، السياحة والاصطياف، ترأس جلسات انتخاب رئيس مجلس النواب بصفته اكبر الاعضاء سناً في سنوات (١٩٤٣ ، ١٩٤٤، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢) ، وكان ابرزها اول جلسة عقدت عشية الاستقلال في (١٩ تشرين الاول ١٩٤٣)، ساهم في جر مياه غزير= =والخضيرة ونبع ضامن، وفي شق عدة طرق منها طريق دلبتا معراب، غوسطا ، غزير وشننغيرن عرف بنزعته التحررية ومحاربة الفساد، ومرافعته عن الحريات العامة ، عرف بالنمر اللبناني بسبب موقفه المقدامة، ولم يكن حادث سجنه عام ١٩١٠ الا نتيجة تهجمه على المتصرف يوسف فرانكو باشا. عدنان ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢٤٢.

تدخلها من ضريبة السمك، مما دفع النائب عمر الداعوق الى تأييد الاقتراح، موضحاً ان ما حُرمت منه الخزينة يتجاوز الخمسة الاف بل يُقدر بعشرين الف ليرة، بينما عرض النائب سليم النجار اعادة الضريبة وقال:

" **ان من يشتري السمك هو الغني ومن يبيعه هو الفقير**"٠ ثم ذكر النائب ايوب ثابت ان الصياد الفقير هو المنتفع من ذلك وبين قائلاً:

" **لقد طالب نواب البقاع ونواب الجنوب بتخفيض الضرائب عن الفلاح وانا اطالب بتخفيض الضرائب عن الصياد الذي سيسرح ليله في البحر ليصطاد بعض السمك ويبيعها ليكسب بعض القروش من ثمنها**٠٠٠٠"٠ فأيد ذلك النائب يوسف سالم، في الوقت الذي قال فيه عمر الداعوق:

"**ان الغاء هذه الضريبة لم ينفع الصياد ولا الفقير اذ مازال يدفعها لمعلمي السمك انما تضررت الخزينة منها فقط**" ٠ ثم طلب النائب اميل اده احالة الاقتراح الى اللجنة فأيد الاكثرية ذلك[١]. وفي (٢٢ شباط ١٩٣٢) قدم عمال صيد السمك شكواهم للمجلس من الضريبة المفروضة على سيدهم بنسبة (٢٠%)، اذ كان هؤلاء يأتون بصيدهم الى سوق بيع السمك، وهناك تجرى عليه المزايدة والسعر الذي تستقر علية المزايدة تأخذ منه ال(٢٠%) اما نقداً او عيناً (اي سمكاً)، فيأتي الملتزم مع بعض من معاونيه في ساعة مبكرة قبل حضور الناس، وتجرى مزايدة وهمية بين الملتزم ورفاقه، فيرسوا السعر كما يريده الملتزم، من خلال المزايدة الوهمية التي يبخسون بها تعب الصياد المسكين، اضافة الى ما يؤخذ منه من ضريبة ال(٢٠%)، فلا يبقى لذلك الصياد الا القليل من ثمن البيع، لقاء الاخطار التي يتعرض لها واثمان شباك الصيد، ومن هذا الثمن القليل عليه ان يعيل افراد اسرته، ويدفع رسوم الحكومة لذا ضج الصيادون وقدموا هذه العريضة للمجلس فقال النائب خالد شهاب:

"**ان الحكومة قد اعطت التلزيم ولا يمكنها الغائه، غير ان بالمستطاع اعطاء الضريبة عيناً**". فرد النائب دموس قائلاً:

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٦) المنعقدة في (٢١ كانون الاول ١٩٢٧)، ص٧.

"كان على الحكومة ان تجد طريقة تحصل بها عن هذه الضريبة بدون تلزيم"[١]

ودعا النائب الى ان تضع الحكومة اكثر من ساحة لبيع السمك، وبين ساحة واخرى اكثر من كيلوا متر لان الصياد يأتي بصيده من مكان بعيد وهذا مكلف عليه ايضاً، فقال النائب زكور:

"**ربما كان بالإمكان الرجوع عن التلزيم واعطاء الملتزم تعويضاً والصيادون مستعدون لدفع رسم شخصي تجبي الحكومة رسم عن السمك الوافد من الخارج، فإذا جبي منها رسم كان كافياً لدفع الضريبة**". لكن رئيس المجلس بين انه لا يمكن وضع ضريبة بين الحكومات الواقعة تحت الانتداب، فأجمع المجلس على ان تسدد رسوم الصيد عيناً كي لا يضطر الصياد ان يبيع صيده بثمن بخس وتمت الموافقة على ذلك[٢].

وفي جلسة (٣٠ اذار ١٩٣٩) قدم النائب فريد الخازن عريضة للمجلس من الصيادين يطالبون فيها اعفائهم من الضرائب، وان ترعى الحكومة هذه الطبقة الفقيرة، واوضح النائب خليل ابو جودة ان المفوضية العليا قد فوضت احد الضباط الاختصاص بمراقبة مصلحة صيد الاسماك، الامر الذي دفع النائب جبرائيل خباز بالرد موضحاً ان الطريقة التي يستخدمها الصيادون في لبنان تكاد تكون تقضي على السمك، فهم اما يصغرون عين الشباك فيلتقطون الصغيرة من الاسماك، او يستخدمون الديناميت، وابدى النائب ايضاً ان اعطاء الصيادين مهلة ليتخلصوا من الشباك القديمة ويشترون غيرها[٣]. فأيد فريد الخازن ذلك، في الوقت الذي اعترض فيه الدكتور ثابت على استخدام الديناميت في الصيد، لأنه يعرض الاسماك للانقراض، كما اعترض النائب جورج ثابت على استعمال الشباك الصغيرة وبقي الحال ولم تنتهي معاناة الصيادين كون الانتداب راضٍ تتلك الحال [٤].

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (٣) المنعقدة في (٢٢ شباط ١٩٣٢)، ص ٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٣٠ اذار ١٩٣٩)، ص ٢.

(٤) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٣٠ اذار ١٩٣٩)، ص ٢.

ناقش المجلس النيابي لوناً آخر من الضرائب وهي "ضريبة الدخولية" وهي من الضرائب التي اضرت بالفلاح اللبناني، كونها وضعت عهد الانتداب الفرنسي، والهدف منها الحصول على الاموال لصالح المفوضية العليا، فقد نوقشت هذه الضريبة خلال جلسة (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢)، اذ طالب النائب نخلة الاشقر الغائها لأنها تقضي على شغل الفلاح اللبناني قضاء مبرماً، لم يرق ذلك الطلب للنائب ايوب ثابت الذي بين قائلاً :

" **ان الخزانة رسمياً تحتاج الى هذه الاموال وستقع في العجز**" واجاب النائب مجيد ارسلان قائلاً:

"**ان الاحتياطي انما وضع لتدارك ما هو ممكن الحصول من العجز فلنساعد الزراع وهذا اهم الان**" فطلب مدير المالية اسقاط (٥٠%) من الدخولية حفاضاً على مبدأ الضريبة[١].

استمر النقاش داخل المجلس حول الغاء الرسوم المفروضة على الزراعة، وقدم النواب مقترحاتهم حول ذلك، وخلال جلسة السابع من كانون الاول ١٩٣٠ تطرق النائب فؤاد ارسلان الى الغاء رسم الدخولية، الذي سيأتي بمنفعة كبرى للزراعة بحسب قوله، رغم ان ذلك سيُحدث عجزاً في الموازنة العامة، ودعا الحكومة الى ايجاد طريقة لتفادي ذلك العجز، من ابواب اخرى واضاف النائب قدورة حليم اديب[٢] في هذا الصدد قائلاً:

"**اني ارغب بإلغاء هذا الرسم تخفيفاً عن عاتق الفلاح اللبناني شرط ان يعود المجلس ليبحث في الاموال التي رصدتها الحكومة كهبة للبلديات ورفض المجلس التصديق عليها**..."[٣] كما طالب النائب ايوب ثابت بإلغاء الرسوم المفروضة على الفلاح قائلاً:

---

(١) المجلس التمثيلي الاول، الجلسة (٤٧) المنعقدة في (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢)، ص ٤.

(٢) قدورة حليم اديب(١٨٧٩– ١٩٤٨): سياسي لبناني ولد في بيروت كان والده اول طبيب مسلم، تلقى علومه في مدرسة الاباء اليسوعيين في بيروت. سافر الى فرنسا ودرس الطب في جامعتها، ثم عاد الى لبنان وفتح عيادة خاصة به في محلة السور (ساحة رياض الصلح حالياً). انتخب نائباً عن بيروت في عام ١٩٢٢، واعيد انتخابه سنة ١٩٢٩، كما انتخب عضواً في لجنتي المالية، والادارة والعدلية، ورئيساً ورئيس للجنة الصحة والمعارف، ونائباً لرئيس مجلس النواب (١٩٢٢– ١٩٢٣)، دخل جمعية المقاصد الاسلامية، وشغل عضوية مجلس الامناء فيها(١٩٦٣– ١٩٤٢). عدنان ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤٢.

(٣) قررت الحكومة في موازنة ١٩١٤ رصد مبلغ (٤٠٠٠٠) اربعين الف ليرة يعطى على سبيل المساعدة لبلدية بيروت، وبعد عرضه على المجلس رفض التصويت عليه واباح ان تعطى البلدية مبلغاً يقابل دخل ضريبة

"**اني ارى الان ان يقر المجلس الغاء الرسوم ابتداءً من كانون الثاني ١٩٢٤ فيكون للبلدية مهلة كافية للنظر في ايجاد مورد يسد العجز**"٠ وبين ابو خاطر وجهة نظره قائلاً:

"**ان المجلس لا يتمكن من الغاء الضريبة فوراً لكن يمكنه ان يقرر مبدئياً فأن المزارع لا يمكنه ان يحمل الدنيا على رأسه، فعلى الحكومة ان تتفق مع البلدية على وجوب ابدال هذا الرسم برسم اخر**"٠طرحاً ايده النائب قدورة حليم اديب، وقد بين النائب دموس ان البلديات لا تستطيع القيام بأعمالها مالم تكن لها رسوم تتقاضاها، وهذه الرسوم يجب ان تكون مستندة الى قانون ولا يوجد قانون لرسم الدخولية، وبين النائب ان الرسم يفرض بغير حق وطالب بإلغائه. وايد النائب منذر الغاء الرسم كونه مهم في تنشيط الزراعة، لم يحسم النقاش حول الدخولية واجل الى وقت اخر لحين حضور الحاكم الفرنسي لينظر فيه في الجلسة المقبلة [١]. لم يحضر الحاكم في الجلسة التي خصصت لإلغاء رسم الدخولية واجل البحث فيها الى الجلسة اخرى[٢]. وبعد حضور الحاكم الفرنسي بين ان الدخولية قسمان قسم يأتي من الاصناف الواردة عن طريق السكة الحديدية ويبلغ قيمته (٧٠٠٠) سبعة الاف ليرة، وقسم اخر يأتي من الطرق البرية ويبلغ(٦٠٠٠) ستة الاف ليرة، وطلب الحاكم تأجيل الالغاء ريثما يتسنى لبلدية بيروت ايجاد مورد اخر، لكن النواب اصروا على الغائه فتم الاتفاق على ان يخفف الرسم الى النصف في هذا العام على ان يلغى في العام القادم [٣].

تعددت الضرائب التي شملها النقاش النيابي حتى جاء دور الملح اذ طُرحت مسألة الملح[٤]، لأول مرة للنقاش في جلسة الخامس من تشرين الاول ١٩٢٠، بعد ان طلب الحاكم

المسارح ٠ وتكون الحكومة قد اغتصبت دخل هذه الضريبة من البلدية. المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة والثلاثون،(١٧ كانون الاول ١٩٢٣)، ص٣.

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣٧) المنعقدة في (١٧ كانون الاول ١٩٢٣)، ص٣.

(٢) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣٨) المنعقدة في (١٨ كانون الاول ١٩٢٣)، ص٢.

(٣) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣٩) المنعقدة في (٢٠ كانون الاول ١٩٢٣)، ص٢.

(٤) ضريبة الملح: هو رسم استهلاك يستوفى عن الملح الوارد الى لبنان على اساس الوزن، ويستوفى على اساس مساحة الملاحة في حال استخراجه من شواطيء البلاد٠ ومنح هذا الامتياز الى ادارة الديون العثمانية العمومية في عام ١٨٨١، ولم يعطى هذا الاحتكار للبنان الا في عام ١٩٢٦، في الوقت الذي كان في جبل لبنان منذ عهد المتصرفية ادارة خاصة لاحتكار الملح مستقلة عن ادارة الديون العمومية ٠ علي عبيد، المصدر السابق، ص ٩٥.

الفرنسي ترابو تشكيل لجنة للنظر في الخلاف الذي وقع عام ١٩١٩ بين حكومة لبنان والديون العمومية، بخصوص مسألة الملح في اراضي المتصرفية [١]، وقد درست اللجنة مسألة الملح واجل البت في المسألة الى جلسة لم يحدد موعدها للتمكن من تدقيق الاوراق المتعلقة بها [٢].تحدث النائب خالد شهاب عن مسألة الملح قائلاً:

"**ان الحكومة تجلب الملح بالوقت الحاضر بالمناقصة اما من تركيا واما من مصر وقد تقدم طلب وربما تقدمت طلبات بإنشاء ملاحات وان الحكومة افضل لها ان تشتري الملح من اراضيها وابنائها بدل من استجلابه من الخارج وارسال المال الى الخارج**". وبين النائب ان ايراد الملح مقدر بقيمة (٢٣٠٠٠٠) مئتان وثلاثون الف ليرة، وهو مبلغ مهم تتأثر منه الموازنة، فيجب الحفاض على هذا المورد. كما دعا النائب ايضاً الى فتح ملاحات في لبنان، مقيدة بشروط لمنع التهريب، ومنع جلب الملح من الخارج لتنشيط وتشجيع الملح الوطني[٣]. واكد النائب فريد الخازن موضحاً ان هناك فقراء هناك فقراء يملكون ملاحات بصكوك مسجلة في الدولة العثمانية، وان الدولة اقدمت على استملاك هذه الملاحات دون اعطاء تعويض لأصحابها الفقراء. بعد ان كانت تفرض عليهم الضرائب. كما طالب النائب نجيب حنا ضاهر[٤]الحكومة بدعم هؤلاء الفقراء، بدل اضطهادهم وعلى الحكومة ان تعفيهم من الضرائب، وبين ايضاً ان توفر لهم الحكومة مساطب لاستخراج الملح من شواطئ لبنان، بدل استيرادها من الخارج، ودعا الى ان يكون هناك تنسيق مشترك مع المفوضية الفرنسية كونها صاحبة الانتداب على سوريا ولبنان بهذا الخصوص، اذ اعتبرها من الضرائب التي يجب النظر فيها لأنها " قضية متوارثة"

---

(١) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة(٣) المنعقدة في (٢٦تشرين الاول ١٩٢٠)، ص١.

(٢) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٥ تشرين الثاني ١٩٢٠)، ص١.

(٣) م.م. ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٢) المنعقدة في (١٨ كانون الاول ١٩٣٥)، ص٥.

(٤) نجيب حنا ضاهر(١٨٦٤- ١٩٦١) : سياسي لبناني ولد في بشري ، نفي والده الى اسطنبول ١٩٧٦، فانتقلت به والدته الى بلدة عرجس قضاء زغرتا، وهناك ربي نجيب الضاهر واخوته في كنف اخوالهم وانسبائهم مشايخ ال ضاهر. تلقى علومه في مدرسة الاباء الكرمليين الابتدائية في بشري، فنشأ اديباً وكاتباً= =في اللغة العربية مع المام بالفرنسية، عين ١٩٠٦ مديراً لناحية بشري، انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورة ١٩٣٤ ، بعد تدخل البطريرك عريضة، وعمله لانسحاب نجيب عيسى الخوري ووديع طربيه، واعيد انتخابه مرة ثانية ١٩٣٧، وكان عضواً في لجنتي المالية ، الاشغال العامة والمعارف . عدنان ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص ٣٢١.

من زمن الدولة العثمانية، وكان جواب النائب نجيب نكد يؤكد على ان الملح المستخرج من لبنان له اضرار، وغير مستوفي للشروط الصحية من المواد الكيمياوية، كالملح المصري، فرد عليه النائب يواكيم البيطار قائلاً:

"٠٠٠ **يجب البحث عن العوامل التي توجب منع الملح هل هي صحية تتعلق بالصحة العامة اعطتها فحوص وتحاليل، كيمياوية كما يقول البعض٠ فاذا كان صحياً علينا ان نمنع الملح كما منعنا غيره من الاشياء المضرة كزراعة الحشيش مثلاً، ويكون ذلك عندما تأتي الحكومة بما يثبت هذا الضرر، واذا كان السبب التساوي بين اصحاب الشواطيء اللبنانية فهذا ليس سبباً فكل اللبنانيون هم متساوين بالحقوق والواجبات٠ واذا كان السبب هو مصلحة الخزانة فانا اقول ان هذا السبب ممكن مداركته مع عدم المنع**"٠

وطلب النائب اعطاء الحرية لأصحاب الملاحات والغاء الضريبة عنهم وطرح الموضوع للتصويت فوافقت عليه الاكثرية[١].

ناقش المجلس النيابي ضرائب اخرى كانت اقل من اهمية من حيث وضعها المالي، والنيابي منها ضريبة المسكرات وضريبة السيارات وضريبة الطرق في جلسات عدة لم تولها في الاساس اهتماً حتى من قبل سلطة الانتداب الفرنسي[٢].

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاستثنائي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٢٥ شباط ١٩٣٨)، ص٥.

(٢) م٠م٠ ن ل، المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة(١)، المنعقدة في (٢٠ اذار ١٩٢٣)،ص ٢؛ المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة(١٦)، المنعقدة في(١٦ نيسان ١٩٢٣)،ص٤؛ م٠م٠ ش ل، العقد العادي الاول، الجلسة (٢) المنعقدة في (٨ نسيان ١٩٢٧)، ص٢ ؛المصدر نفسه، ص٨؛ م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٢ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٣؛ م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٢) المنعقدة في (١٠ كانون الاول ١٩٣١)، ص٢؛ م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٢٥ شباط ١٩٣٨)، ص٥ .

تبين لنا مما تقدم ان سلطة الانتداب الفرنسي حرصت حرصاً كبيراً على تأمين مواردها المالية التي تأتي اولاً من خلال فرض الضرائب كل حسب اهميته، فنجد ان "شرعنت" تلك الضرائب يأتي من باب المشاركة في دعم المجهود الحربي الذي به فرنسا تارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية اللبنانية تارة اخرى، وهذا ما انعكس "في كل الاحيان" على الداخل اللبناني الذي عانى كثيراً من الارتفاع المستمر لها بإيحاء من سلطة الانتداب وتنفيذ من الحكومات المحلية التي كانت في اغلبها توافقية بما يخدم المصالح الفرنسية قبل عام ١٩٣٩.

اولت سلطات الانتداب الفرنسي اهمية خاصة لمصالحها الاقتصادية في لبنان، في الوقت الذي لم تُعر لمصلحة لبنان اي اهتمام. اذ كانت تشدد على فرض الضرائب والرسوم على مختلف المنتجات الزراعية والصناعية في البلاد، ولم تبذل اي جهد لحماية ما ينتج داخل لبنان من منافسة السلع الاجنبية، بل اعفت ما تحتاجه من السلع الواردة الى لبنان من الرسوم والضرائب، فقد اعفت المشروبات الكحولية الخاصة بجيوشها وموظفيها من رسوم المسكرات، وقد اقرت اللجنة الخاصة بمجلس الشيوخ اللبناني بذلك، واوعزت الى حكومة لبنان برفع الرسوم على الكرمة الوطنية التي ينتج منها الكحول٠ وقد طالب النائب نجيب نكد بإبقاء رسوم المسكرات الوطنية على حالها، وان لا تتساوى الضريبة على الكحول الوطني مع ما يفرض من ضريبة او رسم على المسكرات الاجنبية، كما طالب النائب الياس سكاف بإعفاء السبيرتو الوطني من الضرائب رحمتاً بالمزارعين اصحاب الكرمة، اذ ان الحكومة رفعت الرسم على تنكة السبيرتو من (٦٢- ٩٧,٥٠) غرش، والمزارعين لم يتبقى لهم سوى هذا المورد٠ فطالب النائب بإعفائه من الرسوم. ووجه النائب بشار الخوري كلامه قائلاً:

"**لا يجوز ان نأخذ باليسار ما اعطيناه باليمين ونسترد ما اعطيناه لأصحاب الكرمة العام الماضي**"٠ وابدى يواكيم البيطار رأيه بان ضريبة المسكرات من اعدل الضرائب، كون المسكرات مسألة كمالية كما بين النائب ان الكرمة لها منافع عديدة كمحصول العنب، والزبيب والدبس، ولها مضار ايضاً وهي المسكرات، فطلب النائب التفريق بين منافع الكرمة واعفائها من الرسوم وبين اضرارها وطلب زيادة الرسوم على تلك المضار. كما طالب النائب ايوب ثابت بإعفاء الانتاج الوطني وفرض الرسوم على الكحول الاجنبي، وطلب النائب نجيب نكد بمنع المسكرات والتفريق

بين الاجنبي منها والوطني في مسألة الرسوم، ايد النائب توفيق عواد[١]، استثناء السبيرتو الوطني من الرسوم، وطلب خير الدين الاحدب زيادة الرسم على الكحول الاجنبي من(٢٥%- ٤٠%)، فصوت المجلس على ذلك بالأكثرية[٢]. كما قدم مزارعي الكرمة لمجلس النواب عريضة في جلسة (الاول من كانون الاول ١٩٣١) شرحوا فيها شكواهم من الرسوم، وهم يطالبون فيها تخفيض الرسوم على العرق الى اقل من (٢٠) قرشاً، فأيد النائب جبرائيل نصار طلبهم وبين ان هذه ليست العريضة الاولى من نوعها وان الكثير من الشكاوي قدمت اعتراضاً على الرسوم وقال:

"**ما اريد ان اقوله ان موسم العنب هو من جملة اسباب معيشة الكثير من العوائل ويجب حمايته ولا يجب ان نضع رسماً باهضاً وارجو ان يُظهر المجلس رغبته بعدم وضع ضريبة عليه**". وبين النائب حبيب السعد ان بعض الشكاوي تدل ان الضريبة تختلف من منطقة الى اخرى ويجب توحيدها على كل المزارعين، وبين النائب خالد شهاب ان في لبنان معمل او اثنين للسبيرتو يقدمان للبلاد خدمة عظيمة. واكد النائب الن البلدية تستوفي على الطن الوارد الى بيروت (٨) ثمان ليرات ذهبية وكذلك يدفع عنه رسم للمالية ، وهذا لا يعتبر تشجيعاً وعلى الحكومة ان تدعم هذه المعامل وتعتمد على منتجاتها وتستغني عن استيراد الاسبيرتو. فرد وزير الخارجية على ذلك قائلاً:

"**ان الحكومة فكرت بحماية الاسبيرتو الوطني ولو فرضنا ان البلدية تستوفي رسماً فانه يبقى قليلاً جداً بالنسبة لرسوم الاسبيرتو الاجنبي**" ٠وقال النائب ابراهيم حيدر:

---

(١) توفيق عواد(١٩٠٣- ١٩٤٨): سياسي لبناني ولد في حصرون قضاء بشري ، تلقى علومه الاولية في مدرسة البلدة مع اشقائه على الخوري بوليس المعشيتي، ادخله والده بعد الحرب معهد الفريد في بيروت، فحصل على الباكالوريا الفرنسية عام ١٩٢٦، ثم درس الحقوق في المعهد الفرنسي، وتخرج ١٩٣٠، عمل محاميا فتدرج في مكتب جواد بولس، عين نائباً عن جبل لبنان عام ١٩٣٧، وكان عضواً في لجان المجلس: المال والموازنة، الاشغال العامة، السياحة والاصطياف، الصحة العامة، عضواً في لجنة العرائض والاقتراحات، كما كان اميناً للسر في هيئة مكتب المجلس، عين في تموز ١٩٤٣ معاون لأمين سر الدولة عبد الله بيهم٠ ٠ عدنان ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٢٥ شباط ١٩٣٨)، ص٥.

"**وضعت المفوضية العليا ضريبة على الاسبيرتو قدرها(٣٠٠%) فصاروا يستخرجون الاسبيرتو من السكر لغرض حماية الاسبيرتو الذي تخرجه البلاد لذلك يجب وضع رسوم وطنية على الاسبيرتو المستخرج من العنب حتى يعم استعماله وحده** ". فتم الاتفاق على ان تخفض الرسوم على هذه المنتوجات تشجيعاً لها[١].

استمرت سلطات الانتداب الفرنسي عن طريق مفوضيتها العليا باضطهاد السكان اللبناني عن طريق الضرائب، التي تجبى منه بلا رحمة وتستثني منها رعاياها وموظفيها ومن هذه الضرائب ضريبة السيارات، فناقش المجلس تلك الضريبة في جلسة العشرون من اذار ١٩٢٣، من خلال مطالبة النائب فؤاد ارسلان بإنتشال المواطن اللبناني من بركة الضرائب والرسوم التي غُمر فيها ومهنا رسوم السيارات التي اعُفي الاجانب منها قال:

"٠٠٠ **وكأن سيارات الاجانب لا تضر بالطرق العمومية شيئاً وان هذه الامتيازات انما كانت استناداً الى الماضي عندما كنا دولة ضعيفة اما اليوم فنحن مستندون على ساعد الدولة القوي وان من الواجب زوال هذه الامتيازات**"[٢]٠كما اعترض النائب اميل اده على زيادة الضرائب على السيارات واعفاء الاجانب منها وبين ان المجلس الغى هذه الضريبة مستنداً على المادة (٣٢) التي تخول المجلس وحده في وضع الضرائب، وطالب ان يكون هذا القرار نافذاً، فرد مندوب الحكومة اوغست اديب قائلاً:

"**ان هذا القرار صادر من المفوضية ولا يمكن الغائه الا بموافقتها**" وايد ثابت ان للمجلس الحق في وضع الضرائب، ورأى ان من الواجب توجيه الاعتراض الى المفوضية العليا وليس للحكومة وبين قائلاً:

" **انا لا ادافع عن الحكومة بل اقول ان المفوضية العليا يجب ان تشاطر الحكومة وبهذه المناسبة اقول ان المفوضية العليا اهملت الكثير من طلباتنا فهي تكاد تعتبر ان لا وجود لهذا المجلس**"٠ وقال النائب يوسف الخازن:

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٢) المنعقدة في (١٠ كانون الاول ١٩٣١)، ص٢.

(٢) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١) المنعقدة في (٢٠ اذار ١٩٢٣)، ص٢.

"لقد بُحث هذا الامر اثناء المناقشة بالميزانية ولدى اعتراض المجلس على هذا القرار اجاب مندوب المفوضية العليا ان المندوب السامي وضع هذا القرار في حال غياب المجلس وللمجلس الحق في الغائه او قبوله". وبين النائب نعوم باخوس ان الضريبة التي دفعها اصحابها لن تعود حتى لو الغي ذلك القرار، فاكد النائب اده وحبيب السعد بان الاموال التي دُفعت تعود الى اصحابها، وبين النائب الخازن ان للمفوضية الحق في وضع القرارات في حال غياب المجلس، وعند اختلال الامن وفي حال وقوع حرب، ولكن لا دخل لضريبة السيارات في اختلال الامن، واضاف ان المجلس يرفض ذلك القرار ومصّر على الغائه، سأل رئيس الجلسة هل المجلس مصمم على الالغاء فجاء الجواب نعم وتم التصويت على الغاء الضريبة[١].

مضت المفوضية العليا بسياستها الهادفة لتحصيل الاموال من السكان بحجة العجز في ميزانية الدولة، فأخذت تنفذ المشاريع اللازمة على حساب السكان، ومنها اكلاف الطرق وفي جلسة (٨ نيسان ١٩٢٧) ناقش المجلس مشروع توزيع اكلاف الطرق على الاهالي من خلال وضع ضريبة على اهالي مزرعة(كفر ذبيان) بعدما طلبوا من الحكومة ربط قريتهم بقرية (القريعات)، اذ حددت تكاليف المشروع ب(٦٠٠٠) ستة الاف ليرة لبنانية سورية، وتستمر هذه الضريبة لستة سنوات (١٩٢٧– ١٩٣٢)[٢]. وقد ناقش المجلس هذا المشروع بعد ما تبين ان اهالي المزرعة طالبوا تمديد طريق العربات من القريعات الى قريتهم، فعرض المشروع للتصويت وتمة الموافقة عليه [٣]. ودعا النائب خالد شهاب حكومة لبنان الى ايجاد طريقة تكفل من خلالها تأمين الطرق، غير ان الكثير من مناشدات النواب لم تجد اذناً صاغية لا من الحكومة ولا من المفوضية العليا خصوصاً ما يتعلق بالضرائب[٤].

كانت هناك ضرائب اخرى منها ضريبة الماعز وضريبة التمغة و رسوم التسجيل ورسوم الاجانب ورسوم البلدية (الاسكلة). كل تلك الضرائب والرسوم تم مناقشتها من قبل النواب خلال جلسات مختلفة، وطرحت الكثير من الآراء، وقدمت عدة مقترحات، حول تخفيض عدد من

(١) المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٦) المنعقدة في (١٦ نيسان ١٩٢٣)، ص٤.
(٢) م. م . ش ل، الدورة الاولى، العقد العادي الثاني، الجلسة(٢) المنعقدة في (٨ نيسان ١٩٢٧)، ص٨.
(٣) م. م . ش ل، الدورة الاولى، العقد العادي الثاني، الجلسة(٢) المنعقدة في (٨ نيسان ١٩٢٧)، ص٨.
(٤) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٢ كانون الاول ١٩٢٨)، ص٣.

الضرائب والمطالبة بإلغاء اخرى، غير ان سلطات الانتداب قد عزمت على استغلال لبنان وتسخير امكاناتها الاقتصادية للصالح الفرنسي، بعد ان وضعت سايكس بيكو موضع التنفيذ وإعلانها الانتداب على سوريا ولبنان، كل ذلك كان من اجل احكام الطوق على تلك البلاد، واستغلالها بالشكل الذي يلائم طموحات فرنسا كدولة منتدبة، اذ لم تسمح بتخفيض الكثير من الضرائب لا بل كانت تطمح لفرض ضرائب جديدة، عن طريق مفوضيتها العليا التي كانت تهيمن على كل قرارات لبنان، بمختلف المجالات وخصوصاً ما يتعلق بالجانب الاقتصادي. وبسبب تلك الهيمنة تدهورت احوال لبنان الاقتصادية وبقي السكان يعاني من تعسف الضرائب طيلة فترت الانتداب.

المبحث الثالث:(دور المجلس النيابي في مناقشة التشريعات الاقتصادية في ظل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٣).

عملت فرنسا منذ اعلان الانتداب على لبنان على اصدار عدد من القرارات، كان من نتائجها ربط لبنان بعجلة الاقتصاد الفرنسي، اذ سُلمت مقدرات البلاد الاقتصادية بيد المندوب السامي والمفوضية العليا، اللذان يمثلان اعلى سلطة في لبنان اضافة الى حاكم لبنان[١]، وقد شملت القرارات التي صدرت جوانب متعددة، منها ما يخص تعيين الموظفين و المفتشين و الزراعة[٢]، و الصناعة والخدمات مثل الاصطياف والضرائب والجمارك وغيرها [٣].

جاء ذلك صراحة على لسان الحاكم ترابو، عندما اعلن في جلسة (٣١ تموز ١٩٢٢)، اذ تَلى قراراً بين فيه ان جمعية عصبة الامم اعلنت الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان في (٢٢تموز ١٩٢٢)، وهذا يجعل لفرنسا الحق بإرسال مستشارين في مختلف الاختصاصات، وهؤلاء المستشارون تدفع رواتبهم من الخزينة اللبنانية، كونهم سيقدمون المشورة في سبيل انجاح البلاد، والوصول الى اعلى مستويات التقدم والرقي[٤]. كما ذكر الحاكم ان هناك بعثات من واجب فرنسا ان تقدمها كدولة منتدبه، شملت هذه البعثات مجال الادارة والقضاء وبعثات فنية وعسكرية. وفي الجلسة المذكورة طلب النائب كامل قدورة ان يقدم الحاكم للمجلس نسخة من صك الانتداب للاطلاع عليه. لكن الحاكم رفض ذلك مدعياً ان فيه بعض المواد قيد البحث، ولا يمكن نشره الا بعد الموافقة عليه من الحكومة اللبنانية. وهذا ان دل على شيء انما يدل على نوايا الدولة المنتدبة، في استغلال القرارات التي تصدرها في لبنان لصالحها، وابعاد الشعب واعضاء المجلس من الاطلاع على نواياها الحقيقية. التي تحمل في طياتها استنزاف خيرات لبنان[٥]. هذا ما تأكد فعلاً في ذات الجلسة عندماَ تلاَ الحاكم العام مجموعة قرارات مها القرار

---

(١) محمد علي الصالح، ادارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي ١٩١٨- ١٩٤٦ ، (بيروت: منشورات المعهد الفرنسي للشرق، د ت)، ص٢٣.

(٢) بدر الدين السباعي، اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا ١٨٥٠- ١٩٥٨، المصدر السابق، ص٣٥.

(٣) سعيد حمادة واخرون، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المصدر السابق، ص١٢٥- ١٢٦.

(٤) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥- ١٩٤٦، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص١٥٠.

(٥) المجلس التمثيلي الاول، الجلسة الثامنة عشر الاستثنائية، (٣١ تموز ١٩٢٢)، ص٢.

المرقم (٣٢٩) المؤرخ في (١ ايلول ١٩٢٠)، والقرار (٣١٨) الصادر في (٣١ اب ١٩٢٠)، والقرار (٣٣٦) في (٦ ايلول ١٩٢٠)[١].

اصدرت المفوضية الفرنسية العليا و بتاريخ (١١ تشرين الاول ١٩٢٢) القرار ذو الرقم (١٠٦٣)، الخاص بالمفتشين والمأمورين، اذ دعت المفوضية الى ان تشمل دائرة الجمارك في المناطق اللبنانية – السورية الخاضعة للانتداب الفرنسي على مفتشية عامة، وان تؤلف المفتشية من مأمورين فرنسيين للجمارك، واذ لم يوجد من هؤلاء فمن مأمورين اوربيين من موظفي المستعمرات، ثم جعلت المفتشين يشرفون على كل مجال من مجالات الاقتصاد في لبنان. واخذت تصدر ما يناسب مصالحها من تشريعات في مجالات عدة [٢].امراً اقتضت إزاءه مجموعة من الجلسات النيابية، التي حاولت معالجة حزمة القرارات هذه بطريقة حاولوا فيها الرضوخ لسياسة الامر الواقع تارة، والسير نحو مصلحة البلاد الوطنية تارة اخرى، فكانت المناقشات بخصوص" التشريعات الخاصة بالضرائب"، متصدرة نظيراتها الاخرى، والتي سنتناول قسماً منها في طّيات البحث هذا. اذ تَلآ النائب موسى نمور تقرير اللجنة المالية حول ضريبة التمتع، فرأى بعض من النواب ان تتساوى كل انحاء لبنان بالضرائب، وهذا شيء معقول ولا يقبل الاعتراض بحسب قولهم، غير ان ضريبة التمتع بشكلها الحالي تفتح على المجلس باب الشكاوى، كون ان حاكم لبنان الكبير ترابو(١يلول ١٩٢٠– حزيران ١٩٢٤)، بعد ان اصدر القرارات سابقة الذكر جرى الاتفاق مع المجلس النيابي ان تكون سارية المفعول بدءاً من كانون الثاني ١٩٢٣، في جميع انحاء لبنان الكبير طبقاً لما تداوله قانون الضرائب، الذي تصدرت

---

(١) تضمنت هذه القرارات تشريع يقضي بإلحاق ودمج بعض المديريات، في لبنان الكبير بمديريات اخرى، لغرض تقليل الانفاق واقامة توازن في الميزانية، لعدم كفاية موارد الدولة بالنسبة لحاجياتها، وتسهيل طرق العمل في ادارة الحكومة، وتحسين سيره في الدوائر العامة، فكانت الرؤيا من هذا القرار ان تلحق(مديرية الصحة العامة بمديرية الداخلية، والدائرة الاقتصادية بمديرية المالية، ومديرية الزراعة بمديرية المعارف العمومية)، وبذلك تصبح المديريات العامة خمس مديريات بدل من ثمانية، وسيعمل ذلك على تخفيض في قيمة الراتب من (٨٠– ٦٠) ليرة ويتم الغاء عدد من الوظائف، كوظيفة المفتش الاداري، وتفويض مهامها الى دائرة تفتيش الداخلية، ووظيفة بعض الكتاب والمستكتبين على الالة الكاتبة، والغاء وظيفة مفتش اداري، وهذا سيوفر للدولة (٦٠٠٠) ستة آلاف ليرة، اضافة الى ان الغاء وضائف اقدم في بعض الدوائر وتخفيض رواتب موظفي الدوائر الاقتصادية سيوفر (٢٤٧٢) الفان واربعمائة واثنان وسبعون ليرة لخزينة الدولة. شرع هذا القانون تم المصادقة عليه من قبل الحكومة اللبنانية والمجلس. المجلس التمثيلي الاول، الجلسة (١٨) الاستثنائية، (٣١ تموز ١٩٢٢)، ص٦.

(٢) غسان احمد عيسى، العلاقات اللبنانية – السورية، (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠٠٧)، ص١١٦.

تنظيماته (ضريبة التمتع)، وبعد تلاوة مشروع القانون الخاص بضريبة التمتع، صار اتفاق نيابي ان ينشر هذا المشروع على جميع انحاء لبنان، ليكتسب الشفافية، والاطلاع عليه من قبل كل المكلفين به، وتداخل بعض النواب[١]، لصالح القانون، شريطة ان يكون موحداً في جميع انحاء البلاد، مع التحفظ على بعض النقاط السلبية، التي عَدُّوها ثغرات قانونية ضد المشروع، ومنها عدم امكانية تطبيقه على كل الاراضي اللبنانية، التي تتفاوت في امكانياتها الاقتصادية. ورأى بعض النواب[٢]، ان من ايجابيات هذا المشروع هو(توحيد النظام المالي في لبنان فيما يخص الضرائب غير المرتبطة بالديون العمومية). ونظراً لأهمية المشروع هذا وما له من تأثير على بناء الاقتصاد اللبناني" المقيد"، سارع المجلس للتصويت عليه بواقع (١٨ صوت)[٣].

اصدرت المفوضية العليا الفرنسية يما يتعلق بالضرائب والرسوم القرار رقم (٢٩٦) (في عام ١٩٢٦)، القاضي برفع الرسوم الجمركية من (١٥% – ٢٥%)، ماعدا بعض الاصناف التي يبقى عليها معدل الرسم (١١%)[٤]. وتمت المصادقة على هذا القرار من المجلس. وفي عام ١٩٢٦عملت سلطات الانتداب الفرنسي على تحديث بعض المشاريع الاقتصادية، التي تخص ضريبة الابنية، فأصدر حاكم لبنان الكبير في جلسة (٤ شباط ١٩٢٦)، قرار قضى ب" اعفاء الابنية الجديدة من الطراز الحديث من ضريبة المسقفات". وقد نال القرار موافقة اللجنة الخاصة التي أُلفت لهذا الغرض، وجاء القرار بالصيغة الآتية:" بناءً على القرارين رقم (٣١٨، ٣٣٦)، الصادرين من المفوض السامي اولهما في(٣١ اب وثانيهما في ايلول ١٩٢٠)، وعلى القرار رقم (١٤٨١ المؤرخ في ١٣ اب ١٩٢٢)، القاضي بتنظيم ضريبة العقارات المبنية،

---

(١) النواب هم كل من: باخوس نعوم جبرائيل، الشيخ فريد الخازن، والنائب فؤاد ارسلان، والنائب ايوب ثابت. المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٥) المعقدة في (٢٦ نيسان ١٩٢٣)، ص٢.

(٢) النواب هم كل من : نعوم لبكي ، والنائب موسى نمور. المصدر نفسه.

(٣) صادق على هذا القرار كل من النواب: (النائب اشقر و النائب نجيب عسيران و ارسلان و خالد شهاب و دموس و حسين حيدر و اميل اده وقدورة وحسين قزعون ونعوم لبكي ومحمد المفتي و رزق الله نور وموسى نمور النائب ايوب ثابت ووديع طربيه وجاك نحاس و الحسيني ونخلة ثويني). وعارض كل من باخوس الخازن ورشيد جنبلاط و منذر ويونس). المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة الخامسة والعشرون، (٢٦ نيسان ١٩٢٣)، ص٢– ص٥.

(٤) بقي رسم (١١%) على :(الحيوانات الحية– الحبوب ودقيقها – الارز ودقيقه– البطاطا– اللحوم والاسماك– الحليب ومشتقاته– المياه المعدنية – الخشب – مواد البناء– التمور– دودة القز وبذور القطن والنباتات النسيجية)٠ علي عبيد المصدر السابق، ص١٠٣.

وبالنظر لما ينجم من الفائدة للدولة عن التشجيع على اقامة ابنية من الطراز الحديث، ذات واجهات مبنية على القواعد الفنية فقد أُطيلت مدة الاعفاء من الضريبة، الممنوحة للأبنية الجديدة من (٣-٥) سنوات، التي نالت ضرائبها موافقة اللجنة الخاصة"[١].

اختلفت الآراء النيابية في مناقشة المشروع هذا بين احقية الجهة التي تراقب هذا المشروع، وبعد التوافق ان المشروع هو من مهام " البلدية "، وهذا الرأي ذاهب اليه كلاً من النائب بترو طراد، والنائب جورج زوين، والنائب عمر الداعوق. فيما رأي النائب عمر تلحوق ان "المشروع يفيد الغني فقط لأن الفقير لا يمكنه البناء على الطراز الحديث ". حينما نبه النائب ناصيف ان على الحكومة الانتباه لموضوع بعض القرى اللبنانية النائية، التي لم ترتبط ببلدية والتي ستحرم من هذا المشروع[٢].

ونظراً لأهمية الضريبة هذه بالنسبة لفرنسا فقد طلبت فرنسا من اللجنة النيابية ان تكون ممثلاً فرنسياً من اصحاب الخبرة، ضمن كادر اللجنة الخاصة بالكشوفات الضريبية، وهذا ما شكل عنصر امتعاض من بعض النواب وعلى رأسهم النائب جورج ثابت[٣]، الذي تساءل "عن سبب ادخال مندوب من المفوضية العليا الفرنسية الى اللجنة"، فرد مندوب الحكومة مدافعاً " **ان المفوضية العليا الفرنسية طلبت ذلك وهذا مفيد لأن هذا المندوب سيكون حكماً من ارباب**

(١) المجلس التمثيلي الثاني، الدور الاستثنائي الاول، الجلسة ا(٦) المنعقدة في (٤ شباط ١٩٢٦)، ص٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جورج ثابت (١٨٩٠- ١٩٦٦): سياسي لبناني ولد في بيروت، وتلقى علومه في مدرسة الاباء اليسوعيين ثم اكمله تعليمه في سويسرا، فتسنى له القيام بالأعمال الخيرية ، وقدم المساعدة لكثير من العوائل في الجبل والساحل ، ترأس بلدية صوفر ونظراً لخدماته منحه المتصرف لقب بيك، كما ترأس الجمعية الخيرية المارونية في بيروت ، اسس الرابطة المارونية في بيروت عام ١٩٤٢، وكان من انصار الكتلة الوطنية ومن المقربين من الرئيس اده، انتخب نائباً عن بيروت في دورة عام ١٩٢٥، واعيد انتخابه في دورتي ١٩٢٩ و١٩٣٧، كان عضواً اللجان النيابية : المالية والتربية الوطنية والفنون الجميلة والصناعة والاصطياف والاشغال العامة والصحة والاسعاف العام ، كما انتخب رئيساً للجنة الاشغال العامة والزراعة. عين: وزيراً للداخلية في ايار ١٩٢٧ في حكومة الرئيس بشارة الخوري، ووزيراً للتربية الوطنية والاقتصاد الوطني في تشرين الاول ١٩٣٧، في حكومة الرئيس خير الدين الاحدب ، ثم عدلت الحكومة فأسندت اليه وزارة الداخلية في كانون الثاني ١٩٣٨. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٩٥-٩٦.

الفن"[١]، فيما عد النائب جورج زوين ان تدخل سلطة الانتداب في تعيين مندوب عنها في اللجنة سيضر حتماً بمصلحة لبنان لأنه " تدخل مباشر في الادارة...."[٢].

اصدر حاكم لبنان الكبير ليون كايلا قراراً بعدم زيادة اجور الضريبة، على المحال التجارية بعد مطالبة اصحابها الملاكين بزيادة الاجور، كون هذه البنايات هي مصدر رزقهم، وقد طالب المستأجرون بعدم الزيادة، لأنها تضر بمصالحهم، فجاء القرار من الحاكم ليون كايلا كالاتي: بناء على القرارين (٣١٨، ٣٣٦)الصادرين من المفوض السامي اولهما في (٣١ اب وثانيهما في ايلول ١٩٢٠)، وبناءً على القرار رقم(١٣٠٤) المكرر والمؤرخ في (٨ اذار ١٩٢٢)، الصادر من المفوض السامي فبموجب ذلك منع الحاكم عدم تطبيق الزيادة على الاجور، في حال كان المستأجر لديه عقد ايجار ومحل للتجارة، اذ سوف يتم ايفائه في محله المذكور بعد مرور خمس سنوات بدلاً من ثلاث[٣].

سعت الحكومة اللبنانية في ظل الانتداب الفرنسي الى معالجة العقبات والازمات الاقتصادية، التي اضرت بأحوال السكان، اذ اصدرت تشريعات وسنت بعض القوانين، بعد استشارة المفوضية العليا، بهدف تخفيف العبء على السكان، ففي الجلسة التي عقدت في (٣ كانون الاول ١٩٣٠)، ناقش مجلس النواب المرسوم ذو العدد (٦٩١٨)، القاضي بتخفيف (٣٠%) من ضريبة التمتع، على ان تسدد في قسطين سنوياً، مشروعاً رآه النائب جورج زوين " مجحفاً بحق المكلف اللبناني". وبين ان مشروع التخفيض مهما كانت قيمته المادية لن يرفع الحيف عن الفلاح اللبناني، الذي خسر كثيراً بسبب الضنك الذي اصابه (عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٨)هذا اولاً، اما ثانياً ان التخفيض هذا لا يوازي قيمة المحصولات الزراعية لدن الفلاح اللبناني، الذي لا يملك في احسن الاحوال مقدار (١٠%) من قيمة التخفيض، رأياً وافقه النائب يوسف الزين الذي قال " لم تبق دولة من الدول المجاورة الا ورحمت الفلاح من ضريبة

(١) المجلس التمثيلي الثاني، الدور الاستثنائي الاول، الجلسة (٦) الدورة الثانية المنعقدة في (٤ شباط ١٩٢٦)، ص٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المجلس التمثيلي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (٧ نيسان ١٩٢٦)، ص٢.

العشر"[١]، في حين قارن النائب جورج يعقوب[٢]، مستوى التخفيض الحاصل في لبنان مع باقي الدول المجاورة، ومنها فلسطين التي "**خفضت بنسبة ٦٠% وتنوي الغاء ضريبة العشر تماماً عن الفلاح**". وهذا ما ايده النائب خالد شهاب بأن الغاء الضريبة هي دافع معنوي اكثر منه مادي فيعطي " **تصوراً ايجابياً بين لبنان القديم ولبنان الجديد** ". وطالب ان ترفع هذه الضريبة ضمن الدستور. واستدرج قائلاً:" **ان التجربة الفلسطينية مهمة جداً حيث ان الغاء ضريبة التمتع لا يؤثر على الموارد اذا ما عملنا على رفع الجمارك والاستفادة من موقع لبنان التجاري**" ، مبيناً ان سلطة الانتداب تدفع باتجاه تخفيض الضريبة بنسبة (٣٠%)، وتسدد على فلسطين ضماناً لمصالحها التي استقضاها بعد مرور خمس سنوات[٣].

عاد النقاش في ذات الموضوع بعد خمس سنوات تقريباً، عندما ناقش مجلس النواب اللبناني في جلسة (١٧ نيسان ١٩٣٥) مشروع قانون، صادر من الحكومة بالمرسوم رقم (١٦٨٧)، المتعلق بتخفيض ضريبة التمتع عن سنة(١٩٣٤ والتي لم تسدد حتى عام ١٩٣٥)، فاجتمعت اللجنة المالية ونظرت في مشروع القانون، القاضي بتخفيض (١٠%) لمكلفي ضريبة التمتع عن سنة ١٩٣٤، واعفائهم ايضاً من جزاء الضريبة المستحقة عليهم وقدرها (١٠%)، بعد تمكنهم من تسديدها في الوقت المحدد، كون ان المكلفين لم يتمكنوا من دفع ما عليهم من الضريبة، التي قدرها (٣١ %) من مجموعها السنوي، بسبب العجز وتدهور التجارة، فأيد النائب خالد شهاب ذلك المشروع، وبين انه عندما كان على رأس المالية فكر بتنزيل التمتع (٢٠%)، كون المكلفين عاجزين عن دفع ما عليهم. وبين ان هناك آلاف الفلاحين يجب على الحكومة

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٣ كانون الاول ١٩٣٠)، ص٧.

(٢) جورج يعقوب ابراهيم (١٨٩٠– ١٩٥٣): سياسي لبناني من مواليد صيدا، تلقى علومه في مدرسة الفرير ، ثم سافر الى الجزائر ودرس الهندسة الزراعية وتخرج حاملاً شهادتها، ثم انتقل الى مصر، واقام فيها طيلة فترة الحرب العالمية الاولى (١٩١٤– ١٩١٨) ، عين من قبل الحكومة المصرية خبيراً زراعياً . انتخب نائباً عن الجنوب في دورة عام ١٩١٩٢٩، وكان عضواً في لجنتي الصحة والزراعة ولجنة المعارف والاشغال العامة . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٥٤٢–٥٤٣.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٣ كانون الاول ١٩٣٠)، ص٧.

والدولة المنتدبة ان تنظر في قضية الضرائب المفروضة عليهم، وشكر النائب عبد الرزاق حكومة لبنان لاهتمامها بهذا الموضوع، وابدى النائب خباز هذا المشروع قائلاً:

(يجب ان نشكر الله لان الفلاح (المكلف) لا يزال يدفع الضرائب مع ما هم عليه من العسر والحاجة). وبعد اتمام النقاش بالمشروع تمت المصادقة عليه[١].

نالت التشريعات في القطاع الزراعي باعاً مهماً من المناقشات النيابية تجاه سياسة الدولة المنتدبة صوب واردات الدولة، إذ اصدر المجلس في جلسته المنعقدة في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩) قانوناً خاص بتنزيل البدلات العشرية عن سنة ١٩٢٨، لضعف الانتاج الزراعي. امراً دفع بالحكومة الى ارسال لجنة لتقييم الاضرار في المناطق الزراعية. وبناءً على التقرير الذي قدمته اللجنة، رفعت الحكومة الى المجلس قانون بثلاثة اقسام، قسم يتعلق بتنزيل (٥٥%) من الاعشار، وقسم بتنزيل (٣٣%) وابقت الضريبة على باقي الاراضي، ولما احيل المشروع الى اللجنة ابقت على القسمين الاوليين، ونظرت فوجدت ان الضربة حلت بجميع انحاء البلاد، وان اللجنة لم تصل في استطلاعها الى كل مناطق البلاد، وبما ان الموسم قد انقضى ولا يمكن اجراء تعديل حقيقي، فقد انزل المجلس (١٥%) من الاعشار لجميع القرى التي لم تصل اليها لجنة الاستطلاع، وقد اعادت الحكومة القانون الى المجلس ليُعيد فيه النظر، لكن الرئيس طلب تصديق المشروع الاصلي وفق القانون الاتي:

المادة الاولى: تنزل بدلات الاعشار لسنة ١٩٢٨ المقطوعة بنسبة (٥٥%) لخمس وتمانين قرية[٢].

المادة الثانية: تنزيل بدلات الاعشار لسنة ١٩٢٨ المقطوعة بنسبة (٣٣%) لمائة وإحدى عشر قرية[١].

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في (١٧ نيسان ١٩٣٥)، ص٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول القرى المشمولة واسمائها ينظر: م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٢) المنعقدة في (٢٣ تشرين الاول ١٩٢٩)، ص٣.

المادة الثالثة: تنزيل بدلات الاعشار لسنة ١٩٢٨ المقطوعة بنسبة (١٥%) لإحدى وستين قرية[٢]. لكن على الرغم من قيام الحكومة بذلك التنزيل الا ان ذلك لم ينفس كرب الفلاح، وان ما بقي عليه من اموال هي حملاً ثقيلاًً لا يقوى على تحمله، خصوصاً وان السنوات الاخيرة التي مر بها هي قاحلة مقفرة لم يَرَ بها النور، كما ان اللجان التي سبق وان اطلعت على احوال القرى الزراعية، لم يصل استطلاعها الى قرى لبنان كلها، لذا رأت اللجنة ان من العدل ان يشمل القرى كلها تنزيل (١٥%) من الاعشار فألحقت المادة الثالثة المذكورة سلفاً وصادق عليها المجلس[٣]. ونحى المجلس بهذه الخطوة بما يصيب رفع كاهل الخسارة عن الفلاحين ليعطي انطباعا رسمياً، يمكنه من تمرير هذا التخفيض امام الموانع الفرنسية التي تقيمها سلطة الانتداب الفرنسي، متخذةً من قرار التخفيض السابق كمسوغ قانوني لتمرير هذا التخفيض من جهة، ولترفع من الروح المعنوية التي يمتلكها النواب ازاء ناخبيهم بان همومهم الاقتصادية حاضرة داخل المؤسسة التشريعية من جهةٍ اخرى[٤].

وفي جلسة (٥ ايار ١٩٣١) ناقش المجلس مشروع قانون، بخصوص الاتفاق المعقود بين حكومة لبنان والشركة الجزائرية لإقراض المزارعين، والمنصوص عليه في المرسوم رقم(٧٨٦١)[٥]. بعد ما كانت الحكومة اللبنانية بحاجة الى الاموال لمسح الاراضي اللبنانية خصوصاً لبنان القديم. فعرضت الشركة على حكومة لبنان ما تحتاج من مبالغ لإنعاش الزراعة في القرى، ومساعدة النقابات الزراعية، بعد ان تبين للحكومة اللبنانية ان الشروط التي قدمتها الشركة الجزائرية ملائمة، وان قيمة القرض لا يزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمس مائة الف ليرة، وهذا لا يثقل صندوق الحكومة ويساعد في تحسين حالة الزراعة في المناطق التي تعاني من نقص المتطلبات الزراعية، كما حددت الفائدة للأقساط (٧%) يدفعها المستقرض متى شاء دون ان

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول القرى المشمولة بالتنزيل واسمائها ينظر: م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في (١٧ نيسان ١٩٢٩)، ص٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول القرى المشمولة بالتنزيل واسمائها ينظر: م٠م٠ ن ل، المصدر نفسه.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٢) المنعقدة في (٢٣ تشرين الاول ١٩٢٩)، ص٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤-٥.

(٥) جاء مشروع القانون بـ(٢٤) مادة نظمت العلاقة الاقتصادية في بابها الزراعي بين لبنان والشركة الجزائرية. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في (٥ ايار ١٩٣١)، ص٢.

يدفع تعويض، ونص الاتفاق كذلك على ان المزارع المقترض لمدة قريبة يستطيع بعد دفع ما عليه من مستحقات ان يعود ويأخذ قرضاً اخر بالقيمة نفسها دون ان يحتاج الى اجراء معاملة جديدة [١].

رأى النائب خالد شهاب " **ان هذا المشروع مهم جداً**"، لدرجة انه سيمكن لبنان من حصر مناطقه الزراعية، كل بحسب قيمتها وخصوبتها، ومدى انتاجها ويسهم في انشاء " **الغرف الزراعية**" في المناطق التي تجري فيها المساحة، ناهيك عن عدم منح الفلاح سلفاً ثقيلة "**مالم تمسح اراضيه ويسجل في الغرفة الزراعية**". وبذلك فان "لبنان قد ضرب عصفورين بحجر واحد" على حد قوله[٢].

فيما رأى النائب يوسف الخازن بضرورة الاسراع في تنفيذ المشروع، واقراره من المجلس ما دام هناك اتفاق فرنسي، يربط المصالح الفرنسية بين الجزائر ولبنان، ودعا الى ضرورة إقرار مثل هكذا مشروعات، ووصفها "بالحيوية" لأنها تأتي على رغبة الدولة الفرنسية[٣] .

وقد عمم هذا الاتفاق مع الشركة نفسها لإقراض مزارعي الليمون في مدينة طرابلس، بعد اخذ الاذن من المفوضية العليا التي وقفت الى جانبه، لأنه سيمكن صغار الفلاحين والمزارعين من اصحاب البساتين الذين لا يملكون المال الكافي للقيام بأعمال المكافحة في بساتينهم، للقضاء على حشرة الليمون القشرية، التي اضرت بالبساتين في مدينة طرابلس، وكان ذلك وفق المرسوم رقم (٧٩٤٥) المؤرخ في (٢٢ نيسان ١٩٣١)، ونظراً للخطر المحدق بمحصول الليمون من جراء تفاقم هذه الآفات فقد اصدرت الحكومة مرسوماً، جعلت بموجبه تطهير بساتين الليمون اجبارياً، كما هو معمول به في بلدان اخرى كفلسطين ومصر، وتتم هذه الاعمال تحت اشراف موظفين من وزارة الزراعة، فيحصل الفلاح على سلفة قدرها (٥٠٠) ليرة لكل مزارع، وبفائدة (٦،٤%)، فطلبت الحكومة من المجلس تصديق المشروع، وتم لها ذلك بعد ان اوضح

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في (٥ ايار ١٩٣١)، ص٢.
(٢)المصدر نفسه، ص٤.
(٣) المصدر نفسه ، ص٥.

النائب رشيد جنبلاط[١]، ضرورة السير في اتجاه التسليف، لما له من اهمية على واقع لبنان الاقتصادي، الناشئ والقابع تحت سلطة الانتداب الفرنسي، ودعا الى ضرورة استغلال كافة الفرص المشابه، والاستفادة من التسهيلات الفرنسية التي تحاول عن طريقها ايجاد نوع من التعاون بين مستعمراتها، ولأهمية الليمون اللبناني كذلك باقي المحاصيل الزراعية اللبنانية التي تعول عليها فرنسا برفد اقتصادها محلياً وعالمياً في المجالات كلها[٢].

استناداً الى المرسوم ذو العدد(٨٧٥٠) ناقش المجلس في جلسة (٢٩ كانون الاول ١٩٣١) مشروع قانون، يقضي بإحداث رسم على استيراد التنباك، فالحكومة اللبنانية بناءً على رغبة المجلس اعادت النظر في تطبيق نظام البندرول على التنباك اسوةً بالتبغ، كون التنباك احد انواع التبغ، وله مضار على المستهلكين كمضار التبغ، فأصبح التنباك بموجب المرسوم اعلاه يخضع لما يخضع له التبغ من قوانين واجراءات. وقد بين النائب يوسف الزين كونه ممثلاً عن الجنوب اللبناني المشهور بزراعة التبغ قائلاً:

"...ان هذا الصنف هو وسيلة كبرى لعيش عشرات الالوف من اللبنانيين الذين لا يجدون رزقاً، فالقضاء على هذا الصنف سيسهل دخول الدخان الاجنبي ليزاحم الدخان اللبناني في عقر داره، معناها

---

(١) رشيد جنبلاط(١٨٧٩– ١٩٥٩): من البرامية ومواليدها درس على نفسه، ثم انتسب في مطلع حياته الى جمعية الاتحاد والترقي في الاستانة ، عين عام ١٩١١ باشكاتباً لقضاء الشوف، ثم تسل م وكالة المديرية، وفي عهد الحكومة الفيصلية في سوريا عينه الملك فيصل ضابطاً برتبة زعيم في الجيش العربي، ثم قائداً لحرسه الخاص ومنحه الشريف حسين وسام النهضة العربية. عاد رشيد جنبلاط الى لبنان على اثر دخول الفرنسيين الى دمشق فعين عام ١٩٢٠ عضواً عن الشوف في اللجنة الادارية للبنان الكبير، ثم انتخب نائباً عن جبل لبنان في المجلس التمثيلي الاول في ايار ١٩٢٢، واعيد انتخابه في دورة عام ١٩٢٩، وعين في دورة عام ١٩٣٧، وفي تلك السنة انتسب الى الكتلة الدستورية المعارضة شارك في اعمال اللجان النيابية، فكان عضواً في اللجان : المالية والصحة والاشغال العامة و المعارف، لم يقتصر نشاطه على السياسة فقط بل اولى المشاريع الاقتصادية اهتماماً فبدأ في عام ١٩٢٢ بتأسيس(بنك جنبلاط وخضر) في صيدا مسنداً ادارته الى امين خضر، كما كانت له مآثر خيرة فكثرة حسناته وميراثه. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٩ تشرين الثاني ١٩٣١)، ص٤.

القضاء على السكان الوطنيين في معاشهم وبالتالي اضطرارهم الى الهجرة..."

واقترحَ النائب قائلاً:" **كما جاءتنا سوريا بوضع رسم بندرول على التنباك تطلب مجاراتنا بإعادة الرسم الخاص لدخول التبغ الاجنبي اذ لم يكن زيادة الرسم الجمركي عليه وجعله مساوياً للرسم الموضوع على التنباك على اقل تقدير، واقترح ايضاً وضع دخولية على التبغ الاجنبي الذي يدخل للبلاد اللبنانية**"[١].

مطالباً الاستفادة من القوانين الفرنسية المطبقة في سوريا على الموضوع ذاته كون البلدين يرضخان تحت الانتداب نفسه، امراً اكده رئيس المجلس محمد الجسر انه سيفاتح المفوضية الفرنسية وطرح الملتقيات الاقتصادية كوسيلة لتعميم التجربة السورية في لبنان مشروعاً نال تأييد الاكثرية النيابية بذلك وبعد النقاش تمت المصادقة على المشروع[٢].

كما ناقش المجلس في (٣٠ ايار ١٩٣٨) رفع الضريبة عن استيراد الحبوب، كما جاء في مشروع قدمته الحكومة الى المجلس حول هذه القضية، التي كانت محطه مهمة من محطات التدخل الفرنسي في الاقتصاد اللبناني، لأنها مسألة قوت شعب وحساسة الى درجة كبيرة، يمكن في ضوئها" **التلاعب بمشاعر اللبنانيين ومعنوياتهم**"، على حد تعبير النائب اسكندر البستاني[٣].

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٩كانون الاول ١٩٣١)، ص٢.

(٢)المصدر نفسه، ص ٢.

(٣) اسكندر البستاني(١٨٩٠- ١٩٧٤): سياسي لبناني ولد في الدبية قضاء الشوف ، تلقى علومه في مدارس عدة ، وتخرج من الجامعة الامريكية وهو دون الحادية والعشرون من عمره، زاول الصحافة مدة ٤٤ سنة، من خلال مجلتي السلوى والكوثر، بعد الحرب العالمية الاولى اصبح رئيس تحرير جريدة لسان الحال بعد ان كان كاتباً فيها، عمل مع شكر يداغر على اصدار جريدة الاتحاد اللبناني عام ١٩٣٥، ثم اصبح رئيس تحرير جريدة رقيب الاحوال٠ انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورة ١٩٣٧، وكان عضواً في عدة لجان منها : لجنة الاشغال العامة، التربية الوطنية ، الصحة العامة، ومقرراً للجنة الاشغال العامة٠ عاد للعمل في تحرير= =جريدة لسان

طرحاً اتفق وما طرحه النائب ابراهيم عازار[١]، الذي رأى ان تحرير يد لبنان في هذا الموضوع وان " **لا يجعل قوت الشعب رهينة بيد فرنسا**"[٢]. ودعا الى ضرورة ان يأخذ الساسة في المؤسستين التشريعية والتنفيذية دورهما في ذلك بالنقاش، والتداول مع سلطة الانتداب الفرنسي، على ان يكون هذا الامر مرهوناً بقرارات السلطة النيابية. وعُدَّ النائب حميد فرنجيه[٣]، ان مسألة "**ضريبة الحبوب** " في "**غاية الاهمية**"، وتستدعي الوقوف الى جانبها ب "**كل عقلانية ووطنية**"، كونها تمس حياة اللبنانيين جميعهم لا طائفة دون اخرى، ووصفها بـ "**قضية وطن**"، ويجب

الحال بعد حل المجلس النيابي عام ١٩٣٩.عدنان ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي، المصدر السابق، ص ٧٣.

(١) ابراهيم عازار(١٩٠٤– ١٩٥٠): سياسي لبناني ولد في جزين ، تلقى علومه في مدرسة الاميركان في صيدا ، سافر الى فرنسا ودرس الحقوق في السوربون وتخرج محامياً٠ عاد الى لبنان ليمارس المهنة في مكتب بشار الخوري، عين نائباً في المجلس النيابي ١٩٣٧، ثم انتخب نائباً عن الجنوب في دورة ١٩٤٧، كان عضواً في لجنتي الادارة والعدلية والمال والموازنة، ، وعضواً في الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري، تزوج من جورجيت بستاني ولهما نهاد وسمير ووداد والنائب سمير. عدنان ضاهر ورياض غنام ، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(٢) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٤) المنعقدة في (٣٠ ايار ١٩٣٨)، ص٢.

(٣) حميد فرنجيه(١٩٠٧– ١٩٨١): ولد في اهدن وتلقى علومه في الابتدائية في مدرسة الفرير في طرابلس، والثانوية في مدرسة عينطورة وفي عام ١٩٣١ تخرج من معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية حاملا الاجازة فيها، بدأ حياته في المحاماة متدرجاً في مكتب الشيخ بشارة الخوري وفي عام ١٩٣٤ افتتح مكتباً خاصاً به، ليصبح من اوسع المكاتب شهرة في دنيا القانون والمحاماة، انتخب نائباً عن الشمال في دورة ١٩٣٤، واعيد انتخابه في دورة ١٩٣٧ و ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٥١ و ١٩٥٣ و ١٩٥٧ . وشارك في اعمال عدة لجان نيابية فكان عضوا في لجنة الادارة والعدلية ، والمالية، والشؤون الخارجية، كما كان رئيساً للجنة المالية، والاقتصاد الوطني مع التكليف بالشؤون الخارجية في تشرين الثاني عام ١٩٣٨ ، تقلد مناصب وزارية عدة منها: وزيراً للشؤون الخارجية ومصالح اللبنانيين في الخارج، في كانون الاول ١٩٤١،ووزيراً للمالية في تموز عام ١٩٤٤، ووزيراً للخارجية والتربية الوطنية في اب ١٩٤٥، ووزيراً للخارجية والتربية الوطنية في حزيران عام ١٩٤٧ ، ووزير للخارجية والتربية الوطنية في تموز ١٩٤٨ ، شارك عدة مرات في اجتماعات الجامعة العربية، وادى رسالة لبنان الخارجية على اكمل ما يكون بفضل لباقته وحنكته الدبلوماسية، اسس عام ١٩٤٦ العلاقات الدبلوماسية بين لبنان والفاتكان، ودافع بقوة عن القضية الفلسطينية. وقف ضد حلف بغداد، اختير عام ١٩٥٧ اميناً عاماً للجبه الوطنية المناوئة لكميل شمعون، وكان مرشحاً جدياً لرئاسة الجمهورية في سنتي ١٩٥٢و ١٩٥٧. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٤٠٦ – ٤٠٧.

تحريرها من رهينة الانتداب، وسلطته في لبنان على حد قوله . اتفق في ذلك النائب شارل عمون قائلاً:

" **كان لبنان من البلدان الاخيرة في العالم التي لم يكن للحكومة مراقبة فعلية على مسألة القمح، في جميع بلدان العالم اعطيت للحكومة سلطة واسعة في هذه القضية، ففي فرنسا تتدخل الحكومة مداخلة فعلية في مسألة القمح وتحول من دون التلاعب بأسعاره انما الشرط الاساس ان تكون التدابير التي تتخذها الحكومة سرية لكي لا تضيع النتيجة**".

حمل مشروع الحكومة هذا الرقم (E C/٢٤٧١) وبسبب ضغط النواب حصل على موافقة المجلس بأن تحصل الحكومة على حق اصدار المراسيم التي تراها ضرورية لمعالجة مسألة الحبوب ومشترياتها، وخول القرار حق رئيس الوزراء التفاوض الشخصي مع الجانب الفرنسي بنية الوصول الى اهداف محددة تطلق العنان للحكومة بتسوية قضية تصديرالقمح وتوريد بعيداً عن التدخل الفرنسي الذي قد يستغله كورقة ضغط على الحكومة اللبنانية اولاً والشعب اللبناني ثانياً، خاصة مع تصاعد الاحداث الدولية وما لها من انعكاسات على لبنان[١].

ان منح الحق للحكومة في اصدار المراسيم الخاصة بالواقع الزراعي بعيداً عن التدخل الفرنسي مكنها من المصادقة في الوقت ذاته على مجموعة قرارات زراعية من شأنها النهوض بالواقع الزراعي اللبناني، ذلك الواقع الذي عده كل النواب " **من اولويات العمل البرلماني في لبنان**" على حد وصفهم، ولهذا حاول المجلس رفع اعتماد مالي اضافي مقداره (١٠٥٠) الف وخمسون ليرة لبنانية الى موازنة وزارة الزراعة، فضلاً عن اعتمادات اخرى منها اعتمادات لجر

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٤) المنعقدة في (٣٠ ايار ١٩٣٨)، ص٢.

مياه السقي التي تهدر في البحر دون جدوى[١]، وهذا ما يخفف العبء عن اعتماد لبنان على الاستيراد وعن تدخل السلطة الفرنسية على حد قول النائب خالد شهاب في الجلسة ذاتها[٢].

شرع قانون يتعلق بفتح اعتماد لإيصال مياه الري للمناطق التي تزرع بأشجار الفاكهة[٣]، وري سهول البترون والبقاع من نهري الجوزي والميمونة، وفق المرسوم رقم (EC/٢٣٨٦)، قدم المشروع للمناقشة كون كثير من المناطق التي تصلح لغرس اشجار الفاكهة بحاجة الى ايصال مياه الري. وتمثلت بالمناطق الساحلية التي تصلح لزراعة مختلف الاصناف من الموز والخوخ والمشمش والتفاح، اذن ان هذه المناطق فيها (٢٠٠) مائتي هكتار صالحة و(٢٠٠) مئتي هكتار تصلح بعد ايصال المياه لها وفق المشروع، اضافة الى وجود (١٠٠) مائة هكتار قابلة للري تقع على الضفة اليسرى من نهر الحوز، وكذلك مناطق على طول النهر تقدر مساحتها القابلة للري ب(٥٠٠) خمسمائة هكتار، تصلح لزراعة الفاكهة والبقوليات بأنواعها، لذلك شرع هذا القانون بفتح اعتماد قدره(٢٥٠٠٠٠) مئتان وخمسون الف ليرة لإنجاز هذا المشروع. واوضح النائب يواكيم البيطار رأياً مهماً في ذلك مفاده ان مجموع تلك المشاريع التي تصب في المصلحة العامة جاءت من ما اسماه بـ" **التخطيط المتوازن**"، الذي اعطى الحكومة الحق في " **رفع الروتين المقيت** "، المستوجب الحصول على الموافقات العديدة والتي تبدأ بسلطة الانتداب من المفوضية العليا الفرنسية في لبنان، وتنتهي بالحكومة التي وصفها "**بالمقيدة**"، بسبب التدخل الفرنسي[٤]. ورأى النائب محمد امين قزعون[٥]، ان "**الفرصة ذهبية**" في تمرير القوانين والمشروعات التي تصب

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) م.م.ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٤) المنعقدة في (٣٠ ايار ١٩٣٨)، ص٢.

(٣) م.م.ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (٣١ ايار ١٩٣٨)، ص٥.

(٤) م.م.ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٢) المنعقدة في (٢٤ ايار ١٩٣٨)، ص٣-ص٤.

(٥) محمد امين قزعون(١٨٧٧- ١٩٤٥): سياسي لبناني ولد في قب الياس البقاع، وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدرسة سوق الغرب، درس الطب في الجامعة الامريكية في بيروت، و وفي احدى جامعات السلطنة العثمانية في تركيا وتخرج عام ١٩٠٠، عمل طبيباً في منطقة البقاع وفتح عيادة في قب الياس فاشتهر بإعماله الانسانية، كما وهب ارضاً الى راهبات قب الياس حيث اقيمت عليها مدرسة، انتخب نائباً عن البقاع في دورة عام ١٩٣٤، واعيد انتخابه في دورة ١٩٣٧، وكان عضواً في للجان النيابية: الصحة والزراعة العرائض

في مصلحة لبنان وانها " **لن تتكرر مرة اخرى**"، وعلى اللبنانيين حكومة ومجلس نيابي وشعب ان يستغلها ايما استغلال بسبب الظروف الدولية التي انشغلت فيها أوربا التي جعلت من المستعمر يخفف الوطأة عن المستعمرات[١].

خاض النواب مناقشات موسعة حول التشريعات التي تخص الواقع الصناعي إبان مدة الانتداب الفرنسي، وعَدّوها في معرض حديثهم مهمة جداً لأنها تصيب جزء اساسي من اجزاء الواقع الاقتصادي المتنامي في لبنان، اذ ناقش مجلس النواب في جلسة (١٩ ايار ١٩٣١) مشروع ابرام الاتفاق بين حكومة لبنان وشركة بترول العراق. وابرام الاتفاق المعقود بين حكومة لبنان وحكومة سوريا، المختص بتعيين الحدود المشتركة بموجب المشروع الوارد بالمرسوم (٨٠١٩). فقد رأى بعض النواب ان هذا المشروع من الفرص النادرة التي قد لا تتكرر، والتي يجب ان تستغل بما يفضي الى مصلحة لبنان الاقتصادية. ودعا النائب يوسف السودا في معرض حديثة ان المتناقش في الشطر الثاني من المشروع (حكومة اللاذقية وما تحتاجه منها في سبيل انجاح المشروع)، من قبيل استئجار الارض التي يمر بها انبوب نفط الموصل، وفي الوقت ذاته تبين من التقرير الذي اعده رئيس لجنة الاشغال العامة النائب انيس الخوري[٢]، نقاطاً مهمة من شأنها تقويم الاقتصاد اللبناني وتحسينه، اذا ما اتفق النواب على صيغة موحدة لاستثمار هذا المشروع المهم. وجاء في بعض منه: **(انه يعود بسببه الى البلد اللبناني فائدة هو بحاجة اليها من حيث تقدمه العمراني وبخاصة الاقتصاد)** وانه يوفر فرصة عمل مناسبة

والاقتراحات الاشغال العامة والصحة والاسعاف العام والتجارة والزراعة، ساهم في= =انشاء شركة كهرباء قب الياس، وعرف بخدماته الاجتماعية وتقديم الطبابة المجانية حيث كان يجول على فرسه في انحاء البقاع ليعاين المرضى والمحتاجين مجاناً ويقدم لهم الدواء دون مقابل، عمل على تزكية ابن شقيقه رفعت حسين قزعون في انتخابات عم ١٩٤٣. عدنان محسن ظاهر ورياض غمام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٤٢٣.

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٢) المنعقدة في (٢٤ ايار ١٩٣٨)، ص٣-٤.

(٢) انيس الخوري(١٨٩٤- ١٩٦٥): سياسي لبناني ولد في عمشيت في ، تلقى علومه الاولية في مدرستها ، حيث كان والده خادم رعية عمشيت، وتابعها في مدرسة الاخوة المريميين في جبيل٠ درس الحقوق على بعض المحاميين امثال الياس طراد وشربل تحومي والياس كسبار ٠ اجيز سنة ١٩١٠، ومار س المهنة ، وفي ١٩١٩ انتسب الى نقابة المحامين ٠ انتخب نائباً عن جبل لبنان ، في ١٩٢٩، وكان عضواً في لجنة المعارف والاشغال العامة ٠ كانت تربطه صداقة وطيدة بالرئيس اميل اده وكان عضواً في الكتلة الوطنية. عدنان ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص ٢٠٠- ص ٢٠١.

للكثير من ابناء لبنان، ودعا الى تمرير المشروع لنيله فوائد جمة، منها حقوق لبنان المكتسبة وحقوق الملكية وحقوق التصرف وحقوق الانتفاع وحقوق الاجارة[١].

عرج النائب انيس الخوري على امور مهمة لها علاقة وطيدة بالتدخل الفرنسي في موضوع انبوب النفط، معلقاً في مداخلته على اهميته الاقتصادية، و" ممتدحاً" من جانب اخر الموقف الفرنسي، الذي عَدّه موقفاً مساعداً لهذا الموضوع، فقال: "**ان نجاحه هو جزء من مساعي الحكومة الفرنسية المنتدبة بسياستها الرشيدة**". وهو تصريح يؤكد على امر مهم له جنبتين اساسيتين، اولهما يمثل الموقف الماروني المؤيد للانتداب الفرنسي في لبنان، لدرجة انه لم يتوانَ مطلقاً في امتداح السياسة الفرنسية، ومن جهة اخرى كان من اوائل المؤيدين له كونه محطة مهمة من محطات بناء الاقتصاد اللبناني، طرحاً لم يقف معه كثيراً وما طرحه النائب رشاد بيك اديب[٢]، الذي رأى "**ان الجغرافيا لعبت دوراً كبيراً في ترسيم هذا نجاح المشروع اكثر مما سعت اليه الحكومة المنتدبة**"، وذلك جلياً ان التطور الصناعي والاستقرار العالمي هو من حتم الخوض في هكذا اتفاقيات دولية، وبين انها اتفاقية مهمة ووصفها بـ(المريحة) لها مكانتها الاقتصادية[٣].

وفي الجلسة (٢١ كانون الاول ١٩٣٥) بين النائب خير الدين الاحب ان من واجب الحكومة ان تحمل الشركة على انشاء معمل لتصفية البترول وتكريره في مدينة طرابلس، وعقد تسوية لتنظيم شروط البيع، حسب ما تتطلبه حاجة البلاد من مشتقات البترول، كما بين النائب ان لبنان ترحب برؤوس الاموال مهما كان مصدرها حيث تجلب لها الفائدة، وتستنكر لبنان تلك الاموال اذ اقتصرت منافعها على اصحابها، واوضح في مداخلته النيابية ان هذا المشروع اضافة الى المشاريع الاقتصادية الاخرى يجب ان تستغل. وعلى لبنان ان يستثمر حالة الاستقرار

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في ،(١٩ ايار ١٩٣١)، ص٢.

(٢) رشاد بك اديب(١٨٩٤– ١٩٤٢): سياسي لبناني من مواليد مدينة طرابلس ، نشأ وتلقى علومه في مدرسة الفرير في طرابلس، والم بالغات العربية والفرنسية والتركية. ساهم في تأسيس بنك عز الدين– اديب، الذي تحول فيما بعد بنك سوريا ولبنان. انتخب عضواً في غرفة التجارة في طرابلس ، كما عينته روما قنصلاً في المدينة عينها، انتخب نائبً عن محافظة الشمال في دورة عام ١٩٢٩، وكان عضواً في اللجان : لجنة المالية ولجنة الموازنة. عدنان ظاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص٣٣ .

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في (١٩ ايار ١٩٣١)، ص٢.

العالمي، التي تدفع بالدول المنتدبة كفرنسا ان تسهم نوعاً ما للتوافق مع ميول الدول الواقعة تحت انتدابها. وحذر في الوقت ذاته ان يكون هناك تسارعاً او عدم دراسة، لانعكاسات الموقف الفرنسي، الذي (يتذبذب) ازاء ارتفاع المصلحة اللبنانية، بمستوى اعلى من المصلحة الاقتصادية الفرنسية[١].

وبين النائب جبرائيل خباز ان المشروع هو (صدفة استثنائية) لا يمكن التفريط بها، ودعا النائب الى استغلال الفرصة وعدم ترك اسعار البترول عرضة للتقلب، واكد ان لبنان لا ترغب بدفع اجرة نقل البترول، منها الى الخارج ليعود بمشتقاته بأسعار باهظة، كما تطرق النائب الى موضوع مهم وهو عمال الشركة من البلدين، الذين قامت الشركة بتسريحهم، بعد ان استعملت ثلاثة آلاف عامل في اعمال الحفريات، في مد الانابيب واستنكر ذلك العمل، فأكد رئيس الجلسة ان الحكومة ستسعى لدى المفوضية العليا بعد ان يقدم تقرير بهذا الخصوص[٢].

لم تقتصر التشريعات النيابية على ما ذكر سلفاً، بل شمل جانب السياحة والاصطياف ايضاً، كونهما من الروافد المهمة في الاقتصاد اللبناني، فجاء النقاش حولهما على عجالة، خاصة في النصف الثاني من عقد الثلاثينيات، اذ حصلت موافقة المجلس والمصادقة على تخصيص اعتماد (١٨٥٠٠٠٠٠) ثمان عشر الف وخمسمائة ليرة لتشجيع الاصطياف والرياضة الشتوية، خصوصاً وان موسم الاصطياف والاشتاء اصبحا من المواسم المهمة في لبنان، اذ اصبحت الاقطار المجاورة جميعها تقصد مناطق لبنان السياحية، ويجب الاهتمام بأسباب الراحة، واقامة الفنادق والمتاجر بأنواعها، لجذب المصطافين في المواسم اللاحقة من جهة وتخفيف حدة الازمة الاقتصادية، بما يرد للميزانية اللبنانية من جهة اخرى، فخصص لإنشاء الفنادق (٢٠٠٠) ليرة وعرض المشروع للتصويت ونال موافقة الاكثرية[٣]. كما ناقش المجلس في جلسة (٣١ ايار ١٩٣٩)، مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم (EC/٤٣٣٣)، الخاص بفتح اعتماد قدره (٢٥٠٠٠٠) مئتان وخمسون الف ليرة، لأجل طرقات السياحة والاصطياف، اذ اصبح هذان

---

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٢) المنعقدة في (٢١ كانون الاول ١٩٣٥)، ص٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨.

(٣) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (٢٢ شباط ١٩٣٨)، ص٦.

الموردان من اهم موارد الثروة في البلاد، فتحتم على لبنان السعي لتحسين شبكة الطرق لاجتذاب السياح، وهواة الرياضة الشتوية، وتهيئة الاجواء المناسبة للوافدين في سبيل البقاء اطول مدةَ ممكنة. اذ يتطلب هذا الامر نفقات عالية لا تتحملها موازنة الاشغال العامة. ونظراً للفائدة التي تصيب البلاد من مشاريع التطوير في هذا المجال، تقدمت الحكومة بهذا المشروع، لإصلاح الطرق المتلكئة سابقاً لذلك طلبت الحكومة بإلحاح من المجلس ان يصادق على المشروع، كونه يأتي بمنافع هامة للبلاد. فقال النائب كاظم خليل[١]:**(ان بعض الزملاء ينتقدون هذا المشروع لان منطقة جنوب لبنان بحاجة قصوى للعناية و الاصلاح والعمران لكن وزير الاشغال في اللجنة المالية اقنعنا ان المبلغ خصص لتحسين الانشاء والاصطياف).** وبين النائب فريد الخازن ان المشروع هو لمنفعة البلاد، واكد ذلك النائب جبرائيل خباز وخليل ابو جودة، مبينين ان انشاء هذه الطرق وتطويرها عمل مفيد خصوصاً ان الاصطياف هو من اهم موارد البلاد الاقتصادية بحسب قولهم. في الوقت الذي عارض فيه النائب رشيد بيضون[٢]، هذا المشروع

---

(١) كاظم خليل(١٩٠٢-١٩٩٠): سياسي لبناني ولد في صور ، تلقى علومه الابتدائية في مدرسة الفرير في صيدا وعلومه الثانوية في الجامعة الامريكية في بيروت ، ثم درس الحقوق ونال اجازتها من معهد الحقوق في دمشق، مارس مهنة المحاماة عام ١٩٣١، ثم عين قاضيا في طرابلس والدامور(١٩٣٣- ١٩٣٦ ٩، انتخب نائبا عن الجنوب في دورة ١٩٣٧، واعيد انتخابه في(١٩٤٣ و١٩٥٣ و١٩٥٧)، عن صور كما انتخب في دورة ١٩٧٢ نائبا عن محافظة الجنوب قضاء صور، وضل نائبا بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي، حتى وفاته انتخب عضوا في اللجان(المالية ، العدلية، والادارية، التربية والوطنية والفنون الجميلة، الاقتصاد الوطني والزراعة ، والسياحة والاصطياف) ٠ عين وزيرا للزراعة والصحة والاسعاف العامة، في اب ١٩٥٣، في حكومة عبد الله اليافي ، ووزيرا للصحة والاسعاف العام، والزراعة ، في اذار ١٩٥٤، في حكومة اليافي، عرف بصداقته الوطيدة مع الرئيس كميل شمعون ، فأسس معه حزب الوطنيين الاحرار، وتولى نيابة رئاسته ١٩٦٨ ٠ ساهم بإنشاء الحلف الثلاثي ١٩٦٨، وايد المبادرات السورية ١٩٧٦، وشارك في مؤتمر الطائف ١٩٨٩، وكان العراب لكثير من الاتفاقات بين الزعماء اللبنانيين، يحمل عدة اوسمة منها الوشاح الاكبر الذي منح له بعد الوفاة٠عدنان محسن ضاهر ورياض غنام المعجم النيابي اللبناني، المصدر السابق، ص١٩٧- ص ١٩٨.

(٢) رشيد بيضون(١٨٨٩- ١٩٧١): سياسي لبناني ولد في بيروت ، تلقى علومه الابتدائية في مدارسها، والثانوية في مدرسة عباس الازهري، وفي المدرسة الامريكية للذكور في صيدا٠ عمل في مطلع حياته مع= =والده في التجارة، ثم امتهن التدريس في مدرسة النجاح ، وفي عام ١٩٣٧ زار افريقيا حيث اصاب نجاحا ماليا وعندما عاد الى لبنان اشترى ارضا في بيروت، وبنى عليها الكلية العاملية، ورأسها مدى الحياة ٠ عرف بنشاطه الاصلاحي الاجتماعي والتربوي خصوصاً اثناء جولاته الى الخارج لجمع المعونات والتبرعات للمدارس العاملية، التي كان يديرها، اسس عام ١٩٤٢ منظمة الطلائع التي اعلنت التمسك بالبنان المستقل وطالبت بالتعاون العربي٠ وفي عام ١٩٤٣ كان احد النواب الذين شاركوا في تعديل الدستور ٠ كما كان احد النواب السبع(صبري

وطالب بإصلاح طرق جنوب لبنان واصفاً تلك الطرق بأنها لا تصلح لشيء، وطلب من الحكومة ان تهتم بالطرق كلها وليس فقط ما يخص الاصطياف، وبين النائب يوسف الزين ان الحكومة ستسعى جاهدةً لتحسين طرق الاصطياف، وفي الوقت نفسه يجب ان لا تتغافل عن المناطق التي لم تدخل طرقها في حملة التطوير، كما طالب النائب ابراهيم عازار بإصلاح طرق الجنوب، كونها طرق اصطياف هامة واصلاحها ضروري للغاية، وبين النائب ابراهيم المنذر بأن يؤيد المشروع كما يطالب بحق المناطق الاخرى، بتطوير الطرق وبعد نقاشات طويل حصل المشروع على موافقة المجلس[١].

اصدرت سلطات الانتداب الفرنسي عدداً من التشريعات و القرارات التي صدرت بموجب عدد من القوانين التي تم ذكرها سلفاً، اذ كان الهدف منها هو تحسين وتطوير جوانب مختلفة في المجال الاقتصادي، عندَ تسلم السلطات الفرنسية ادارة امور لبنان، فقد كان للانتداب كلمة الفصل في كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق باقتصاديات البلاد، وكل ما تم اصداره من تشريعات خلال فترة الانتداب الفرنسي كان بأشراف تلك الدولة ولا يمكن تمريراي تشريع من دون ان يحظى بتأييد الحاكم العام، او المفوضية، او المندوب السامي، اذ تم تشريع واصدار معظم القرارات التي تخدم سلطات الانتداب بالدرجة الاولى، وتأتي مصلحة لبنان بالدرجة الثانية، اتبعت فرنسا هذه السياسة في لبنان طيلة مدة انتدابها، في الوقت الذي كان فيه كثير من النواب يطالبون بتحقيق ما يطمح له ابناء لبنان، وبقي المجلس يقارع التسلط الفرنسي في جلساته المتتالية لتحقيق اماني الشعب اللبناني حتى اخر ايام الانتداب.

حمادة ، صائب سلام، مارون كنعان، محمد الفضل، سعد الملا، هنري فرعون) الذين رسموا العلم اللبناني بعد احتجازهم في مجلس النواب صبيحة ١١ تشرين الثاني٠ انتخب نائبا لأول مرة عن الجنوب في دورة ١٩٣٧، اعيد انتخابه في دورة ١٩٤٣، في حكومة سامي الصلح. لكن ما لبث ان استقال ٢٣ ايار بسبب احداث عام ١٩٥٨، وزيرا للعدل ، والبريد والبرق والهاتف، في شباط ١٩٦٨، في حكومة عبد الله اليافي. لكنه استقال في نيسان من وزارة البريد والبرق والهاتف ليعين وزيرا للسياحة اضافة الى وزارة العدل. ثم استقال في حزيران من وزارة العدل ليعين وزيرا للسياحة والدفاع الوطني٠ حمل عدة اوسمه منها: وسام الاستحقاق اللبناني الذهبي، وسام التربية الوطنية من الدرجة الاولى، ووسام النضال الوطني، ووسام جوقة الارز من رتبة ضباط، ووسام الافتخار التونسي في رتبة كومندور٠ عدنان ضاهر ورياض غنام المعجم النيابي اللبيناني، المصدر السابق، ص٨٥ – ص ٨٦.

(١) م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (٣١ ايار ١٩٣٩)، ص٣.

الخاتمة

الخاتمة:

توصل الباحث في ضوء تلك الدراسة الى عدد من النتائج هي كما يلي:

١- لم يكن الانتداب الفرنسي على لبنان وليد الصدفة، بل ان جذور الاطماع الفرنسية في هذه البلاد تمتد لأيام خضوع لبنان الى السيطرة العثمانية، اذ كانت هناك صلات وعلاقات وطيدة بين الفرنسيين والطوائف المسيحية، مما دفع فرنسا لاتخاذ تلك العلاقات عكازا تتكأ عليه لتحقيق طموحاتها بضم لبنان لمستعمراتها٠ فسعت ومنذ عهد بعيد لاستعمال الطائفية كسلاح لتنفيذ مخططاتها بالاستحواذ على بلاد الشام عامه ولبنان خاصة، وعن طريق ذلك احدثت شرخا في النسيج اللبناني سهل واختصر لها الكثير حتى وصلت لمبتغاها عام ١٩٢٠.

٢- استغلت السلطات الفرنسية ضعف الدولة العثمانية في عهدها الاخير، فتربصت لاقتسام املاكها وفق مؤامرة سايكس بيكو التي حيكت خيوطها الاستعمارية مع حليفتها بريطانيا لاقتسام المنطقة العربية، بعد ما اوهمت العرب بمنحهم حكومة مستقلة بزعامة الشريف حسين، غير انها لم تَفِ بوعودها وانكشف زيفها فيما بعد، خصوصا بعد ما تعاون الحليفان على اهمال مطالب الوطنيين العرب من اجل تقرير مصيرهم في مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩.

٣- اقتطعت فرنسا بعض المناطق السورية والحقتها بلبنان ١٩٢٠ مبتكرة (دولة لبنان الكبير) لإرضاء اللبنانيين ظاهرا وتحقيقا للمصالح الفرنسية باطنا، وتضمن الادارة في تلك الدولة من مجلس الادارة الذيُ سمي فيما بعد (اللجنة الادارية) التي تُعَدّ نواة المجلس اللبناني وفي الواقع لم يكن لكليهما اي حق في وضع القوانين وانما كانت سلطاتهم استشارية فقط، اذ لم يكن لها الحق بإصدار اي قانون او تشريع يتعارض مع طموحات الانتداب، بل كانت كلمة الفصل في مختلف المجالات تعود الى المفوض السامي ويأتي بعده المفوضية الفرنسية ومندوبيتها العليا ثم حاكم لبنان.

٤- اصدرت السلطات الفرنسية في (٢٣ ايار ١٩٢٦) دستوراً للبلاد، غير ان هذا الدستور لم يكن يلبي طموح اللبنانيين بقدر ما كان يخدم مصلحة الانتداب، فكانت سلطات الانتداب الفرنسي تجري التعديلات على الدستور، حسبما تراه مناسباً لرغبتها.

٥- كانت الجهات الفرنسية تتدخل وبشكل سافر في عملية رسم التمثيل النيابي في لبنان، اذ كانت توصل الى المقعد النيابي شخصيات ذات رؤى متقاربة لرؤى الانتداب الفرنسي، متخذةً من تلك الشخصيات غطاء لتمرير القوانين والقرارات التي تخدم فرنسا وجيوشها في الشرق.

٦- ما بين مطالب النواب ومناشداتهم داخل المجلس النيابي لكثير من القرارات التي اصدرتها فرنسا في الجانب الاقتصادي، فقد شهدت الزراعة تدهوراً كبيراً، طيلت مدة الانتداب، اذ لم يكن هناك اهتماماً بالفلاح والمزارع، الذي كان يعاني ضنك العيش، الامر الذي انعكس سوءاً على الانتاج الزراعي في مختلف مجالاته، ولم تعر السلطات الفرنسية اي اهتمام لهذا الجانب الا لما تريد تطويره من تلك المحاصيل، امراً جعل سيلاً من العرائض والشكاوى ينهمر على مجلس النواب لإنقاذ الواقع الزراعي، وبذل كثير من النواب ما بوسعهم لإعانة الفلاح الذي اخذ بترك الارض والتوجه صوب الهجرة مخلفاً وراءه اراضي فقراء من دون جدوى.

٧- لم تكن اوضاع الصناعة والتجارة بأفضل حال من الزراعة، اذ كانت الضرائب والرسوم التي تفرض على المصانع والحرف قد اضرت كثيراً بالصناع والحرفيين، واغلقت كثير من المصانع ابوابها جراء السياسة الاقتصادية التي اتبعتها سلطات الانتداب الفرنسي، ناهيك عن ما تتعرض له ما بقي من الصناعات لمنافسة السلع الاجنبية التي كانت تغزو السوق اللبنانية بأمر الانتداب، اذ اخذت الصناعة المحلية تنهار وتندثر من المنافسة الاجنبية امام مرأى التسلط الفرنسي ومسمعه. اما ما فرض من رسوم جمركية وضرائب على المنتجات اللبنانية حين تصديرها فقد اخل بالمرافيء وادى الى اغلاقها في بعض الاحيان، في الوقت الذي كانت فيه المنتجات الفرنسية التي تدخل لتلك المرافيء معفاة من الرسوم والضرائب، وان وجِدت فهي رمزية مقارنةً مع ما يفرض على المنتجات الوطنية.

٨- لم تكتفِ السلطات الفرنسية بذلك بل ربطت بين لبنان وسوريا بمصالح اشترك فيها الطرفان كونها تنتدب كليهما، فكانت تدير تلك المصالح بما يؤمن استمرارية تدفق الاموال للخزائن الفرنسية، التي كانت بأمس الحاجة لتلك الاموال لتسيير امور جيوشها في الشرق. فبقيت دائرة المصالح المشتركة فعالة على الرغم رفض المجلس النيابي لأغلب قوانينها.

٩- تفننت فرنسا في فرض الضرائب والرسوم على مفاصل الاقتصاد اللبناني كله، ولم يسلم منها لا الزراعة ولا الصناعة ولا التجارة، الامر الذي ادى الى تدهور اوضاع لبنان واضمحلال نشاطها الاقتصادي، حتى في مجال السياحة التي كانت تدر اموالاً طائلة تذهب كلها الى جيوب الانتداب ولا يصيب منها اهل البلاد اي فائدة تذكر.

١٠- ان للانتداب الفرنسي اثره في رسم مسارات حياة نيابية مستقرة بعد عام الاستقلال في ١٩٤٣ وهذا ما تأكد لنا من التوافق الكبير للمنظومة التشريعية التي ارتضت التعايش المشترك في الميثاق الوطني اللبناني غير المكتوب عام ١٩٤٣ والذي وزع الادوار النيابية بالتوافق لادارة البلاد.

المصادر

المصادر:

اولاً: الوثائق: محاضر مجلس النواب اللبناني.

١. اللجنة الادارية ، العقد العادي الاول، الجلسة (٢) المنعقدة في (٥ تشرين الاول ١٩٢٠).
٢. اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة(٣) المنعقدة في (٢٦تشرين الاول ١٩٢٠).
٣. اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٥ تشرين الثاني ١٩٢٠).
٤. اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٨ نيسان ١٩٢١).
٥. اللجنة الادارية ، العقد العادي الاول، الجلسة (١٩) المنعقدة في (٢ حزيران ١٩٢١).
٦. اللجنة الادارية ،العقد العادي الاول، الجلسة (٢١) المنعقدة في (٧ تموز ١٩٢١).
٧. اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة (٤٤) المنعقدة في (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢).
٨. م٠م٠ ن ل، المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة(١)، المنعقدة في (٢٠ اذار ١٩٢٣).
٩. المجلس التمثيلي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة(١٦)، المنعقدة في(١٦ نيسان ١٩٢٣).
١٠. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (١٥ كانون الاول ١٩٢٥).
١١. م. م. ن ل، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٣) المنعقدة في (٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦).
١٢. م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد الاستثنائي، الجلسة (١) المنعقدة في(١٩ ايار١٩٢٦)؛ الجلسة(٢) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٢٦) ؛ الجلسة(٣) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٢٦)؛ الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٢٦)؛ الجلسة(٥) المنعقدة في (٢١ ايار١٩٢٦)؛ الجلسة (٦) المنعقدة في (٢١ ايار ١٩٢٦) ؛ الجلسة (٧) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٢٦)؛ الجلسة(٨) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٢٦).

١٣. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٦).
١٤. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (١٤) المنعقدة في (٦ كانون الاول ١٩٢٦).
١٥. م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (١٥ كانون الاول عام ١٩٢٦).
١٦. م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢١) المنعقدة في (١٦ كانون الاول عام ١٩٢٦).
١٧. م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٩ كانون الاول، ١٩٢٦).
١٨. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (١٢ كانون الثاني ١٩٢٧).
١٩. م٠م٠ ش ل، العقد الاستثنائي الاول، لسنة ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧، الجلسة (٣) المنعقدة في (٢ اذار ١٩٢٧).
٢٠. م. م . ش ل، الدورة الاولى، العقد العادي الثاني، الجلسة(٢) المنعقدة في (٨ نيسان ١٩٢٧).
٢١. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٧ تشرين الثاني ١٩٢٧).

٢٢. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٨) المنعقدة في (٥ كانون الاول ١٩٢٧).
٢٣. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٦ كانون الاول ١٩٢٧).
٢٤. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٦) المنعقدة في (٢١ كانون الاول ١٩٢٧).
٢٥. م٠م ٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة(٦) المنعقد ة في (١٢ ايار ١٩٢٨).
٢٦. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٧) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٢٨).
٢٧. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في(٢٦ ايار ١٩٢٨).

٢٨. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (١٢ كانون الاول ١٩٢٨).
٢٩. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (١٩ كانون الاول، ١٩٢٨).
٣٠. م. م. ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاستثنائي الاول، الجلسة (٢) المنعقدة في (١٥ شباط ١٩٢٩).
٣١. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في(١ ايار ١٩٢٩).
٣٢. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاستثنائي الاول، الجلسة (١) المنعقدة في (١٣ تموز ١٩٢٩) .
٣٣. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (٥ ايار ١٩٣٠).
٣٤. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٧) المنعقدة في (٧ ايار ١٩٣٠).
٣٥. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٩) المنعقدة في (٢٢ ايار ١٩٣٠).
٣٦. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الاول، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣٠).
٣٧. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٣ كانون الاول ١٩٣٠).
٣٨. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٢) المنعقدة في (٩ كانون الاول ١٩٣٠).
٣٩. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣١) المنعقدة في (٢٣ كانون الأول ١٩٣٠).
٤٠. م٠م ن ل ، الدور التشريعي الثاني العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٢) المنعقدة في (٢٩ كانون الاول ١٩٣٠).
٤١. م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٤ ايار عام ١٩٣١).
٤٢. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في(٥ ايار ١٩٣١).
٤٣. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في (١٩ ايار١٩٣١).

٤٤. م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة(٩) المنعقدة في (٢٠ ايار ١٩٣١).
٤٥. م٠م٠من ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الاول، الجلسة (١٠) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣١).
٤٦. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة(٢) المنعقدة في (١٦ تشرين الثاني ١٩٣١).
٤٧. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (١٩ تشرين الثاني ١٩٣١).
٤٨. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني، الجلسة (٥) المنعقدة في (٢٣ تشرين الثاني ١٩٣١).
٤٩. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٣١).
٥٠. م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، الجلسة (٧) المنعقدة في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١).
٥١. م٠م٠ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٧ كانون الاول١٩٣١).
٥٢. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٢) المنعقدة في (١٠ كانون الاول ١٩٣١).
٥٣. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٤) المنعقدة في (١٥ كانون الاول١٩٣١).
٥٤. م. م. ن ل ، الدور التشريعي الثاني، الجلسة (١٥) المنعقدة في (١٦ كانون الاول ١٩٣١) .
٥٥. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٠) المنعقدة في (٢٢ كانون الاول ١٩٣١).
٥٦. م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢٣) المنعقدة في (٢٨ كانون الاول ١٩٣١).
٥٧. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٩كانون الاول ١٩٣١).
٥٨. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (٣) المنعقدة في (٢٢ شباط ١٩٣٢).
٥٩. م. م. ن ل، الدور التشريعي الثاني، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٢٣ شباط ١٩٣٢).

٦٠. م٠م٠ن ل ، الدور التشريعي الثاني ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة (٦) المنعقدة في (الاول من اذار ١٩٣٢).

٦١. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٤ نيسان ١٩٣٤).

٦٢. م٠م ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة ا(٤) المنعقدة في (١١ نيسان ١٩٣٤).

٦٣. م. م. ن ل ، الدور التشريعي الثالث ، العقد العادي الثاني ، الجلسة(٣) المنعقدة في(٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٤).

٦٤. م٠م ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٥) المنعقدة في (٥ نيسان ١٩٣٥).

٦٥. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة (٨) المنعقدة في (١٧ نيسان ١٩٣٥).

٦٦. م٠م ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٥).

٦٧. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة (١٢) المنعقدة في (١٨ كانون الاول ١٩٣٥).

٦٨. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (١) المنعقدة في (٢٠ كانون الاول ١٩٣٦).

٦٩. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢)، المنعقدة في (٩ تشرين الثاني ١٩٣٧).

٧٠. م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٣) المنعقدة في (١٨شباط ١٩٣٨).

٧١. م. م. ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في(٢٢شباط ١٩٣٨) .

٧٢. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٩) المنعقدة في (٢٥ شباط ١٩٣٨) .

٧٣. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في(١٢ نيسان ١٩٣٨).

٧٤. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٢) المنعقدة في (٢٤ ايار ١٩٣٨).

٧٥. م٠م ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٣) المنعقدة في (٢٧ ايار ١٩٣٨).
٧٦. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٤) المنعقدة في (٣٠ ايار ١٩٣٨).
٧٧. م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) المنعقدة في (١٣ كانون الاول ١٩٣٨).
٧٨. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) المنعقدة في (٣٠ اذار ١٩٣٩).
٧٩. م٠م٠ ن ل ، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (٤) المنعقدة في (٥ نيسان ١٩٣٩).
٨٠. م٠م٠ ن ل، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة (١٥) المنعقدة في (٣١ ايار ١٩٣٩).

ثانياً: الكتب الوثائقية

١. البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦ – ١٩٨٤، (اعداد وتحقيق : يوسف قزما الخوري)، (بيروت: مؤسسة الدراسات اللبنانية ، ١٩٨٦).

ثالثاً: كتب المذكرات

١. اسكندر الرياشي، تذاكرات اسكندر الرياشي قبل وبعد ١٩١٨– ١٩٤١، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٣) ٠
٢. خالد العظم، مذكرات خالد العظم، (بيروت: دار طلاس ، ١٩٣٧).
٣. فرانسوا خوري، مذكرات فرانسوا خوري، (بيروت: د ت).

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. باسم احمد هاشم الغانمي، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٩٠، اطروحة دكتوراه (كلية الآداب: جامعة الكوفة ٢٠١٤)٠

٢. جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني١٩٤٣– ١٩٧٥، (دراسة تاريخية وثائقية)، اطروحة دكتوراه ، (كلية الآداب: جامعة الموصل، ٢٠٠٦) ٠ جهاد بادع كريم، اعلان دولة لبنان الكبير(١٩١٩– ١٩٢٦) رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للعلوم الانسانية: جامعة ذي قار،٢٠١٥) ٠

٣. حسن جبار سعيد الخفاجي، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان (١٩٥١– ١٩٨٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للعلوم الانسانية : جامعة بابل، ٢٠٠٠).

٤. حسن عبد الامير طلال الركابي، النواب السنة في المجالس النيابية اللبنانية (١٩٢٦– ١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية التربية : جامعة كربلاء ٢٢٠).

٥. حسين حمد الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان٩٢٠– ١٩٤١، اطروحة دكتوراه، (كلية الآداب: جامعة الكوفة، ١٩٩٦).

٦. حسين حمد عبد الله صولاغ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١– ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (كلية التربية ابن رشد: جامعة بغداد، ١٩٩٠) ٠ رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان من ١٩٢٠– ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠٦).

٧. رئام صاحب علي، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية: الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨) .

٨. سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة، (الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ٢٠٠١) .

٩. ضي صباح كريم حسن ، موقف المجلس النيابي اللبناني من الموازنة العامة دراسة تحليلية تاريخية ١٩٥٢-١٩٧٦ ، " رسالة ماجستير " ، (كلية التربية للبنات: جامعة الكوفة ، ٢٠١٥).

١٠. علاء رياض عبد الغانمي، النواب الشيعة في المجلس النيابي اللبناني(١٩٤٣- ١٩٧٥) دراسة في التمثيل والمواقف، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للعلوم الانسانية: جامعة كربلاء، ٢٠١٨) .

١١. على حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان (١٩٥٨- ١٩٥٧)، اطروحة دكتوراه، (كلية الآداب: جامعة الكوفة، ٢٠١٤).

١٢. علي عبيد شكري الريكاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠- ١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب: جامعة الموصل، ٢٠١٢).

١٣. كيندا كينهر، ولاية بيروت في ظل الاصلاحات العثمانية وتنظيماتها اداريا – سياسيا – اقتصاديا – اجتماعيا ١٨٦٤ – ١٩٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الآداب: جامعة دمشق ، د ت).

١٤. لقاء سامي سعيد، جبل عامل في لبنان دراسة تاريخية ١٩١٨- ١٩٤٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية الاساسية: الجامعة المستنصرية ٢٠١٨).

١٥. لمياء احمد محسن، لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية والجيو بورليتكس، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للبنات: جامعة بغداد، ٢٠٠٤).

١٦. ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان ١٨٦٨- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب: جامعة بغداد، ٢٠٠٦).

١٧. محمد رضيوي فجر الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية: جامعة ذي قار، ٢٠١٠).

١٨. محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٨)،اطروحة دكتوراه، (كلية الآداب: جامعة البصرة، ٢٠٠٨) .

١٩. محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١- ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب : جامعة الموصل، ٢٠٠٣).

٢٠. مواهب معروف سالم الجبوري، جمال باشا حياته ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ٢٠٠٤).

٢١. ناصر حسن عليق ، الشيعة السياسية في لبنان الوطن في الفكر الاسلامي الشيعي المعاصر ، اطروحة دكتوراة ، (كلية الدراسات الاسلامية في لبنان: الجامعة اللبنانية ،٢٠١٢).

٢٢. ناظم خليل حسن عبد المعموري، الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية: جامعة بابل: كلية التربية، ٢٠١١) .

٢٣. هشام سوادي هاشم ، العلاقات الامريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، (كلية التربية: جامعة الموصل، ٢٠٠٢).

خامساً: الكتب العربية:

١. انور الرفاعي وشاكر مصطفى، العالم الحديث، (دمشق: مطبعة العلوم والآداب، ١٩٥٠)٠

٢. ابراهيم الاسود، تنوير الاذهان في تاريخ لبنان، ج٣، (بيروت: مطبعة القديس جاور جيوس، ١٩٣).

٣. ابراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانية، ط٤، (جونيه: منشورات الرسل، ، ٢٠٠٢).

٤. ابراهيم سعيد البيضاني، السياسة الامريكية في سوريا (١٩٣٦- ١٩٣٩)، (بغداد: ٢٠٠٦).

٥. ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظام الدستوري اللبناني، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،١٩٨٣).

٦. احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية دراسة سياسية تاريخية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٤).

٧. احمد طربين، الوحدة العربية ١٩١٦- ١٩٥٨، ط٣، (دمشق: د م ، ١٩٦٦).

٨. احمد طربين، ازمة الحكم في لبنان ١٨٤٢- ١٨٦١ ، (دمشق: د٠ م ، ١٩٦٦) ٠

٩. احمد عبد الرحيم مصطفى، اصول التاريخ العثماني، ط٢، (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٣)٠

١٠. احمد عبود، انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمحاور، (بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٩٤).

١١. احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣،(القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨).

١٢. ادمون بيل، تاريخ لبنان العام، (بيروت: دار طلاس، ١٩٤٦).

١٣. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠).

١٤. ادمون رباط، محاضرات في القانون الدستوري اللبناني، ، (بيروت: د م، ١٩٦٥).

١٥. اديب فرحات، لبنان وسوريا، ط ٦، (بيروت: مكتبة الصادر للنشر، ١٩٣٧).

١٦. اسماعيل حقي بك، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ج٢، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠).

١٧. اميل اده، ال اده في التاريخ، (جونيه: منشورات الرسل، ٢٠٠٠) ٠

١٨. امين الريحاني، ملوك العرب، مجلد٢، (بيروت: د م ، ١٩٥١).

١٩. انطوان الحكم، المحاولة الاولى لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان للجنرال سراي وانتخابات ١٩٢٥، مجموعة باحثين، ، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٥).

٢٠. انطوان عارج ، لبنان السلطات العامة، (بيروت: مؤسسة بدران ، د ت).

٢١. انطوان عريضة، لبنان وفرنسا وثائق تاريخية اساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية، نقلها الى العربية فارس غصوب، (بيروت: الفارابي، ١٩٨٧) ٠

٢٢. انور الخطيب، الاصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية،(بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠).

٢٣. بدر الدين السباعي، اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨)،(دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧).

٢٤. بشار الخوري، حقائق لبنانية، (بيروت: منشورات اوراق لبنانية ، ١٩٦١).

٢٥. جاسم محمد حسن العدول واخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، (جامعة الموصل: ١٩٨٦) ٠

٢٦. جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية: د م، د ت).

٢٧. جوزيف نصر، تطور القوانين الانتخابية ١٨٦١- ١٩٦٠، (رأس السنة، ملحق النهار).

٢٨. حسان حلاق ، موسوعة العائلات البيروتية الجذور التاريخية للعائلات البيروتية ذات الاصول العربية واللبنانية مع صور ووثائق ومعلومات نادرة ، مج٣ ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠١٢).

٢٩. حسان حلاق ، موسوعة العائلات البيروتية الجذور التاريخية للعائلات البيروتية ذات الاصول العربية واللبنانية مع صور ووثائق ومعلومات نادرة ، مج٣ ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠١٢).

٣٠. حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣- ١٩٥٢ ، (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١).

٣١. حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر(١٩١٣- ١٩٤٣)، (بيروت: دار النهضة، ١٩٨٥).

٣٢. حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣- ١٩٥٢، ط٣، (بيروت: دار النهضة العربية ، ٢٠١٠).

٣٣. حسان حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة، (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٤).

٣٤. حسن الحسن، القانون الدستوري والدستور اللبناني، ط٢، منشورات مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٦٣).

٣٥. حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥- ١٩٤٦، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤).

٣٦. حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥- ١٩٤٦، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤). جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب بحث في دور

المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، (مركز دراسات ال حكمت ابو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم (٢١سنة في السرايا)، (بيروت: دار النهار، ، ٢٠٠٣).

٣٧. حكمت ابو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم (٢١سنة في السرايا)، (بيروت: دار النهار، ، ٢٠٠٣).

٣٨. حكمت علي اسماعيل، نظام الانتداب الفرنسي على سوريا ١٩٢٠-١٩٢٨، بحث في تاريخ سوريا من خلال الوثائق، (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨).

٣٩. حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان ، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٧٦).

٤٠. خليل احمد خليل، لبنان في ازمة الثورة العربية، (دراسات عربية)، (مجلة)، بيروت، العدد ١٠، السنة ١١، (اب ١٩٧٥) .

٤١. خيرالدين الزركلي ، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين ، ط٧ ، ج٣ ، (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٨٦).

٤٢. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨- ١٩٢٠، (القاهرة: دار المعارف ، ١٩٧١).

٤٣. ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٩ ، (بيروت: دار الطليعة ١٩٧٥).

٤٤. رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ، ١٩٧٥) .

٤٥. رفعلي العسلي، كفاح سوريا، (دمشق: د م ، ١٩٣٧).

٤٦. زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، (بيروت: دار النهار، ١٩٧١) ٠

٤٧. ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، (بيروت: مكتبة الكشاف، ١٩٤٨).

٤٨. سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، (لبنان: دار النهار للنشر، ٢٠٠٠).

٤٩. سعيد حماه، واخرون، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، (بيروت: المطبعة الأميركانية، جامعة بيروت الامريكية، منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٦)٠

٥٠. سلمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي، (بيروت: دار ابن خلدون، د ت).

٥١. سلمان موسى، الحركة العربية سير المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨- ١٩٢٤، (بيروت: دار النهار ، ١٩٧٧).

٥٢. سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، (بيروت: دار ابن خلدون ، ١٩٧٧).

٥٣. سليم زعنون، اوضاع سوريا ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي، (د م، ١٩٨٧).

٥٤. سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً منذ اقدم الازمنة حتى عصرنا الحاضر، (بيروت: دار الاندلس للطباعة والنشر، ١٩٦٩).

٥٥. سمير خلف، لبنان في مدار العنف، (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢) ٠

٥٦. شادي خليل ابو عيسى ، رؤساء الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦-٢٠٠٧ وقائق . وثائق. صور ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٨).

٥٧. شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٨-١٩٤٦، ج١، (بيروت، رأس بيروت، ١٩٥٩).

٥٨. ضاهر غندور، النظم الانتخابية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٢٢).

٥٩. عادل اسماعيل السياسة الدولية في المشرق العربي، ج٤، (بيروت: د م، ١٩٧٠).

٦٠. عارف بك النعماني، وثائق حول العلاقات اللبنانية السورية الفرنسية ١٨٨٢- ١٩٥٥، اعداد فاطمة قدورة الشامي، (بيروت: دار العلم للملايين ، ١٩٩٩) .

٦١. عاطف عيد، موسوعة لبنان تاريخ سياسة وحضارة بين الامس واليوم الجزء التاسع من القائمقاميتين الى المتصرفية(١٨٤٠- ١٩١٨)، (د م: ١٩٩٨).

٦٢. عبد الرحمن البيطار، الوحدة السورية اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي ١٩١٨- ١٩٣٩، (حمص: مطبعة اليمامة، د. ت).

٦٣. عبد الرؤوف سنو، لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة بين تطور مقومات التعايش الطائفي وممارساته، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، د. ت).

٦٤. عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان ١٥١٧-١٩٢٠، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٤) .

٦٥. عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة، ج٣، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتابة، د ت).

٦٦. عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦، (مصر: دار الجبل للطباعة، ١٩٦١).

٦٧. عبد الله ابراهيم سعيد، الارض، والانتاج، والضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي، (بيروت: دار الفارابي للنشر، ٢٠٠٣).

٦٨. عبد الله ابراهيم سعيد، الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثان الى رئاسات لبنان، (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥).

٦٩. عبد الله حنا القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٩٢٠– ١٩٤٥) القسم الثاني، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨).

٧٠. عبد الله حنا، الحركة العمالية في سوريا ١٩٠٠ – ١٩٤٥ ، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٣).

٧١. عبد الله حنا، العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، (دمشق: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠).

٧٢. عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠– ١٩٢٠، القسم الاول، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨).

٧٣. عصام خليفة، ابحاث في تاريخ لبنان المعاصر، (بيروت: دار طلاس، ١٩٨٥).

٧٤. عصام محمد رشاد، تاريخ بيروت، (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧) ٠

٧٥. علي جودت الايوبي، ذكريات علي جودت ١٩٠٠- ١٩٥٨، ، (بيروت: مطبعة العرفان، ١٩٦٧).

٧٦. علي سلطان، تاريخ سورية (١٩٠٨- ١٩١٨) نهاية الحكم التركي،(دمشق: كلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧).

٧٧. علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء ١٩١٨- ١٩٤٦، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠).

٧٨. علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣).

٧٩. علي محافظة، ابحاث في تاريخ العرب المعاصر، (القاهرة: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦١).

٨٠. علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨- ١٩١٨(بيروت: مؤسسة عز الدين ١٩٢٢).

٨١. غسان احمد عيسى، العلاقات اللبنانية – السورية، (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠٠٧).

٨٢. فرنان اميل سنان، واقع الاقتصاد اللبناني وتطوره ، ، (بيروت: دار العمل للنشر، ١٩٨٠).

٨٣. فليب حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: فؤاد جرجيس ،(بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٤).

٨٤. فهد امسلم زغير، الاوضاع العامة في لبنان وانعكاساتها على سوريا ١٩١٨- ١٩٤٣ (الاوضاع، لبنان، سوريا)، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣).

٨٥. فهد حجازي، لبنان من دويلات فينيقيا الى فيدرالية الطوائف رهانات فوق جغرافية ملعونه، ج٢، (بيروت: دار الفارابي ٢٠١٣).

٨٦. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨).

٨٧. فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، (بيروت: رياض الريس للنشر، ١٩٩٩) .

٨٨. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٣، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٩٦ .

٨٩. كمال صليبي ، بيت بمنازل كثيرة "الكيان اللبناني بين التصور والواقع" ، ترجمة عفيف الرزاز ، (بيروت : مؤسسة نوفل ، ١٩٩٠).

٩٠. لبيب عبد الستار، تاريخ لبنان المعاصر، ط٤، (بيروت: دار المشرق ، ١٩٨٦).

٩١. لحد خاطر، عهد المتصرفية في لبنان، (بيروت: د م، ١٩٦٧).

٩٢. ماري ملز باتريك، صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والاسلامي، (عز الدين للنشر، ١٩٨٦).

٩٣. مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦) ل ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات ، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية، ١٩٩٩).

٩٤. محسن خليل، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٢٢).

٩٥. محسن خليل، النظم السياسية والدستور اللبناني، (بيروت: د م، ١٩٧٣).

٩٦. محمد جميل بيهم ، العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢ ، (بيروت: دم ، ١٩٦٨).

٩٧. محمد عبد الرحمن برج، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، (مصر: مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤).

٩٨. محمد عبد المولى الزعبي، لبنان بين التحرر والاستعمار، (بيروت: مطبعة الحياة، د ت).

٩٩. محمد علي الصالح، ادارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي ١٩١٨- ١٩٤٦ ، (بيروت: منشورات المعهد الفرنسي للشرق، د ت).

١٠٠. محمد فريد ابو حديد، امتنا العربية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩١٦)٠

١٠١. محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني ١٩٢٠- ١٩٧٢، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية "٤٩"، ٢٠٠٩).

١٠٢. محمد نعمان عبد الغني، الاوضاع الداخلية اللبنانية ١٩٧٠- ١٩٨٠ دراسة تاريخية، (تكريت : دار الابداع للطباعة والنشر، ٢٠١٧).

١٠٣. محمد نور الدين ميقاتي ، طرابلس في النصف الاول من القرن العشرين،(بيروت: مطابع دار الانشاء، ١٩٧٨).

١٠٤. مسعود الخوند ، لبنان المعاصر (مشهد تاريخي وسياسي عام) ج١٦، (بيروت: د ت).

١٠٥. مسعود ظاهر، الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطع جي، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨).

١٠٦. مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠- ١٩٥٠، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية، ١٩٨٣).

١٠٧. معهد البحوث والدراسات العربية، الازمة اللبنانية اصولها – تطورها – ابعادها المختلفة، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دت).

١٠٨. ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، (بيروت: د م، ١٩٨١)٠

١٠٩. منير تقي الدين، ولادة استقلال، ط٢، (بيروت: دار النهار للنشر ، ١٩٩٧)

١١٠. موسى ابراهيم، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من عهد الامارة الى اتفاق الدوحة ، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١١) ٠

١١١. نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ،(القاهرة : معهد البحوث والدراسات، ١٩٥٤).

١١٢. نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سوريا السياسي ١٩٢٠– ١٩٥٠، (دمشق: دار طلاس ، ١٩٩٧).

١١٣. نزيه كامل خداع ، لبنان والبرلمان، تدقيق : امال شفيق الجوهري خداع، (بيروت: الدار التقدمية، ٢٠٠٩).

١١٤. نصري سلهب، الاسباب التاريخية للإحباط الماروني، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ٢٠٠٢)

١١٥. نوال فياض، صفحات من تاريخ جبل عامل في العهدين العثماني والفرنسي، (بيروت: دار الجديد ١٩٩٨).

١١٦. هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث،(بيروت: الاهلية للتوزيع والنشر، د ت)٠

١١٧. هدى رزق، لبنان بين الوحدة والانفصال هزائم الانتفاضات ١٩١٧– ١٩٢٧،(بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

١١٨. وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا، (بيروت: دار النهار للنشر، د ت).

١١٩. وجيه كوثراني ، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث، ١٩٨٠).

١٢٠. وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ – ١٩٢٠ ، ، (بيروت: معهد الانماء العربي للنشر، ١٩٨٠)،

١٢١. وجيه كوثراني، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي: بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، (بيروت: د م ، ١٩٨٠).

١٢٢. وليد المعلم، سوريا ١٩١٨– ١٩٥٨ (التحدي والمواجهة) ، (دمشق: بابل للنشر، ١٩٨٥).

١٢٣. وهيب ابي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، ط٢، (بيروت، مكتبة انطوان).

١٢٤. الياس الديري، من يصنع الرئيس، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،١٩٨٢).

١٢٥. الين زغيب عيسى، لبنان تاريخ سياسة وحضارة بين الامس واليوم لبنان العصور التاريخية الاولى، ج١،(د م، ١٩٩٨)،

١٢٦. يوسف الحكيم ، سوريا ولبنان في عهد ال عثمان ، ط٢ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٨٠).

١٢٧. يوسف الحكيم، سوريا في العهد الفيصلي، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦) .

١٢٨. يوسف السودا، في سبيل الاستقلال،(بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٧) .

١٢٩. يوسف السودا، في سبيل لبنان، ، (بيروت: مطبعة الارز ، ١٩٢٤).

١٣٠. يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، (بيروت: دار النهار للنشر، د ت)

١٣١. يوسف محمد عمرو، صفحات من ماضي الشيعة وحاضرهم في لبنان،(بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٦).

١٣٢. يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، (بيروت: مطبعة الارز، ١٩٥٠) .

١٣٣. يونس احمد البطريق، دراسات في المجتمع العربي، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩١٩).

الكتب المعربة :

١. ارنست داميز، تركيا الفتاة، ترجمة صالح احمد العلي، (بيروت: د م، ١٩٦٠) .

٢. ايرسكين تشايلدرز، الحقيقة عن العالم العربي، تعريب: خيري حمادة، (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٧٠) .

٣. باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠) .

٤. باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠) .

٥. جورج انطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ط٦، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠) .

٦. جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر، ترجمة: عمر الاسكندري، (القاهرة: د م ، ١٩٥٧) .

٧. دزموند ستيورات ، تأريخ الشرق الاوسط الحديث ، ترجمة زهدي جار الله ، (بيروت : د.م ، ١٩٧٣).

٨. ديفد فرومنكين ، سلام ما بعده سلام ولادة الشرق الاوسط ١٩١٤-١٩٢٢، ترجمة : اسعد كامل الياس، (د م، د ت) .

٩. روبير ابيلا، اطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الان، (بيروت: منشورات الابناء، ١٩٤٣).

١٠. روجز باركسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة عبد الرحيم الجلبي، (بغداد: دار المأمون، ١٩٩٠).

١١. ستيفن همسلي لونكريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، (بيروت، ١٩٧٨).

١٢. سميلينسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر، ترجمة : عدنان جاموس، (بيروت: دار الفارابي، د ت)،

١٣. عزيز بك ، سوريا ولبنان في الحرب العالمية ، ترجمة فؤاد ميداني ، (بيروت : د. م ، ١٩٣٣).

١٤. فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية، تعريب: عفيفة البستاني، (موسكو: دار التقدم ، ١٩٣١) ٠

١٥. كلود دوبار و سليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقارنة سسيولوجية تطبيقية، ترجمة: جورج ابي صالح، (بيروت: مؤسسات الابحاث العربية، ١٩٨٢).

١٦. نيقولاي هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٩-١٩٥٨، تعريب بسام اندريان، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤) ٠

١٧. هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن ، ترجمة : مارون عبود، ج٢، (بيروت: د م، ١٩٥٠).

١٨. يلماز استونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج٢، ترجمة عدنان محمود سلمان، (استانبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، ١٩٩٠).

سادساً: البحوث والدراسات المنشورة:

١. ابراهيم محسن " المواجهة الوطنية ضد الانتداب الفرنسي خلال فترة الانتداب ١٩٢٠- ١٩٤٦"، مجلة دراسات تاريخية، العددان، (٦٣- ٦٤)، اذار – حزيران، (دمشق، ١٩٩٨)،

٢. احمد ماجد عبد الرزاق، اثر فرنسا في الدستور اللبناني وردود الفعل ازاءها (١٩٢٦- ١٩٣٢)، (مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠).

٣. عطية مساهر حمد، لبنان في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٩، مجلة اداب الفراهيدي، تكريت، العدد(٤٣)، المجلد (١٢)، القسم الثالث، ايلول ٢٠٢٠.

٤. . ماجد حمدان بهير، موقف الطائفة المارونية من الاحتلال الفرنسي للبنان ١٩١٨- ١٩٢٠، (مجلة)، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد(١٠٥)، المجلد (٢٥)، ٢٠١٩.

سابعاً: الموسوعات والمعاجم

١. .عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: دار الهدى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د٠ت) ٠

٢. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦ ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦)٠

٣. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠١٢) .

٤. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان ورؤساءه ١٨٤٠- ٢٠٠٨، دار بلال للطباعة، (بيروت، ٢٠١٢).

٥. مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الكبير، ج١، (القاهرة:١٩٧٠).

ثامناً: الصحف والدوريات:

١. الجريد الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (٣٥١٠) في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٧.

٢. جريدة البشير، السنة ٥٠، العدد ٢٥٤٦، الخميس ١٨ اذار ١٩٢٠.

٣. الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد(٣٣٨١)، لبنان، ٦ كانون الثاني، ١٩٣٧.

٤. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية (جريدة)، العدد٣٨٧٧، ١٢ نيسان ١٩٤١ .

٥. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (١٩٨٤) في (٢٥ ايار ١٩٢٦).

٦. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (١٩٨٤) في (٢٥/ ايار / ١٩٢٦).

٧. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (٢٩١٦) في (١٢ كانون الثاني ١٩٣٤).

٨. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (٣٢٣٦) في ٣ شباط ١٩٣٦ .

٩. جريدة المفيد، العدد ٢٤ في ٣ حزيران ١٩٢٤ .

١٠. جريدة المفيد، العدد ٢٤ في ٣ حزيران ١٩٢٤ .

١١. جريدة لسان الحال، السنة ٤٢، الثلاثاء ٨ تموز ١٩١٩ .

١٢. جريدة لسان الحال، السنة ٤٢، الثلاثاء ٨ تموز ١٩١٩ .

١٣. خليل احمد خليل، لبنان في ازمة الثورة العربية، (دراسات عربية)، (مجلة)، بيروت، العدد ١٠، السنة ١١، (اب ١٩٧٥) .

١٤. المقطم "جريدة" ، بيروت ، العدد(٧٧٨٥ و ٧٧٩٥) في (٣٠ تشرين الاول و١٢ تشرين الثاني و اذار ١٩١٤). والعدد (٧٨٢٦) في (١٨ كانون الاول ١٩١٤) والعدد (٨٧٢٦) في (١٨ كانون الثاني ١٩١٤) والعدد (٨٢١٤) في (اذار ١٩١٦) والعدد (٨٣٢٥) في (٤ اب ١٩١٦).

١٥. نجلاء عطية، التطور التاريخي للازمة اللبنانية، مجلة افاق عربية.

تاسعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

١. https://ar.wikipedia.org/wiki
٢. https://ar.wikipedia.org/wiki
٣. https://ar.wikipedia.org/wiki

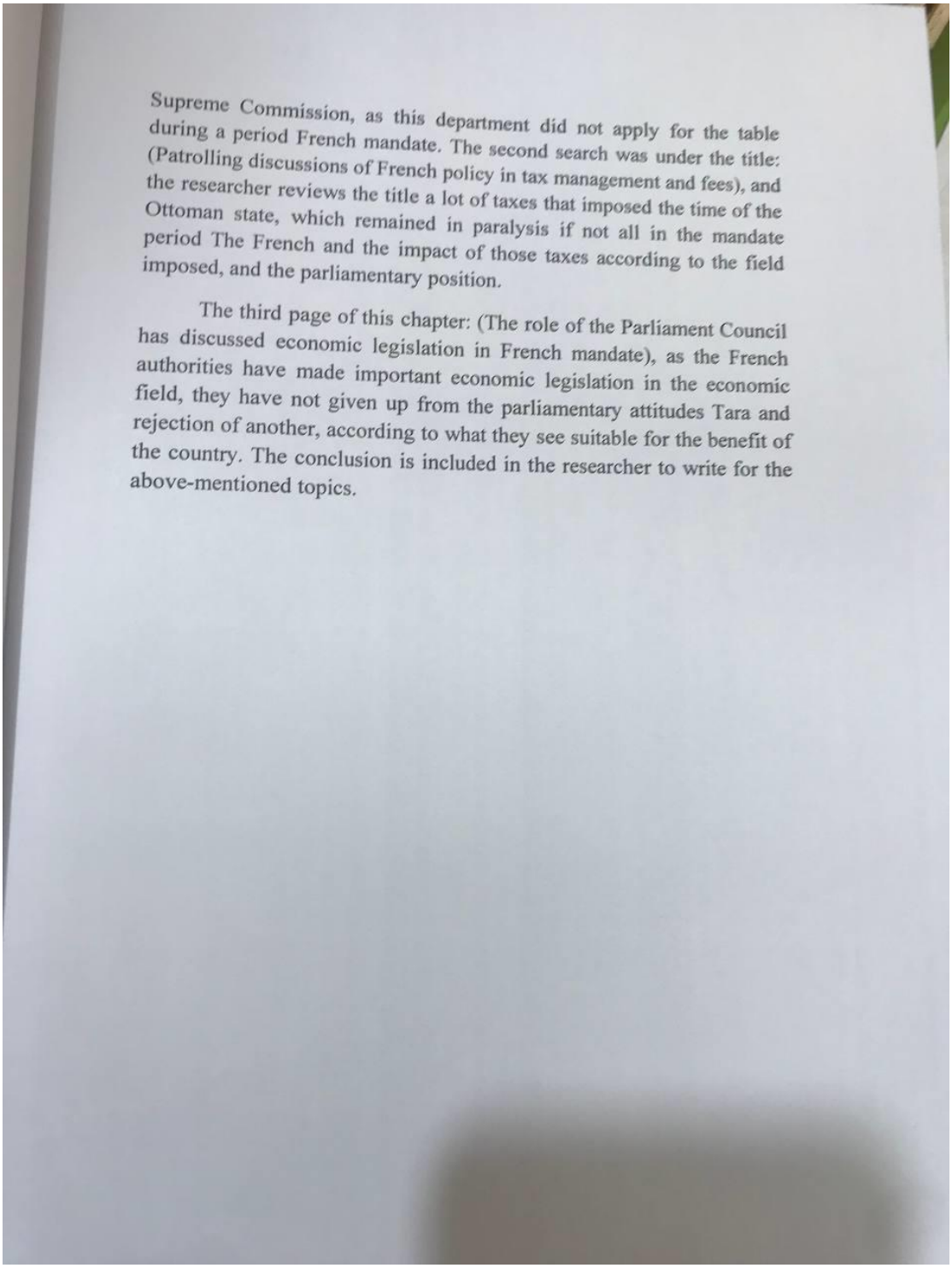

Supreme Commission, as this department did not apply for the table during a period French mandate. The second search was under the title: (Patrolling discussions of French policy in tax management and fees), and the researcher reviews the title a lot of taxes that imposed the time of the Ottoman state, which remained in paralysis if not all in the mandate period The French and the impact of those taxes according to the field imposed, and the parliamentary position.

The third page of this chapter: (The role of the Parliament Council has discussed economic legislation in French mandate), as the French authorities have made important economic legislation in the economic field, they have not given up from the parliamentary attitudes Tara and rejection of another, according to what they see suitable for the benefit of the country. The conclusion is included in the researcher to write for the above-mentioned topics.

the population formation of those cities, Sectarianism as a weapon to impose its dominance in the country 0 as the researcher presented in the third aspect (parliamentary life in the era of French mandate 1920-1939), as it has been addressed by parliamentary life in the first two phases French mandate and the 1920 Lebanon State Declaration of the Lebanese Constitution in 1926, and the second phase of 1926 -1939, which has been transformed by parliamentary life to the life of the mercury, where the freedom of intervention in the legislative institution 0 The French authorities issued a number of resolutions, for the organization of power in Lebanon 0 and discussed the second chapter of the study (Lebanese economic reality under the discussions of the Parliament and is also located in three investments, reviewed the first top: (parliamentary discussions) For agricultural reality and its problems from 1920-1943). A daughter of agriculture for Lebanon as a country of agriculture and France as an assigned state, according to agriculture, according to the nature of the country, "Easy was Mountain" as well as the impact of geographical worker on farmer and farmers and the type of plant. As among this page, how France has dealt with this sector, on the part of attention or neglect, and the position of the Property Council of those dealings. While the study was dealt with in the second resistance: (Lebanese industrial reality in the light of the Property Council processors 1920-1943), as the researcher reviewed some types of craft industries, which were papa to win a living for large numbers of Lebanese families before After Lebanon's submission of French mandate, as not limited to workshops, but the commercial machine has emerged tightly, as well as large factories that existed in the French mandate period, which took its production shrinks by politics by authorities French mandate 0 The third aspect came, including: (Trade and Property Sector 1920-1943), with the importance of Lebanon's maritime site, in the field of trade, especially the harbows, and its impact on Lebanon trade, and after submission For French mandate, and the position of the political class of French policy in this area. The researcher at the third and last chapter from this study: (Parliamentary policy towards state imports 1920-1943), as the first sight included: (Parliamentary discussions of French policy in the management of joint interests), as highlighted procedures Which was followed by the French authorities, and its intention to control the capabilities of Syria and Lebanon, establishing the "Joint Interests Service" of the French

second reason in choosing the subject The positions of parliamentary characters, towards decisions taken on the agricultural side, they are supported by those who refuse or impose France from laws and decisions, belonging to Lebanese agriculture, which is an economist, and the reflection The impact of these positions and decisions on the reality of farmer and Lebanese farms, as well as the reflection of positions themselves in the case of industry, the merchants and their trade, as the Lebanon industry and its trade is suffering from the authorized state through the Governor of Lebanon The High Commissioner and the High Delegate from statements and steps, most of them serve the French interest, and at the same time harm the damage to the poles of the Lebanese economy (agriculture trade industry), as well as on the side of tourism and falsification 0 positions For the majority of the political class in Lebanon and its acceptance and rejection of everything issued by decisions and legislation in Lebanon throughout the French mandate period 0 The study consisted of the introduction and three chapters and conclusion, without researchers that reach results in this area 0 Chapter I: (Mount Lebanon at the end of the Ottoman Testament), it is important because it reflected the nature of the political system in Mount Lebanon, when submitted to Ottoman control, and revealed the role of the French government in dealing with the sectarian structure of Lebanese Community Textile 0 This chapter of three investments included the first top: (Political reality in Mount Lebanon until 1920) 0 A reality shows social diversity and nationalists, including the Lebanese society and the political system of the Ottoman Empire, which was not at the required level It prevents any interference in its internal affairs by foreign countries, especially France.

Through this research, the nature of the political system during the period of the diesel regime reached a year and to announce the French mandate and the establishment of the large Lebanon 0 either the second group was under the title (National division in Mount Lebanon towards French mandate 1920-1943), as in this sectarian structure was addressed to the sectarian installation, which was prepared by Alibaba International Interference in the Lebanese, which pushed France to subjugate the land of Levant and Syria And a special Lebanon, depending on community and national divisions, following various policies, the important cities and sensitive sites in Lebanon are under its control, regardless of the nature of

Abstract

The study is preparing for the issue of France's economic policy and its implications for Lebanon in the Lecturer of the Lebanese Parliamentary Council of the important topics, as it is to remove the curtain and its policy, which was applied in Lebanon, during the period from 1920-1943 The economic events in the country at the end of Ottoman rule were addressed from 1908-1920 that the economic aspect depends and significantly on the nature of the political side in Lebanon during the duration of the study. France sought to impose its assignment to Lebanon, according to By the Saix Pico Convention 1916, taken from the sectarian mix in Lebanon fertile ground for acceptance before others as an obliged state, by virtue of old ties with souvenirs, especially the Maronite, and gave Lebanon on the Mediterranean overlooking the Mediterranean, In terms of what contains ports and freely play a distinctive role in transport and trade, in its import and export, as well as the beauty of nature in Lebanon and reflected this on tourism and falsification, as well as the country's wealth and so on Their land is produced by an important agricultural crops, and took Lebanon as a market for the disposal of French products and rely on the country's crops and its wealth as an industry.

The choice of the researcher came to seek the role of the French Supreme Commission, and its delegates and the role of the French High Commissioner in the country's management and decision-making and the application of laws relating to the economic field, as well as clarifying the role of the political class of the Lebanese Deputies, And how to deal with what is issued on the tongue of the country, a laws and laws and decisions, relating to the economic aspect during the duration of the study, that layer that has passed in multiple stages until he has reached so-called (Lebanese House of Representatives), as the beginnings of this class Dating for the period of Lebanon for Ottoman control, when the regime (Naator'iteen, 1843-1861), then the regime, is due to Mount Lebanon or (Basic System 1861) and then the Board of Directors in the time of Federal (1908), The Administrative Committee (1922) is the time of mandate, and then the House of Representatives (1926) and its position on mandate and its supreme commissioner, which their two delegates attend the two sessions held by the House of Representatives 0 lies the

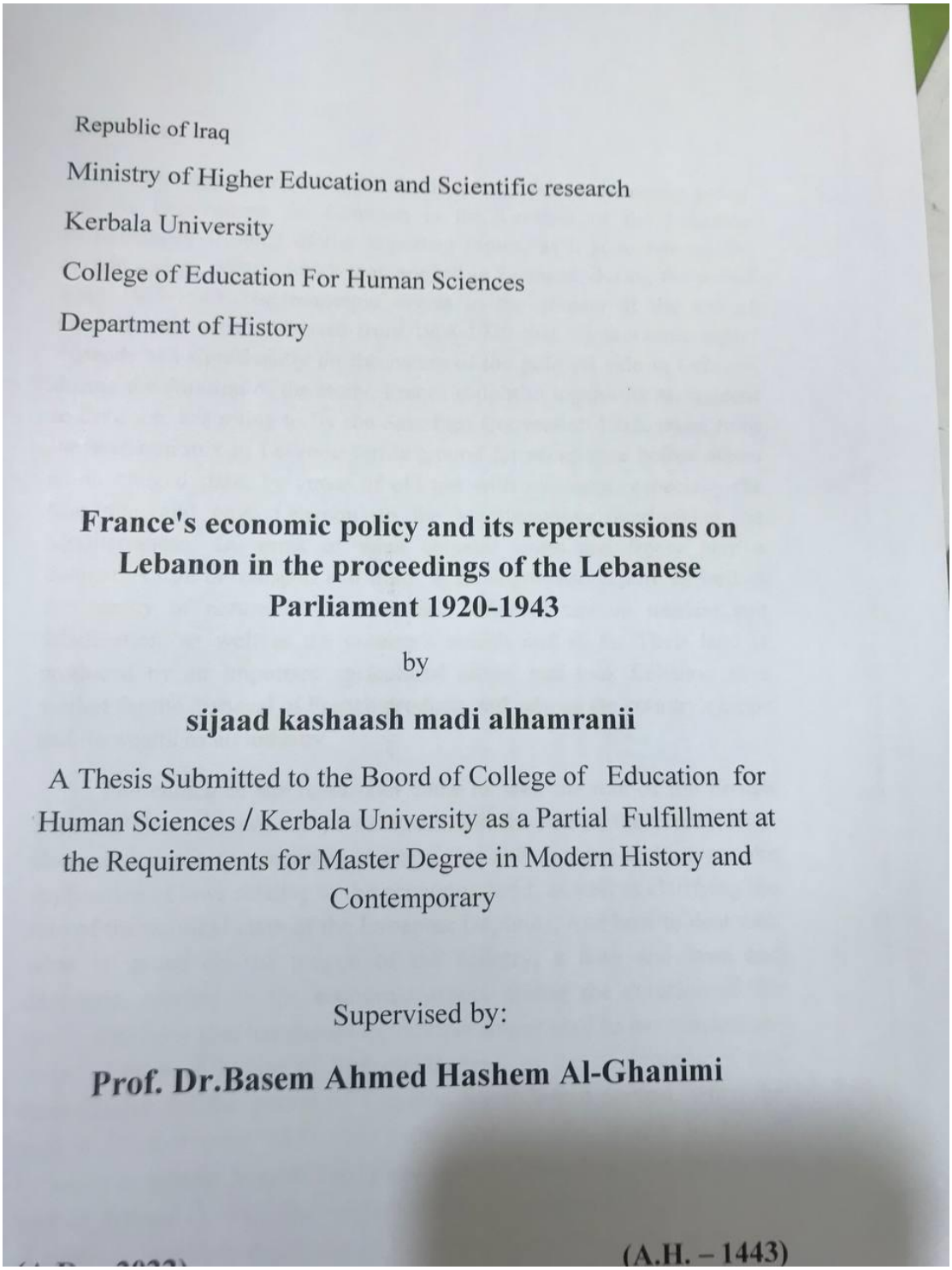

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific research

Kerbala University

College of Education For Human Sciences

Department of History

France's economic policy and its repercussions on Lebanon in the proceedings of the Lebanese Parliament 1920-1943

by

sijaad kashaash madi alhamranii

A Thesis Submitted to the Boord of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment at the Requirements for Master Degree in Modern History and Contemporary

Supervised by:

Prof. Dr.Basem Ahmed Hashem Al-Ghanimi

(A.H. – 1443)